سامي الجميلي

الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني



مؤسسة الانتشار العربي

الدراسات النحوية
في عمدة القاري للعيني

سامي الجميلي

مؤسسة الانتشار العربي

الدرسات النحوية
في عمدة القاري للعيني

سامي الجميلي

الانتشار العربي

ص.ب 113/5752

E-mail:arabdiffusion@hotmail.com
arabdiffusion@hotmail.co.u.k

www.alintishar.com

بيروت - لبنان

هاتف:١٦٥٩١٤٨ -٩٦١ فاكس: ١٦٥٩١٥٠-٩٦١

لوحة الغلاف للفنان البحريني: محمود الملا

ISBN 978-9953-507-36 - 1

الطبعة الأولى 2008

المحتويات

الفصل الثاني:

مَوارد العَيني في كتابه

الفصل الثالث:

موقف العيني من الشواهد والقياس

الفصل الرابع:
آراء العَيني النحويَّة

الإهداء

إلى أخي أحمد الذي سقى بدمائه قصب الهور دفاعاً عن الوطن.

إلى زوجي أم أسامة الطيبة التي كانت لي خير رفيق.

وإلى أولادي الأعزاء الذين تحلو بهم الحياة؛

أسامة.

وعبد القادر.

والفقيد عبد الرحمن.

وعمر.

ومحمد.

حباً ووفاءً وذكرى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعلى أتباعه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اتجه كثير من الباحثين إلى دراسة كتب تفسير القرآن الكريم وقراءاته وغريبه وما يتعلق بأساليبه وإعجازه، وقد أبدعوا في هذا الميدان بحوثاً قيّمة شملت جلّ ذلك، وكان في نفسي ميل شديد إلى دراسة شرح من شروح الكتب الصحاح في الحديث النبوي الشريف لما حوته هذه الشروح من مباحث قيّمة تلائم مجال تخصصنا في ميادين اللغة والنحو والصرف والقراءات، فوقع اختياري على شرح صحيح البخاري للعيني، لما تبوأه العيني من مكانة عالية في مجال الدراسات اللغوية والنحوية، ولما في هذا الشرح الجليل من جهود عظيمة أودعها العيني فيه، فكان عنوان هذه الدراسة (الدراسات النحوية في عمدة القاري للعيني).

وأعتقد أن دراسة مثل هذا الموضوع تعدّ من ألزم الأعمال التي يجدر بنا أن ننهض بها لما في مثل هذه الموضوعات من إحياء لتراث أمتنا المجيدة، وذلك لأن هذه الشروح تشتمل على جهود نفيسة في علوم مختلفة أودعها الشرّاح فيها. وبعد إكمال جمع المادة واستكمال أدوات البحث اتضح لي منهج البحث وخطته، فشرعت بالكتابة مستعيناً بالله تعالى واقتضت طبيعة الموضوع أن أجعل البحث في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة. فجعلت التمهيد مقتصراً، بشكل موجز، على حياة العيني ومؤلفاته، فذكرت فيه اسمه ونسبه، وبيّنت فيه جانباً من نشأته وحياته الوظيفية وما تقلده من مناصب في القاهرة، وذكرت أيضاً مؤلفاته، وأشرت إلى المطبوع منها، ثم أوردت مشاهير شيوخه وتلاميذه وتاريخ وفاته.

وأمّا الفصول، فقد كان الفصل الأول يتضمن دراسة لمادة (عمدة القاري) وقد بيّنت

فيه الأسباب التي دعت العيني إلى تأليف هذا الكتاب، وأوجزت الفوائد التي ذكرها العيني والتي اعتماده على النقل ونسبة الرأي إلى قائله، تتعلق بصحيح البخاري، ومن ثم بيّنت الأساليب المتعددة التي اتبعها العيني في عرض مادة الكتاب، فقد قسّم كلامه على أبواب حيناً، وحيناً آخر عرض المادة من غير تبويب، وبعد ذلك عرجت على منهج العيني في شرحه وأشرت إلى أهم السمات التي اتسم بها منهجه.

وأما الفصل الثاني فقد عقدته لبيان موارد العيني النحوية في كتابه، ومهدت لهذا الفصل بعرض موجز لأساليبه في النقل من موارده، ثم عرضت منهجه في النقل من تلك الموارد، ووقفت على أهم السمات التي توضح منهجه في النقل، ثم بيّنت موقفه مما ينقل، وظهر أنه لم يكن مجرد ناقل لأقوال العلماء وآرائهم، وإنما كان يوازن ويفاضل بين هذه الآراء والأقوال، فيرجح قسماً منها في حين يردّ القسم الآخر، ويصحح ويوضح كثيراً من ذلك، وقد يكتفي بعرض هذه الأقوال متحرياً في ذلك الدقة والأمانة في توثيق ما يقوله، وبعد ذلك فصلت القول في أهم موارده التي استقى منها مادته النحوية في (عمدة القاري) وجعلتها على نوعين: أحدهما الأعلام والآخر الكتب، وذكرت أغلب الأعلام والكتب التي أفاد منها مشيراً إلى عدد من مواطن ورودها في كتابه مع عرض مسائل منتخبة لقسم من الأعلام والكتب.

وعقدت الفصل الثالث لدراسة موقف العيني من الشواهد والقياس، وبيّنت فيه أنواع الشواهد التي استشهد بها مستدلاً بها على تقرير الأحكام النحوية والأوجه الإعرابية، وموقفه من هذه الشواهد ومنهجه في عرضها.

وأما الفصل الرابع فقد جعلته لبيان آراء العيني النحوية، فبيّنت فيه آراءه التي تتعلق بالاسم والفعل والحرف، وعرضت مسائل نحوية تبين موقفه إزاء عدد من التوجيهات النحوية. وفيما يتصل بهذا الفصل ذكرت أن العيني لجأ إلى تقليب الأوجه الإعرابية في كثير من المسائل النحوية ليتخذ من هذه الأوجه موقفاً معيناً في قبول بعضها أو ردّه، وأوردت شيئاً من التصويبات النحوية التي حاول العيني أن يقوّم بها الأوجه الإعرابية التي يرى أنها لم تكن بالوجه الصحيح.

وكان الفصل الخامس معقوداً لبيان موقف العيني من الخلاف النحوي، فهو كان يعرض آراء النحويين البصريين والكوفيين في كثير من المسائل النحوية فينحاز إلى هذا

الفريق أو ذاك، ففي المسائل الفرعية كان ينتخب الرأي الذي يصح عنده دليله فيوافق البصريين حيناً ويخالفهم حيناً آخر، ويأخذ برأي الكوفيين في مسألة ويخالفهم في أخرى، وقد وجدته أحياناً لا يرجّح رأياً من آراء الفريقين أو يرده وإنما يكتفي بعرض تلك الآراء.

وفيما يتصل بهذا الموضوع ذكرت جانباً من موقف العيني من قسم من النحويين، فعرضت عدداً من المسائل التي أوردها لهم فكان له موقف واضح منها، وما دمت في صدد الحديث عن موقف العيني من النحويين، رأيت أن أبين موقفه من شرّاح صحيح البخاري، فوقع اختياري على موقفه من الكرماني لأنه أورد كثيراً من أقواله وآرائه في كتابه عمدة القاري فوافق قسماً من هذه الآراء ورد القسم الآخر، وكذلك أوردت موقفه من ابن حجر العسقلاني لكونه قد عاصره وجرى له ما جرى من منافسة.

وبعد أن انتهيت من كتابة فصول الكتاب أعقبتها بخاتمة ضمت أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث، ثم أوردت قائمة بالمصادر والمراجع التي أفدت منها في إنجاز هذا البحث. وفي ختام هذه المقدمة أحب أن أشير إلى أنني لست أزعم أني قد أوفيت العيني حقه، ولكن حسبي أني بذلت أقصى جهد أستطيعه لإعداد هذا الكتاب بشكله الحالي، وآخر دعوانا أن الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد
العَيني، حياته وآثاره

اسمه ونسبه

بدر الدين أبو محمد قاضي القضاة محمود ابن القاضي شهاب الدين أحمد ابن القاضي شرف الدين موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود الشهير بالبدر العيني[1].

ولادته ونشأته

كان والده القاضي شهاب الدين أحمد من أهل حلب وولد بها سنة (725 هـ) ثم انتقل إلى عينتاب[2] وهي على ثلاث مراحل من حلب وولي قضاءها، وبها ولد البدر العيني في السابع عشر[3] من رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة. ونشأ بها وترعرع واشتغل بالعلوم وحفظ القرآن، وتفقه على والده وعلى غيره من شيوخ العلم في عينتاب فبرع فيها وأجاد حتى ناب ـ في شبابه ـ عن والده في قضاء بلده[4].

غير أنّ العيني لم يقف طموحه عند تلقي العلوم عن علماء بلده، فقد ارتحل إلى البلاد الأخرى طلباً للعلوم من المبرزين فيها، فانتقل في سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة إلى حلب، وحضر مجالس أكابر العلماء بها، وأخذ عن جلّة شيوخها، ثم عاد بعد ذلك إلى بلده، ولم

(1) الضوء اللامع: 10: 131 وبغية الوعاة: 2: 275 وشذرات الذهب: 7: 286.

(2) الضوء اللامع: 10: 131.

(3) وقيل في السادس عشر منه، وغير ذلك. ينظر: الشذرات: 7: 286 وأعلام النبلاء: 5: 255.

(4) الضوء اللامع: 10: 132.

يلبث أن مات والده الشهاب فانتقل إلى بهنسا وإلى كختا وإلى ملطية فأخذ العلم عن شيوخها[1].

وفي سنة ثمان وثمانين وسبعمائة سافر إلى البلاد الحجازية قاصداً حج بيت الله، ثم توجه لزيارة بيت المقدس فالتقى فيها شيخ علماء العصر العلاّمة علاء الدين أحمد بن محمد السيرامي الحنفي[2]، فلازمه، ثم سافر معه إلى مصر حين دعاه السلطان الظاهر برقوق[3] للتدريس بمدرسته البرقوقية وأسكنه فيها، وسكن معه العيني بعد أن عين صوفياً بالبرقوقية، وبقي العيني فيها حتى وفاة شيخه العلاء السيرامي في سنة (790هـ) وقد انتفع به العيني وأخذ عنه علوماً كثيرة طوال مدة ملازمته له كالفقه وأصوله والمعاني والبيان وغيرها[4].

وظائفه

تولى العيني منذ شبابه، كما مرّ، قضاء بلدته عينتاب نيابة عن والده، ولما قدم إلى القاهرة تولى فيها عدة وظائف، كان أولها تعيينه صوفياً في المدرسة البرقوقية، ولما توفي شيخه العلاء السيرامي عزله الأمير جركس الخليلي[5] من خدمة البرقوقية بوشاية من بعض حسدته، وقرر نفيه من الديار المصرية، حتى شفع فيه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني[6] فاكتفى بعزله وأعفي من النفي، ثم توجه بعد ذلك إلى بلاده ولم تطل إقامته فيها فعاد إلى القاهرة وتردد على الأكابر من الأمراء كالأمير قلمطاي العثماني الدوادار[7] وجكم بن عوض[8] وغيرهما من الأمراء فحظي عندهم بالقبول، وحج في سنة (799هـ) بصحبة الأمير تمربغا

(1) **الضوء اللامع: 10: 132.**

(2) برع في الفقه والأصول والمعاني والبيان ودرّس في عدة بلاد (ت795هـ). ينظر: **الدرر الكامنة: 1: 328 والنجوم الزاهرة: 12: 101 والطبقات السنية: 2: 98 - 99.**

(3) كان من أعظم ملوك الجراكسة (ت801هـ). ينظر: **الضوء اللامع: 3: 10 والشذرات: 7: 8 والبدر الطالع: 1: 162.**

(4) **الضوء اللامع: 10: 132.**

(5) كان تركماني الأصل وتقدم عند الظاهر، قتل في سنة (791هـ). ينظر: **أنباء الغمر: 1: 385.**

(6) عمر بن رسلان بن نصير الكناني البلقيني، كان معظماً عند الأكابر عظيم السمعة عند العوام وكان أحفظ الناس للمذهب الشافعي (ت805هـ). ينظر: **أنباء الغمر: 2: 245.**

(7) كان محمود السيرة قليل الشر (ت800هـ). ينظر: **أنباء الغمر: 2: 28.**

(8) صيّره الظاهر جقمق أحد العشرات ورؤس النوب (ت854هـ). ينظر: **الضوء اللامع: 3: 56.**

المشطوب[1] فرأى منه خيراً كثيراً[2].

وبعد أن مات الظاهر برقوق سعى للعيني الأمير جكم فعينه في حسبة القاهرة واستقر بها في مستهل ذي الحجة سنة (801هـ) عوضاً عن الشيخ تقي الدين المقريزي[3]، ولم يدم العيني فيها طويلاً، إذ عزل عنها وعيّن خلفاً له جمال الدين الطنبودي[4] المعروف بابن عرب، وأعيد إليها في سنة (802هـ) ولكنه استعفي بعد شهر فتكررت ولايته لحسبة القاهرة[5].

وقد ولي العيني في الدولة الناصرية عدة مناصب وظيفية ودينية كتدريس الفقه بالمحمودية ونظر الأحباس وأفتى وأكب على التصنيف والاشتغال بالعلم، ولما تولّى السلطان المؤيد شيخ المحمودي[6] عزل العيني عن هذه الوظائف وأعاده إليها فولاه نظر الأحباس وفوّض إليه تدريس الحديث في المدرسة المؤيدية، ونال العيني حظوة عند الملك المؤيد حتى أصبح من أخصائه حتى اختاره سفيراً إلى بلاد الروم[7].

ولما تولى الأمير ططر[8] السلطة كثرت حظوة العيني عنده، فعلت منزلته عنده وزاد في إكرامه، وقد ألّف العيني كتاباً في سيرته سماه (الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر). وحينما تولى الملك الأشرف برسباي[9] السلطة عين العيني قاضي قضاة الحنفية في سنة (829هـ) عوضاً عن قاضي القضاة زين الدين عبد الرحمن التَّفَهْني[10] الذي تولى مشيخة الشيخونية بعد

---

(1) تأمّر أيام الظاهر برقوق واستولى على حلب مدة (ت813هـ). ينظر: **أنباء الغمر**: 2: 478 **والضوء اللامع**: 3: 41.

(2) **الضوء اللامع**: 10: 132.

(3) أحمد بن علي مؤرخ الديار المصرية (ت845هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 2: 21.

(4) أحمد بن محمد بن علي القرشي القاهري (ت875هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 2: 149.

(5) **الضوء اللامع**: 10: 132 **وأعلام النبلاء**: 5: 257.

(6) الملك المؤيد شيخ ابن عبد الله المحمودي الظاهري برقوق المؤيد الجركسي الأصل (ت824هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 3: 308 **وشذرات الذهب**: 7: 164.

(7) **الضوء اللامع**: 10: 132 **وأعلام النبلاء**: 5: 257.

(8) ططر بن عبد الله الظاهري كان من جملة مماليك الظاهر برقوق وترقى في المناصب حتى لقب بالملك الظاهر، (ت824هـ). ينظر: **الشذرات** 7: 165 **والبدر الطالع**: 1: 161.

(9) الأشرف برسباي بن عبد الله الدقماقي الظاهري الجركسي، بويع على السلطة سنة (825هـ) وتوفي سنة (841هـ). ينظر: **الشذرات**: 7: 238 **والبدر الطالع**: 1: 161.

(10) عبد الرحمن بن علي التفهني القاهري الحنفي لازم الشيوخ فمهر في الفقه وأصوله والتفسير والعربية والمعاني والمنطق (ت854هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 4: 98.

وفاة الشيخ سراج الدين عمر البلقيني. وقد باشر العيني وظيفة القضاء بحرمة وافرة لقربه من الملك الأشرف برسباي حتى كان يسامره ويقرأ له التاريخ باللغة العربية ويفسّره باللغة التركية لتمكنه من اللغتين، وكان العيني يعلمه أمور الدين حتى قال الملك الأشرف: لولا العيني ما كنا مسلمين[1].

وقد استمر العيني في القضاء حتى عزل وأعيد التفهني في سنة (833هـ) فلزم البدر العيني داره مدة يسيرة ثم أعاده السلطان في ولاية حسبة القاهرة عوضاً عن الأمير إينال الشمشاني[2]، واستمر العيني في القضاء ونظر الأحباس إلى أن توفي الأشرف برسباي في سنة (841هـ) وتسلّم الحكم ولده الملك العزيز يوسف[3] فعزل العيني عن القضاء في سنة (842هـ)، فلزم بعدها العيني داره مكبّاً على الجمع والتأليف مستمراً على تدريس الحديث بالمدرسة المؤيدية، ونظر الأحباس إلى أن ولاه الظاهر جقمق[4] حسبة القاهرة، ولم تطل مدته بها فعزل وخلفه الأمير تنم بن عبد الرزاق المؤيدي[5]. فأقام العيني في داره محتفظاً بوظيفة نظر الأحباس إلى أن أُحرجت عنه لعلاء الدين علي بن محمد بن أقبرس[6] أحد ندماء الظاهر جقمق[7]. ولم يتولّ العيني بعد ذلك أية وظيفة في الدولة فلزم بيته، وضعف فأدبرت عنه الدنيا وعظم عليه ذلك حتى صار يبيع أملاكه وكتبه[8].

ومن هذا العرض الموجز لحياته الوظيفية نجد أن البدر العيني قد تولى عدة وظائف هي القضاء والتدريس والحسبة ونظر الأحباس، ومن الجدير بالإشارة إليه ههنا، أن كثرة عزل العيني عن وظائفه لم تكن بسبب عدم أهليته لها وإنما كان ذلك لحسد من أقرانه وسعي مؤيديهم من بطانة السلاطين وحاشيتهم[9].

---

(1) **الضوء اللامع**: 10: 132 و**أعلام النبلاء** 5: 257.

(2) تدرج في المناصب حتى صار أمير طبلخانة ثم أتابك دمشق (ت851هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 2: 327.

(3) توفي في الإسكندرية سنة (868هـ) عن أربعين سنة. ينظر: **شذرات الذهب**: 7: 309.

(4) أبو سعيد جقمق بن عبد الله الظاهري كان الرابع والثلاثين من ملوك الترك (ت857هـ). ينظر: **الشذرات**: 7291.

(5) تدرج في المناصب حتى ولاّه الظاهر جقمق الحسبة ثم نيابة الإسكندرية ثم حماة ثم حلب فلم يحمد فيها ورجم من أهلها فصرف، وكان طماعاً شحيحاً (ت868هـ). ينظر: **الضوء اللامع**: 3: 44.

(6) تعلم النحو والصرف والمعاني والمنطق على جلّة من العلماء (ت862هـ). ينظر: **الشذرات** 7: 301.

(7) **الضوء اللامع**: 10: 132 - 133 و**أعلام النبلاء**: 5: 257 - 258.

(8) المصدران نفساهما.

(9) مقدمة محقق كتاب السيف المهند في سيرة الملك المؤيد للعيني.

مؤلفاته

خلف العيني رصيداً قيّماً من المصنفات في مختلف العلوم المعروفة في عصره، حتى قيل إنه لا يدانيه من أهل عصره في كثرة مؤلفاته غير ابن حجر العسقلاني، قال السخاوي: (لا أعلم بعد شيخنا، أي ابن حجر، أكثر تصانيف منه)[1]، فقد صنّف العيني في التفسير وعلوم الحديث وعلوم اللغة كالنحو والصرف والعروض وعلوم الفقه والتاريخ. وفيما يأتي عرض لهذه المصنفات مع الإشارة إلى المطبوع منها.

1 ـ تاريخ الأكاسرة: وقد ألّفه العيني باللغة التركية[2].

2 ـ تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر: وهو كتاب كبير في عدة مجلدات جمع العيني فيه بين الحوادث والوفيات على السنوات، ونقل فيه من تقويم البلدان، واعتمد على البداية والنهاية لابن كثير في نقل الحوادث[3].

3 ـ تحفة الملوك في المواعظ والرقائق: ذكر السخاوي أنه كتاب في ثمانية مجلدات سمّاه مشارح الصدور وذكر أيضاً أنه رأى بخط العيني أنه سمّاه زين المجالس[4].

4 ـ التذكرة المتنوعة.

5 ـ تذكرة نحوية.

6 ـ تكميل الأطراف: في مجلد واحد.

7 ـ حاشية على ألفية ابن مالك.

8 ـ حاشية على التوضيح لابن هشام الأنصاري.

9 ـ حاشية على الجاربردي.

10 ـ حاشية على شرح الألفية لابن الناظم.

11 ـ الحاوي في شرح قصيدة الساوي: وهو شرح للامية، تضاهي الحاجبية، لصدر الدين

---

(1) الضوء اللامع: 10: 133.

(2) م.ن: 10: 134، وينظر: كشف الظنون: 2: 282 والأعلام: 7: 163.

(3) كشف الظنون: 1: 287 والأعلام: 7: 163.

(4) الضوء اللامع: 10: 134، وينظر: كشف الظنون: 2: 972 و1686.

محمد بن ركن الدين الساوي[1].

12 - الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة: وهو شرح البحار الزاخرة في المذاهب الأربعة لشيخه الحسام الرهاوي في مجلدين[2].

13 - رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق للشيخ حافظ الدين النسفي (ت710هـ): وهو في الفقه الحنفي، وقد قسمه العيني على كتب وجعل كل كتاب على أبواب، وطبع على الحجر بجزأين في سنة (1312هـ)[3].

14 - الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (ططر): وهو كتيب صغير، ذكر العيني في مقدمته أنه جعله على عشرة فصول[4]، وطبع هذا الكتاب في سنة (1962م) بتحقيق الدكتور هانس آرنست.

15 - سير الأنبياء.

16 - سيرة الملك الأشرف.

17 - السيف المهند في سيرة الملك المؤيد: وقد ذكر السخاوي أن العيني ألّفه في نثر ونظم، وقد انتقد ابن حجر العسقلاني الثاني منهما في كتاب سماه: قذى العين من نظم غراب البين، لما بينهما من منافسة[5]. وطبع المؤلف في النثر في سنة (1966 - 1967م) وقد جعله العيني على عشرة أبواب[6].

18 - شرح التسهيل لابن مالك: مطوّل ومختصر، ذكرهما السخاوي[7].

19 - شرح سنن أبي داود: وهو شرح قطعة من سنن أبي داود في مجلدين، وقد توسع فيه في أحاديث الأحكام وتراجم رجالها ولم يتمّه[8].

---

(1) الضوء اللامع: 10: 134 وكشف الظنون: 2: 1136.
(2) كشف الظنون: 1: 220.
(3) ينظر: رمز الحقائق: 1: 5 و13 و2: 311.
(4) ينظر: الروض الزاهر: 2.
(5) الضوء اللامع: 10: 134، وينظر:كشف الظنون: 2: 990.
(6) ينظر: السيف المهند: 6 - 7.
(7) الضوء اللامع: 10: 134.
(8) م.ن. وينظر: كشف الظنون: 2: 1004.

20 ـ شرح الشواهد الواقعة في شروح الألفية: وجعله العيني في تصنيفين كبير في مجلد وصغير في مجلد. فسمى الأول: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى، جمعها من شروح الألفية لابن الناظم وابن أم قاسم وابن هشام وابن عقيل، وسمى الثاني: فرائد القلائد في مختصر الشواهد[1]. وطبع الأول بحاشية خزانة الأدب للبغدادي وطبع الثاني بحاشية الصبان.

21 ـ شرح العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ).

22 ـ شرح لامية ابن الحاجب في العروض.

23 ـ شرح المنار في الأصول.

24 ـ طبقات الحنفية.

25 ـ طبقات الشعراء.

26 ـ عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: ذكر حاجي خليفة[2] أنه في تسعة عشر مجلداً وسماه ابن العماد الحنبلي[3] التاريخ الكبير. وقد ذكر أحمد تيمور باشا[4] في مقالته في نوادر المخطوطات أَنَّ منه أربعة وعشرين جزءاً في مكتبة ولي الدين بالإستانة وفي السلطانية في القاهرة ستة أجزاء.

27 ـ العلم الهيب في شرح الكلم الطيب لابن تيمية (ت728هـ).

28 ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري: في واحد وعشرين جزءاً على تجزئة العيني، وهو كتاب ضخم ويعد أوسع شروح البخاري وطبع بخمسة وعشرين جزءاً في اثني عشر مجلداً.

29 ـ غرر الأفكار في شرح درر البحار: وهو للفتوى على المذاهب الأربعة[5].

---

(1) كشف الظنون: 1: 154 و 2: 1066.

(2) كشف الظنون: 2: 1150.

(3) الشذرات: 7: 288 وينظر: أعلام النبلاء: 5: 259 وطبع منه جزءان في القاهرة.

(4) ينظر: أعلام النبلاء: 5: 259 هامش رقم (1).

(5) مقدمة نشر عمدة القاري.

30 ـ الفوائد على شرح اللباب للسيد.

31 ـ كشف اللثام عن سيرة ابن هشام: وهو شرح قطعة كبيرة من سيرة ابن هشام[1].

32 ـ مختصر تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر.

33 ـ مختصر عقد الجمان: في ثمانية مجلدات وسمّاه ابن العماد الحنبلي بالتاريخ الصغير[2].

34 ـ مختصر مختصر عقد الجمان في ثلاثة مجلدات.

35 ـ مختصر وفيات الأعيان لابن خلكان.

36 ـ المسائل البدرية المنتخبة من الفتاوى الظهيرية: لظهير الدين البخاري الحنفي (ت619هـ).

37 ـ المستجمع في شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين لابن الساعاتي (ت694هـ): ذكر العيني في آخره أنه صنفه وعمره إحدى وعشرون سنة وفرغ منه في رمضان سنة (785هـ)[3].

38 ـ معجم الشيوخ.

39 ـ مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار: وهو كتاب في مصطلح الحديث ورجاله، وهو مقدمة كتابه نخب الأفكار، مخطوط في مجلدين فرغ العيني من الأول في الثالث عشر من ذي الحجة سنة (821هـ)[4]. وقيل اسم الكتاب: مباني الأخبار في شرح معاني الآثار[5].

40 ـ مقدمة في التصريف.

41 ـ ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: وهو أول كتاب ألّفه، صنّفه وهو ابن تسع عشرة سنة[6]، طبع مؤخراً بتحقيق الدكتور عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، د. ت.

(1) الضوء اللامع: 10: 134 وكشف الظنون: 2: 1012.
(2) الشذرات: 7: 288، وينظر: أعلام النبلاء: 5: 259.
(3) الضوء اللامع: 10: 134 وكشف الظنون: 2: 1599.
(4) فهرس المخطوطات: 1: 302.
(5) كشف الظنون: 2: 1728.
(6) الضوء اللامع: 10: 134 وكشف الظنون: 2: 1651.

42 ـ منحة السلوك في شرح تحفة الملوك.

43 ـ ميزان النصوص في علم العروض.

44 ـ نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار للطحاوي.

45 ـ النهاية في شرح الهداية لشيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني (ت593هـ) وذكر خير الدين الزركلي أن اسمه البداية في شرح الهداية[1]، وقد أتمه العيني في سنة (850هـ)[2]، وهو مطبوع في ستة مجلدات في فقه الحنفية.

46 ـ النوادر.

47 ـ الوسيط في مختصر المحيط.

وله كتب على الكشاف وتفسير أبي الليث وتفسير البغوي[3].

مكانته العلمية وصفاته

إن هذا التراث الضخم الذي تركه العيني يبين المنزلة العلمية التي كانت له في عصره، ومدى ما كان يتمتع به من اطّلاع واسع ومقدرة عالية في البحث والبسط والاختصار، فقد كان البدر رحمه الله علاّمة عارفاً بالنحو والصرف وبارعاً في اللغة كثير الاستعمال لحواشيها حافظاً للتاريخ، عالماً بالفقه والأصول، كثير الاطلاع، وكان واسع الباع في المعقول والمنقول، فلا يذكر علم إلا ويشارك فيه مشاركة حسنة، وكان رحمه الله لا يملّ من الكتابة والتصنيف حتى كثرت مصنفاته، وكان حسن الخط سريع الكتابة حتى عُرِف عنه أنه كتب القدوري في الفقه في ليلة واحدة، وكان مع اشتهار اسمه وبعد صيته متواضعاً لطيف العشرة، محباً للتدريس حتى عمّر مدرسة مجاورة لسكنه بالقرب من جامع الأزهر وعمل بها خطبة، وكثر حفظه وتبحر في العلوم فحدّث وأفتى ودرّس وكثر طلابه فأخذ عنه الأئمة من كل مذهب[4].

---

(1) الأعلام: 7: 163.

(2) كشف الظنون: 2: 2031.

(3) الضوء اللامع: 10: 135.

(4) الضوء اللامع: 10: 133 وبغية الوعاة: 2: 275 وأعلام النبلاء: 5: 258.

شيوخه

أخذ العيني علومه عن كثير من الشيوخ والعلماء منذ صغره، والمتتبع لكتبه يجد كثرة الذين نقل عنهم أو تلمذ لهم، ويرى تشعبهم على تشعب العلوم التي أخذها عنهم أو ألّف فيها، كالتفسير والحديث والفقه والتاريخ والسير واللغة والنحو والصرف وغير ذلك من علوم، وقد استوفى تراجمهم في مجلد سمّاه (معجم الشيوخ) وفيما يأتي عرض موجز لأبرز شيوخه مرتبين على حسب سني وفياتهم:

1 - القاضي عز الدين أبو اليمن محمد بن عبد اللطيف بن الكُوَيْك الربعي التكريتي ثم المصري الشافعي (ت769هـ): كان له سماع ورواية وكان مكثراً، وحدّث كثيراً وباشر نظر الأحباس ودرّس بقبّة بيبرس للمحدّثين[1].

2 - الشيخ الإمام العالم علاء الدين أحمد بن محمد المعروف بالعلاء السيرامي العجمي الحنفي (ت790هـ): اشتغل في بلده بالعلوم وتفقّه حتى أصبح إماماً عالماً مقّدماً بالفقه وفروعه والأصول وعلمي المعاني والبيان، ودرّس وأفتى في عدد من البلدان كهرات وتبريز وخوارزم وغيرها ثم قدم حلب فقطنها، ثم استقدمه الملك الظاهر فولاّه شيخ شيوخ مدرسته الظاهرية البرقوقية[2].

3 - الشيخ فتح الدين أبو الفتح محمد بن أحمد العسقلاني (ت793هـ): ولد سنة (704هـ) وقرأ على التقي الصائغ وسمع منه الشاطبية وعمّر حتى أصبح موئلاً لطلاب العلم، وهو آخر من حدّث بالسماع عن التقي الصائغ[3].

4 - الشيخ ميكائيل بن حسين بن إسرائيل التركماني الحنفي (ت798هـ): نزل في عينتاب وباشر بها بعض المدارس ولازم الإفادة، وكان فقيهاً فاضلاً بارعاً مشاركاً في فنون كثيرة من العلوم، أخذ عنه العيني وترجمه وذكر أنه عاش أكثر من سبعين سنة[4].

5 - قاضي القضاة نجم الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل الحنفي الدمشقي المعروف

(1) الدرر الكامنة: 4: 143 والنجوم الزاهرة: 1: 318.
(2) الدرر الكامنة: 1: 328 والنجوم الزاهرة: 11: 316 والطبقات السنية: 2: 98.
(3) الدرر الكامنة: 3: 442.
(4) أنباء الغمر: 1: 521 والنجوم الزاهرة: 12: 158 وشذرات الذهب: 6: 355.

بابن أبي العزّ وبنجم الدين ابن الكشك (ت799هـ): سمع العلم من الشيوخ وحدّث عنهم وتفقّه وكان إماماً فقيهاً بارعاً، وليّ قضاء مصر سنة (777هـ) ثم وليّ قضاء الحنفية بدمشق ثم صرف عنه ولزم داره حتى مات قتيلا[1].

6 - قاضي القضاة جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن موسى المَلَطي ثم الحلبي الحنفي (ت803هـ): ولد بملطية ونشأ بها وقدم حلب في شبابه وحفظ القرآن واشتغل بالعلم حتى مهر، ثم ارتحل إلى الديار المصرية فأخذ من علماء وحصّل فأفتى ودرّس، وترجم له العيني وذكر أنه أحد مشايخه قرأ عليه البزدوي بحلب سنة (780هـ)[2].

7 - الحافظ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني القاهري الشافعي (ت805هـ): ولد ببلقينة فحفظ بها القرآن وهو ابن سبع سنين والشاطبية والمحرر والكافية وغيرها من المصنفات، ثم أقدمه أبوه إلى القاهرة والتقى بجلة من علمائها، وقرأ عليهم الفنون، وفاق بذكائه وكثرة محفوظاته وسرعة فهمه، وما زال يطلب العلم في القاهرة حتى برع في جميع العلوم وفاق أقرانه وتفرّد بكثير من المعارف، وعيّن لقضاء مصر غير مرة، وتصدّر التدريس والفتيا فكثر طلابه وصاروا شيوخاً في حياته وله تصانيف كثيرة[3].

8 - الشيخ الواعظ بدر الدين محمود بن محمد بن عبد الله العينتابي الحنفي (ت805هـ): درس العلم في بلاد الروم وعينتاب وأقام مدة في القدس وحلب، وقد أخذ عنه العيني التصريف العِزّي والفرائض السراجية[4].

9 - الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر الكردي العراقي الأصل المعروف بالشيخ زين الدين العراقي (ت806هـ): لازم الشيوخ في الدراسة فقرأ القراءات السبع ونظر في الفقه وأصوله، رحل إلى بيت المقدس ومكة والشام فأخذ عن شيوخها وتقدّم بالحديث، وتصدى للتأليف والتدريس وكان عالماً بالنحو واللغة والغريب والقراءات والفقه وأصوله وله مصنفات عديدة[5].

(1) الدرر الكامنة: 1: 114 والنجوم الزاهرة: 12: 160 وشذرات الذهب: 6: 357.

(2) أنباء الغمر: 2: 196 والضوء اللامع: 10: 335 وشذرات الذهب: 7: 40.

(3) أنباء الغمر: 2: 245 والبدر الطالع: 1: 506.

(4) أنباء الغمر: 2: 253 - 254.

(5) أنباء الغمر: 2: 277 والضوء اللامع: 4: 171 والبدر الطالع: 1: 354.

10 - الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي القاهري (ت807هـ): ولد في القاهرة وبها نشأ فقرأ القرآن، وصحب الزين العراقي ولم يفارقه حتى وفاته، وكان رحمه الله ديّناً تقيّاً زاهداً مقبلاً على العلم والعبادة محباً للحديث وأهله، وكتب الكثير من تصانيف الزين العراقي وقرأ عليه أكثرها وتخرج به[1].

11 - الشيخ شهاب الدين أحمد بن خاص التركي (ت809هـ): أكثر من الاشتغال بالفقه والحديث وكتب كثيراً وجمع ودرّس، وكان أحد الفضلاء المتميزين من الحنفية، أخذ عنه العيني المحتسب وكان يطريه[2].

12 - قطب الدين عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، الحلبي الأصل المصري، ويعرف بابن الحلبي (ت809هـ): ولد سنة (736هـ) ونشأ فحفظ القرآن واسمع على مشايخ عصره بمصر، وبرع وتصرف بأبواب القضاء[3].

13 - تقي الدين أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حيدرة الدجوي (ت809هـ): تفقّه واشتغل بالعلوم وتقدم ومهر بها وكان ذاكراً للعربية واللغة والغريب والتاريخ مشاركاً في الفقه وغيره[4].

14 - الشيخ المسند شرف الدين محمد بن محمد بن عبد اللطيف الربعي التكريتي ثم السكندري القاهري الشافعي ويعرف بابن الكويك (ت821هـ): ولد في القاهرة وعمّر حتى تفرّد بالرواية عن أكثر شيوخه، وحُبِّب إليه السماع لانقطاعه في منزله، ولم يبق بعده بالقاهرة مَن يروي مِن أحد مِن مشايخه لا بالسماع ولا بالإجازة، وقد أكثر الناس عنه وتنافسوا في الأخذ عنه[5].

15 - الشيخ المحدّث زين الدين تغري برمش بن يوسف التركماني (ت823هـ): قدم القاهرة شاباً وقرأ على علمائها وتفقّه بجماعة من أعيان الفقهاء، وكان كثير الاستحضار لفروع

(1) أنباء الغمر: 2: 77 و 309 والضوء اللامع: 5: 200 وشذرات الذهب: 7: 702 والبدر الطالع: 1: 447.

(2) أنباء الغمر: 2: 361 وشذرات الذهب: 7: 81 والطبقات السنية: 1: 344.

(3) أنباء الغمر: 2: 370 والضوء اللامع: 4: 317 وشذرات الذهب: 7: 85.

(4) أنباء الغمر :2: 374.

(5) أنباء الغمر: 3: 187 والضوء اللامع: 9: 111.

مذهبه الحنفي، وأحب أهل الحديث وحفظ بعض مختصرات وكان يميل إلى الصوفية مع أنّه بالغ في ذم ابن عربي وأحرق كتبه[1].

16 - نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم القاهري الشافعي (ت827هـ): نزيل خانقاه شيخو، سمع الصحيحين على التقي البغدادي ولبس الخرقة من الشيخ يوسف العجمي وحج فسمع بمكة التيسير وحدّث بالكثير وسمع عنه الأئمة[2].

17 - الشيخ أبو الحسن حيدر بن أحمد الرومي الأصل العجمي الحنفي الرفاعي نزيل القاهرة (ت854هـ): ولد بشيراز ورحل إلى البلاد وقدم القاهرة، وكان حافظاً لكثير من الشعر فصيحاً باللغتين التركية والعجمية، وعرف بالديانة وكثرة العبادة والفقه متبعاً للسنة[3].

تلاميذه

وفي تلامذة العيني كثرة عظيمة لطول تدريسه، ولكونه من المعمرين، وقد استمّر على إقراء الحديث في المدرسة المؤيدية وحدها ما يقارب من أربعين سنة، علاوة على تدريسه في بقية مدارس القاهرة، فقد حدّث وأفتى ودرّس واشتهر اسمه وبعد صيته وأخذ الفضلاء عنه من كل مذهب، فلا عجب إذن أن يكثر طلابه[4]، وفيما يأتي عرض لأبرز تلامذته مرتبين على سني وفياتهم:

1 - الشيخ كمال الدين محمد بن محمد التميمي الداري الشمني القاهري المالكي والد التقي أحمد الشمني (ت821هـ): استوطن القاهرة واشتغل بالعلم وسمع من المشايخ وأجازوا له. وتقدّم في الحديث وصنّف فيه، وبرع في الفقه والأصول[5].

2 - العلاّمة زين الدين أبو بكر بن إسحاق بن خالد الكختاوي المعروف بالشيخ باكير النحوي (ت847هـ): كان إماماً عالماً بارعاً متفنناً في العلوم وتفرّد في المعاني والبيان، وولي قضاء حلب فحمدت سيرته، وأفتى ودرّس فيها، وقد استدعاه الملك الأشرف

(1) أنباء الغمر: 3: 227 وشذرات الذهب: 7: 159.

(2) الضوء اللامع: 5: 313 وشذرات الذهب: 7: 180.

(3) الضوء اللامع: 3: 168 - 169.

(4) الضوء اللامع: 10: 133.

(5) الضوء اللامع: 9: 74.

برسباي إلى مصر وولاّه مشيخة المدرسة الشيخونية[1].

3 ـ الإمام المحقق كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري الحنفي (ت861هـ): قدم القاهرة صغيراً وحفظ عدة مختصرات وعرضها على شيوخ عصره، وقد سافر إلى القدس وقرأ على علمائها، وكان دقيق الذهن عميق الفكر وضرب به المثل في الديانة والفصاحة والأدب، وتفرّد في عصره بعلومه فاشتهر اسمه وطار صيته، ودرّس بالمدارس ثم قرره الأشرف برسباي في مدرسته[2].

4 ـ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الظاهري المؤرخ (ت874هـ): حفظ مختصرات كثيرة واشتغل بالفقه على العيني وغيره من المشايخ وحبب إليه علم التاريخ فلازم مؤرخي عصره مثل العيني وغيره واعتنى بكتابة الحوادث وله مصنفات منها (المنهل الصافي) وهو تراجم رتبه على حروف العجم[3].

5 ـ قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي العسقلاني الأصل ثم المصري (ت876هـ): توفي والده وهو رضيع فنشأ واشتغل بالعلم وبرع فيه، ولقي المشايخ وروى الكثير في صغره، وكان إماماً عالماً عاملاً عرف بالورع والزهد، وباشر نيابة الحكم بالديار المصرية ثم ولي قضاءها، وارتفع أمره عند السلاطين وأركان الدولة والرعية[4].

6 ـ الحافظ العلّامة زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني المعروف بقاسم الحنفي (ت879هـ): ولد بالقاهرة ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً وحفظ القرآن ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره، وصار مقدّماً في فقه الحنفية[5].

7 ـ محمد بن محمد بن علي الدجوي الأصل القاهري الشافعي (ت891هـ): ولد في القاهرة ونشأ بها فحفظ القرآن والحاوي وألفية النحو، قرأ على العيني التصريف العزّي

---

(1) الضوء اللامع: 7: 26 وشذرات الذهب: 7: 260.

(2) بغية الوعاة: 1: 166 والبدر الطالع: 2: 201.

(3) الضوء اللامع: 10: 305 وشذرات الذهب: 7: 317 والبدر الطالع: 2: 351.

(4) شذرات الذهب: 7: 321.

(5) شذرات الذهب: 7: 326 والبدر الطالع: 2: 45.

(6) الضوء اللامع: 9: 184.

ولازمه وقرأ على غيره الفقه وحضر دروس البلقيني وسمع على ابن حجر العسقلاني[1].

8 - قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر الدمشقي ويعرف بالخيضري (ت894هـ): ولد ببيت المقدس ونشأ بدمشق وأخذ عن جماعة من العلماء وسمع الحديث من شيوخ بلده ومن القادمين إليها، ثم ارتحل إلى القاهرة فسمع من شيوخها[2].

9 - القاضي الحافظ ناصر الدين أبو البقاء محمد ابن القاضي عماد الدين المعروف بابن زُرَيق الصالحي الحنبلي (ت900هـ): ولد بصالحية دمشق وقرأ على علماء عصره وبرع وروى عن خلق من الأعيان، وقد ولي النظر على مدرسة جدّه أبي عمر مدة طويلة وناب في الحكم ثم تنزّه عن ذلك[3].

10 - أبو الوفاء خليل بن أبي الصفا إبراهيم بن عبد الله الصالحي الحنفي (ت 901هـ): أخذ عن ابن حجر والعيني وغيرهما من علماء عصره، وأجاز لمن أدرك حياته[4].

11 - الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ): حفظ كثيراً من المختصرات وقرأ على شيوخ عصره وتخرج في الحديث، ثم حجّ وأخذ عن مشايخ مكّة والمدينة ثم عاد إلى وطنه ثم ارتحل إلى الإسكندرية والقدس والخليل ودمشق ومصر، وبرع في الحديث وحفظ منه ما صار به متفرداً عن أهل عصره ففاق أقرانه، وله مصنّفات كثيرة منها (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع)[5].

12 - شمس الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن علي العوفي (ت906هـ): يتصل نسبه بعبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة (كان شافعي المذهب صوفياً محدِّثاً فقيهاً لغوياً، طلب العلم والحديث وتفقّه على علماء عصره وسمع الحديث على ابن حجر وغيره[6].

---

(1) الضوء اللامع: 9: 117 والبدر الطالع: 2: 245.

(2) شذرات الذهب: 7: 366.

(3) شذرات الذهب: 8: 4.

(4) البدر الطالع: 2: 184.

(5) شذرات الذهب: 8: 30.

وفاته

توفي القاضي بدر الدين العيني، رحمه الله، في ليلة الثلاثاء رابع ذي الحجة سنة خمس وخمسين وثمانمائة، ودفن بمدرسته التي أنشأها، بعد أن صلّى عليه المناوي بالأزهر، وعظم الأسف على فقده[1].

(1) الضوء اللامع: 10: 133 وبغية الوعاة: 2: 276 وشذرات الذهب: 7: 288 والبدر الطالع: 2: 295.

الفصل الأول:

عمدة القاري، مادته ومنهجه

يعدّ صحيح البخاري أول كتاب صُنِّف في الحديث الصحيح المجرد، وله أثر عظيم ومكانة مرموقة عند المسلمين قاطبة، فلا غرو إذن أنْ يُقْبِل عليه الأئمة والعلماء في مختلف الآفاق والأصقاع، فقد اعتنوا به عناية فائقة قديماً وحديثاً فصنّفوا له شروحاً كثيرة تفسّر معناه وتوضّح ألفاظه وتبيّن أحكامه فبلغت أكثر من خمسة وخمسين شرحاً(1). ومن أعظم هذه الشروح شرح العلّامة الكرماني (ت786هـ)، وسمّاه بـ (الكواكب الدراري) وشرح الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) وسمّاه بـ (فتح الباري) وشرح قاضي القضاة العلّامة بدر الدين العيني (ت855هـ) وسمّاه بـ (عمدة القاري).

ويُعَدّ شرح العيني أوسع شروحه نقلاً وتحقيقاً وأجمعها للفوائد بحثاً وتمحيصاً، فقد سلك العيني فيه مسلك إتمام سياق الحديث واتّبع فيه أسلوب تعيين مواضع الحديث من الكتاب إذ تعددت طرقه وتكرر تخريجه في الأبواب، وكان العيني يذكر اختلاف الرواة، ويفصّل القول في الرجال وضبط الأسماء والأنساب، ويتوسع في استنباط الأحكام من الحديث ويستخرج منه الفوائد، ويذكر لطائف إسناد الأحاديث، ويبسط في المسائل الخلافية تخريج الأحاديث المتعلقة بها على مذاهب فقهاء الأمصار بسطاً وافياً، وقد نجده يلجأ إلى الموازنة بين الأدلّة، ويذكر في باب الأسئلة والأجوبة مواضع الأخذ والردّ من فقه الحديث وينتقي مِن شروح مَن تقدّمه مواطن العلم والفوائد، وقد نقل العيني في شرحه كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية مورداً آراء العلماء وأقوالهم في هذا المجال مبيّناً الخلاف بينهم موضّحاً موقفه إزاء هذا الخلاف، وكذلك تعرّض العيني لوجوه البلاغة كالمعاني والبديع والبيان.

(1) ينظر: كشف الظنون: 1: 545 وتاريخ التراث العربي: 1: 312.

لذا كان هذا الشرح جديراً بالدراسة والتحليل لكشف جواهره وبيان فوائده، فلا عجب أن يكون منهلاً لدارسي العلوم الإسلامية ولاسيّما العربيّة على وجه الخصوص، لما امتاز به العيني من تمكّن في العربيّة وعلومها وسبر لأغوارها. وفيما يأتي وقفة مع هذا الشرح الجليل لبيان مادته وتوضيح منهج العيني وأساليبه في عرض هذه المادة.

التمهيد:

مهّد العيني لكلامه بتمهيد استهلّه بقوله: (الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين، وأفضح وجوه الشكّ بكشف النقاب عن وجه اليقين، بالعلماء المستنبطين الراسخين، والفضلاء المحقّقين الشامخين الذين نزّهوا كلام سيد المرسلين مميّزين عن زيف المخلّطين المدلّسين)[1]، وقد بيّن العيني في هذا التمهيد الأمور الآتية:

1 ـ بيان معنى السنّة وأهمّيتها:

بيّن العيني معنى السنّة وأهمّيتها، فذكر أنّ السنّة المطّهرة هي إحدى الحجج القاطعة وأوضح المحجّة الساطعة، وبها ثبوت أكثر الأحكام وعليها مدار العلماء، لأنها قول النبي ﷺ وفعله في بيان الحلال والحرام، اللذين بني الإسلام عليهما، ولولا السنّة لما بان الخطأ من الصواب، لذلك تهيّأ طائفة من سلفنا الكرام لجمع سنن النبي ﷺ وتدوين ما تفرّق منها في أقطار بلاد المسلمين، بتفرّق حملتها من الصحابة والتابعين، وبذلوا في ذلك جهوداً عظيمة محقّقين مدقّقين، لذلك حفظت السنن وسلمت عن زيغ المبتدعين وتحريف الجهلة المدّعين[2].

2 ـ سبب تأليف الكتاب:

ذكر العيني في هذا الموضع الأسباب التي دعته إلى تأليف هذا الكتاب، فقد بيّن أنّ الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله (قد دوّن في السنّة كتاباً فاق على أمثاله وتميّز على أشكاله، ووشّحه بجواهر الألفاظ من درر المعاني، ورشّحه بالتبويبات الغريبة المباني، بحيث قد أطبق على قبوله بلا خلاف، علماء الأسلاف والأخلاف، فلذلك أصبح

(1) عمدة القاري: 1: 2.
(2) عمدة القاري: 1: 2.

العلماء الراسخون.... قد حكموا بوجوب معرفته، وأفرطوا في قريضه ومدحه، ثم تصدّى لشرحه جماعة من الفضلاء وطائفة من الأذكياء، من السلف النحارير المحقّقين وممّن عاصرناهم من المهرة المدقّقين)[1]، فكانت مناهج العلماء مختلفة في شرح صحيح البخاري (فمنهم من أخذ جانب التطويل وشحنه من الأبحاث بما عليه الاعتماد والتعويل ومنهم من لازم الاختصار في البحث عمّا في المتون ووشّحه بجواهر النكات والعيون، ومنهم من أخذ جانب التوسّط مع سَوْق الفوائد ورصّعه بقلائد الفرائد)[2].

إلاّ أنّ العيني كان يرى أنّ أيّ شرح من هذه الشروح (ما يشفي العليل ويبلّ الأكباد ويروي الغليل، حتى يرغب فيه الطلاب)[3] لذلك تصدّى لشرح صحيح البخاري لتعمّ الفائدة ويكمل بشرحه ما فات غيره. فقد ذكر العيني أنّه كان يختلج في خلده الخوض في هذا البحر العظيم، إلاّ أنّه كان يتهيّب من عظمته، ولمّا رحل إلى البلاد الأخرى قبل الثمانمائة من الهجرة مستصحباً صحيح البخاري التقى بجلّة الشيوخ وظفر عندهم بغرائب النوادر من فوائد كثيرة تعينه على استخراج ما في صحيح البخاري من كنوز، وبعد أن ذهب إلى الديار المصرية شرح كتاب معاني الآثار للطحاوي ثم شرح سنن أبي داود السجستاني مما شغله عن شرح صحيح البخاري.

وبعد ذلك عمد إلى شرح صحيح البخاري، وعلاوة على ما ذكرت من أسباب فقد صرّح العيني بعدد من الأسباب التي تلحّ عليه بتأليف كتابه (عمدة القاري) وهي[4]:

الأول: أنْ يعلم أنّ في الزوايا خبايا، وأنّ العلم من منايح الله عز وجل ومن أفضل العطايا.

الثاني: إظهار ما منحه الله من فضله الغزير، وإقداره إياه على أخذ شيء من علمه الغزير، والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة.

الثالث: كثرة دعاء بعض أصحابه بالتصدّي لشرح صحيح البخاري.

---

(1) عمدة القاري: 1: 3.

(2) م.ن.

(3) م.ن.

(4) م.ن.

لذلك تصدّى لشرح صحيح البخاري ليظهر ما فيه من الأمور الصعاب وليبيّن معضلاته ويوضّح مشكلاته، ويورد ما فيه من فنون البيان، وقد سمّى هذا الشرح بـ (عمدة القاري في شرح البخاري).

ومن الجدير بالإشارة إليه في هذا الصدد ما اتسم به العيني من تواضع وخلق رفيع شأنه شأن العلماء المحقّقين الذين لا ينكرون فضل غيرهم ولا يبخسون الناس أشياءهم حيث قال: (إنّ الناظر فيه بالإنصاف، المتجنّب عن جانب الاعتساف، إنْ أراد ما يتعلّق بالمنقول ظفر بآماله، وإنْ أراد ما يتعلق بالمعقول فاز بكماله.... على أنهم قد ظنّوا في قوة لإبلاغهم المرام وقدرة على تحصيل الفهم والإفهام. ولعمري ظنّهم في معرض التعديل، لأنّ المؤمن لا يظنّ في أخيه إلاّ بالجميل، مع أني بالتقصير لمعترف ومن بحر الخطايا لمغترف، ولكنّي أتشبّه بهم متمنّياً أنْ تكون لي حلية في ميادينهم، وشجرة مثمرة في بساتينهم، على أنّي لا أرى لنفسي منزلة تُعَدّ من منازلهم، ولا لذاتي منهل مورود يكون بين مناهلهم، ولكنّي أرجو والرجاء من عادة الحازمين الضابطين واليأس من عادة الغافلين القانطين)(1).

3 ـ إسناده في كتاب البخاري:

وقد بّين في هذا الموضع إسناده في صحيح البخاري، فقد أوصله سماعاً إلى البخاري رحمه الله، وذكر أنّ هذا الإسناد من طريقين عن محدّثين كبيرين(2):

الأوّل: الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن أبي المحاسن حسين بن عبد الرحمن العراقي الشافعي (ت806هـ) حيث ذكر أنّه سمعه عليه من أوّله إلى آخره في مجالس متعددة آخرها آخر شهر رمضان من سنة ثمانٍ وثمانين وسبعمائة بجامع القلعة بالقاهرة، بقراءة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور الأشموني الحنفي(3).

الثاني: الشيخ الإمام المحدِّث تقي الدين محمد بن معين الدين محمد بن زين الدين عبد الرحمن بن حيدرة بن محمد بن محمد الدجوي المصري الشافعي(4)، فقد

---

(1) عمدة القاري: 1: 4.

(2) م. ن: 1: 4 ـ 5.

(3) كان فاضلاً في العربية مشاركاً في الفنون (ت809هـ). ينظر: بغية الوعاة: 1: 384 والطبقات السنية: 2: 92.

(4) اشتغل في فنون العلم ومهر بها (ت809هـ). ينظر: الضوء اللامع: 9: 91.

ذكر أنّه سمعه عليه من أوّله إلى آخره في مجالس متعدّدة آخرها آخر شهر رمضان من سنة خمس وثمانمائة بالقاهرة بقراءة الشيخ القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بابن التقي المالكي[1].

4 - بيان بعض الفوائد:

أورد العيني جملة من الفوائد التي بيّن بها بعض الأمور التي تتعلّق بصحيح البخاري ومن هذه الفوائد[2]:

الأولى: ذكر العيني فيها أن البخاري رحمه الله سمّى كتابه بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه، وذكر كذلك أنّه أوّل كتاب للبخاري وأوّل كتاب صُنّف في الحديث الصحيح المجرد، وأنّ البخاري صنّفه في ست عشرة سنة ببخارى، وقيل بمكّة أو بالمدينة، وقيل بالبصرة.

الثانية : ذكر فيها العيني عدد الأحاديث المسندة، حيث أورد أنّها سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بضمنها الأحاديث المكررة، وبحذفها نحو أربعة ألاف حديث، وأورد أيضاً أنّ أبا حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي[3] ذكر أنّ صحيح البخاري اشتمل سبعة آلاف وستمائة حديث ونيّفاً.

الثالثة : ذكر فيها فهرست أبواب صحيح البخاري، حيث قال: إنّ هذه الأبواب قد ذكرها مفصلة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي[4]، فقال: عدد أحاديث صحيح البخاري رحمه الله: بدء الوحي سبعة أحاديث، الإيمان خمسون، العلم خمسة وسبعون، وهكذا في بقية الأبواب التي أوردها البخاري.

الرابعة: أورد العيني فيها ضبط الأسماء والألقاب المتكررة في صحيح البخاري ومسلم،

---

(1) كان عالماً حافظاً للقرآن (ت842هـ). ينظر: **الضوء اللامع: 2: 78.**

(2) **عمدة القاري: 1: 5 - 10.**

(3) سمع من غير واحد من العلماء تآليفهم وتصانيفهم (ت583هـ). ينظر: **شذرات الذهب: 4: 272.**

(4) المعروف بابن القيسراني كان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث وله في ذلك مصنفات منها (أطراف الكتب الستة) (ت507هـ). ينظر: **وفيات الأعيان: 3: 415 وميزان الاعتدال: 3: 75.**

ومن أمثلته على ذلك (البَرَاء) فهو كلّه بتخفيف الراء إلاّ أبا معشر البَرّاء[1]، وأبا العالية البَرّاء[2]، فهو بالتشديد، وكلّه ممدود، وقيل إنّ المخفّف يجوز قصره، ومن أمثلته الأخرى (البصري) كلّه بالباء الموحدة المفتوحة والمكسورة نسبة إلى البصرة إلاّ مالك بن أوس بن الحدثان النصري[3] وعبد الواحد النصري وسالماً مولى النصريين فبالنون، وغير ذلك ممّا لا مجال لذكره.

المقدمة

وأمّا المقدّمة، فقد أوردها العيني بشكل موجز، وقد بيّن فيها مدلول (الموضوع) و(المبادئ) و(المسائل)، حيث ذكر أنّ لكلّ علم موضوعاً ومبادئ ومسائل، فالموضوع ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتيّة، والمبادئ هي الأشياء التي يبنى عليها العلم وهي: إمّا تصورات أو تصديقات، فالتصورات حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم، والتصديقات هي المقدّمات التي منها يؤلف قياسات العلم، والمسائل هي التي يشتمل العلم عليها.

وقد ربط العيني هذه المدلولات بعلم الحديث، فذكر أنّ موضوع علم الحديث هو ذات رسول الله ﷺ من حيث إنّه رسول الله عليه الصلاة والسلام، ومبادئه هي ما تتوقّف عليه المباحث، وهو أحوال الحديث وصفاته، ومسائله هي الأشياء المقصودة منه. وذكر أيضاً في هذه المقدمة (حدّ علم الحديث) فهو: علم يُعْرَف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وذكر كذلك فائدته وهي الفوز بسعادة الدارين. وبيّن أنّ أقوال النبي ﷺ هي الكلام العربي، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته فهو بمعزل عن هذا العلم وهي كونه حقيقة ومجازاً وكناية وتصريحاً وعامّاً وخاصّاً ومطلقاً ومقيّداً ومحذوفاً ومضمراً ومنطوقاً ومفهوماً واقتضاءً وإشارة وغير ذلك مع كونه على قانون العربيّة الذي بيّنه النحاة بتفاصيله وعلى قواعد استعمال العرب وهو المعبّر عنه بعلم اللغة، وأمّا أفعاله ﷺ فهي الأُمور الصادرة عنه التي أمرنا باتّباعه فيها ما لم يكن طبعاً أو خاصّة[4].

---

(1) يوسف بن يزيد البصري، صدوق ربما أخطأ من الطبقة السادسة. ينظر: ذكر أسماء من تكلم فيه: 203 وميزان الاعتدال: 4: 475 وتقريب التهذيب: 2: 383.

(2) اسمه زياد وقيل كلثوم وقيل أدينة، ثقة من الطبقة الرابعة (ت90هـ). ينظر: التقريب: 2: 443.

(3) صحابي صغير وجلّ روايته من الصحابة (ت92هـ وقيل: 52هـ). ينظر: الاستيعاب: 3: 1346 والإصابة: 3: 339.

(4) عمدة القاري: 1: 11.

وأمّا فيما يتعلّق بسنة تأليف الكتاب، فإنّ العيني لم يشر إليها في المقدّمة، وإنّما أخّر ذلك فذكره في آخر كتابه، حيث ذكر سنة فراغه من هذا الكتاب فقال: (فرغت يمين مؤلفه ومسطّره العبد الفقير إلى رحمة ربّه الغني أبو محمد محمود بن أحمد العيني من تأليف هذا الجزء [أيّ الأخير] وتسطيره، الحادي والعشرين، من عمدة القاري في شرح صحيح البخاري الذي به كمل الشرح بتوفيق الله وعونه ولطفه وكرمه في آخر الثلث الأوّل من ليلة السبت الخامس من شهر جمادى الأولى عام سبعة وأربعين وثمانمائة من الهجرة النبوية في داره التي هي مقابلة مدرسته البدرية في حارة كتامة[1] بالقرب من الجامع الأزهر)[2].

وفي هذا الصدد أشار العيني إلى ابتداء شروعه بتأليف هذا الكتاب مبيّناً سنة فراغه من تأليف كلّ جزء من أجزائه والوقت الذي استغرقه في تأليفه فقال: (وكان ابتداء شروعي في تأليفه في آخر شهر رجب الأصمّ الأصبّ سنة عشرين وثمانمائة، وفرغت من الجزء الأول يوم الاثنين السادس عشر من شهر ذي الحجة الحرام سنة عشرين وثمانمائة، وفرغت من الجزء الثاني نهار الثلاثاء السابع من شهر جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وفرغت من الجزء الثالث يوم الجمعة الثامن من جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بعد أن مكثت فيه نصف سنة وكان الخلو بين الثاني والثالث مقدار ست عشرة سنة وأكثر، وفرغت من الرابع يوم الثلاثاء التاسع من ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وثمانمائة، ثم استمرّيت[3] في الكتابة والتأليف إلى التاريخ المذكور في الحادي والعشرين وكانت مدّة مكثي في التأليف مقدار عشر سنين مع تخلّل أيّام كثيرة فيها)[4].

اساليب العيني في عرض مادة الكتاب

إنّ كتاب العيني (عمدة القاري) كتاب ضخم جليل ضمّنه العيني شرح ما ورد في صحيح البخاري من أحاديث نبوية شريفة وآيات قرآنية كريمة. وقد اتّخذ العيني أسلوباً واضحاً في شرح هذه الأحاديث، حيث يورد الحديث بتمامه وبنصّه ثم يبدأ بتفسير كلماته مبيّناً معاني

(1) كتامة: إحدى القبائل التي ناصرت الفاطميين في المغرب. ينظر: **أسماء ومسميات**: 168 هامش رقم (3).

(2) **عمدة القاري**: 25: 203.

(3) هكذا ورد في **عمدة القاري**، والصواب (استمرَرْتُ) لأنَّ الفعل المُدْغَم عينه في لامه إذا اتّصل به ضمير رفع سكن آخره وجب فكّ الادغام. ينظر: **شرح ابن عقيل**: 4: 253.

(4) **عمدة القاري**: 25: 253.

الألفاظ ولغاتها وأوزانها واشتقاقاتها وأوجه إعرابها وما يتعلّق بها من أحكام نحويّة. ومن الواضح أنّ العيني لم يلتزم أسلوباً واحداً في شرحه، وإنّما اتّخذ أساليب متنوّعة وطرائق متعدّدة، وأستطيع أنْ أجمل ذلك بالأساليب الآتية:

أولاً: تبويب المادة

بوّب العيني كثيراً من كلامه في عمدة القاري على أبواب معيّنة، بحث في كلّ باب منها عن جانب من جوانب المعرفة، وهذا التبويب جاء عنده على نمطين:

أ ـ إنّه قسّم كلامه على أبواب متعدّدة.

عرض العيني تفسير كثير من الأحاديث على أبواب متعدّدة، ولا سيّما في النصف الأوّل من كتابه، وفيما يأتي عرض موجز لهذه الأبواب:

1 ـ بيان رجال الحديث: عرض العيني فيه رواة الحديث حيث عرّف بهم تعريفاً موجزاً مشيراً إلى مكانتهم وسني ولادتهم أو وفياتهم(1).

2 ـ بيان الأنساب: وقد بيّن العيني أنساب الكثير من رجال الحديث، وذكر قبائلهم(2).

3 ـ بيان الأسماء الواقعة في الحديث: وقد بيّن العيني أسماء الرجال الذين ورد ذكرهم في الحديث(3).

4 ـ بيان الأسماء المبهمة: ذكر العيني في معرض تفسير الأحاديث الأسماء المبهمة التي وردت في طائفة من الأحاديث الشريفة(4).

5 ـ بيان لطائف إسناد الحديث: ذكر العيني بعض لطائف إسناد الحديث، ومن تلك اللطائف أنّ رواة الحديث كلّهم كوفيون مثلاً، وأنّ في الحديث التحديث والعنعنة وغير ذلك(5).

---

(1) عمدة القاري: 1: 47 و2: 61.

(2) م.ن: 1: 124 و219 و2: 5.

(3) م.ن: 1: 79.

(4) م.ن: 1: 80 و2: 102.

(5) م.ن: 1: 131 و233 و2: 5 و82.

6 - بيان تعدد الحديث ومن أخرجه غير البخاري: حيث ذكر العيني الرواة والمحدّثين الذين خرّجوا الحديث من غير البخاري من أمثال مسلم والترمذي، ثم يذكر درجة الحديث كقوله حديث حسن صحيح ونحو ذلك[1]، وقد يذكر العيني المواضع المتعددة والأبواب التي ورد فيها الحديث عند البخاري في صحيحه وعند مسلم والنسائي وغيرهم.

7 - بيان اختلاف الروايات: وقد أشار العيني في هذا إلى اختلاف الروايات الواردة في الحديث الشريف عند البخاري ومسلم في صحيحيهما وعند غيرهما ممّن عني بجمع الحديث[2].

8 - بيان اللغات: وذكر في هذا تفسير المفردات وبيّن لغاتها وغير ذلك من أمور تتعلق بهذا الباب[3].

9 - بيان الصرف: ذكر فيه كثيراً من المسائل التي تتعلق بالصرف[4].

10 - بيان الإعراب: أورد العيني فيه إعراب الكلمات والتراكيب وبيان معاني الأدوات وذكر أقوال النحاة وآراءهم واختلاف مذاهبهم[5].

11 - بيان المعاني والبيان والبديع: بيّن العيني في هذه الأبواب جملة من الأمور التي تتصل بعلوم البلاغة[6].

12 - بيان الأسئلة والأجوبة: أورد العيني فيه قسماً من الأسئلة المفيدة التي يمكن أن تثار في معرض تفسير قسم من الأحاديث، وأورد الأجوبة التي توضّح ما يعتورها من إشكال[7].

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 138 و296 و2: 36 و88.
(2) م.ن: 1: 125 و141 و284.
(3) م.ن: 1: 13 و40 و2: 5 و3: 30 و115.
(4) م.ن: 1: 14 و41 و2: 6 و20.
(5) م.ن: 1: 15 و42 و2: 28 و63 و3: 116.
(6) م.ن: 1: 25 - 26 و43 و2: 47 و51.
(7) م.ن: 1: 27 و60 و2: 23 و84 و3: 92.

13 ـ بيان استنباط الأحكام: ذكر العيني قسماً من الأحكام التي يمكن أنْ تُسْتَنبط من الأحاديث الشريفة وناقشها مناقشة دقيقة ووضّح آراء الفقهاء والعلماء في ذلك(1).

ومن الجدير بالإشارة إليه هنا أنّي وجدت العيني قد لا يذكر كلّ هذه الأبواب في تفسير الحديث الواحد مجتمعة، وإنّما يذكر قسماً منها ويهمل الأبواب الباقية بحسب ما يقتضيه المقام.

ب ـ عرفنا في الفقرة السابقة أنّ العيني تناول كثيراً من الأبواب في عرض مادة شرحه، إلاّ أنّني وجدته في مواضع كثيرة من كتابه قد عدل عن ذكر هذه الأبواب، واكتفى ببابين أو أكثر ولا سيّما ما يتعلّق بذكر معنى الحديث أو ما يتعلّق بذكر ما يُسْتَفاد منه أو ما يتّصل بما يُسْتَنبط منه من أحكام(2).

ثانياً: عرض المادة من غير تبويب

وقد لجأ العيني إلى أسلوب آخر في عرض المادة، وهو تفسير الأحاديث وعرض ما يتعلّق بها من غير تبويب، ومن خلال الوقوف على كتابه (عمدة القاري) أستطيع أن أجعل ذلك على نمطين:

أ ـ لم يبوب العيني كلامه في طائفة كبيرة من الأحاديث التي فسّرها على الرغم من أنّه وسع فيها القول، وأورد كثيراً ممّا يتعلّق بالحديث من تفسير المفردات وإعرابها أو بيان رجال الحديث ورواته أو بيان وجه المناسبة بين الأحاديث، وغير ذلك من أمور، وهذا نمط شائع في كتابه حيث يعرض الحديث أو كلام البخاري بتمامه ثم يذكر تفسيره ويبيّن أنّ (الكلام فيه على وجوه)(3) أو يكون (الكلام فيه على أنواع)(4)، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قول البخاري رحمه الله (باب قول النبي ﷺ: رُبَّ مبلّغ أوعى من سامع)(5) حيث ذكر أنَّ الكلام فيه على وجوه هي(6):

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 62 و99 و2: 7 و64 و3: 70.

(2) م.ن: 3: 106 و296 و4: 155 و158 و5: 134.

(3) م.ن: 1: 172 و177 و197 و217 و2: 34.

(4) م.ن: 1: 228 و274 و2: 2 و31 و54.

(5) م.ن: 2: 34.

(6) م.ن: 2: 34 ـ 35.

الأول: التقدير: هذا باب من بيان قول النبي (: رُبَّ مبلَّغ.... الحديث، وأشار فيه إلى أنّ كلمة (باب) مرفوعة على أنّها خبر مبتدأ محذوف مضاف إلى ما بعده.

الثاني: ذكر العيني في وجه المناسبة بين هذا الباب والباب الذي سبقه وهو قول البخاري: (باب من قَعَد حيث ينتهي به المجلسُ ومن رأى فُرْجةً في الحلقة فجلس فيها)[1] وهذه المناسبة بين البابين تتجلّى في أنّ المذكور من هذا الباب حال المبلَّغ، بفتح اللام، ومن جملة المذكور في الباب السابق الجالس في الحلقة وهو أيضاً من جملة المبلغين، لأنّ حلقة النبي ﷺ كانت مشتملة على العلوم والأمر بتعلّمها والتبليغ إلى الغائبين.

الثالث: ذكر فيه العيني قول الكرماني: إنّ هذا الحديث قد رواه البخاري معلّقاً وهو إمّا بمعنى الحديث الذي ذكره بعده[2] بالإسناد[3]، فهو من باب نقل الحديث بالمعنى، وإمّا أنّه ثبت عنده بهذا اللفظ عن طريق آخر، ونقل العيني أنّ لفطة الترجمة جاءت في صحيح الترمذي من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «نَضَّر اللهُ امرأً سمع منّا شيئاً فبلَّغه كما سمع، فرُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع» وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح.

وقد تعقّبها العيني منبِّهاً على أنّ كلاً منهما (قد أبعد وتعسّف، والذي ينبغي أنْ يُقال هو إنّ هذا حديث معلّق أورد البخاري معناه في هذا الباب، وأمّا لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمنى من كتاب الحّج)[4].

الرابع: وقد بيّن العيني فيه معنى (رُبَّ) ولغاتها واستعمالاتها، وذكر إعراب الحديث.

ب ـ وقد اتبع العيني أسلوباً آخر في عرض مادة كتابه، حيث شرح الأَحاديث النبويّة

(1) **عمدة القاري**: 2: 31.

(2) وهو قوله ﷺ في حديث أبي بكرة: (إن النبي ﷺ قعد على بعيره وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه قال: أي يوم هذا؟.... فقال: أليس بذي الحجة؟ قلنا: بلى. قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ليبلغ الشاهدُ الغائبَ، فإن الشاهد عسى أنْ يبلّغ من هو أوعى له منه) ينظر: **عمدة القاري**: 2: 35 ـ 36.

(3) الإسناد: هو اتصال سند الحديث إلى رسول الله ﷺ وكانت رواته عدولاً. ينظر: ما لا يسع المحدّث جهله لأبي حفص الميانشي ص: 29. وهي رسالة منشورة ضمن مجموع عنوانه: **ثلاث رسائل في علوم الحديث**.

(4) **عمدة القاري**: 2: 35.

شرحاً مختصراً ذاكراً فيه تعريفاً بقسم من رجال الحديث ورواته، ومفسّراً قسماً من ألفاظ الحديث أو مبيّناً إعرابها، ومورداً فيه قسماً من الأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث.

منهج العيني في الشرح

إنّ عمدة القاري شرح اتّبع فيه العيني منهجاً متعدد السّمات، وكثيراً ما تأتي مباحثه متداخلة للصلة الوثيقة بين المسائل التي تطرق إليها كاللغة والنحو والقراءات القرآنية والفقه وعلوم الحديث، وغير ذلك من المسائل التي عرض لها في كتابه، وهذا التعدد في جوانبه جعل منهج العيني متشعب السمات، وقد اتضح لي من خلال استعراض كتابه أنّه يمكن أن أجمل سمات منهجه في الأمور الآتية:

1 ـ اعتماده على النقل ونسبة الرأي إلى قائله

اعتمد العيني في شرحه على نقل آراء العلماء ـ من مفسرين وقرّاء ونحويين ولغويين ـ وأقوالهم، وغالباً ما كان ينسب هذه الأقوال والآراء إلى أصحابها، فمن أمثلته المتعلّقة بالتفسير ما نقله من أقوال المفسّرين في تفسير كلمة (المَنّ) من قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾[1] فقال: (وفسّر مجاهد (المَنّ) بقوله: صمغة والسّلوى: الطير، رواه عنه عبد بن حميد عن شبابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كان المَنّ ينزل عليهم على الأشجار فيغدون إليه ويأكلون منه ما شاؤوا، وقال عكرمة: شيء يشبه الرُّبّ[2] الغليظ، وعن السدي: إنّه الترنجبين، وقال الربيع بن أنس: المَنّ شراب كان ينزل عليهم مثل العسل فيمزجونه بالماء ثم يشربونه، وقال وهب بن منبه: هو خبز الرقاق مثل الذرة أو مثل النقي، وروى ابن جرير بإسناده عن الشّعبي قال: عسلكم هذا جزء من سبعين جزء من المَنّ، وكذا قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: إنّه العسل.

واختلفت عبارات المفسّرين في المَنّ ولكنّها متقاربة، فمنهم من فسّره بالطعام ومنهم من فسّره بالشّراب، والظاهر ـ والله أعلم ـ أنّ كل ما امتنّ الله به عليهم من طعام أو شراب وغير ذلك ممّا ليس لهم فيه عمل ولا كَدّ فالمَنّ المشهور إنْ أُكِل وحده كان طعاماً وإنْ مُزِج مع

---

(1) سورة البقرة، الآية: 57.

(2) الربّ: الطلاء الخاثر والجمع: الرُّبوب والرِّباب، ينظر: **الصحاح** (ربب) 1: 131.

الماء كان شراباً طيّباً وإنْ رُكّب مع غيره صار نوعاً آخر[1]. ومن أمثلته النحوية ما ذكره في استعمال (حاشى) وبيان معناها، وأورد أقوال العلماء في ذلك فقال: (حاش) على ثلاثة أوجه:

أحدها : أن تكون فعلاً متعدياً متصرّفاً تقول: حاشيته بمعنى استثنيته.

والثاني: أن تكون للتنزيه نحو: حاش لله، وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل لتصرفهم فيها بالحذف، والصحيح أنّها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾[2] بالتنوين[3] كما يقال: براءة لله من كذا، وزعم بعضهم أنّها اسم فعل ومعناها أتبرأ وتبرأت.

الثالث : أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة إلاّ، لكنّها تجرّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جارّاً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمّنها معنى إلاّ[4].

وأمّا أمثلته اللغوية فمنها ما ذكره في تفسير كلمة (الفيء) من قول أبي ذرّ رضي الله عنه قال: (أذَّنَ مؤذِّنُ النبيّ ﷺ الظُّهْرَ فقال: أَبرِدْ أبرِدْ أو قال: انْتَظِرْ انْتَظِرْ، وقال: شِدَّةُ الحَر مِنْ فَيْحِ[5] جَهَنَّم فإذا اشتدَّ الحَرُّ فأَبرِدوا عن الصَّلاةِ[6] حتّى رأينا فَيء التُّلول). فقد ذكر العيني أنّ (الفيء فيما ذكره ثعلب في الفصيح يكون بالعشيّ كما أنّ (الظّلّ) يكون بالغدَاة وأنشد:

فَلاَ الظلُّ مِنْ بَرْد الضُّحى تَستَطيعه ولا الفَيءَ مِنْ بَرْدِ العَشِيّ تَذُوقُ[7]

قال وقال أبو عبيدة: قال رؤبة بن العجّاج كلّ ما كانت عليه الشمس فزالت فهو فيء وظِلّ، وما لم يكن عليه شمس فهو ظِلّ، وعن ابن الأعرابي: الظّلّ ما نسخته الشمس والفيء ما

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 87.

(2) سورة يوسف، من الآيتين: 31، 51.

(3) وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو السمال. ينظر: **مختصر ابن خالويه**: 63 **والكشاف**: 2: 317 **وشرح الكافية للرضي**: 1: 118 **والبحر المحيط**: 5: 303.

(4) **عمدة القاري**: 18: 307.

(5) الفَيْح والفَوْح: شِدّة حرّ جهنّم وغليانها. ينظر: **الصحاح**: (فوح) 1: 393 **واللسان**: (فوح) 2: 550.

(6) قال العيني: (واعلم أن كلمة حتى للغاية ولابد لها من المغيا.... ويجوز أن يكون متعلقاً بمقدر محذوف تقديره: أخرنا حتى رأينا فيء التلول) ينظر: **عمدة القاري**: 5: 22.

(7) البيت لحميد بن ثور الهلالي ينظر: **ديوانه**: 40. والبيت فيه:

فلا الظل منها بالضحى تستطيعه ولا الفَيْءَ منها بالعشيّ تذوق

نسخ الشمس، وقال القزّاز: الفيء رجوع الظّلّ من جانب المشرق إلى جانب المغرب، وفي المخصّص: والجمع أفياء وفيوء، وقد فاء الفيء فيأً: تحوّل، وهو ما كان شمساً فنسخه الظّلّ، وقيل الفيء لا يكون إلاّ بعد الزوال وأمّا الظّلّ فيُطلَق على ما قبل الزوال وما بعده)[1].

2 - إفراده مسائل للنحو وأخرى للغة والصرف

ومن السّمات البارزة التي نجدها في شرح البخاري أنّ العيني أفرد فيه مسائل للنحو تحت باب بيان الإعراب، وأُخرى للغة والصرف، وذلك من خلال تفسيره الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، فمن أمثلته على المسائل النحوية ما ذكره في إعراب (لا حَوْل ولا قُوّة إلاّ بالله)، فقد جوّز فيه خمسة أوجه:

الأول: فتحهما بلا تنوين.

والثاني: فتح الأوّل ونصب الثاني منوّناً.

والثالث: رفعهما منوّنين.

والرابع: فتح الأوّل ورفع الثاني منوّناً.

والخامس: عكسه[2]. والذي ينبغي الإشارة هنا أنّني سأكتفي بهذا المثال ولا أوسّع القول في هذا الباب، وذلك لأنّ موضوع الكتاب قائم عليه وفيه تفصيل بحث.

وأما فيما يتعلّق باللغة، فإنّ العيني عني بها عناية فائقة، وفصّل القول فيها تحت باب (بيان اللغة) أو(بيان اللغات) مبيّناً فيه تفسير المفردات، وذاكراً فيها معاني طائفة كبيرة منها مشيراً إلى مدلول بعضها في اللغة والاصطلاح، وكذلك مبيّناً لغات العرب المتعدّدة في اللفظة الواحدة، وعني كثيراً باشتقاق الأسماء والأعلام مشيراً إلى أُصول كثير من المفردات وبيّن المعرّب منها، وتعرّض إلى بيان الفروق اللغويّة بين الألفاظ، وفيما يأتي بيان موجز لهذه المسائل:

أ - تفسير المفردات

عني العيني عناية كبيرة بتفسير المفردات وذلك من خلال شرح الآيات والأحاديث التي وردت في صحيح البخاري، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير (الهاجرة) من قول أبي

---

(1) **عمدة القاري:** 5: 22.

(2) م.ن: 5: 121.

جُحَيْفَةَ رضي الله عنه[1] (خرَج علينا رسولُ الله ﷺ بالهاجِرَة فأُتي بِوضُوء فَتوضأَ فَجَعَلَ النّاسُ يأخذونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فيتمسّحونَ بِهِ... الحديث) فقال: (قال ابن سِيده: الهَجير والهَجيرة والهَجر والهاجرة نصف النهار عند زوال الشّمس مع الظُّهيرة، وقيل عند زوال الشمس إلى العصر، وقيل في كلّ ذلك إنّه شِدّةُ الحَرّ، وهجر القوم وأهجروا وتهجّروا: ساروا في الهجيرة، وفي كتاب الأنواء الكبير لأبي حنيفة: الهاجِرة بالصيف قبل الظهيرة بقليل أو بعدها بقليل، يُقال: أتيته بالهجر الأعلى وبالهاجرة العليا، يريد في آخر الهاجرة، والهويجرة قبل العصر بقليل والهجر مثله، وسُمّيت الهاجرة لهرب كلّ شي منها، ولم أسمع بالهاجرة في غير الصيف إلاّ في قول العجّاج في ثور وحش طرده الكلاب في صميم البرد:

وَلّى كمِصْباحِ الدُّجى المَزْهُورة كانَ مِنْ آخرِ الهَجِيرَة....

وفي الموعَب: أتيته بالهاجرة وعند الهاجرة وبالهجير وعند الهجير، وفي المغيث: الهاجرة بمعنى المهجورة لأنّ السَّيْر يُهْجَر فيها كماء دافق بمعنى مدفوق قاله الهروي)[2].

وفيما يتّصل بتفسير المفردات وجدت العيني كذلك يُعنَى ببيان كثير من الكلمات التي تتّصل بأمور العبادات ويوضِّح معناها في اللغة والاصطلاح وذلك كالصوم[3] والصلاة[4] والحجّ[5] والزكاة[6] والاستنجاء[7] والتيمم[8] والاعتكاف[9] والرزق[10] والحين[11] والهِبَة[12] وغير ذلك.

---

(1) وهو وهب بن عبد الله السوائي صحب الإمام علياً عليه السلام (ت74هـ). ينظر: المعين: 27، والرياض المستطابة: 265 ـ 266.

(2) عمدة القاري: 3: 74 وفي اللسان: (زهر) 4: 332: المَزْهُور.

(3) عمدة القاري: 1: 119 و10: 253.

(4) م.ن: 1: 119.

(5) م.ن: 1: 119 و9: 121.

(6) م.ن: 1: 119 و8: 233.

(7) م.ن: 2: 287.

(8) م.ن: 4: 2.

(9) م.ن: 11: 140.

(10) م.ن: 2: 268.

(11) م.ن: 1: 40.

(12) م.ن: 13: 125.

وسأكتفي بإيضاح واحدة من هذه المفردات لأنّ تفسيرها كلّها لا طائل تحته، فمن ذلك (الصوم) فقد بيّن العيني مدلوله في اللغة فقال: وهو في اللغة الإمساك، قال الله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[1] أي صَمْتاً وسكوتاً وكان مشروعاً عندهم، ألاَ ترى إلى قولها ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2] وقال النابغة الذبياني:

خَيلٌ صِيامٌ وخَيلٌ غَيرُ صائِمَةٍ ... تَحتَ العَجَاجِ وأُخرَى تَعلِكُ اللُّجُمَا[3]

أي قائمة على غير علف، قاله الجوهري، وقال ابن فارس: ممسكة عن السير، وفي المحيط وغيره: ممسكة عن الاعتلاف، وصام النهار إذا قام قيام الظهيرة، وقال: صام النهار وهجّر يعني قام قائم الظهيرة، وقال أبو عبيد: كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير صائم، والصوم ركود الريح، والصوم البيعة والصوم ذرق الحمام وسَلْح[4] النعامة والصوم اسم شجر[5].

وأمّا معناه في الشريعة فهو (الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وما هو ملحق به من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس)[6] وأورد العيني في حدّه الشرعي أقوالاً أخرى إلاّ أنّها لا تخرج عن هذا المعنى.

ب - اختلاف اللغات

كانت ثمّة اختلافات لهجية بيّنة المعالم بين القبائل العربية، ويمكن أنْ نجد هذه الاختلافات في كتب اللغة، فقد (كانت هناك فروق بين لهجة مكّة ولهجات البادية وبين هذه الأخيرة بعضها مع بعض)[7]. وهذه الاختلافات كانت تتضاءل لأنّ العرب وإنْ كانوا منتشرين (فإنّهم يتجاورون وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته)[8] لذلك لا يكون الاختلاف بين اللّهجات عميقاً، وإنّما هو اختلاف

(1) سورة مريم، الآية: 26.
(2) سورة مريم، الآية: 26.
(3) **ديوان النابغة الذبياني**: 225.
(4) هو السُّلاح: أي النَّجو، ينظر: **الصحاح**: (سلح) 1: 376 **ومختار الصحاح**: (سلح): 308.
(5) **عمدة القاري**: 10: 253 وينظر1: 119، وينظر: **اللسان**: (صوم) 12: 350.
(6) **عمدة القاري**: 10: 253.
(7) العربية ليوهان فك: 16 - 17 وينظر: **الدراسات اللهجية والصوتية**: 77.
(8) **الخصائص**: 2: 15 - 16.

يسير يتناول الفروع دون الأُصول وما عليه الجمهور[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف باقٍ بين اللغات محفوظ في كتب اللغة، لذلك تعدّدت اللغات في اللفظة الواحدة، وقد تنبّه العيني على الأمر فأولاه مزيداً من العناية فأورد كثيراً من لغات القبائل منسوبة إليهم أحياناً وغير منسوبة أحياناً أُخرى.

وقد تعدّدت مظاهر اختلاف اللغات في عمدة القاري فشملت:

* الاختلاف في الحركات

أورد العيني في كتابه (عمدة القاري) طائفة كبيرة من الألفاظ التي اختلفت فيها اللّهجات العربيّة وتعدّدت في الحركات، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في توضيح قول البخاري (إنّني بَرَاء مما تعبدون، العرب تقول: نحن منك البَراء والخَلاء، والواحد والاثنان والجمع من المذكّر والمؤنّث يقال فيه: براء لأنّه مصدر)[2] وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾﴾[3] فذكر العيني في قوله (بَراء) لغتين الأُولى بضمّ الباء والأخرى بفتحها فقال: (يقال: برئت منك ومن الديون والعيوب بَرَاءة وبرئت من المرض بُراء بالضمّ، وأهل الحجاز يقولون: بَرَأت من المرض بَراء بالفتح)[4]. ومن ذلك ما ذكره في تفسير كلمة (أفضل) فقد أشار إلى أنّه أفعل التفضيل من فضل يفضل ثم أورد اللّغات التي وردت في الفعل فضل يفضل فقال: (فضَل يفضُل من باب دخَل يدخُل ويقال: فضِل يفضَل من باب سمِع يسمَع حكاها ابن السكّيت، وفيه لغة ثالثة: فضِل ـ بالكسر ـ يفضُل ـ بالضم ـ وهي مركّبة شاذّة لا نظير لها)[5].

* الاختلاف في الحروف

اختلفت لهجات القبائل العربيّة اختلافاً واضحاً في الحروف سواء في الإبدال أو القلب أم في الزيادة أو الحذف وغير هذه الظواهر، وقد أورد العيني في كتابه عمدة القاري ما يوضّح

(1) العربية ليوهان فك: 18 وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية: 82.
(2) صحيح البخاري: 3: 185.
(3) سورة الزخرف، الآية: 26.
(4) عمدة القاري: 19: 160.
(5) عمدة القاري: 1: 187 وينظر: المزهر: 1: 264.

ذلك بشكل كبير مما يتعذّر حصره ههنا، إلاّ أنّني سأكتفي بمثال واحد يوضّح ذلك. فمن أمثلة العيني على ذلك ما ذكره في إبدال الهمزة عيناً في قولهم: أشهد أنّ محمّداً رسول الله، قال: (وقال ابن الأنباري: وفصحاء العرب أهل الحجاز ومن والاهم يقولون: أشهد أنّ محمّداً رسول الله، وجماعة من العرب يبدلون من الألف عيناً فيقولون: أشهد عَنّ)[1]. ولم يشر العيني إلى نسبة هذه اللغة إلى واحدة من القبائل العربية، وقد نُسِبت هذه الظاهرة اللَّهَجيّة إلى تميم وقيس وأسد ومن جاورهم، وإنْ اشتهرت بنسبتها إلى تميم[2]، وقد أطلق عليها (العَنْعَنَة)[3] وهي ظاهرة سامية قديمة[4].

* الاختلاف في التذكير والتانيث

وردت طائفة كبيرة من الأسماء المؤنّثة في اللغات السامية، التي تخلو من علامات التأنيث، وقد أُطلِق عليها في العربّية بالمؤنّثات السماعية، وقد رُوِي فيها التذكير، ولعلّ سبب هذا الاختلاف يعود إلى اختلاف لغات القبائل العربية، فما تذكّره قبيلة تؤنّثه قبيلة أخرى[5]، لذلك يمكن القول بأنّ التذكير والتأنيث يُعَدّان عنصرين من عناصر الاختلاف بين لهجات القبائل العربيّة. وقد نص العيني على هذا في جملة من الأسماء التي وردت مذكّرة عند بني تميم ويؤنّثها أهل الحجاز، ويمكن أن نلمس هذا الاختلاف في التذكير والتأنيث فيما ذكره العيني في اختلاف العرب في تذكير الطريق وتأنيثها وكذلك اختلافهم في الصراط والسبيل والسوق والزقاق وغير ذلك فقال: (قال الأخفش[6]: أهل الحجاز يؤنّثون الطريق الصراط والسبيل والسوق والزقاق، وبنو تميم يذكّرون هذا كلّه)[7].

* الاختلاف في صيغة (فعل) و(أفعل)

وردت في اللغة العربيّة مجموعة كبيرة من الأفعال على وزن (فَعَل) حيناً، وعلى وزن

(1) عمدة القاري: 5: 109 وينظر: الزاهر: 1: 129.
(2) الصاحبي: 35 وفصول في فقه العربية: 115.
(3) الخصائص 2: 11 والصاحبي: 35 والمزهر: 1 : 221 - 222.
(4) فصول في فقه العربية: 115 والأدب الجاهلي بين لهجات القبائل: 188.
(5) المدخل إلى علم العربية: 255 وينظر: لهجة قبيلة أسد: 161.
(6) معاني القرآن للأخفش: 1: 17 وينظر: لهجة قبيلة أسد: 162.
(7) عمدة القاري: 4: 84 و9: 289 و14: 89 وينظر: المذكّر والمؤنّث للأنباري: 341 و342.

(أفْعَل) حيناً آخر، ومعنى الفعل على الصيغتين واحد لا يختلف. وقد اختلف اللغويّون القدامى إزاء هذا، فذهب قسم منهم إلى أنّ المعنى فيهما واحد، والاختلاف يعود إلى اختلاف اللّهجات العربيّة، قال الخليل (وقد يجيء فَعَلْتُ وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلاّ أنّ اللغتين اختلفتا فيجيء به قوم على فَعَلْت ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفْعَلت)[1]، وذهب القسم الآخر إلى إنكار أن تكون الصيغتان بمعنى واحد[2]، ممّا حملهم على قبول إحدى الصيغتين وردّ الأخرى، وكان الأصمعي في مقدّمة المتشدّدين في هذا، فقد عُرِف عنه (ولعه بالجّيد المشهور ويضيق فيما سواه)[3]. وقد ذكر العيني طائفة من الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَل) و(أفْعَل)، وجعل قسماً من هذه الأفعال التي وردت على الوزنين لغاتٍ وردت بمعنًى واحد، والأفعال التي ذكرها على أنّها لغات (رهن) من قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[4]، فقد ذكر أنّ رهنت الشيء عند فلان وأرْهَنْته الشيء بمعنًى واحد، وذكر أيضاً أنّ ثعلباً جوّز رهنته وأرهنته، وقد ردّ الأصمعي صيغة (أفعل) فلا يقال: أرهنت الشيء وإنّما يقال رهنته[5]. وقد عُزِيت الصيغة المجرّدة (فَعَلَ) في الغالب إلى البيئة المتحضِّرة كالحجاز، وكانت صيغة (أفعَل) شائعة بين القبائل البدوية كقيس وتميم وأسد، إلاّ أنّ هذا لا يطّرد مطلقاً فقد يرد ما يخالف هذا[6].

* الاختلاف في المعنى

ويكون الاختلاف في المعنى عنصراً من عناصر اختلاف اللّهجات العربيّة، فقد تدلّ اللفظة على معنى عند قوم، وتدلّ اللفظة ذاتها على معنى آخر عند قوم آخرين، وقد أورد العيني جملة من الألفاظ التي توضّح هذه الظاهرة اللغويّة، ومن أمثلته على ذلك الاختلافُ في معنى (افتح) من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾[7]، فقد ذكر العيني أنّ (الفتّاح)

---

(1) الكتاب: 4: 61.

(2) لهجة تميم: 180 - 181 ولهجة قبيلة أسد: 172.

(3) فعلت وأفعلت لأبي حاتم: 88 والمخصص 14: 248.

(4) سورة المدثر، الآية: 38.

(5) عمدة القاري: 13: 67 وينظر: إصلاح المنطق: 231 و248.

(6) لهجة قبيلة أسد: 174.

(7) سورة الأعراف، الآية: 89

فُسِّر بقولهم: القاضي، وهو لغة أهل عُمَان، فهم يسمّون القاضي الفاتِح والفَتّاح[1]، وقد ذكر الجوهري[2] أنّ غيرهم لا يقول بذلك، بل الفاتِح عندهم فاعِل من الفَتْح ضدّ الغَلْق.

ج - الفروق اللغويّة

اتّسمت العربيّة بوفرة الألفاظ، وينضوي تحت هذه الجملة كثير من الألفاظ التي تشابهت فيما بينها في أداء المعنى أو تقارب دلالاتها اللغويّة مع وجود بعض الفوارق في معانيها. وللعيني في هذا الباب جهود طيّبة، إذ أشار إلى الفروق الواردة بين كثير من الكلمات، ومن ذلك الفرق بين العَوَج والعِوَج، فذكر أنّهما عند ابن السكيت وابن فارس: العَوَج - بالفتح - فيما كان مائلاً منتصباً كالحائط والعود، والعِوَج - بالكسر - في الأرض والدين وشبههما[3]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[4]. وذكر بينهما فرقاً آخر وهو أنْ يكون العَوَج، بالفتح، في كلّ شيء مرئيّ، وبالكسر فيما ليس بمرئيّ كالرأي والكلام. وقد جعلهما أبو عمرو الشيباني، فيما نقل العيني، بالكسر فيهما جميعاً، ومصدرهما بالفتح فيما حكاه ثعلب عنه، وذكر كذلك أنّه عند الجوهري بالفتح مصدر قولك: عَوِج، بكسر الواو، فهو أعوج والاسم العِوَج - بكسر العين -[5].

د - اشتقاق الأسماء والأعلام

إن الاشتقاق موضوع مهمّ من موضوعات اللغة العربيّة، وحقل واسع من حقول الدراسات اللغويّة، ويُعَدّ وسيلةً من وسائل كثرة الألفاظ العربيّة واتّساعها، والتمييز بين الأَصيل والدخيل فيها. وقد عني العيني بهذا اللون من الدراسة، فذكر في معرض تفسيره للألفاظ الواردة في الآيات ومتون الأحاديث كثيراً من الألفاظ التي أشار إلى اشتقاقها، ومن بين هذه الألفاظ الأسماء والأعلام، فقد أورد طائفة كبيرة منها وأشار إلى اشتقاقها وردّها إلى أصولها، فمن أمثلته على الأسماء اشتقاق (المسكين)[6]، فذكر أنّه مشتق من السكون وهو عدم الحركة، فكأنه

(1) عمدة القاري: 2: 232 وينظر: الزاهر: 1: 189 نقلا عن الفراء في معانيه 1: 385.
(2) الصحاح: (فتح) 1: 389.
(3) عمدة القاري: 19: 3 و20: 166 وفيه (مائلاً) ولعله (مائلاً) ينظر: إصلاح المنطق: 164 ومعجم مقاييس اللغة: (عوج) 4: 180.
(4) سورة طه، الآية: 107
(5) عمدة القاري: 20: 166 وينظر: الصحاح: (عوج) 1: 331 وشرح الفصيح في اللغة: 234.
(6) عمدة القاري: 9: 60.

بمنزلة الميّت ووزنه (مِفْعِيل)، وأورد عن ابن سِيده فيه لغتين: المِسْكين والمَسْكين، والثانية - بالفتح - نادرة لأنّه ليس في كلام العرب (مَفْعيل) - بفتح الميم - ونقل من الصحاح(1) أنّ المِسكين الفقير، وقد يكون بمعنى الذلّة والضعف، يُقَال: تمسكن الرجل.

ومن أمثلته على الأعلام ما ذكره في اشتقاق (رمضان) للشهر المعروف قال: (ورمضان في الأصل مصدر (رَمَض) إذا احترق من الرمضاء، ثمّ جُعِل عَلَماً لهذا الشهر)(2). وقد يقع هذا الشهر في غير وقت الحرّ وإنْ كان أصل اشتقاقه من الرمض، وذلك لأنّ العرب (لماّ نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سمّوها بالأزمنة التي وقعت فيها، فوافق هذا الشهر أيّام رَمْض الحَرّ)(3).

هـ - المعرّب:

كان العيني - شأنه شأن غيره من علماء العربيّة - يُعنى كثيراً في أصالة الألفاظ العربيّة ومعانيها واختلاف لغاتها، فقد بذل جهداً كبيراً للوقوف عليها متتبّعاً أُصولها ليتمكن من تمييزها ومعرفة مقدار قربها أو بعدها من نُظُم العربيّة، وقد تعرّض للمعرّب في عمدة القاري وله ملاحظات وتعليقات على طائفة كبيرة من الألفاظ المعربة، فبحث في أُصولها ومصادرها لتمييزها عن مفردات العربيّة، وبيان لغاتها.

وممّا ينبغي الإشارة إليه ههنا، أنّ العيني لم يفرد لهذه المعرّبات باباً معيناً في كتابه، وإنّما كانت ملاحظات عابرة مبثوثة في كتابه ضمن (باب اللغة)، وذلك من خلال عرضه تفسير الألفاظ الأعجميّة التي وردت في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة في صحيح البخاري، وذلك مثل: الطُّور(4) والفِرْدَوْس(5) وسَنَهْ(6) وسُور(7) والسَّريّ(8) وأصحمة(9) وغيرها من الألفاظ المعرّبة.

(1) **الصحاح** (سكن) 5: 2137.

(2) **عمدة القاري** 1: 232، وينظر: **الكشاف** 1: 336.

(3) م.ن. وينظر: **الكشاف** 1: 336.

(4) الطور: الجبل، وطور سيناء جبل بالشام، وهو بالسريانية طُورَى، **عمدة القاري** 6: 28 وينظر: **المعرّب**: 221 **واللسان**: (طور) 4: 508.

(5) الفردوس: الوادي الخصيب عند العرب كالبستان أصله رومي معرّب. **عمدة القاري** 14: 90 وينظر: **المعرّب**: 241 **واللسان**: (فردوس) 6: 163.

(6) سَنَهْ أو سَنَاه: كلمة حبشية معناها حسنة. **عمدة القاري**: 15: 5 وينظر: **المعرّب**: 202.

(7) السُور: طعام وليمة العرس. **عمدة القاري**: 15: 4 وينظر: **المعرّب**: 192 **واللسان**: (سور) 4: 388.

(8) السَّري: النهر الصغير. **عمدة القاري**: 16: 29. وينظر: **اللسان**: (سرا) 14: 380.

(9) أصحمة: اسم النجاشي ملك الحبشة ومعناه بالعربية عطية. **عمدة القاري**: 17: 150.

ولتوضيح ذلك أذكر ما قاله في بيان معنى كلمة (مَتَرْس) وذلك في معرض تفسيره ما جاء في تفسير كتاب عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه عند محاصرة فارس: (إذا حاصرتم قَصْراً فلا تقولوا: انزلوا على حكم الله، فإنّهم لا يدرون ما حكم الله، ولكن أنزلوهم على حكمكم ثم اقضوا فيهم.... وإذا قال [أي أحد سكّان القصر]: مَتَرْس، فقد أمنه، إن الله يعلم الألسنة كلّها). وذكر العيني أنّ (مَتَرْس) كلمة فارسيّة ومعناها: لا تَخَفْ، لأنّ لفظ (م) كلمة النفي عندهم، ولفظ (تَرْس) بمعنى الخوف[1].

و - الأضداد

يُعَدّ العيني من القائلين بوقوع الأضداد في العربيّة، وقد أشار إلى عدّها ضمن المشترك اللفظي، وذلك من خلال تفسيره كلمة (الغَوَابر) فقال: (والغَابِر لفظ مشترك بين الضدّين يعني الباقي والماضي)[2]، وقد أورد العيني كلمات مبثوثة في كتابه وأشار إلى أنّها من الأضداد وأورد فيها أقوال العلماء، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تبيان معنى كلمة (وَرَاء) في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾[3]، فقد نصّ العيني على أنّ (وَرَاء) يكون من الأضداد، لأنّه يأتي بمعنى خَلْف وبمعنى قُدَّام[4]، وأورد فيه أقوال العلماء، فذكر أنّ البخاري[5] جعله بمعنى (قُدّام) وجعله الزمخشري بمعنى (بَيْنَ يَدَيْه)، وأما قطرب وغيره فقد نصوا على أنّه من الأضداد، في حين أنكر إبراهيم بن عرفة أنْ يكون (وراء) في هذه الآية بمعنى (قُدَّام) وقيّده بأن يكون في زمان أو مكان[6]. والراجح، والله اعلم، أنّ هذا الإنكار لا يمنع كون (وَرَاء) في هذه الآية بمعنى (قُدَّام)، وذلك لأنّ العذاب سيكون واقعاً في جَهَنّم ولمّا يأت بعد.

وأما فيما يتعلّق بالمسائل الصرفية، فإن العيني كذلك عني بها عناية بالغة تحت باب (بيان الصرف) مورداً فيه كثيراً من المسائل كالقلب والإبدال والحذف والتعويض والتصغير والنسب وغير ذلك من أمور تتّصل بالصرف، وفيما يأتي بيان موجز لذلك:

(1) عمدة القاري: 15: 94 وينظر: الألفاظ الفارسيّة المعرّبة: 143 والمعجم الذهبي: 538.
(2) عمدة القاري: 22: 224.
(3) سورة إبراهيم، الآية: 17.
(4) عمدة القاري: 1: 306 و8: 230.
(5) صحيح البخاري: 3: 145.
(6) عمدة القاري: 19: 3.

1 ـ الإبدال

ومن ذلك ما ذكره في تفسير كلمة (البَغِيّ) بفتح الباء وكسر الغين المعجمة وتشديد الياء، فقد أورد في قول الكرماني إنّ وزنه فَعُول، وجعله العيني على الأصل لأن أصله بَغُوي على وزن فَعُول اجتمعت الواو والياء وسُبِقت إحداهما بالسكون فأُبدِلت الواو ياءً وأُدغِمت الياء في الياء فصار (بَغُيّ) بضم الغين ثم أبدلت الضمة كسرة لأجل الياء فصار (بَغِيّ). وذكر أن بعضهم جعله على وزن (فَعِيل) الذي يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، فردّه، وذلك لأنّه لو كان كذلك للزمته الهاء كامرأة حليمة وكريمة[1].

2 ـ الإدغام

ومن أمثلة العيني عليه قولهم: (تَقَالُّوها) بتشديد اللام المضمومة أي عدّوها قليلة، وذكر أنّ أصله: تقاللوا فأدغمت اللام في اللام لاجتماع المثلين[2].

3 ـ الحذف

ومن أمثلته التي أوردها العيني الفعل (قُوا) أمر للجماعة من وَقَى يَقِي، حيث ذكر العيني أنّ أصله: إِوْقِيوا لأنّ الأمر من يَقِي (قِ) وأصله (إِوْقَ) فحُذِفت الواو تبعاً لِيقِي وأصله (يَوْقِي) حُذِفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة فصار يَقِي على وزن (يَعِي) والأمر منه (قِ) وعلى الأصل: إِوْقَ، فلما حُذِفت الواو منه تبعاً للمضارع استُغني عن الهمزة فحُذِفت فصار (قِ) على وزن (عِ) (قِيا) (قُوا)[3].

4 ـ القلب

ومنه أمثلته قولهم (قِيعان)، بكسر القاف، جمع القاع وهي الأرض المتّسعة، وذكر العيني أنّ أصله: قِوْعان قُلِبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[4].

---

(1) عمدة القاري: 21: 9.

(2) م.ن: 21: 9.

(3) م.ن: 8: 70.

(4) م.ن: 2: 78.

5 ـ التصغير

ومن أمثلته على ذلك تصغيرهم (غلمة) على (أغيلمة) فقد أورد فيه ما قاله الخطّابي وهو تصغير غلمة وكان القياس (غليمة) لكنهم ردّوه إلى أفعلة فقالوا: أُغَيْلمة كما قالوا أُصَيْبِية في تصغير صِبْية، وأورد أيضاً قول الجوهري بأن الغلام جمعه غِلْمَة وتصغيرها أُغَيْلِمة على غير مكبّره، وكأنّهم صغّروا أَغلمَةً وإن كانوا لم يقولوه[1].

6 ـ النسب

ومن ذلك النسب إلى اليَمَن، وذلك في معرض تفسير العيني لحديث عائشة رضي الله عنها في صفة كَفَنِ رسول اللهِ ﷺ، إذْ قالت: «إنّ رسول اللهِ ﷺ كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ يَمَانِيَةٍ بيضٍ.... الحديث». فذكر أنّ (يَمَانِيَة)، بتخفيف الياء، منسوبة إلى اليَمَن، وإنّما خفّفوا الياء، وإن كان القياس تشديد ياء النسب، لأنّهم حذفوا ياء النسب لزيادة الألف، وكان الأصل: يَمَنِيّة.

وأورد فيه أقوال العلماء، قال الأزهري في التهذيب: قولهم رجل يَمَان منسوب إلى اليَمَن وكان في الأصل يَمَنِيّ، فزادوا ألفاً قبل النون وحذفوا ياء بالنسبة، وقال: وكذلك قالوا: رجل شآم كان في الأصل شاميّ فزادوا ألفاً وحذفوا ياء النسبة وهذا قول الخليل وسيبويه، وقال الهروي في الغريبين: يُقال رجل يَمَان والأصل يَمَانيّ فخففوا ياء النسبة، وحكى الجوهري فيه التشديد مع إثبات الألف، فيُقال: يَمَانيّ وهي لغة حكاها سيبويه أيضاً والتخفيف أصحّ[2].

3 ـ ذكر المسائل اللغوية والنحوية والصرفية مقترنة بالقراءات القرآنية

كثيراً ما يذكر العيني المسائل اللغوية والنحوية والصرفية مقترنة بالقراءات القرآنية، فمن أمثلته المتعلقة بالمسائل اللغوية ما ذكره في تفسير كلمة (قرح) من قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾[3] وبيان لغتها، فقد أورد قول الزمخشري أنّ (القَرْح) فيه لغتان بضم القاف وفتحها كالضُّعف والضَّعف، وقيل فيه إنّ القَرْح ـ بالفتح ـ الجِراح والقُرْح

(1) عمدة القاري: 10: 133 و22: 77. ينظر: الصحاح: (غلم) 5: 1997.
(2) عمدة القاري: 8: 48 ـ 49. وينظر الكتاب: 3: 338 والصحاح: (شأم) 5: 1957.
(3) سورة آل عمران، الآية: 140.

ـ بالضم ـ ألمه، ونقل أنّ ابن مسعود قرأ (القُرْح)، بالضم، وهي قراءة أهل الكوفة، ونقل أنّ أبا عبيد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: اقرؤوها بالفتح لا بالضمّ، وقرأ أبو السمال (قَرَح) بفتحتين[1].

ومن أمثلته على اقتران المسائل الصرفية بالقراءات القرآنية ما أورد في معرض تفسير كلمة (قَيّم) من قوله ﷺ: «اللّهمّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السّماواتِ والأرضِ ومَنْ فِيهِنّ»، فأورد فيه رواية أخرى وهي (قَيّام) وأشار إلى أنّ القَيّم والقَيّام والقَيُّوم بمعنًى واحد وهو الدائم القيام بتدبير الخلق المعطي له ما به قوامه، أو القائم بنفسه المقيم لغيره، وبين أنّ الزمخشري ذكر أنّه قُرِئَ (القَيّام والقَيّم)، وقيل قرأ بهما عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، وقيل (قَيّام) على المبالغة من قام بالشيء إذا هَيّأ له جميع ما يحتاج إليه، وأورد قراءة علقمة[2] ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[3] وأصله (قيوم) على وزن (فيعل) مثل (صيّب) أصله (صيوب) اجتمعت الواو والياء وسُبِقت إحداهما بالسكون فقُلِبت الواو ياء، وأُدغِمت الياء في الياء.

وذكر كذلك قول ابن الأنباري أنّ أصل القَيُّوم: القَيْوُوم، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن جُعِلتا ياءً مشدّدة، وأصل القَيّام القَوّام[4]، وذكر ابن الأنباري أيضاً في كتابه الزاهر أنّ الفرّاء قال: وأهل الحجاز يصرفون الفَعّال إلى الفَيْعَال، ويقولون للصَوّاغ صَيّاغ[5].

وأما ما ذكره من المسائل النحوية في هذا الصدد، فمن أمثلته ما قاله في إعراب كلمة (البِرّ) من قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[6] فأورد الأوجه الإعرابية الواردة في توجيهه، قال: قوله تعالى ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ أي ليس البرّ كلّه أنْ تصلّوا ولا تعملوا غير ذلك ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ برّ ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ الآية، كذا قدّره سيبويه، وقال الزجّاج: ولكن ذَا البِرّ، فحذف المضاف كقوله: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[7] أي

---

(1) عمدة القاري: 18: 152. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1: 408 والكشاف: 1: 465.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 15 والبحر المحيط: 2: 277.

(3) سورة البقرة، الآية: 255

(4) هكذا ذكر العيني والصواب (القَيْوام) فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن جعلتا ياء مشدّدة. ينظر: الزاهر: 1: 186.

(5) عمدة القاري: 7: 166، وينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1: 190 والزاهر: 1: 186.

(6) سورة البقرة، الآية: 177.

(7) سورة آل عمران، الآية: 163.

ذَوُو دَرَجَات، وما قدّره سيبويه أولى لأنّ المنفيّ هو (البِرّ) فيكون هذا المستدرك من جنسه.... وقُرِئَ (ليسَ البِرَّ)[1] بالنصب على أنه خبر مقدَّم)[2].

4 - إفراده مسائل لعلوم البلاغة

وكذلك أفرد العيني مسائل تعرّض فيها للمسائل البلاغية، وجعلها تحت أبواب هي: (بيان المعاني) و(بيان البيان) و(بيان البديع). فمن أمثلته التي تتعلّق ببيان المعاني ما ذكره في إفادة (إنّما) الحصر، وذلك من خلال شرحه قول النبي ﷺ: «إنّما الأعمالُ بالنيّات وإنّما لكُلِّ امرئٍ ما نَوَى» فذكر أنّ (إنّما) تفيد الحصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما سواه، وذكر كذلك أنّ أهل المعاني ذهبوا إلى أنّ من طرق القصر (إنّما)، والقصر تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه، وإنّما يفيد (إنّما) معنى القصر لتضمّنه معنى (ما) و(إلاّ) من وجوه ثلاثة ذكرها العيني[3]:

الأول: قول المفسّرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[4] - بالنصب[5] - معناه: ما حرّم عليكم إلاّ الميتة، وهو مطابق لقراءة الرفع، لأنّها تقتضي انحصار التحريم على الميتة بسبب أنّ ما في قراءة الرفع يكون موصولاً صلته: حرم عليكم واقعاً اسماً لـ (إنّ) أي: إنّ الذي حرّمه عليكم الميتة، فحذف الراجعِ إلى الموصول فيكون في معنى: إنّ المحرّم عليكم الميتة، وهو يفيد الحصر كما إنّ المنطلق زيدٌ وزيد المنطق، كلاهما يقتضي انحصار الانطلاق على زيد.

الثاني: قول النحاة إنّ (إنّما) لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما عداه.

الثالث: صحّة انفصال الضمير مع (إنّما) كصّحته مع (ما) فلو لم يكن (إنّما) متضمناً

---

(1) وهي قراءة حمزة وحفص، وقرأ الباقون برفع (البر). ينظر: **معاني القرآن للفرّاء**: 1: 103، **وإعراب القرآن للنحاس**: 1: 279 **والبحر المحيط**: 2: 2.

(2) **عمدة القاري**: 1: 122.

(3) **عمدة القاري**: 1: 25 وينظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**: 1: 121 **والأشباه والنظائر**: 4: 175 - 178.

(4) سورة البقرة، الآية: 173.

(5) وهي قراءة جمهور القراء، وقرأ أبو جعفر (حُرِّمَ) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (حَرُمَ) من غير تشديد. ينظر: **معاني القرآن** للفراء: 1: 102 **والكشاف**: 1: 318 **والبحر المحيط**: 1: 486.

لمعنى (ما) و(إلاّ) لم يصحّ انفصال الضمير معه ولهذا قال الفرزدق:

أنَا الذائِدُ الحامي الذِّمَارَ وإنّمَا ... يُدَافِعُ عن أحسَابِهِم أنَا أوْ مِثْلي[1]

ففصل الضمير (أنَا) مع (إنّما) ولم يقل: وإنّما أُدافع، كما فصل عمرو بن معديكرب مع (إلاّ) في قوله:

قَد علمَتْ سَلْمى وجَاراتُهَا ... مَا قَطَّرَ الفارسَ إلاّ أنَا[2]

ونبّه العيني على أنّ هذا هو قول المحقّقين. وقد أشار إلى أنّ العلماء قد اختلفوا في إفادة (إنّما) للقصر، فقيل إفادته له بالمنطوق وقيل بالمفهوم، وذكر أن بعض الأصوليّين ذهب إلى أنّ (إنّما) لا تفيد إلاّ التأكيد، وأورد ما نقله صاحب المفتاح[3] عن ابن عيسى الربعي[4] أنّه لمّا كانت كلمة (إنّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة التي تُزاد للتأكيد كما في (حيثما) لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له على علم النحو، ضاعفت تأكيدها مناسب أن يضمّن معنى القصر أي: معنى (ما) و(إلاّ) لأنّ القصر ليس إلاّ لتأكيد الحكم على تأكيد.

ومن أمثلته على المسائل البيانية ما ذكره في تفسير قوله ﷺ في صِفَة الوحي، «أحياناً يأتيني مثل صَلْصَلَة الجَرس وهوَ أشَدُّهُ عَلَيّ فَيَفْصَمُ عَنّي وقَد وَعَيتُ عنهُ» قال: وأحياناً يتمثَّلُ لي المَلَكُ رَجُلاً فيكلِّمني فَأعي مَا يَقولُ» إذْ ذكر العيني[5] أنّ فيه استعارة بالكناية وهو أنْ يكون الوحي مُشَبَّهاً برجل مثلاً، ويضاف إلى المشبّه (الإتيان) الذي هو من خواص المشبّه به، والاستعارة بالكناية أنْ يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبّه ويراد به المشبّه به، وأشار إلى أنّ هذا الذي مال إليه السكّاكي[6] وإنْ نظر فيه القزويني[7]. وأما أمثلته على البديع فمنها

(1) **شرح ديوان الفرزدق**: 2: 712 وفيه (أنا الضامن الراعي عليهم) وينظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**: 1: 121.

(2) نسب إلى الفرزدق والظاهر أنه لعمرو بن معد يكرب، وهو موجود في ديوانه: 175. وينظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**: 1: 121 **وشرح شواهد المغني**: 2: 719.

(3) المفتاح: 510 - 511 وينظر: **الإيضاح في علوم البلاغة**: 1: 121.

(4) هو علي بن عيسى أحد أئمة النحو أخذ عن السيرافي ولازم الفارسي (ت420هـ). ينظر: **نزهة الألباء**:: 249 **وأنباه الرواة**: 2: 297 **وبغية الوعاة**: 2: 181.

(5) **عمدة القاري**: 1: 43.

(6) **المفتاح**: 609.

(7) **الإيضاح في علوم البلاغة**: 2: 309.

ما ذكره في تفسير قوله ﷺ لرجل سأله في اللقطة: «اعرف وِكَاءَها[1] أو قالَ: وِعاءَها، وعِفَاصَها[2] ثُمَّ عرّفها سَنَةً» فبيّن فيه ضرباً من أضرب البديع وهو الجِناس الناقص، وهو قوله: اعرف وعرّف، وذكر أن الحرف المشدّد في حكم المخفّف في هذا الباب[3].

ومن الأمور المهمة التي ينبغي الإشارة إليها هنا أن العيني أعرض عن الاستمرار في عرض المسائل البلاغية، فقد اكتفى بإيرادها في الجزأين المطبوعين الأول والثاني من كتابه، ولم ينبه على السبب الذي حدا به إلى ارتكاب هذا، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى ما زعم ابن حجر العسقلاني فيما نقل تلميذه السخاوي عنه إذ قال: (وذُكِر لشيخنا عن بعض الفضلاء ترجيحه [أي ترجيح عمدة القاري] بما اشتمل عليه من البديع، فقال بديهة: هذا شيء نقله من شرح لركن الدين وكنت قد وقفت عليه قبله ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتمّ، إنّما كتب منه قطعة يسيرة، وخشيتُ من تعبي بعد فراغها في الاسترسال في هذا المهيع بخلاف البدر [أي العيني] فإنّه بعدها لم يتكلّم بكلمة)[4].

5 ـ إكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب

إنّ من السّمات البارزة التي تطالعنا في عمدة القاري أنّ العيني استشهد كثيراً بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره، مستدلاً به في تبيان معاني المفردات ولغاتها واشتقاقها، وبيان الأوجه الإعرابية والأحكام النحوية التي تعتور الألفاظ والتراكيب، وتوضيح الأحكام الصرفية في كثير منها.

وسأفصل القول فيه في فصل لاحق من هذا الكتاب.

6 ـ اعتماده على المسائل النحوية واللغوية في بيان الأحكام الفقهية

ومن ذلك مسح الرأس في الوضوء، فقد قال الله تعالى في التنزيل العزيز: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا

---

(1) الوكاء: الذي يشد به رأس القربة، يقال: أوكى على ما في سقائه إذا شده بالوكاء. ينظر: **الصحاح**: (وكى) 6: 2528.

(2) العفاص: جلد يلبس رأس القارورة، وقد عفصت القارورة شددت عليها العفاص. ينظر: **الصحاح**: (عفص) 3: 1045.

(3) **عمدة القاري**: 2: 110.

(4) **الضوء اللامع**: 10: 134.

ﭐلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[1]. إن مسح الرأس من أركان الوضوء التي بيّنتها هذه الآية الكريمة، وقد ذكر العيني أن هذه الآية تدلّ على فرضيّة مسح الرأس، وأن العلماء اختلفوا في مقدار المفروض منه، وقد بيّن آراءهم وأدلّتهم النحوية، وكانوا على ثلاثة مذاهب:[2]

1 - ذهب قسم منهم إلى أن الفرض مسح جميع الرأس وإن تُرِك جزء منه جاز، ومن هؤلاء الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل في أرجح ما رُوِي عنه.

2 - وذهب قسم آخر إلى أن الفرض مسح ربع الرأس أو مقدار ثلاثة أصابع، ومنهم الإمام أبو حنيفة.

3 - وذهب القسم الآخر إلى أن الفرض مسح بعض الرأس ولم يحدّ المقدار، ويصحّ إطلاق اسم المسح عليه ولو مسح شعرة واحدة، ومنهم الإمام الشافعي.

ونقل العيني حجّة كلّ قسم من هؤلاء، فقد استدلّوا على ما ذهبوا إليه بما تحمله الباء من معانٍ في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[3] وفيما يأتي بيان ذلك:

حجّة القسم الأول

1 - أن تكون الباء زائدة، وهي بمنزلة المجاز لا يعارض الأصل، والمراد: امسحوا رؤوسكم، وهذا المعنى قد أجازه النحاة للتأكيد، وبيّنوا مواضع زيادة الباء، ومنها زيادتها في المفعول كهذه الآية، فلمّا جازت زيادة الباء الداخلة على (رؤوسكم) تعيّن وجوب المسح على جميع الرأس.

2 - أن الباء في هذه الآية دخلت كما دخلت في آية التيمم التي هي قوله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾[4] وذلك أن آية التيمم لا تدلّ على مسح بعض الوجه لذلك لا تدل آية الوضوء على مسح بعض الرأس وإنّما على جميعه.

---

(1) سورة المائدة، الآية: 6.

(2) **عمدة القاري**: 2: 236 و3: 70. وينظر: **الجامع لأحكام القرآن**: 6: 87 و**أثر الدلالة النحوية**: 108.

(3) سورة المائدة، الآية: 6.

(4) سورة المائدة، الآية: 6.

وعضد أصحاب هذا المذهب ما ذهبوا إليه بحديث عبد الله بن زيد: (.... سأل عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام فأكفأ على يديه من التَوْر[1] فغسل يديه ثلاثاً.... ثم أدخل يده في التَوْر فمسح بهما رأسه فأقبل وأدبر مرة واحدة)[2].

حجّة القسم الثاني

وأمّا هؤلاء فقد ذهبوا إلى أنّ الباء في الآية تحمل معنيين:

1 - التبعيض: فتكون بمنزلة (مِنْ) التبعيضية، وقد نقل العيني أنّ الأصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قد أثبتوا للباء هذا المعنى، وهو مذهب الكوفيين[3] وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[4] وقول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيجُ[5]

2 - الإلصاق: وهو المعنى الذي أجمع عليه النحاة وهو معنى لا يفارقها[6]، وجعله سيبويه أصل معانيها[7]، لذلك اقتضى إلصاق آلة المسح بالرأس، لكن الإلصاق يحصل مع البعض كما يحصل مع الكلّ، والبعض الملصق مجمل.

وقد ذكر العيني أنّ أبا بكر الرازي ذكر في أحكام القرآن: أنّ قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[8] يقتضي مسح بعض الرأس، وذلك لأنّ هذه الأدوات - كالباء هذه - موضوعة لإفادة المعاني وإنْ كان قد يجوز دخولها في بعض المواضع صلة فتكون ملغاة، ويكون وجودها وحذفها سواء، ولكن لمّا أمكن ههنا استعمالها على وجه الفائدة لم يجز إلغاؤها، لذلك قيل إنّها للتبعيض، والدليل على ذلك أنّنا إذا قلنا: مسحت يدي بالحائط كان المتعيّن مسحها

(1) إناء يشرب فيه. ينظر: الصحاح: (تور) 2: 602.

(2) عمدة القاري: 2: 235 وينظر: التمهيد: 20: 115.

(3) عمدة القاري: 2: 235.

(4) سورة الإنسان، الآية: 6.

(5) شرح أشعار الهذليين: 1: 129. وذكر فيه روايات أخرى منها:

تروّت بماء البحر لم تنصّبث على حبشيات لهن نئيج

(6) مغني اللبيب: 1: 101 - 102.

(7) الكتاب: 4: 217.

(8) سورة المائدة، الآية: 6.

ببعض الحائط لا جميعه، ولو قلنا: مسحت الحائط بيدي، كان المعقول مسح جميع الحائط لا بعضه، لذلك تبيّن الفرق بين دخول الباء وخروجها في العرف واللغة[1].

ولهذا كانت الباء في الآية للتبعيض توفية لحقّها وإنْ كانت في الأصل للإلصاق، إذْ لا منافاة بين المعنيين، لأنّها تكون مستعملة للإلصاق في البعض المفروض، وإنّ معناها للإلصاق باعتبار أصل الوضع، وإذا قُرِنَت بمحلّ المسح يتعدّى الفعل بها إلى الآلة فلا يقتضي الاستيعاب وإنّما يقتضي إلصاق الآلة بالمحلّ، وهذا يستوعب الكل عادةً، بل أكثر الآلة ينزل منزلة الكلّ فيتأدّى المسح بإلصاق ثلاثة أصابع بمحلّ المسح، ومعنى التبعيض يثبت بهذا الطريق. واستدلّ أصحاب هذا المذهب بما رُوي عن إبراهيم النخعي في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ قال: إذا مسح ببعض الرأس أجزأه ولو قال: امسحوا رؤوسكم، كان الفرض مسح الرأس كلّه، فأخبر أنّ الباء للتبعيض، وهذا المعنى مقبول عند أهل اللغة[2].

وكذلك استدلّ أبو حنيفة ومن تابعه بحديث المغيرة بن شعبة أنّ النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفّين، وقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[3] مجمل فجاء هذا الحديث بياناً له، لأنّ المفروض في سائر الأعضاء غسل مقدار، فكذا في هذه الوظيفة، فكان مجملاً في حقّ المقدار فيكون قوله تعالى بياناً لهذا المقدار[4].

حجة القسم الثالث

وأمّا حجة هؤلاء فإنّ الباء في الآية للتبعيض، ولكن اللفظ في الآية جاء مطلقاً غير مقّيد بجزء من أجزاء الرأس، فعلى هذا يكفي مسح الرأس أدنى ما يتناوله اللفظ ولو كان شعرة واحدة، وذكر العيني أنّ ما ذهب إليه الشافعي في مسح الرأس لم يوجد له نصّ في الأحاديث المرويّة في صفة وضوء النبي ﷺ[5].

ومن أمثلته من الحديث النبوي الشريف التي تتّصل بهذا الموضوع، ما ذكره في

(1) عمدة القاري: 3: 70 - 71.

(2) م.ن: 2: 236.

(3) سورة المائدة، الآية: 6.

(4) عمدة القاري: 2: 236.

(5) م.ن.

قوله ﷺ: (خُذْها زَوّجْناكَها بِمَا مَعَكَ مِنَ القرآن)[1]، فقد ذكر العيني أنّ ابن الجوزي استدلّ بهذا الحديث على أنّ تعليم القرآن يجوز أنْ يكون صَدَاقاً، وهي إحدى الروايتين عن أحمد والأخرى لا يجوز، وإنّما جاز هذا لذلك الرجل خاصّةً. وأشار العيني إلى أنّ العلماء أجابوا عن هذا الحديث بأنّه إنْ حُمِل على ظاهره يكون تزويجها على السورة لا على تعليمها، وذلك لأنّ السورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، لذلك يكون المعنى زوجتكها بسبب ما معك من القرآن وبحرمته وببركته، لذلك تعيّن أنْ تكون الباء للسببية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[3] وهذا لا ينافي تسمية المال[4].

وقد ألمح العيني إلى أنّه لو اعتُرِض على هذا فقيل بأن الأصل في الباء أن تكون للمقابلة في هذا الموضع كما في نحو قولنا: بعتُك الثوب بدينار، فقد ردّ العيني مثل هذا الاعتراض بأنّه ليس الأصل بالباء أنّ تكون للمقابلة وإنّما الأصل فيها أنّها موضوعة للإلصاق وهو معنى لا يفارقها، ولو كانت الباء في الحديث للمقابلة لوجب أنّ تكون تلك المرأة كالموهوبة، هذا ممتنع إلا للنبي ﷺ، لأنّ إحدى روايات البخاري (فقد مَلّكتكها بما مَعَكَ مِن القرآن) فالتمليك هِبَة، والهِبَة في النكاح اختصّ بها النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[5].

7 ـ عنايته بالقراءات القرآنية:

لم يغفل العيني القراءات القرآنية، ونجد ذلك جليّاً في استدلاله بها في مسائل في اللغة والنحو والصرف، ومن خلال عرضها في معرض تفسير الآيات القرآنية التي وردت في صحيح البخاري إذ أورد كثيراً من القراءات القرآنية، وذكر طائفة كبيرة من أصحابها، وسأذكر قسماً منهم ممّن تردّد ذكرهم كثيراً في عمدة القاري مرتّبين بحسب سني وفياتهم:

1 ـ ابن عباس[6] رضي الله عنهما (ت68هـ).

(1) ينظر: صحيح البخاري: 3: 249.

(2) سورة البقرة، الآية: 54.

(3) سورة العنكبوت، الآية: 40.

(4) عمدة القاري: 12: 143.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 50 وتتمتها: ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(6) عمدة القاري: 1: 176 و2: 229.

2 - يحيى بن يعمر[1] (قتل قبل سنة90هـ).

3 - سعيد بن جبير[2] (ت95هـ).

4 - إبراهيم بن يزيد النخعي[3] (ت96هـ).

5 - عكرمة بن سليمان[4] (ت105 أو106هـ).

6 - طاووس بن كيسان اليماني[5] (ت106هـ).

7 - الحسن البصري[6] (ت110هـ).

8 - عبد الله بن عامر[7] (ت118هـ).

9 - عبد الله بن كثير[8] (ت120هـ).

10 - إبراهيم بن أبي عبلة[9] (ت 151هـ).

11 - أبو عمرو بن العلاء[10] (ت154هـ).

12 - حمزة بن حبيب الزيات[11] (ت156هـ).

13 - نافع بن عبد الرحمن[12] (ت169هـ).

14 - حفص بن سليمان[13] (ت180هـ).

15 - علي بن حمزة الكسائي[14] (ت189هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 2: 20 و18: 148.

(2) م.ن: 2: 20 و109و268.

(3) م.ن: 1: 211 و2: 229.

(4) مزن: 2: 114 و229 و3: 271.

(5) م.ن: 2: 20 و268.

(6) م.ن: 1: 154 و211 و2: 229.

(7) م.ن: 1: 122 و2: 229 و8: 285.

(8) م.ن: 1: 72 و2: 167 و8: 285.

(9) م.ن: 1: 176 و2: 20 و101.

(10) م.ن: 1: 75 و2: 63 و8: 285.

(11) م.ن: 1: 72 و6: 47 و8: 285.

(12) م.ن: 1: 122 و2: 20 و229.

(13) م.ن: 1: 66 و2: 229 و15: 284.

(14) م.ن: 1: 58 و2: 229 و8: 285.

16 - أبو حَيْوَة شُرَيح بن يزيد[1] (ت203هـ).

فمن أمثلته المتعلقة بالمسائل اللغوية ما ذكره في تفسيره كلمة (راعنا) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا﴾[2] فقد ذكر أنّ الله تعالى نهى المؤمنين أنْ يتشبّهوا بالكافرين في مقالهم وفعالهم، وذلك لأنّ اليهود الذين عُرِفوا بخبثهم ومخالفتهم للإسلام ومعاداتهم للمسلمين، كانوا يعانون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقّص، فإذا أرادوا أنْ يقولوا اسمع لنا يقولون: راعنا ويورّون بالرعونة الحماقة، ومنها الراعن وهو الأحمق والأرعن مبالغة فيه، وبيّن أوجه قراءته، فقد قرأ عبد الله بن مسعود (راعونا) وقرأ الحسن (راعناً) بالتنوين من الرعن وهو الحماقة، أي: لا تقولوا: راعناً منسوباً إلى الرعن بمعنى رعيناً، وقرأ الجمهور (راعنا) بلا تنوين على أنّه فعل أمر من المراعاة[3].

ومن أمثلته المتصلة بالمسائل الصرفية ما ذكره في بيان قراءة كلمة (مدّكر) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾﴾[4]، ذكر أنّ النبي ﷺ قرأ (مدّكر) بالإدغام وإهمال الدال، وهي القراءة المشهورة التي يقرأها السبعة، وأشار إلى أن القراءة بفكّ الإدغام وبالذال المعجمة قراءة شاذّة، وبيّن أنّ أصل (مدّكر) - بضمّ الميم وتشديد الدال المهملة وكسر الكاف - مُذْتَكِر لأنّه من الذكر - بالذال المعجمية - فنُقِل ذكر إلى باب افتعل فصار اذتكر، واسم الفاعل منه: مذتكر، فقلبت التاء دالاً مهملة فصار مذدكر - بالذال العجمية ثم بالدال المهملة - فأُبدِلت الذال دالاً ثم أُدغِمت الدال في الدال فصار (مدّكر)، وذكر أنّ الفرّاء[5] قال حدّثني الكسائي عن إسرائيل[6] والعرزمي[7] عن أبي إسحاق[8] عن

(1) عمدة القاري: 1: 75 و176 و2: 101.

(2) سورة البقرة، الآية: 104

(3) عمدة القاري: 18: 86. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1: 254.

(4) سورة القمر، الآية: 15

(5) ينظر معاني القرآن للفراء: 3: 107.

(6) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الكوفي الإمام الحجة الحافظ (ت160هـ)، ذكر أسماء: 44 وطبقات ابن سعد: 6: 374 وسير أعلام النبلاء: 7: 355.

(7) عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة، صدوق له أوهام (ت145هـ). ينظر: ذكر أسماء: 125 والتقريب 1: 519.

(8) هو عمرو بن عبد الله السبيعي (ت129هـ) ينظر: التقريب: 2: 73.

الأسود[1] فقال: قلنا لعبد الله[2] فهل من مدّكر أو مذّكر؟، يعني بالدال المهملة أو بالذال المعجمة، فقال: أقرأني رسول الله ﷺ بالدال، يعني بالمهملة[3].

وأما فيما يتعلّق بالمسائل النحويّة ففيه تفصيل في موضع لاحق من هذا الكتاب[4].

8 ـ اهتمامه بتفسير الآيات القرآنية

عني العيني بتفسير الآيات القرآنية، من حيث بيان معاني مفرداتها وإعرابها وذِكْر قراءاتها، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[5]، فقال: قوله ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ أي: إلاّ تنصروا رسوله محمداً ﷺ فالله ناصره ومؤيّده وكافيه وحافظه كما تولّى نصره ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ أي حين أخرجه مشركو مكّة وذلك عام الهجرة حين همّوا مقتله أو حبسه أو نفيه، وقوله (ثاني اثنين) أي أحد الاثنين كقوله: ثالث ثلاثة، وهما رسول الله ﷺ وأبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، وانتصابه على الحال، وقُرِئَ (ثَانِيْ اثنَيْن) بالسكون، وقوله (إِذْ هُمَا) بدل من قوله (إِذْ أخْرَجَه الذينَ كَفَروا) والغار ثقب في أعلى ثور وهو جبل مشهور بالمفجر من خلف مكّة من طريق اليمن وهو المعروف بثور أطحل، وقوله (إِذْ يَقُول) بدل ثانٍ وقوله (لِصاحِبِه) هو أبو بكر رضي الله عنه[6].

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الصدد عناية العيني بكثير من الأمور التي تتعلّق بسُور القرآن الكريم كتبيانه المدني والمكّي، وأسماءها وعدد آياتها وكلماتها وحروفها، وغير ذلك من أمور. فمن أمثلته على ذلك ما استهلّ به تفسير سورة البقرة حيث قال: (وسورة البقرة مدنيّة في قول الجميع، وحكى الماوردي والقشيري إلاّ آية واحدة وهو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[7] فإنّها نزلت يوم النحر في حجة الوداع بمِنى، وهي خمسة وعشرون

(1) الأسود بن يزيد النخعي (ت74 أو75 أو76هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**: 1: 50 **وطبقات ابن سعد**: 6: 70.

(2) وهو عبد الله بن مسعود ((ت32هـ). ينظر: **الإصابة**: 2: 360 **وطبقات ابن سعد**: 6: 13.

(3) **عمدة القاري**: 15: 222.

(4) ينظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(5) سورة التوبة، الآية: 40.

(6) **عمدة القاري**: 18: 266.

(7) سورة البقرة، الآية: 281

ألف حرف وخمس مئة حرف وستة آلاف ومئة وإحدى وعشرون كلمة، ومئتان وست وثمانون آية في العدد الكوفي وهو عدد علي عليه السلام، وفي عدد أهل البصرة مئتان وثمانون وسبع آيات، وفي عدد أهل الشام مئتان وثمانون وأربع آيات، وفي عدد أهل مكّة مئتان وثمانون وخمس آيات، وهي أوّل سورة نزلت في المدينة في قول، وقيل لها فسطاط القرآن، فيها خمسة عشر مثلاً وخمس مئة حكمة وفيها ثلاث مئة وستون رحمة)[1].

ومن أمثلته على إيراد أسماء السُوَر ما ذكره في أسماء سورة بَرَاءة فقال: (ولها ثلاثة عشر اسماً اثنان مشهوران براءة والتوبة، وسورة العذاب والمُقَشْقِشَة لأنّها تُقَشقش عن النفاق أي تبرئ، وقيل من تقشقش المريض إذا برأ، والبَحُوث لأنّها تبحث عن سرائر المنافقين، والفاضِحَة لأنّها فضحت المنافقين، والمُبَعثرة لأنّها بعثرت أخبار الناس وكشفت عن سرائرهم، والمُثيرة لأنّها أثارت مخازي المنافقين، والحَافِرة لأنّها حفرت عن قلوبهم، والمُشَرِّدة لأنّها تشرِّد بالمنافقين، والمخزية لأنها تخزي المنافقين، والمُنَكِّلة لأنّها تنكلهم، والمُدَمْدِمة لأنّها تدمدم عليهم)[2].

9 - عنايته بأسباب النزول

ومن مظاهر عناية العيني بآيات القرآن الكريم عنايته بأسباب نزولها، ونجد ذلك واضحاً في معرض تفسير الآيات الواردة في صحيح البخاري في (كتاب تفسير القرآن)[3]، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في سبب نزول قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾[4]، فذكر أن العلماء اتّفقوا على أنّ الآية نزلت فيمن زعم أنّ لله ولداً من يهود خيبر ونصارى نجران، ومن قال من مشركي العرب: الملائكة بنات الله، فرد الله تعالى عليهم لتفنيد ما كانوا يزعمون[5].

ومنها أنه كان يشير إلى اختلاف العلماء في سبب نزول بعض الآيات القرآنية، ومن ذلك اختلافهم في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ

(1) عمدة القاري: 18: 82.

(2) م.ن: 18: 253.

(3) صحيح البخاري: 3: 97.

(4) سورة البقرة، الآية: 116

(5) عمدة القاري: 18: 91.

ﭐلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَاۚ﴾[1] فأورد أقوال العلماء وهي:[2]

أ ـ روى أبو داود الطيالسي عن شعبة عن أبي إسحاق عن البَرَاء قال: كانت الأنصار إذا قدموا من سفر لم يدخل الرجل من قِبلِ بابه فنزلت هذه الآية.

ب ـ وقال الحسن البصري: كان أقوام الجاهلية إذا أراد أحدهم سفراً أو خرج من بيته يريد سفره الذي خرج له ثمّ بدا له بعد خروجه أنْ يقيم ويدع سفره لم يدخل البيت من بابه، ولكن يتسوّره من قبل ظهره فقال الله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾.

ج ـ وقال مجاهد: كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فأنزل الله تعالى هذه الآية.

د ـ وقال عطاء بن أبي رباح: كان أهل يثرب إذا رجعوا من عيدهم دخلوا منازلهم من ظهورها ويرون ذلك من أدنى البِرّ فقال الله تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ﴾ الآية.

10 ـ عنايته بذكر الناسخ والمنسوخ

من أبرز سمات القرآن الكريم وآياته أنْ أوجد الله تعالى في هذا الكتاب ناسخاً ومنسوخاً، والحكمة منه أن الله تعالى أراد أن يرحم أمة محمد ﷺ فأنزل شريعة خالدة متلائمة طاقات البشر، فشرّع تعالى ثم خصّص أو قيّد أو نسخ جزئياً أو كلّياً لتبقى لنا شريعة محكمة تامة[3]، وهو على ثلاثة أنواع: نسخ الخطّ والحُكم ونسخ الخطّ دون الحُكم ونسخ الحُكم دون الخطّ[4]، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأُمور المهمّة لأنّه من تتمّات الاجتهاد (إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل ومن فوائد النقل معرفة الناسخ والمنسوخ، إذ الخطب في ظواهر الأخبار يسير، وتحّمل كلفها غير عسير، وإنّما الإشكال في كيفية استنباط الأحكام من خفايا النصوص، ومن التحقيق فيها معرفة أوّل الأمرين وآخرهما)[5]، لذلك نالت معرفة الناسخ والمنسوخ عناية العلماء فصنّفوا ودونوا، وكان منهم البدر العيني، إذ أودع كتابه القيّم (عمدة

(1) سورة البقرة، الآية: 189.

(2) عمدة القاري: 18: 108.

(3) مقدمة محقق كتاب الناسخ والمنسوخ لابن حزم: 3.

(4) الناسخ والمنسوخ لابن حزم: 9 وناسخ القرآن ومنسوخه: 174.

(5) الناسخ والمنسوخ لابن حزم: 5.

القاري) كثيراً من الآيات التي نسختها آيات أُخرى، مشيراً إلى ما يترتّب على ذلك من نسخ في الأحكام، وكان منهجه في تفسير الناسخ من القرآن الكريم والمنسوخ منه على التوقيت، حيث راعى وقت نزول الآيات وجعله محوراً للتفريق بين الآيات الناسخة والآيات المنسوخة.

فمن أمثلته في هذا المضمار ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ﴾[1]، فقد بيّن أنّ هذه الآية نزلت في حيّين من العرب كان لأحدهما طول على الآخر في الكثرة والشرف فكانوا يتزوّجون نساءهم بغير مَهْر، فقتل الأوضع من الحيّين من الشريف قتلى فاقسم الشريف ليَقْتلَنّ الذَّكَرَ بالأُنثى والحُرَّ بالعبد وأنْ يضاعفوا الجراحات، فأنزل الله تعالى هذه الآية على نبيّه الكريم عليه الصلاة والسلام. غير أنّ هذه الآية قد نُسِخ الحكم فيها[2] بقوله تعالى ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾[3][4]، وعليه بنى أبو حنيفة (مذهبه، حيث كان يقول: إنّ الحُرّ يُقْتَل بالعبد، وأمّا الشافعي ومالك رضي الله عنهما فقد ذهبا إلى أنّ الحُرّ لا يُقْتَل بالعبد والذّكر لا يُقتَل بالأنثى أخذاً بقوله تعالى: ﴿ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ﴾ إلاّ أنّ العيني مال إلى مذهب أبي حنيفة لكون هذه الآية منسوخة[5].

وقد تنسخ الآيةُ المتقدّمةُ الآيةَ المتأخرةَ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره العيني[6] في حكم اعتداد الزوجة المتوفّى عنها زوجها، وذلك من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾[7] فقد بيّن أنّ هذا الحكم يشمل الزوجات المدخول بهن بالإجماع إلاّ المتوفّى عنها زوجها إذا كانت حاملاً فإنّها تعتدّ بالوضع ولو لم تمكث بعده سوى لحظة لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾[8] حيث ذكر العيني أنّ هذه الآية نَسَخَتْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ

(1) سورة البقرة، الآية: 178.

(2) وقيل ناسخها قوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ﴾ [الإسراء: 33]. ينظر: الناسخ والمنسوخ لابن حزم: 24 وناسخ القرآن: 180.

(3) سورة المائدة، الآية: 45.

(4) ينظر: الناسخ والمنسوخ لابن حزم: 24 والمصفى: 109 وناسخ القرآن: 180 .

(5) عمدة القاري: 18: 100 - 101.

(6) م.ن: 18: 120، وينظر: الناسخ والمنسوخ لقتادة: 34 والناسخ والمنسوخ للزهري: 76 والمصفى: 113 وناسخ القرآن: 180.

(7) سورة البقرة، الآية: 234.

(8) سورة الطلاق، الآية: 4.

﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾[1].

وأما كون الآية المتقدِّمة قد نسخت الآية المتأخرة، فقد أورد في بيانه ما عزاه إلى الزمخشري بأنّ الآية المتقدِّمة قد تكون متقدّمة في التلاوة وهي متأخرة في التنزيل كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[2] مع قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[3] وذلك حين تغيير القبلة من المسجد الأقصى إلى بيت الله الحرام[4].

11 ـ عنايته برجال الحديث ورواته وبالأسماء الواقعة فيه

اهتمّ العيني اهتماماً فائقاً برجال الحديث ورواته وبالأسماء الواقعة فيه، وقد أفرد لهذا أبواباً معينة هي (بيان رجال الحديث) و(بيان الأسماء الواقعة فيه) حيث عرّف بهم تعريفاً موجزاً مشيراً فيه إلى أسمائهم ومبيّناً سني ولادتهم ووفياتهم وأنسابهم وذاكراً منزلتهم، وتطالعنا هذه الأمور منذ الحديث الأوّل الوارد في صحيح البخاري[5] حيث ورد فيه: (حدّثنا الحُمَيْدي عبد الله بن الزبير قال حدّثنا سفيان قال حدّثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمّد بن إبراهيم التيمي أنّه سمع علقمة بن وقّاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنّما الأعمالُ بِالنِّيّاتِ).

فذكر العيني أنّ رجاله ستة وهم:[6] ومنهم الحُمَيْدي[7]: (هو أبو بكر عبد الله بن الزبير ابن عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبد الله بن حميد بن أُسامة بن زهير بن الحارث بن أسد ابن عبد العزّى بن قصي القرشي الأسدي يجتمع مع رسول الله ﷺ في قصي ومع خديجة بنت خويلد بن أسد زوج النبي ﷺ في أسد بن عبد العزّى من رؤساء أصحاب ابن عيينة توفي بمكّة سنة تسع عشرة ومئتين، وروى أبو داود والنسائي عن رجل عنه، وروى مسلم في

---

(1) سورة البقرة، الآية: 240.

(2) سورة البقرة، الآية: 142. وتتمتها:... ﴿مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾.

(3) سورة البقرة، الآية: 144.

(4) **عمدة القاري**: 18: 121. وينظر: **الكشاف**: 1: 317 **والناسخ والمنسوخ** لابن حزم: 29 ـ 30.

(5) **صحيح البخاري**: 1: 5 ـ 6.

(6) **عمدة القاري**: 1: 17 ـ 18.

(7) كان ثقة حافظاً فقيهاً من أجلّ أصحاب ابن عيينة (ت219هـ). ينظر: **التقريب**: 1: 415.

المقدِّمة عن سلمة بن شبيب عنه). وهكذا مع بقيّة رجال الحديث.

ومن أمثلته التي توضِّح عنايته بالأنساب ما ذكره في بيان أنساب رجال الحديث الذي أورده البخاري في صحيحه قال: (حدّثنا أبو عامر العَقَديّ[1].... عن النبي ﷺ قال: الإيمان بضع وستون شُعْبة، والحَيَاء شُعْبة من الإيمان)[2] فذكر العيني نسب العَقَدي فقال: (والعَقَدي نسبة إلى العَقَد - بالعين المهملة والقاف المفتوحتين - وهم قوم من قيس وهم بطن من الأزد كذا في التهذيب، وتبعه النووي في شرحه، وفي شرح قطب الدين أنّ العَقَد بطن من نخيلة وقيل من قيس بالولاء)[3]. ومن أمثلته على بيان الأسماء الواقعة في الحديث ما ذكره في تفسير حديث أبي سفيان مع هرقل[4] حيث ذكر بعض هذه الأسماء، وكان (منهم هِرَقْل، بكسر الهاء وفتح الراء، على المشهور، وحكى جماعة إسكان الراء وكسر القاف كخِنْدِف منهم الجوهري.... وهو اسم علم له غير منصرف للعلمية والعجمة، ملك إحدى وثلاثين سنة، ففي ملكه مات النبي ﷺ ولقبه قيصر)[5].

12 - عنايته بروايات الحديث واختلافها

كان العيني يُعْنَى بإيراد الروايات المتعددة للحديث النبوي الشريف، ومن أمثلته على ذلك إيراده الروايات الواردة في قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدُكُم حتّى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه» فذكر رواياته منسوبة إلى أصحابها، ففي رواية المستملي والأُصيلي: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب) وقال الشيخ قطب الدين: قد سقط لفظ (أحدكم) في بعض نسخ البخاري وثبت في بعضها كما جاء في مسلم، وذكر أيضاً أنّ الحديث ورد في بعض نسخ البخاري بلفظ «لا يؤمن يعني أحدكم حتّى يحبّ» وفي رواية ابن عساكر «لا يؤمن عبد حتّى يحبّ لأخيه» وكذا في رواية لمسلم عن أبي خيثمة، وفي رواية لمسلم «والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتّى يحبّ» وقوله «حتّى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه» هكذا ورد عند البخاري، ووقع عند مسلم على الشكّ في

---

(1) أبو عامر عبد الملك بن عمرو بن قيس العَقَدي سمع مالكاً واتفق الحفاظ على جلالته وثقته (ت205هـ وقيل: 204). عمدة القاري: 1: 123 وينظر: التقريب: 1: 521.

(2) صحيح البخاري: 1: 13. وينظر: عمدة القاري: 1: 123.

(3) عمدة القاري: 1: 124.

(4) ينظر الحديث مطولاً في صحيح البخاري: 1: 8. وينظر: عمدة القاري: 1: 77.

(5) عمدة القاري: 1: 79 - 80.

«لأخيه أو لجاره» وكذا وقع في مسند عبد بن حُمَيْد على الشكّ وكذا في رواية النسائي، وفي رواية للنسائي «لا يؤمن أحدكم حتّى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه من الخير»[1].

وقد يتّخذ العيني موقفاً واضحاً من اختلاف الروايات فيرجّح إحداها ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في قول هِرَقْل لأبي سفيان: (فَهَلْ كَانَ مِنْ آبائِه مَنْ ملك) إذ أورد فيه ثلاث روايات:

الأولى: أنّ كلمة (من) حرف جر و(مَلِك) صفة مشبهة أي: بفتح الميم وكسر اللام وهي رواية كريمة[2] والأُصيلي[3] وأبي الوقت[4].

الثانية: أنّ كلمة (من) موصولة و(مَلَك) فعل ماضٍ وهي رواية ابن عساكر.

الثالثة : بإسقاط حرف الجر وهي رواية أبي ذَرّ.

فقد ذهب العيني إلى ترجيح الرواية الأولى لكونها أصحّ الروايات وأشهرها مستدلاً برواية مسلم: (هَلْ كَانَ في آبائِه ملك) بحذف (من) كما هي رواية أبي ذرّ، وكذا هو في (كتاب التفسير) في صحيح البخاري[5].

13 ـ اهتمامه بالأحكام المستنبطة من الأحاديث

إنّ استنباط الأحكام من الأحاديث من الأبواب التي أولاها العيني اهتمامه، فقد بيّن ذلك في باب سماه (ذكر ما يُسْتَنْبَط من الحديث) حيناً وسمّاه (ذكر ما يُسْتَفَاد منه) حيناً آخر، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره من الأحكام التي تُسْتَنْبَط من حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أَنَّ رجلاً سَأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ عَنْ صَلاةِ اللّيلِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: صَلاةُ اللّيلِ مَثْنَى مَثْنَى فإذا خَشِي أَحَدُكُم الصّبْحَ صَلّى رَكْعَةً واحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلّى» فقد بيّن العيني جملة ما يُسْتَفاد

(1) **عمدة القاري**: 1: 141.

(2) كريمة بنت أحمد المروزية محدّثة فاضلة ذات فهم ونباهة وعُدّت من الحفّاظ وروت **صحيح البخاري** عن الكشميهني (ت463هـ). ينظر:**الشذرات**: 3: 314 **وأعلام النساء**: 4: 240.

(3) أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأندلسي الحافظ الثبت (ت392هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**: 3: 1024.

(4) عبد الأول بن عيسى السجزي، ثقة معمّر روى الصحيح والدارمي وغيرهما (ت553هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**: 4: 1315 **والشذرات**: 4: 166.

(5) **عمدة القاري**: 1: 88. ينظر: **صحيح البخاري**: 1: 8.

منه مبيّناً فيه أقوال الصحابة والفقهاء في تأويل هذا الحديث وما بُني عليه من أحكام، وجعله على وجوه:[1]

الأول : احتج به أبو يوسف ومحمّد ومالك والشافعي وأحمد أنّ صلاة الّليل مَثْنَى مَثْنَى، وهو أنْ يسلّم في آخر كل ركعتين، وأمّا صلاة النّهار فأربع عندهما، وعند أبي حنيفة أربع في الّليل والنّهار، وعند الشافعي فيهما مَثْنَى مَثْنَى.

الثاني : أنّ الشافعي احتجّ به على أنّ الإيتار بركعة واحدة جائز.

الثالث: في وقت الوِتْر، ووقته وقت العشاء، فإذا خرج وقته لا يسقط عنه بل يقضيه، وأورد العيني ما ورد في شرح المهذب أنّ جمهور العلماء اتّفقوا على أنّ وقت الوِتْر يخرج بطلوع الفجر، وقيل إنّه يمتدّ بعد الفجر إلى أن يصلّي الفجر، والمشهور من مذهب مالك أنْ يصلّيه بعد طلوع الفجر ما لم يُصَلّ الصبح، والشاذّ من مذهبه أنّه لا يُصَلّى بعد طلوع الفجر، وبالمشهور من مذهبه قال أحمد والشافعي، وقال طاووس يُصَلّى الوِتْر بعد صلاة الصبح، وقال أبو ثور والأوزاعي والحسن والليث: يُصَلّى ولو طلعت الشمس، وقال سعيد بن جبير: يوتر من القابلة، وقال الشعبي: مَنْ صَلّى الغَدَاة ولم يوتر فلا وِتْر عليه وكذا قاله سعيد بن جبير.

14 ـ الضبط والتقييد

وهما من الأساليب المهمّة التي اتبعها العيني في ضبط الألفاظ والتراكيب ومن أهمّ مظاهر ذلك:

* بيان نوع الحرف

ضَبَطَ العيني الكلمات بالإشارة إلى نوع الحرف للتفريق بين الكلمات المتماثلة، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في بيان الروايات الواردة في كلمة (فقصمه) من قول عائشة رضي الله عنها: «دَخَلَ عبدُ الرحمنِ بن أبي بَكْر وَمَعَه سواك يَسْتَنّ بِهِ فَنَظَر إليهِ رَسوُلُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَه: اعطِني هذا السواك يا عَبْدَ الرحمنِ، فأعطانيهِ فَقَصَمْتُه ثُمّ مَضَغْتُه فَأعطيتُه رسول اللهِ ﷺ فاسْتَنّ بِهِ»[2]، فذكر العيني فيها ثلاث روايات مفرّقاً بين حروف كلّ رواية مشيراً إلى معانيها[3]:

(1) عمدة القاري: 7: 3 ـ 5.

(2) صحيح البخاري: 1: 159 وينظر: عمدة القاري: 6: 183.

(3) عمدة القاري: 6: 184.

الأولى: (قَصَم) بالقاف والصاد المهملة وهي رواية الأكثرين، أي: كسرتُه فأبنتُ منه الموضع الذي كان عبد الرحمن يستنّ منه، وأصل القَصْم من الدّقّ.

الثانية: (فَصَم) بالفاء والصاد المهملة من الفَصْم وهو الكسر من غير إبانة بخلاف القَصْم بالقاف والمهملة فإنّه كسر بإبانة.

الثالثة: (قَضَم) بالقاف والضاد المعجمة، وهو من القَضْم بالقاف والضاد المعجمة، وهو الأكل بأطراف الأسنان.

* الضبط بالحركات والسكنات:

وهو من الأمور التي عني بها العيني لضبط الكلمة وبيان أصلها، ومن أمثلته على ذلك كلمة (لتسوّنّ) من قوله ﷺ في تسوية الصفوف في الصلاة: (لتسوّنّ صفوفَكُم أو ليُخالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ وُجُوهِكُم)[1] فقال: (أصل لتسوّنّ: لتسوون لأنّه من التسوية، تقول: تسوّي تسوّيان تسوون بضم الواو الأولى وسكون الثانية والنون فيه علامة الجمع، فلما دخلت عليه نون التأكيد الثقيلة حُذِفت نون الجمع وإحدى الواوين لالتقاء الساكنين، فالمحذوف هو واو الجمع أو واو الكلمة فيه خلاف)[2].

* الضبط بالتخفيف والتشديد:

ويكون التشديد أو التخفيف سبباً في التفريق بين معاني الكلمات، ومن أمثلة العيني على هذا ما أورده في بيان معنى (الادّلاج) حيث قال: (وأصل الادّلاج: الادتلاج، فقلبت التاء دالاً وأدغِمت الدال في الدال فصار الادّلاج بتشديد الدال وهو السير في آخر الليل، وأمّا الادْلاج بسكون الدال فهو السير في أول الليل)[3].

* الضبط ببيان نوع الصيغة:

ومن أمثلته على ذلك ما أورده في تفسير الفعل (سُقُوا) على صيغة المجهول وأصله: سقيوا[4].

---

(1) صحيح البخاري: 1: 132 وينظر: عمدة القاري: 5: 253.

(2) عمدة القاري: 5: 253.

(3) عمدة القاري: 10: 105.

(4) عمدة القاري: 7: 46.

* الضبط بالميزان الصرفي:

وهو أمر مهمّ لضبط وزن الكلمة، ومن أمثلته على ذلك قوله: (مستحيي: بإسكان الحاء وبالياءين ثانيهما ساكنة من استحى يستحي[1] فهو مستحيي على وزن مستفعل، ويجوز فيه مستحي بياء واحدة من استحى فهو مستحي على وزن مستفع، ويجوز مستحٍ أيضاً بدون الياء على وزن مستفٍ ويكون الذاهب فيه عين الفعل ولامه وفاؤه باقٍ)[2].

* وقد يجمع العيني بين أسلوبين أو أكثر من أساليب الضبط والتقييد:

فقد يضبط ببيان نوع الحرف والتشديد كما في قوله: (بِتٌّ: بكسر الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة من فوق من البيتوتة، أصله: بَيَت بفتح الباء والياء فقُلِبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: باتت، فالتقى ساكنان فحذف الألف فصار: بتت فأُدغِمت التاء في التاء ثمّ أُبدلت كسرة من فتحة الباء ليدلّ على الياء المحذوفة فصار: بِتٌّ على وزن فِلْتَ)[3].

وقد يكون التقييد بالتشديد والميزان الصرفي ومن ذلك قوله: (تَمَطَّر: بتشديد الطاء على وزن تَفَعَّل، وباب تَفَعَّل يأتي لمعانٍ، للتكلّف كتَشَجَّع لأنّ معناه كلّف نفسه الشجاعة، والاتّخاذ نحو: توسّدت التراب، أي اتّخذته وِسَادة، وللتجنّب نحو: تَأَثَّم، أي جانب الإثم، وللعمل يعني فيدل على أنّ أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو: تجرّعته: أي: شربته جرعة بعد جرعة)[4].

وقد يكون تقييده بالميزان الصرفي والحركة، ومن ذلك قولهم: تَقْري الضيف فقال: (بفتح التاء من قرى يقري من باب ضرب يضرب، تقول: قريت قرى مثل قليته قلى)[5]. وقد يكون بالحركة ونوع الحرف ومن ذلك ما ذكره في بيان معنى العِضَاه فقال: (العضاه بكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة وفي آخره هاء، يقرأ في الوصل والوقف بالهاء وهو كلّ شجر عظيم له شوك)[6].

---

(1) هكذا ورد في عمدة القاري والصواب: (استحيا يستحيي) بياءين.

(2) عمدة القاري: 2: 210.

(3) م.ن: 2: 179.

(4) م.ن: 7: 54.

(5) م.ن: 12: 124.

(6) م.ن: 14: 118 و17: 199.

الفصل الثاني:

مَوارد العَيني في كتابه

إنّ العيني عالم ذو باع طويل في الاطّلاع على كلام الله تعالى وحديث نبيه الكريم ﷺ، وذو علم غزير بأسرارهما وفهم دقيق لمعاني ألفاظهما، فضلاً عن معرفته الواسعة بعلوم العربية في شتى ميادينها، ويشهد له بذلك مؤلفاته وآثاره، ولا سيّما كتابه الجليل عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الذي يحتوي فنوناً شتى من فنون العربية والعلوم التي تتصل بها، سواء كانت نحواً أم لغة أم صرفاً أم بلاغة أم معاني مفردات أم قراءات قرآنية، يضاف إلى هذا كله ما تهيأ له من اطّلاع في النحو واللغة، فقد أوتي نصيباً وافراً في معرفة الأحكام النحوية في شتى مسائل النحو واختلاف مذاهب النحاة، والوقوف على آرائهم وأقوالهم، وتباين لغات القبائل وغيرها من ظواهر نحويّة، وقد استمد معرفته الواسعة في هذه المجالات من علماء كثيرين: لغويّين ونحويّين ومفسّرين وقرّاء، وكتب متنوعة في معارف شتى كاللغة والنحو والتفسير وعلوم القرآن والحديث، فلا غرو إذن أنْ تتنوع موارده بتنوع المسائل التي بحث فيها، وتتسع باتّساع تفريعاتها.

فقد ضمّ كتاب العيني الذي نحن بصدده كثيراً من المسائل النحويّة، وأقوال العلماء وآراءهم في توجيه هذه المسائل وبيان أحكامها الإعرابية، والكشف عن معاني كثير من الأدوات والتراكيب، وقد وثّق العيني هذه الآراء والأقوال بنسبتها إلى أصحابها أو بالإشارة إلى مظانّها أو بهما معاً، وقبل أنْ أخوض غمار البحث في هذه الموارد التي استقى منها العيني مادته النحويّة ينبغي أنْ أُعرّج على بيان أساليبه التي اتّبعها في النقل من موارده، وبيان منهجه في النقل منها وموقفه مما ينقل، ومن ثَمّ أُفصّل القول في موارده التي أفاد منها.

أساليبه في النقل من موارده

كان العيني رحمه الله لا يتّبع أسلوباً واحداً في النقل من موارده، وإنّما اتّبع أساليب متنوعة، وأستطيع أنْ أجمل هذه الأساليب بالأنماط الآتية:

النقل المباشر

ويُعدّ النقل المباشر من السّمات البارزة التي اتسم بها أسلوب العيني في النقل، ويتّضح هذا في أمرين:

أ ـ النقل بالنص

اتّبع العيني أسلوب النقل بالنص ـ أي النقل الحرفي ـ ويدلّنا على ذلك الأمثلة الآتية:

إعراب غدوة

ومّما يتصل بإعراب (غدوة) أورد العيني قول الجوهري فقال: (وقال الجوهري: يقال: أتيت غُدْوَةَ، غير مصروفة لأنّها معرفة مثل (سَحَرَ) إلاّ أنّها من الظروف المتمكّنة، تقول: سير على فرسك غُدْوَةَ وغُدْوَةً، وغُدْوَةٌ وغُدْوَةٌ، فما نُوِّن من هذا فهو نكرة وما لم يُنَوَّن فهو معرفة، والجمع: غُداً. ويقال: آتيك غَدَاةَ غَدٍ، والجمع: الغَدَوات. انتهى)[1].

وهذا النصّ موجود بتمامه في الصحاح حيث قال الجوهري: (يقال: أتيته غُدْوَةَ غير مصروفة، لأنّها معرفة مثل سَحَرَ، إلاّ أنّها من الظروف المتمكّنة. تقول: سيرَ فرسك غُدْوَةَ وغُدْوَةً وغُدْوَةٌ وغُدْوَةٌ، فما نُوِّن من هذا فهو نكرة وما لم يُنَوَّن فهو معرفة، والجمع غُداً. ويقال: آتيك غَدَاةَ غَدٍ. والجمع الغَدَوات)[2].

الفاء الفصيحة

ذكر العيني في معرض تفسير قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما «أنّ أبا سفيان بن حرب أخبره أنّ هِرقْل أرسل إليه في رَكْب قريش.... فأتوه وهم بإيلياء فدعاهم في مجلسه....» أنّ الفاء في

(1) عمدة القاري: 1: 237.

(2) الصحاح: (غدا) 6: 2444.

(فأتوه) تسمّى الفاء الفصيحة، وتقدير الكلام: فأرسل إليه في طلب إتيان الركب إليه فجاء الرسول فطلب إتيانهم فأتوه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[1] أي فضرب فانفجرت[2]، وأشار إلى أنّها سُمّيت كذلك لأنّها يستدلّ بها على فصاحة المتكلّم، وأنّها تدلّ على محذوف هو سبب لما بعدها سواء كان شرطاً أم معطوفاً، وأورد للاستدلال على ذلك قول الزمخشري في بيان هذا فقال: (وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾[3]: الفاء متعلّقة بمحذوف أي: فضرب فانفجرت، أو: فإن ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[4] وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام فصيح)[5].

وهذا النصّ مذكور في كتاب الكشاف حيث قال الزمخشري: (فانفجرت: الفاء متعلّقة بمحذوف أي: فضرب فانفجرت، أو: فإن ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلاّ في كلام فصيح)[6].

حذف جواب (إذا)

أورد العيني من خلال تفسير قول عائشة رضي الله عنها: «خَرَجْنَا مَعَ رسول الله ﷺ.... حتّى إذا دَنَوْنَا مِنْ مَكّة أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَه هَدْي إذا طَافَ بالبيتِ ثُمّ يَحِلُ» أنّ جواب (إذا) محذوف تقديره: إذا طاف بالبيت يتمّ عمرته ثم يحلّ، وجوز فيه وجهاً آخر وهو أنْ تكون (إذا) للظرفية المحضة لقوله (لم يكن) وجواب (من لم يكن) محذوف، وذكر أنّ الكرماني جوّز أنْ تكون (ثمّ) زائدة حيث قال: (قال الكرماني: ويجوز أنْ تكون (ثمّ) زائدة. قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[7]، إنّ (تاب) جواب (إذا)

---

(1) سورة البقرة، الآية: 60.
(2) عمدة القاري: 1: 90.
(3) سورة البقرة، الآية: 60.
(4) سورة البقرة: 54. وتتمتها: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.
(5) عمدة القاري: 1: 90.
(6) الكشاف: 1: 284.
(7) سورة التوبة، الآية: 118.

و(ثُمَّ) زائدة. قال الكرماني أيضاً: وفي بعض الرواية لفظ (إذا) مفقود وهو ظاهر)[1].

وعدت إلى قول الكرماني في كتابه (الكواكب الدراري) فوجدته مطابقاً لما ذكر العيني، حيث قال الكرماني: (ويجوز أنْ تكون (ثُمّ) زائدة. قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ أن (تاب) جواب إذا و(ثمّ) زيادة وفي بعضها لفظ (إذا) مفقود وهو ظاهر)[2].

فعيل بمعنى مفعول

أورد العيني قول البخاري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[3]، حيث قال: (إذا وصفتَ صفةَ المؤنّث قلت: قريبةً، وإذا جعلته ظرفاً أو بدلاً ولم تُردِ الصفة نزعت الهاء من المؤنّث، وكذلك لفظها في الواحد والاثنين والجميع للذّكر والأُنثى)[4].

وقد وجّه العيني هذا القول بأنّ (قريباً) على وزن (فعيل) وفعيل إذا كان بمعنى (مفعول)[5] يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[6] وأمّا قوله: إذا جعلته ظرفاً، فهو ليس على الحقيقة لأنّ لفظ (قريب) ليس بظرف في الأصل، ولهذا قال الزمخشري في قوله (قريباً) (شيئاً قريباً أو لأنّ الساعة في معنى اليوم أو في زمن قريب)[7]، وذكر العيني أنّ هذا هرب من إطلاق لفظ الظرف على (قريب) وأشار إلى أنّ أبا عبيدة لاحظ هذا المعنى حيث قال: (مجازه مجاز الظرف ههنا ولو كان وصفاً للساعة لكان (قريبة) وإذا كان ظرفاً فإنّ لفظها في الواحد والاثنين والجميع من

(1) **عمدة القاري**: 10: 58.

(2) **شرح صحيح البخاري** للكرماني: 8: 192.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 63.

(4) **عمدة القاري**: 19: 121 وينظر: **صحيح البخاري**: 3: 176.

(5) هكذا ورد في **عمدة القاري** ولعل الصواب (فعول) وذلك لأن (فعيلاً) قد يُحْمَل على (فعول) لأنه بمعناه مثل: رحيم ورحوم، وفعول لا تدخله الهاء نحو: امرأة صبور، لذلك قيل: فلانة مني قريب.

(6) سورة الأعراف، الآية: 56.

(7) **عمدة القاري**: 19: 121.

المذكّر والمؤنّث واحد بغير الهاء وبغير تثنية وبغير جمع)[1].

وقد رجعت إلى مجاز القرآن لأبي عبيدة وإلى الكشاف للزمخشري فوجدت فيهما النصّين بتمامهما. فقد قال أبو عبيدة: (مجازه مجاز الظرف ههنا ولو كان وصفاً للساعة لكان (قريبة) وإذا كان ظرفاً فإنّ لفظها في الواحد والاثنين والجمع من المذكر والمؤنّث واحد بغير الهاء وبغير تثنية وبغير جمع)[2]. وقال الزمخشري: (قريباً: شيئاً قريباً أو لأنّ الساعة في معنى اليوم أو في زمان قريب)[3].

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾

وفيما يتصل بتوجيه القراءات القرآنية أورد العيني قول الزمخشري في توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾[4] وبيان إعراب كلمة (مثل) فقال العيني: (وقال الزمخشري: وقُرِئ على الإضافة وأصله: فجزاء مثل ما قتل ـ بنصب مثل ـ بمعنى: فعليه أنْ يجزى مثل ما قتل، ثم أُضيف كما تقول: عجبت من ضرب زيداً، ثمّ من ضرب زيد، وقرأ السلمي على الأصل، وقرأ محمد بن مقاتل: فجزاء مثل ما قتل، بنصبهما، بمعنى: فليجز جزاء مثل ما قتل)[5].

وهذا النصّ قد وجدته بالكشاف، حيث قال الزمخشري: (وقُرِئ على الإضافة وأصله: فجزاء مثل ما قتل، بنصب مثل، بمعنى: فعليه أنْ يجزي مثل ما قتل، ثم أُضيف كما تقول: عجبت من ضرب زيداً، ثمّ من ضرب زيدٌ، وقرأ السلمي على الأصل، وقرأ محمد بن مقاتل: فجزاء مثل ما قتل ـ بنصبهما ـ بمعنى: فليجز جزاء مثل ما قتل)[6].

ب ـ النقل بالمعنى

اعتمد العيني هذا النمط من النقل في مواضع كثيرة نجدها مبثوثة في كتابه، وهذا هو

(1) عمدة القاري: 19: 121.
(2) مجاز القرآن: 2: 141.
(3) الكشاف: 3: 275.
(4) سورة المائدة، الآية: 95.
(5) عمدة القاري: 10: 160.
(6) الكشاف: 1: 644 ـ 645.

الغالب في أسلوبه، فهو لم يلتزم بالنقل الحرفي لمثل هذه النصوص، وإنّما تصرّف بها، حيث غيّر فيها، وقدم وأخّر واختصر كثيراً من النصوص، غير أنّه على الرغم من ذلك قد احتفظ بالمعنى المراد ممّا ينقل من نصوص، وسأقدّم أمثلة توضّح ذلك.

إعراب الاسم (أبان)

ذكر العيني في إعراب كلمة (أبان) أنّ وزنه فَعَال كغَزَال فهو لهذا ينصرف والهمزة فاء الكلمة أصلية والألف فيه زائدة، وبيّن أنّ هذا الوجه هو قول الأكثرين وهو الصحيح المشهور، وأورد العيني ما يخالف هذا حيث ذكر أنّ ابن مالك منعه من الصرف لأنّه على وزن (أفعل) منقول من: أبَانَ يبينُ فقال: (وقال ابن مالك: أبان لا ينصرف لأنّه على وزن أفعل منقول من أبان يُبينُ، ولو لم يكن منقولاً لوجب أنْ يقال فيه أبين بالتصحيح)[1].

وهذا القول وجدته مذكوراً في شواهد التوضيح لابن مالك، غير أنّه لم يكن متطابقاً مع ما أورد العيني، فقد أحدث العيني فيه تغييراً غير أنّه حافظ على المعنى المراد، ويتّضح هذا من ملاحظة قول ابن مالك: (ليس فيه إشكال لأنّ أبان علم على وزن أفعل، فيجب أنْ لا ينصرف، وهو منقول من (أبان) ماضي (يبين)، ولو لم يكن منقولاً لوجب أنْ يقال فيه (أبين) بالتصحيح)[2]. ومن أمثلته الأخرى ما يتّصل بالممنوع من الصرف، فقد أورد العيني أوجه إعراب كلمة (سراويل) ومن جملة هذه الأوجه أنْ يكون غير منصرف على الأكثر وأورد قول سيبويه فقال: (وقال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية فأعربت فأشبهت في كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهي مصروفة في النكرة. وقال: وإنْ سميت بها رجلاً لم تصرفها)[3].

وكذلك نجد العيني قد تصرف في هذا النص، فقد أحدث فيه نوعاً من تغيير مع المحافظة على معناه، ويتضح ذلك من ملاحظة قول سيبويه الذي أورده في الكتاب: (وأمّا (سراويل) فشيء واحد، وهو أعجمي أُعرب كما أُعرب الآجُرّ، إلاّ أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه (بَقَمَ) الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء، فإن

(1) عمدة القاري: 1: 261.

(2) شواهد التوضيح: 213.

(3) عمدة القاري: 2: 221.

حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف (عناق) اسم رجل)[1].

إفادة المضارع الحال والاستقبال

ذكر العيني في معرض تفسير قوله ﷺ: «يدخل أهلُ الجَنّةِ الجَنَّةَ وأَهلُ النارِ النارَ ثم يقول الله تعالى أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان....» أنّ الفعل (يدخل) فعل مضارع وأنّ المضارع يكون صالحاً للحال والاستقبال، فقيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس، وذكر أنّ ابن الحاجب قال: (الصحيح أنّه مشترك بينهما لأنّه يطلق عليهما على السويّة وهو دليل الاشتراك)[2].

ووجدت هذا القول قد ذكره ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصّل)، ويغاير نصّ ما ذكر العيني وإن كان يوافقه في المعنى حيث قال: (ويشترك فيه [أي المضارع] الحاضر والمستقبل، هذا هو المذهب المشهور، ومنهم من زعم أنّه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس، والصحيح أنّه مشترك ويُطلَق عليهما إطلاقاً واحداً كإطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات)[3].

والذي يراه العيني أنّ الفعل المضارع لا يخلص للاستقبال إلاّ بالسين ونحوه، وكان القياس في هذا الحديث أنْ يذكر بأداة مخلصة للاستقبال لأنّ دخول الجَنّة والنار إنّما هو في الاستقبال ولكنّه ساغ هنا من غير أداة تخلّصه للاستقبال لأنّ الدخول في الجَنَّة والنار محقّق الوقوع كما ذكره بصورة الحال[4].

فتح همزة (إن) وكسرها

أورد العيني أقوال العلماء في توجيه قول همزة (إن) وكسرها في قوله ﷺ لسعد رضي الله عنه: «إنّك إنْ تركت ورثتك أغنياء خيرٌ لك من أنْ تذرهم عالة». ومن جملة هذه الأقوال قول ابن مالك فقال: (قلت: التحقيق فيه ما قاله ابن مالك: إنّ الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير

(1) الكتاب: 3: 229.

(2) عمدة القاري: 1: 171.

(3) الإيضاح في شرح المفصل: 2: 6.

(4) عمدة القاري: 1: 171.

لك، فحذف الفاء والمبتدأ ونظيره قوله ﷺ لأبّي بن كعب: «فإنْ جاء صاحبها وإلاّ فاستمتع[1] بها»، ولهلال بن أمّية «البيّنة وإلاّ حدّ في ظهرك»، وذلك مما زعم النحويون أنّه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره، ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن الطريق وضيّق حيث لا تضييق)[2]. ولو نظرنا في شواهد التوضيح لابن مالك لوجدنا ما نقل العيني لا يطابق نصّ ابن مالك تمام المطابقة وإنّما أحدث فيه تغييراً، فحذف قسماً من فقراته وشواهده، غير أنّ العيني حاول أنْ يعرض المعنى الذي أراده ابن مالك، ويتّضح لنا ذلك من قول ابن مالك في شواهد التوضيح: (ومنها قول رسول الله ﷺ لسعد رضي الله عنه «إنك إن[3] تركت ورثتك أغنياء خير من أنْ تذرهم عالة» وقوله لأبّي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلاّ فاستمتع بها» وقوله ﷺ لهلال بن أميّة: «البيّنة وإلاّ حَدّ في ظهرك» قلت: تضمّن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، فإنْ الأصل: إنْ تركت ورثتك أغنياء فهو خير.

وهو مما زعم النحويون أنّه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقّل في غيره، فمن وروده في غير الشعر، مع ما تضمّنه الحديث المذكور قراءة طاووس[4] ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾[5][6] أي: أصلح إليهم فهو خير. وهذا وإنْ لم يصرح فيه بأداة الشرط فإنّ الأمر مضمّن معناها فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية. ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيّق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير)[7].

(لا) تكون صلة

ومن خلال تفسير قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[8] ذكر العيني أنّ كلمة

(1) هكذا نقل العيني، والمشهور بالفاء، والنص ههنا يقضي حذف الفاء لأنه موطن الاستشهاد. وينظر: **صحيح البخاري**: 2: 65.
(2) **عمدة القاري**: 8: 89.
(3) ورد الحديث بفتح همزة (أن) في **صحيح البخاري**: 2: 125 و3: 276 وورد بكسرها في 4: 166.
(4) ينظر: **مختصر ابن خالويه**: 14.
(5) سورة البقرة، الآية: 220.
(6) والنص المصحفي ﴿إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ ينظر: **معجم القراءات القرآنية**: 1: 169.
(7) **شواهد التوضيح**: 192.
(8) سورة الأعراف، الآية: 12.

(لا) صلة مستدلاً بقول الزمخشري حيث قال: (قال الزمخشري: (لا) في (أنْ لا تَسْجُد) صلة بدليل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] ثمّ قال: فائدة زيادتها توكيد معنى الفعل الذي يدخل عليه وتحقيقه كأنّه قيل: ما منعك أنْ تحقّق السجود وتلزمه نفسك إذْ أمرتك؟)[2].

وهذا النصّ موجود في كشاف الزمخشري مع اختلاف بين النصّين ونلمس هذا الاختلاف من قول الزمخشري في الكشاف: (﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (لا) في (أنْ لا تسجد) صلة بدليل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ومثلها ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3] بمعنى: ليعلم. فإنْ قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كأنّه قيل ليتحقّق على أهل الكتاب، وما منعك أنْ تحقّق السجود وتلزمه نفسك (إذْ أمرتك) لأنّ أمري لك بالسجود أوجبه عليك إيجاباً وحتمه عليك حتماً لا بُدّ لك منه)[4].

النقل غير المباشر

ويُعَدّ النقل غير المباشر من السمات الواضحة التي نلمسها في إفادة العيني من موارده النحوية، إذْ وجدته ينقل أقوالاً وآراء لعلماء معيّنين عن طريق علماء آخرين في مسائل وأحكام نحوية متفرّقة وللوقوف على ذلك أورد الأمثلة الآتية:

دخول الفاء على الخبر:

نقل العيني أقوال العلماء في توجيه الفاء في لفظة (فَكَذّاب) من قوله ﷺ: «أما الذي رأيته يشقّ شدقه فكذّاب». ومن ذلك:

أ ـ أورد العيني ما نقله الكرماني من قول ابن مالك في جواز دخول الفاء فقال: (قال الكرماني: قال المالكي[5] : لا بُدّ من جعل الموصول الذي ههنا للمعيّن كالعام حتى جاز دخول الفاء في خبره. أي: المراد هو وأمثاله)[6].

(1) سورة ص، الآية: 75.
(2) عمدة القاري: 18: 233.
(3) سورة الحديد، الآية: 29.
(4) الكشاف: 2: 68.
(5) هو ابن مالك صاحب الألفية.
(6) عمدة القاري: 8: 217.

ب - وأورد ما نقله الطيبي[1] من قول ابن مالك الذي مرّ آنفاً، وقد عرضه الطيبي عرضاً مفصّلاً فقال: (نقل الطيبي عنه مبسوطاً فقال: قال المالكي: في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحقّ بجزء العلّة وذلك أنّ المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلاّ إذا كان شبيهاً بـ (من) الشرطية في العموم واستقبال ما يتمّ به المعنى نحو: الذي يأتيني فمكرم، فلو كان المقصود بـ (الذي) معيّناً زالت مشابهته بـ (من) وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو: زيد مكرم، فمكرم لم يجز. فكذا لا يجوز الذي يأتيني إذا قصدت به معيّناً لكن الذي يأتيني عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذي يأتيني عند قصد العموم، فجاز دخول الفاء حملاً للشبيه على الشبيه، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[2] فإنّ مدلول (ما) معيّن ومدلول ﴿أَصَٰبَكُمۡ﴾ ماضٍ، إلاّ أنّه رُوعي فيه الشبه اللفظي، يشبّه هذه الآية بقوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[3] فأجرى (ما) في مصاحبة الفاء مجرى واحداً)[4].

استعمال (رُبّ)

ذكر العيني في معرض تفسير قوله ﷺ: «رُبّ كاسيةٍ في الدنيا عارية في الآخرة» أنّ هذا الحديث جاء بعدّة روايات، ففي رواية سفيان (فربّ كاسية) وفي رواية ابن المبارك (يا ربّ كاسية)، وفي رواية هشام (كم من كاسية) وذكر العيني أنّ هذه الرواية تؤيد ما ذهب إليه ابن مالك في مجيء (رُبّ) للتكثير كثيراً، فأورد العيني قول سيبويه الذي نقله عن ابن مالك فقال: (وهذا ما يؤيد ما قال ابن مالك: (رُبّ) أكثر ما يرد للتكثير، وهذا بخلاف ما قال أكثر النحويين إنّ (رُبّ) للتقليل، وإنّ معنى ما يصدر بها المضيّ، والصحيح أنّ معناها في الغالب التكثير وهو مقتضى كلام سيبويه، فإنّه قال في باب (كم) : واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلاّ ما تعمل فيه رُبّ، لأنّ المعنى واحد إلاّ أنّ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم)[5].

(1) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي من علماء الحديث والتفسير والبيان من كتبه فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (ت743هـ) ينظر: الدرر الكامنة: 2: 156 وشذرات الذهب: 6: 137.

(2) سورة آل عمران، الآية: 166.

(3) سورة الشورى، الآية: 30.

(4) عمدة القاري: 18: 217، وينظر: شواهد التوضيح: 241.

(5) عمدة القاري: 24: 186 وينظر: الكتاب: 2: 161 وشواهد التوضيح: 164.

وفيما يتعلّق بموصوف مجرور (رُبّ) أورد العيني رأي سيبويه والكسائي الذي نقله عنهما السهيلي، فقال في توجيه إعراب (عارية) من الحديث الذي نحن بصدده: (وقال السهيلي: الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت لأنّ (رُبَّ) عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ويجوز الرفع كما تقول: رُبَّ رجل عاقل، على إضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت، أي: هي عارية والفعل الذي يتعلّق به رُبّ محذوف، واختار الكسائي أنْ يكون (رُبّ) اسماً مبتدأ والمرفوع خبرها)[1].

استعمال (هل) بمعنى (قد)

ذكر العيني قول الفرّاء الذي أورده البخاري، وذلك في معرض قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[2] فقال: (يقال معناه: أتى على الإنسان و(هل) تكون جَحْدَاً وتكون خبراً وهذا من الخبر)، وبيّن العيني معنى كونها جَحْداً وخبراً، فالجَحْد النفي، وكونها خبراً يعني إثباتاً أي يخبر به عن أمر مقرّر ويكون (هل) حينئذ بمعنى (قد) للتحقيق، وقد أشار إليه الفرّاء، فقوله (هَلْ أتَى) بمعنى: قَدْ أتَى[3].

وأورد فيه أيضاً رأي سيبويه الذي نقله عن الزمخشري فقال: (وقال الزمخشري: إنّ هل أتى أبداً بمعنى (قد) وإنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصّل عن سيبويه فقال: وعند سيبويه أنّ (هل) بمعنى (قد) إلاّ أنّهم تركوا الألف قبلها لأنّها لا تقع إلاّ في الاستفهام)[4].

إعراب (عكاظ):

ونقل العيني ما ذكره صاحب المحكم من قول اللحياني في إعراب (عُكَاظ) فقال: (وفي المحكم قال اللحياني: أهل الحجاز يجرونها وتميم لا يجرونها)[5].

---

(1) **عمدة القاري**: 2: 175 وينظر: **الكتاب**: 2: 161 **وآمالي السهيلي**: 70 - 72.
(2) سورة الإنسان، الآية: 1.
(3) **عمدة القاري**: 19: 270 وينظر: **معاني القرآن** للفراء: 3: 213 **وصحيح البخاري**: 3: 210.
(4) **عمدة القاري**: 19: 270 وينظر: **الكتاب**: 3: 189 **والمفصل**: 319.
(5) **عمدة القاري**: 6: 35 وينظر: **المحكم**: (عكظ) 1: 159.

منهج العيني في النقل

بعد أنْ عرضت، بشيء من الإيجاز، أساليب العيني في النقل من موارده، ينبغي أنْ أعرض طريقته في هذا النقل، ومن خلال الاطّلاع على الأقوال والآراء التي أفاد منها أستطيع أنْ أبيّن عدداً من السّمات التي اتّسم بها منهجه في النقل من موارده:

1 ـ كان العيني في غالب الأمر ينسب ما ينقله من آراء وأقوال إلى أصحابها من العلماء الذين أفاد منهم في توجيه الأحكام النحويّة وفي إعراب الأدوات والألفاظ والتراكيب، وهذا الأمر في حقيقته يدلّ على أنّ العيني كان يتحرّى الدِّقّة والصدق والتثبّت في النقل، ولا يخفى ما في هذا النهج من النقل من أمانة، وسأذكر بعض الأمثلة التي تشير إلى مدى دقّته وأمانته في نسبة الآراء إلى أصحابها، ومن هذه الأمثلة ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا أمشِي إذْ سَمِعْتُ صَوْتاً مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ بَصَري فَإذَا المَلَكُ الذي جَاءني بِحِراء جَالِس على كرسيّ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرَض» حيث ذكر أنّ (كلمة (إذا) ههنا للمفاجأة وهي تختصّ بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، وهي حرف عند الأخفش واختاره ابن مالك وظرف مكان عند المبرِّد واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الزجّاج واختاره الزمخشري، فإنْ قلت ما الفاء في (فإذا)؟ قلت: زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة عند أبي الفتح وللسببية المحضة عند أبي إسحاق)[1]. وقد استقى العيني هذه الأقوال من كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري[2].

استعمال (كأنّ)

وفيما يتصّل بتفسير (كأنّ) واستعمالها ذكر العيني فيها عدّة أقوال وآراء منسوبة إلى أصحابها، فقد ذكر أنّ تحقيق الكلام فيها أنّها للتشبيه. فقال: (قال الجوهري في فصل (أنّ): وقد تزاد على (أنّ) كاف التشبيه تقول: كأنّه شمس)[3] وذكر كذلك أنّ غير الجوهري قال: (إنّه حرف مركّب عند الجمهور حتى ادّعى ابن هشام[4] وابن الخباز الإجماع عليه، وليس كذلك. قالوا: والأصل في كأنّ زيداً أسد، إنّ زيداً كأسد ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتماماً به

(1) عمدة القاري: 1: 67 وينظر: المقتضب 2: 57 ـ 58، 3: 177 و174 والمفصّل: 171 والإيضاح في شرح المفصّل: 1: 510.
(2) مغني اللبيب: 1: 87 و167.
(3) عمدة القاري: 1: 286.
(4) لعلّه ابن هشام الخضراوي.

ففتحت همزة (إنّ) لدخول الجارّ عليه، وذكروا لها أربعة معانٍ: **أحدها**: وهو الغالب عليها والمتّفق عليه التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ (كأنّ)، وزعم جماعة منهم ابن السَّيد أنّه لا يكون إلاّ إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: كأنّ زيداً أسدٌ بخلاف: كأنّ زيداً قائمٌ أو في الدار أو عندك أو يقوم، فإنّها في ذلك كله للظنّ، **والثاني**: الشكّ والظنّ، **والثالث**: التحقيق. **والرابع**: التقريب، قاله الكوفيون وحملوا عليه قوله: كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)[1]. وهذا القول استقاه العيني من مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري[2].

وعلى الرغم من أنّ العيني كان ينسب الأقوال والآراء إلى أصحابها، فإنّي وجدته في كثير من الأحيان لا ينسب الأقوال والآراء إلى أحد من النحاة، وقد يلجأ إلى أنْ يقدّم لما ينقله من أقوال النحاة وآرائهم بقوله (قال بعضهم) أو (وقيل) أو (وقالوا) ونحو ذلك من العبارات، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُريتُه إلاّ رأيتُهُ في مَقَامي حَتّى الجَنَّة والنّار» فقال: (قوله: (إلاّ رأيتُه) استثناء مفرّغ، وقالت النحاة: كل استثناء مفرّغ متصّل ومعناه أنّ ما قبلها مفرّغ لما بعدها إذ الاستثناء من كلام غير تام فيلغى فيه إلاّ من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو: ما جاءني إلاّ زيدٌ وما رأيتُ إلاّ زيداً وما مررتُ إلاّ بزيدٍ)[3].

ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «أَخرِجوا مَنْ في قَلْبِه مِثْقَال حَبّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إيمان» بفتح همزة (أَخرجوا) من الإخراج، وذكر فيه توجيهاً آخر حيث قال: (وقيل يجوز أنْ يكون (اخرجوا) بضم الهمزة من الخروج، فعلى هذا يكون (مَنْ) منادى قد حُذِف منه حرف النداء والتقدير: أُخرجوا يا مَنْ كان في قلبه مثقال حبة)[4]. ومنه ما ذكره في تذكير الأعداد وتأنيثها حيث قال: (وقال بعضهم: الفرق بين المذكّر والمؤنّث في الأعداد إنّما هو عند ذكر المميّز، أمّا لو لم يذكر جاز فيه التاء وعدمه مطلقاً)[5].

وقد تكون نسبة الرأي أو القول إلى (بعضهم) أكثر تخصيصاً عند العيني ومن أمثلة هذا ما ذكر في بيان استعمال كلمة (الذين) حيث ذكر أنّها (اسم موصول موضوع للجمع وليس هو جمع (الذي) لأنّ (الذي) عامّ لذي العلم وغيره و(الذين) يختصّ بذوي العلم، ولا يكون

(1) عمدة القاري: 1: 286.

(2) مغني اللبيب: 1: 191 ـ 192.

(3) عمدة القاري: 2: 95.

(4) م.ن: 1: 171.

(5) م.ن: 3: 283.

الجمع أخصّ من مفرده، وقول بعض شراح الهداية من أصحابنا: إنّ (الذين) جمع (الذي) صادر من غير تحقيق)[1].

2 ـ ومن السّمات الأُخرى التي وجدتها في منهج العيني في نقله أنّه كان يشير إلى المصدر الذي يأخذ منه مادته النحويّة، وهذا النهج يدلّ على تحرّي الدِّقّة في توثيق النصوص أو الآراء وينطوي على الصدق ويُعدّ مظهراً من مظاهر الأمانة العلميّة في نسبة الآراء إلى أصحابها والأقوال إلى قائليها أو الإشارة إلى مظانّها التي استقاها منها، شأنه في ذلك شأن العلماء المستوثقين. ونلمس هذا في كتابه من خلال عرض بعض الأمثلة التي تبيّن ذلك، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في بيان معنى (هل) واستعمالها في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[2] وقد أورد فيه قولين نسب أحدهما إلى المبرِّد فقال: (ويأتي (هل) أيضاً بمعنى (قَدْ) كذا فسّر الآية جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفرّاء والمبرّد، وذكر في المقتضب: هل للاستفهام نحو: هل جاء زيد؟ وتكون بمنزلة (قد) نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾)[3]. ونسب الآخر إلى الزمخشري فقال: (وقد بالغ الزمخشري فزعم أنّها بمعنى (قد) وإنّما الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصّل عن سيبويه وقال في الكشاف (هَلْ أتَى) أي: قد أتَى، على معنى التقرير والتقريب، ومن عكس الزمخشري ههنا فقد عكس نفسه)[4].

ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «ولا ينفعُ ذَا الجَدّ مِنْك الجَدّ» حيث ذكر أنّ كلمة (مِنْ) بمعنى البدل وأورد في هذا الصدد قول الزمخشري فقال: (وقال الزمخشري في الفائق (مِنْ) فيه كما في قولهم: هو مِنْ ذاك، أي: بدل ذاك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾[5] أي المحظوظ[6] لا ينفعه حظّه بدلك أي بدل طاعتك)[7].

(1) م.ن: 2: 226.
(2) سورة الإنسان، الآية: 1.
(3) **عمدة القاري**: 4: 171 وينظر: المقتضب: 1: 43 ـ 44 و3: 289.
(4) **عمدة القاري**: 4: 171 وينظر: **الكشاف**: 4: 194 **والمفصل**: 319.
(5) سورة الزخرف، الآية: 60.
(6) ورد في **عمدة القاري**: 6: 134 بلفظ (المحفوظ) والصواب ما أثبتّه والتصحيح من الفائق.
(7) **عمدة القاري**: 6: 134 وينظر: **الفائق**: 1: 193.

ومن ذلك ما ذكره العيني في تفسير قول عائشة رضي الله عنها: «نِعْمَ الرجُلُ مِنْ رَجُلٍ» حيث جوّز العيني وقوع التمييز بعد فاعل نِعْمَ ظاهراً واستدلّ بقول ابن مالك فقال: (وقال المالكي في الشواهد: تضمّن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل (نِعمَ) ظاهراً وسيبويه لا يجوِّز أنْ يقع التمييز بعد فاعله إلاّ إذا أُضمِر الفاعل، وأجازه المبرِّد وهو الصحيح)[1].

إلاّ أنّ العيني كان أحياناً يغفل الإشارة إلى المصدر الذي يستقي منه مادته، ومن ذلك ما ذكره في بيان معنى (لَوْ) واستعمالها حيث قال: (فقال ابن الضائع[2] وابن هشام هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (لَيتَ)، وقال بعضهم: هي (لَوْ) الشرطيّة أُشرِبت معنى التمنّي)[3]، وهذا القول هو قول ابن هشام الأنصاري ذكره بتمامه في كتابه مغني اللبيب[4].

ومن أمثلته الأخرى في هذا المجال ما أورد في بيان أوجه (حاش) من قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[5] ذكر العيني أنّ حاشَ على ثلاثة أوجه (**أحدها**: أنْ تكون فعلاً متعدياً متصرِّفاً تقول حاشيته بمعنى استثنيته. **والثاني**: أنْ تكون للتنزيه نحو (حَاشَ لِلَّهِ) وهي عند المبرِّد وابن جني والكوفيون فعل لتصرّفهم فيها بالحذف والصحيح أنّها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم (حَاشاً لِلهِ)[6] بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا. وزعم بعضهم أنّها اسم فعل ومعناها أتبرّأ أو تبرّأت. **الثالث**: أنْ تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّها حرف دائماً بمنزلة (إلاّ) لكنّها تجرّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرِّد والزجّاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنّها تُستَعمل كثيراً حرفاً جارّاً وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنها معنى إلاّ)[7]. وقد تحرّيت هذا القول فوجدت أنّ العيني اقتطفه من نصّ ابن هشام الأنصاري الذي أورده في بيان أوجه (حاشا) في كتابه مغني اللبيب[8] ولم يشر إليه.

(1) **عمدة القاري**: 20: 58 وينظر: **شواهد التوضيح**: 167.
(2) ذكر العيني (ابن الصائغ) والصواب ما أثبتّه والتصحيح من **مغني اللبيب**: 1: 267.
(3) **عمدة القاري**: 4: 146.
(4) **مغني اللبيب**: 1: 267.
(5) سورة يوسف، الآية: 51. وتتمتها ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾.
(6) وهي قراءة أبي السمال. ينظر: **الكشاف**: 2: 317 **والبحر المحيط**: 5: 303.
(7) **عمدة القاري**: 19: 307.
(8) **مغني اللبيب**: 1: 121 ـ 122.

موقف العيني مما ينقل

ذكرت في أوّل هذا الفصل أنّ العيني استقى كثيراً من مادته نقلاً عن الأعلام أو من الكتب، ومن الملاحظ على هذا النقل أنّ العيني لم يكن جمّاعاً لأقوال العلماء وآرائهم فحسب، وإنّما كان ينظر إلى هذه النصوص نظرة عالم محقّق مدقق، حيث كان يتأمّل هذه النصوص فيوازن ويفاضل بينها، فيرتضي بعضها ويرجّحه أو لا يوافق بعضها الآخر فيردّه، أو يكتفي بالاستدلال بها في تقرير الأحكام النحويّة وبيان الأوجه الإعرابيّة.

وممّا يبيّن ذلك ما يأتي:

❑ كان العيني يرجح بعض الآراء والأقوال ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في بيان استعمال (يا) من قولهم (يَا أيّها)، فقد أورد فيها أقوال العلماء، حيث قيل إنّه حرف نداء للبعيد حقيقة أو حكماً وقد ينادى به القريب توكيداً، وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل بينهما وبين المتوسّط، ووازن بين هذه الأقوال مرجحاً القول في أنّها مشتركة بين القريب والبعيد، إذ قال: (وقول من قال إنّ (يا) مشتركة بين القريب والبعيد هو الأصحّ، لأنّ أصحاب اللغة ذكروا أنّ (يا) حرف ينادى به القريب والبعيد، فإنْ قلت: ما تقول في قول الداعي: يا الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[1] قلت هذا استقصار منه لنفسه واستبعاد عن مظانّ القبول لعلمه)[2].

❑ وقد يردّ العيني كثيراً من الآراء التي يوردها في توجيه المسائل النحويّة، ومن أمثلته على هذا ما ذكره في توجيه قول البخاري (باب النداء بالصلاة جماعة في الكسوف)[3]، فقد وضّح العيني هذا القول بأنّه: باب في بيان قول المنادي لصلاة الكسوف: الصلاة جامعة ـ بالنصب فيهما ـ على الحكاية في لفظ الصلاة، وحروف الجرّ لا يظهر عملها في باب الحكاية ومعمولها محذوف تقديره: باب النداء بقوله: الصلاة جامعة أي حال كونها جامعة. وذكر أيضاً قول بعضهم في توجيهه: أي احضروا الصلاة في حال كونها جَمَاعة، وردّ هذا القول لأنّه يرى أنه لا يصحّ لأنّ الصلاة ليست بجماعة وإنّما هي جامعة للجماعة، ويقدر: احضروا الصلاة حال كونها جامعة للجماعة وهو من الأحوال المقدرة، وجوّز العيني فيه وجهاً

(1) سورة ق، الآية: 16.
(2) عمدة القاري: 2: 225.
(3) صحيح البخاري: 1: 185.

آخر وهو أنْ يرفع الصلاة وجامعة أيضاً، فالصلاة على الابتداء وجامعة على الخبر على تقدير: جامعة للجماعة، وكذلك نقل العيني فيه وجهاً آخر وهو أنْ تكون جامعة صفة والخبر محذوف أي احضروا، وهذا الوجه لم يسلم من تخطئة العيني إيّاه، حيث ذكر أنّ هذا القول لا يصحّ أيضاً لأنّ الصلاة معرفة وجامعة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لاشتراط التطابق بين الصفة والموصوف[1].

❑ وقد يصحّح العيني ما يقع فيه بعضهم من وهم في توجيه بعض الأحكام، وذلك في معرض تفسير قوله ﷺ: «البَيّعَان بالخِيار مَا لَمْ يَتَفرقَا أوْ يَقُولُ أحَدُهُما لصاحِبِه اخْتَرْ». فقد ذكر العيني أنّ معنى قوله (أو يقولُ أحدُهما): إلاّ أنْ يقول ولفظ (يقول) منصوب بأنْ، وأورد قول بعضهم في إثبات الواو في يقول نظر لأنّه مجزوم عطفاً على قوله (ما لم يتفرّقا)، وقد خالف العيني هذا القول مصحّحاً ما ذهب إليه قائله فقال: (ظَنّ هذا أنّ كلمة (أوْ) للعطف وليس كذلك بل بمعنى إلاّ أنْ كما ذكرنا ولم ينحصر معنى (أوْ) للعطف بل تأتي لاثني عشر معنى كما ذكره النحاة منها أنها تكون بمعنى (إلى) وينتصب المضارع بعدها بأنْ مضمرة نحو: لألزمنّك أوْ تقضيني حقّي، والعجب من هذا القائل أنّه لم يكتف بما تعسّف في ظنه ثم وجّهه بقوله: فلعلّ الضمة أُشبِعت كما أُشبِعت الياء في قراءة من قرأ[2] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[3] وترك المعنى الصحيح وذكره بالاحتمال فقال: ويحتمل أنْ يكون بمعنى إلاّ أنْ)[4]. ومنها ما ذكره في إعراب (مثل) من حديث عائشة رضي الله عنها «أوّل ما بُدِئَ به رسولُ اللهِ ﷺ مِنَ الوَحْي الرُّؤيا الصَالِحَة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلاّ جاءت مِثْلَ فَلَق الصبح» فذكر أنّ (مثل: منصوب على أنّه صفة لمصدر محذوف والتقدير: إلاّ جاءت مجيئاً مثل فلق الصبح، أي شبيهة لضياء الصبح. وقال أكثر الشرّاح: إنّه منصوب على الحال وما قلنا أوْلى لأنّ الحال مقيّدة وما ذكرنا مطلق فهو أوْلى على ما لا يخفى على النابغة من التراكيب)[5].

❑ وكان العيني لا يكتفي بنقل أقوال العلماء وآرائهم وإنّما يختار الوجه الصحيح أو الفصيح ومن أمثلته على ذلك ما أورده في أثناء تفسير قول أبي هريرة رضي الله عنه (وكان النبي ﷺ إذا

(1) عمدة القاري: 7: 72.
(2) وهي قراءة قنبل. ينظر: التيسير في القراءات السبع: 131 والنشر في القراءات العشر: 2: 297.
(3) سورة يوسف، الآية: 90.
(4) عمدة القاري: 11: 227.
(5) م.ن: 1: 56.

ركع وإذا رَفَعَ رأسَه يُكَبِّر وإذَا قَامَ مِنَ السَجدتَيْنِ قال: اللهُ أكْبَر) حيث بيّن العيني أنّ قوله (الله أكبر) بالجملة الاسمية وقوله (يكبِّر) بالجملة الفعلية المضارعية معلّلاً ذلك بأنّ المضارع يفيد الاستمرار والمراد منه في هذا الحديث شمول أزمنة صدور الفعل أي كان تكبيره ممدوداً من أوّل الركوع والرفع إلى آخرهما منبسطاً عليهما بخلاف التكبير للقيام فإنّه لم يكن مستمرّاً، وأورد أنّ الكرماني كان يرى سبب مجيء الحديث بهذا الأُسلوب التفنن أوْ لأنّه أراد التعميم لأنّ التكبير يتناول: اللهُ أكْبَر بتعريف الأكبر ونحوه. وذكر العيني نقلاً عن بعضهم أنّ هذا من تصرف الرواة واحتمل أنْ يكون المراد تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم[1]. وقد ردّ العيني هذا القول مؤيّداً ما ذهب إليه الكرماني لأنّه (أوْلى من نسبة الرواة إلى التصرف بالألفاظ التي نُقِلت عن الصحابة وهم أهل البلاغة وقوله ويحتمل إلى آخره احتمال غير ناشئ عن دليل فلا عبرة به)[2]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في طرح (إذ) و(إذا) من جواب (بَيْنَا) فقال: (والأصمعي يستفصح طرح (إذ) و(إذا) في جوابه، والآخرون يقولون: بَيْنَا أنَا قائم إذ جاء أو إذا جاء فلان والذي جاء في الحديث هو الفصيح فلذلك اختاره الأصمعي رحمه الله تعالى)[3].

❑ وقد نجد العيني أحياناً يوجّه ما ينقله الوجهة التي يراها صحيحة، ومن ذلك ما ذكره في توجيه إعراب كلمة (حِمْص) حيث نقل عن بعضهم أنّه احتمل فيه جواز الصرف، فذهب العيني إلى مخالفة هذا الاحتمال موجّهاً إعراب (حِمْص) فقال: (حمص: مفتوح في موضع الجرّ لأنّه غير منصرف للعلمية والتأنيث والعجمة. وقال بعضهم: يُحْتَمل أنْ يجوز صرفه. قلت: لا يُحْتَمل أصلاً لأنّ هذا القائل إنّما غرّه فيما قاله سكونُ أوسط (حِمْص)، فإنّ ما لا ينصرف إذا سكن أوسطه يكون في غاية الخفّة، وذلك يقاوم أحد السببين فيبقى الاسم بسبب واحد فيجوز صرفه، ولكن هذا فيما إذا كان الاسم فيه علتان فبسكون الأوسط يبقى بسبب واحد، وأما إذا كانت فيه ثلاث علل مثل ماه وجور فإنّه لا ينصرف البتّة لأنّ بعد مقاومة سكونه أحد الأسباب يبقى سببان، وحِمْص كما ذكرنا فيها ثلاث علل)[4].

❑ وقد يقرر العيني اختيار رأي من الآراء في توجيه بعض الأحكام النحويّة محتكماً في

(1) عمدة القاري: 6: 71.
(2) م.ن.
(3) م.ن: 1: 174.
(4) م.ن: 1: 94.

ذلك إلى المعنى الذي يؤول إليه الاستعمال، ومن أمثلته على ذلك ما نقله من أقوال العلماء في بيان معاني (بَيْدَ) واستعمالاتها من قوله ﷺ: «نَحْنُ الآخِرون السابقون بَيْدَ أنّهم أُوتوا الكتابَ قَبْلَنا» ومن جملة هذه الأقوال ما نقله عن بعضهم أنّها عند الشافعي رضي الله عنه بمعنى (مِنْ أجْلِ)، وقد استبعد عياض هذا المعنى، وأشار العيني إلى أنّ بعضهم ردّ ما ذهب إليه عياض، وقد تصدّى له العيني ناصراً ما ذهب إليه عياض معتمداً على توجيهه على المعنى فقال: (استبعاد عياض موجّه ونفي هذا القائل البعد بعيد لفساد المعنى لأنّ (بَيْدَ) إذا كان بمعنى (مِنْ أجْلِ) يكون المعنى: نحن السابقون لأجل أنّهم أُوتوا الكتاب، وهذا ظاهر الفساد على ما لا يخفى)[1].

أهمّ موارد العيني

أودع العيني طائفة كبيرة من الآراء والأقوال في توجيه الأحكام النحويّة التي بنى عليها كتابه عمدة القاري معالجاً بها الموضوعات النحويّة التي تضمّنها هذا المصنَّف الجليل، وقد استقى هذه الأقوال والآراء في المسائل النحويّة من ضربين من الموارد هما النقل عن الأعلام والنقل من الكتب، والذي ظهر من خلال الوقوف على موارده التي أفاد منها أنّها كانت متشعّبة ومتنوعة، ومن الجدير بالإشارة إليه أنّ نقل العيني عن الأعلام فاق نقله من الكتب، وسوف أبيّن هذين النوعين من الموارد بشيء من التفصيل.

أوّلاً: النقل عن الأعلام

نقل العيني كثيراً من المسائل النحويّة عن الأعلام، وهؤلاء الأعلام كانوا في ميادين معرفية متفرقة فكان منهم النحاة واللغويون والمفسّرون والقرّاء والمحدّثون، ولم يقتصر العيني في نقله عن الأعلام مرحلة زمنية أو عصراً معيّناً وإنّما شمل نقله جميع مراحل التدوين التي سبقته، وذلك راجع إلى تنوع المباحث النحويّة التي أوردها في كتابه، لذلك كثر عددهم حتى فاق عدد الكتب التي نقل منها، وسأعرض أوّلاً أسماء العلماء الذين نصّ العيني على إيراد أسمائهم مرتَّبين على حسب سني وفياتهم، وسأذكر بعض مواضع ورودهم في كتابه (عمدة القاري)، ومن ثَمّ سأنتخب بعض المسائل النحويّة التي نقلها العيني عن طائفة منهم، لئلاّ يطول البحث ويخرج عن حده المطلوب.

---

(1) عمدة القاري: 6: 163.

1 - أبيّ بن كعب[1] (توفي قبل سنة 35هـ).

2 - الإمام علي عليه السلام[2] (استشهد في سنة 40هـ).

3 - عبد الله بن مسعود[3] (ت54هـ).

4 - ابن عباس[4] (ت67هـ أو 68هـ).

5 - عبد الله بن حبيب السلمي[5] (ت74هـ).

6 - إبراهيم النخعي[6] (ت95 أو96هـ).

7 - يحيى بن وثّاب[7] (ت103هـ).

8 - مجاهد[8] (ت103هـ).

9 - عكرمة[9] (ت105هـ).

10 - الضحّاك[10] (ت105هـ).

11 - الحسن البصري[11] (ت110هـ).

12 - الأعرج[12] (ت117هـ).

13 - ابن عامر[13] (ت118هـ).

14 - ابن كثير[14] (ت120هـ).

---

(1) عمدة القاري: 9: 213 و18: 104.
(2) م.ن: 2: 229 و239 و18: 97.
(3) م.ن: 2: 229 و10: 160.
(4) م.ن: 2: 229 و3: 2 و9: 128 و25: 143.
(5) م.ن: 10: 160.
(6) م.ن: 2: 229.
(7) م.ن: 9: 213.
(8) م.ن: 9: 228 و10: 116 و18: 115 و25: 143.
(9) م.ن: 2: 114 و229 و3: 171 و9: 128.
(10) م.ن: 2: 229.
(11) م.ن: 2: 229 و268 و15: 207 و18: 179.
(12) م.ن: 10: 160.
(13) م.ن: 2: 229 و15: 205 و18: 226 و19: 287.
(14) م.ن: 2: 229 و9: 190 و19: 271.

15 - ابن محيصن[1] (ت123هـ).

16 - عاصم[2] (ت127هـ).

17 - أبو جعفر المدني[3] (ت130هـ).

18 - الأعمش[4] (ت148هـ).

19 - عيسى بن عمر[5] (ت149هـ).

20 - أبو حنيفة[6] (ت150هـ).

21 - ابن أبي عبلة[7] (ت151هـ).

22 - حمزة بن حبيب[8] (ت156هـ).

23 - أبو عمرو بن العلاء[9] (ت159هـ).

24 - نافع[10] (ت169هـ).

25 - الخليل بن أحمد الفراهيدي[11] (ت175هـ).

26 - مالك[12] (ت179هـ).

27 - حفص بن سليمان[13] (ت180هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 19: 169.

(2) م.ن: 9: 225 و17: 182 و19: 97 و20: 8.

(3) م.ن: 2: 20 و9: 190.

(4) م.ن: 18: 249.

(5) م.ن: 2: 114 و3: 271 و19: 147.

(6) م.ن: 14: 151 و6: 133.

(7) م.ن: 18: 89.

(8) م.ن: 2: 229 و15: 226 و17: 282 و18: 226 و19: 73 و271 و287.

(9) م.ن: 2: 192 و9: 190 و17: 282 و19: 271.

(10) م.ن: 2: 229 و3: 33 و17: 182 و19: 271 و25: 196.

(11) م.ن: 1: 319 و12: 35 و14: 15 و15: 310 و19: 107.

(12) م.ن: 14: 151.

(13) م.ن: 2: 229 و19: 73 و271.

28 - سيبويه[1] (ت180هـ).

29 - يونس بن حبيب[2] (ت183هـ).

30 - الكسائي[3] (ت189هـ).

31 - محمد بن الحسن الشيباني[4] (ت189هـ).

32 - يعقوب[5] (ت205هـ).

33 - أبو عمرو الشيباني[6] (ت206هـ).

34 - الفراء[7] (ت207هـ).

35 - أبو عبيدة[8] (ت210هـ).

36 - قطرب[9] (توفي بعد210هـ).

37 - عبد الله بن يزيد المقري[10] (ت213هـ).

38 - أبو زيد الأنصاري[11] (ت215هـ).

39 - الأخفش[12] (ت215هـ).

40 - الأصمعي[13] (ت216هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 306 و2: 175 و5: 44 و8: 223 و13: 127.
(2) م.ن: 9: 283.
(3) م.ن: 1: 319 و2: 175 و8: 171 و18: 196 و19: 314.
(4) م.ن: 9: 172.
(5) م.ن: 15: 223.
(6) م.ن: 18: 307.
(7) م.ن: 2: 226 و6: 221 و18: 115 و179 و19: 122.
(8) م.ن: 9: 128 و15: 205 و16: 238.
(9) م.ن: 2: 128.
(10) م.ن: 16: 66.
(11) م.ن: 15: 68 و18: 307.
(12) م.ن: 1: 267 و2: 226 و259 و5: 44 و12: 141.
(13) م.ن: 1: 174 و2: 33 و236 و3: 70.

41 - أبو عمر الجرمي[1] (ت224هـ).

42 - خلف[2] (ت229هـ).

43 - ابن الأعرابي[3] (ت213هـ).

44 - ابن السكّيت[4] (ت244هـ).

45 - أبو عثمان المازني[5] (ت249هـ).

46 - ابن قتيبة[6] (ت276هـ).

47 - المبرّد[7] (ت285هـ).

48 - ثعلب[8] (ت291هـ).

49 - ابن كسيان[9] (ت299هـ).

50 - محمد بن جرير الطبري[10] (ت310هـ).

51 - الزجّاج[11] (ت311هـ).

52 - ابن السراج[12] (ت316هـ).

53 - ابن دريد[13] (ت321هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 170 و15: 239 و18: 307 و23: 87.
(2) م.ن: 15: 223 و19: 271.
(3) م.ن: 1: 237.
(4) م.ن: 2: 268 و16: 195.
(5) م.ن: 1: 67 و15: 68 - 69 و18: 307.
(6) م.ن: 2: 236 و3: 70.
(7) م.ن: 1: 267 و4: 47 و13: 17 و185 و20: 58.
(8) م.ن: 1: 50 و9: 172.
(9) م.ن: 23: 167.
(10) م.ن: 15: 205 و16: 11 و18: 233.
(11) م.ن: 1: 267 و2: 29 و4: 47 و5: 13 و6: 248.
(12) م.ن: 1: 202.
(13) م.ن: 148.

54 ـ أبو بكر بن الأنباري[1] (ت328هـ).

55 ـ الزجّاجي[2] (ت337هـ).

56 ـ أبو جعفر النحاس[3] (ت338هـ).

57 ـ الصفار[4] (ت341هـ).

58 ـ ابن درستويه[5] (ت347هـ).

59 ـ الأزهري[6] (ت370هـ).

60 ـ أبو علي الفارسي[7] (ت377هـ).

61 ـ أبو سليمان الخطابي[8] (ت388هـ).

62 ـ ابن جني[9] (ت392هـ).

63 ـ الجوهري[10] (توفي في حدود 400هـ).

64 ـ الشيخ أبو الحسن القابسي[11] (ت403هـ).

65 ـ القزاز[12] (ت412 هـ).

66 ـ أبو إسحاق الثعلبي[13] (ت427هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 50 و12: 4 و15: 167 و23: 51.
(2) م.ن: 15: 80.
(3) م.ن: 1: 92 و6: 221.
(4) م.ن: 2: 133.
(5) م.ن: 2: 174.
(6) م.ن: 13: 231.
(7) م.ن: 1: 202 و2: 126 و12: 123 و13: 127.
(8) م.ن: 9: 172 و14: 7 و206 و15: 68 و21: 37.
(9) م.ن: 2: 236 و13: 127 و18: 307.
(10) م.ن: 1: 174 و2: 154 و10: 85 و14: 15 و15: 80 و23: 186.
(11) م.ن: 13: 110.
(12) م.ن: 1: 56 و16: 236.
(13) م.ن: 8: 181 و11: 160 و18: 196 و19: 152.

67 - ابن برهان[1] (ت456هـ).

68 - ابن حزم[2] (ت 456 أو 457هـ).

69 - ابن سيدة[3] (ت458هـ).

70 - علي بن أحمد الواحدي[4] (ت468هـ).

71 - عبد القاهر الجرجاني[5] (ت 471 أو474هـ).

72 - سليمان بن خلف الباجي[6] (ت474هـ).

73 - الأعلم الشنتمري[7] (ت476هـ).

74 - أبو عبيد البكري[8] (ت487هـ).

75 - الراغب الأصفهاني[9] (ت502هـ).

76 - ابن السيد البطليوسي[10] (ت 521هـ).

77 - المازني[11] (ت536هـ).

78 - الزمخشري[12] (ت538هـ).

79 - ابن عطية[13] (ت 541هـ).

---

(1) عمدة القاري: 2: 236 و3: 70.

(2) م.ن: 15: 105.

(3) م.ن: 1: 304 و7: 257.

(4) م.ن: 9: 189.

(5) م.ن: 1: 16 و3: 70.

(6) م.ن: 13: 125 - 126.

(7) م.ن: 1: 72.

(8) م.ن: 1: 83 و15: 80 و17: 158.

(9) م.ن: 22: 120.

(10) م.ن: 1: 286.

(11) م.ن: 15: 68.

(12) م.ن: 1: 276 و299 و2: 37 و244 و4: 47 و14: 121.

(13) م.ن: 15: 266.

80 - ابن الشجري[1] (ت542هـ).

81 - أبو بكر ابن العربي[2] (ت543هـ).

82 - القاضي عياض[3] (ت544هـ).

83 - الحازمي[4] (ت548هـ).

84 - ابن الخشاب[5] (ت567هـ).

85 - ابن قرقول[6] (ت569هـ).

86 - السهيلي[7] (ت 581هـ).

87 - ابن الجوزي[8] (ت597هـ).

88 - ابن الأثير[9] (ت606هـ).

89 - ابن خروف[10] (ت609هـ).

90 - أبو البقاء العكبري[11] (ت616هـ).

91 - ابن بطال[12] (ت630 وقيل633هـ).

92 - ابن الخباز[13] (ت639هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 18: 114.
(2) م.ن: 2: 239.
(3) م.ن: 1: 48 و2: 126 و9: 183 و20: 182.
(4) م.ن: 7: 118.
(5) م.ن: 5: 13 و8: 89 و14: 34.
(6) م.ن: 14: 248.
(7) م.ن: 2: 175 و287 و20: 182.
(8) م.ن: 5: 13 و8: 89 و14: 34 و256.
(9) م.ن: 16: 60 و17: 252 و23: 141 و25: 8.
(10) م.ن: 1: 72 و5: 81.
(11) م.ن: 1: 151 و2: 126 و21: 127.
(12) م.ن: 8: 196.
(13) م.ن: 1: 286.

93 ـ ابن يعيش[1] (ت643هـ).

94 ـ ابن الحاجب[2] (ت646هـ).

95 ـ الصغاني[3] (ت650هـ).

96 ـ أبو محمد المنذري[4] (ت656هـ).

97 ـ ابن عصفور[5] (ت669هـ).

98 ـ القرطبي[6] (ت671هـ).

99 ـ ابن مالك[7] (ت672هـ).

100 ـ البيضاوي[8] (ت685هـ).

101 ـ ابن دقيق العيد[9] (ت702هـ).

102 ـ الشيخ حافظ الدين النسفي[10] (ت710هـ).

103 ـ الفاكهاني[11] (ت734هـ).

104 ـ اليعمري[12] (ت734هـ).

105 ـ السفاقسي[13] (ت742هـ).

---

(1) عمدة القاري: 1: 148.
(2) م.ن: 1: 155 و2: 106 و15: 203 و20: 92.
(3) م.ن: 2: 259.
(4) م.ن: 14: 206.
(5) م.ن: 1: 267 و2: 133 و17: 235.
(6) م.ن: 5: 152 و9: 140 و14: 34 و206 و15: 205.
(7) م.ن: 1: 261 و267 و2: 95 و207 و5: 125 و13: 185.
(8) م.ن: 5: 23 و253.
(9) م.ن: 6: 134 و9: 172.
(10) م.ن: 2: 226 و16: 13.
(11) م.ن: 5: 13.
(12) م.ن: 5: 90.
(13) م.ن: 5: 5 و8: 171.

106 ـ الطيبي[1] (ت743هـ).

107 ـ أبو حيان[2] (ت745هـ).

108 ـ الشيخ قوام الدين الأتقاني[3] (ت758هـ).

109 ـ ابن هشام الأنصاري[4] (ت761هـ).

110 ـ الكرماني[5] (ت786هـ).

هؤلاء أغلب الأعلام الذين نقل العيني عنهم مادته النحويّة ممن صرّح بأسمائهم في كتابه وسأختار قسماً من هؤلاء الأعلام الذين أشار العيني إلى نقله عنهم ممّن كان لهم تأثير واضح في مباحثه النحويّة التي عرض لها، وسأنتخب مسألة أو مسألتين من مسائل النحو التي أفاد منها العيني وعزاها إليهم، مراعياً في ذلك أنْ يكون الأعلام موزّعين بين علماء اللغة والنحو والتفسير والقراءات والحديث، ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ نقل العيني عن علماء اللغة والنحو فاق نقله عن غيرهم، ولعلّ السبب في هذا راجع إلى طبيعة البحث، وسيكون مجموع الأعلام الذين اختارهم موازناً لموارده من الأعلام كافة مراعياً في ترتيبهم سني وفياتهم:

1 ـ ابن عباس رضي الله عنهما (ت65هـ)

ذكر العيني أقوال القرّاء والمفسّرين في بيان أوجه قراءة (وَأرجلكم) من قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[6]، ومن جملة هذه الأوجه ما نقله أنّ ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من القرّاء كانوا يقرؤونها بالنصب ويرون غسل الرجلين واجباً، وقرؤوها في رواية أخرى بالجرّ وتأوّلوا الآية على مسحهما[7].

(1) م.ن: 5: 23 و7: 166 و9: 299 و14: 128 و172.
(2) م.ن: 22: 120.
(3) م.ن: 2: 226.
(4) م.ن: 3: 70 و4: 144 و7: 163 و16: 156.
(5) م.ن: 2: 90 و4: 111 و305 و5: 125 و169 و7: 224.
(6) سورة المائدة، الآية: 6.
(7) عمدة القاري: 2: 229 و239 وينظر: البحر المحيط: 3: 437 و438 والنشر في القراءات العشر 2: 254.

2 ـ ابن عامر (ت118هـ)

نقل العيني ما ذهب إليه ابن عامر من قراءة (إن) و(لما) من قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[1] حيث قرأ ابن عامر وجماعة من القرّاء بتشديد (لمّا) على أنْ تكون (إنْ) نافية وتكون (لمّا) بمعنى (إلاّ) وهي لغة هذيل، ويكون المعنى: ما نفسٌ إلاّ عليها حافظ، وقرأ الباقون بالتخفيف حيث جعلوا (ما) صلة و(إنْ) مخففة من الثقيلة أي: إنْ كلّ نفسٍ لعليها حافظ[2].

3 ـ ابن كثير (ت120هـ)

أورد العيني القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[3] مبيّناً معنى (لا) ذاكراً الأحكام النحويّة التي جاءت في الأسماء المنفية بعدها، وأورد أقوال العلماء في توجيه هذه الأحكام وأورد في هذه المنفيّات قراءتين:

- إحداهما: قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع مع التنوين في (رفث وفسوق) لأنّهما حملاهما على معنى النهي كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق.

- والثانية: وهي قراءة الباقين بالنصب بغير تنوين.

وأمّا قوله (ولا جدال) فقد اتّفق أصحاب القراءتين على قراءته بالنصب ـ غير أبي جعفر المدني فإنه قرأه بالرفع ـ
وقد تأوّله ابن كثير وأبو عمرو على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنه قال: ولا شكّ ولا خلاف في الحجّ[4].

4 ـ حمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)

نقل العيني قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ﴾[5] حيث قرأ حمزة وجماعة من القرّاء لفظ الجلالة (الله) بالنصب، ونصبوا كذلك

---

(1) سورة الطارق، الآية: 4.

(2) **عمدة القاري**: 15: 205 وينظر: **البحر المحيط**: 8: 454.

(3) سورة البقرة، الآية: 197.

(4) **عمدة القاري**: 9: 190 وينظر: **الكشاف**: 1: 346 ـ 347.

(5) سورة الصافات، الآية: 125.

قوله تعالى: (ربكم ورب آبائكم) على البدل، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف[1].

ونقل العيني أيضاً قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾[2] فقد قرأ حمزة وجماعة من القرّاء (أربع) بالرفع وتأوّلوا المعنى على: فشهادة أحدهم التي تدرأ العذاب أربع شهادات، وقرأ الباقون بالنصب لأنّه في حكم المصدر والعامل فيه المصدر الذي هو: فشهادة أحدهم وهي مبتدأ محذوف الخبر تقديره: فواجب شهادة أحدهم أربع شهادات[3].

5 ـ نافع (ت169هـ)

ذكر العيني أنّ (حتّى) من قول أنس بن مالك (: (فَرَأَيْتُ المَاءَ يَنْبعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّؤوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِم) حرف ابتداء يعني يبتدأ بعده جملة أي تستأنف فتكون اسميّة أو فعليّة والفعلية يكون فعلها ماضياً ومضارعاً، ومثال الاسميّة قول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمجّ دِمَاؤهَا   بدجْلَةَ حَتَّى مَاء دجْلَةَ أشْكَلُ[4]

ومثال الفعلية التي فعلها ماضٍ قوله (حتّى توضّؤوا) ومثال الفعلية التي فعلها فعل مضارع قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[5] في قراءة نافع[6]، فقد قرأ نافع برفع (يقول) ـ مع أنّ الفعل ماضٍ بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا ـ على تأويل أنّ القول واقع حال الحكاية استحضاراً لصورته، وذلك لأنّ الفعل بعد (حتّى) إنْ كان مستقبلاً بالنسبة للتكلّم وجب نصبه نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[7] أو حاضراً وقته وجب رفعه نحو: سرت حتّى أدخلها، إذَا قِيل وقت الدخول[8].

6 ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)

نقل العيني كثيراً من الأقوال والآراء التي عزاها إلى الخليل في توجيه المسائل النحويّة،

(1) عمدة القاري: 15: 223 وينظر: الكشاف: 3: 352 والبحر المحيط: 7: 373.
(2) سورة النور، الآية: 6.
(3) عمدة القاري: 19: 73 وينظر: البحر المحيط: 6: 434 والنشر: 2: 230.
(4) شرح ديوان جرير: 457.
(5) سورة البقرة، الآية: 214.
(6) عمدة القاري: 3: 33 وينظر: الكشاف: 1: 356 والنشر: 2: 227.
(7) سورة طه، الآية: 91.
(8) شرح الكافية للرضي: 2: 112 وحاشية الخضري: 2: 114.

حيث ذكر أنّ أفعال المقاربة تكون على أنواع منها ما وضع للدلالة على دنوّ الخبر وهي كاد وكرب وأوشك، وأشار العيني إلى أنّ الخليل حكى استعمال الماضي من الفعل (يوشك)[1] مستدلاً بقول الشاعر:

(وَلـوَ سَـأَلُـوا الـشَّـرَابَ لأوشَـكـونـا)[2]

وفيما يتعلّق بإعراب كلمة (أشياء) من قوله تعالى: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَآءَ﴾[3] ذكر العيني أنّها غير منصرفة، وأورد ما قاله الخليل في سبب عدم صرفها فقال : (قال الخليل: إنّما تُرِك صرفه لأنّ أصله (فعلاء) كالشعراء جمع على غير الواحد فنقلوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فقالوا: أشياء، فوزنه: أفعاء[4])[5].

7 ـ سيبويه (ت180هـ)

عوّل العيني كثيراً على آراء سيبويه وأقواله في تقرير الكثير من الأحكام النحويّة وتوجيهها، فأودع في كتابه كثيراً من ذلك، ومن الأقوال والآراء التي نقلها العيني عن سيبويه ما ذكره بصدد بيان معاني الباء من قوله ﷺ: «إنّمَا الأَعمال بِالنيّات» فذكر أنّ الباء فيه (للمصاحبة كما في قوله تعالى ﴿اَهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[6] ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾[7] ومعلّقها محذوف والتقدير: إنّما الأعمال تحصل بالنيات أو توجد. ولم يذكر سيبويه في معنى الباء إلاّ الإلصاق لأنّه معنى لا يفارقها، فلذلك اقتصر عليه)[8].

وأورد العيني قول سيبويه مستدلاً به على إفادة واو العطف الشركة فقال: (قال سيبويه: الواو للشّركة تقول: مررتُ برجلٍ وحمارٍ، ولم يفد تقديم (رجل) في المعنى شيئاً وإنّما هو شيء في اللفظ فكأنّك قلت: مررت بهما)[9].

(1) عمدة القاري: 12: 35.
(2) وتتمته:...... إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا، ينظر: أوضح المسالك: 1: 311.
(3) سورة المائدة، الآية: 101.
(4) هكذا ورد في عمدة القاري والصواب (لفعاء) والتصحيح من المقتضب: 1: 30.
(5) عمدة القاري: 2: 113، وينظر: الكتاب: 4: 380.
(6) سورة هود، الآية: 48.
(7) سورة المائدة، الآية: 61.
(8) عمدة القاري: 1: 24 وينظر: الكتاب: 4: 217 والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 2: 1126.
(9) عمدة القاري: 2: 222 وينظر: الكتاب: 1: 437 ـ 438.

8 ـ الكسائي (ت189هـ)

ويُعَدّ الكسائي من الأعلام البارزين الذين عوّل العيني عليهم كثيراً في توجيه الأحكام النحويّة والقراءات القرآنيّة، فمن آرائه النحويّة التي نقلها العيني[1] ما ذكره من أنّ الكسائي جعل (ما) من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2] صلة، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[3] وكقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[4].

9 ـ الفرّاء (ت207هـ)

ومما نقل العيني عنه إعراب قولهم: سبحانَ الله فقال: (وقال الفرّاء: منصوب على المصدر كأنّك قلت: سبّحت الله تسبيحاً في موضع التسبيح. والحاصل أنّه منصوب بفعل محذوف لازم الحذف فاستعماله في مثل هذا الموضع يراد به التعجّب)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[6] ذكر العيني أنّ كلمة (لا) صلة، وتقديره: ليعلم، وقد عوّل في هذا على ما نقله من قول الفرّاء فقال: وقال الفرّاء: تُجعَل (لا) صلة في الكلام إذا دخل في أوّله جَحْد أو في آخره جَحْد كهذه الآية وكقولك: ما منعك أنْ لا تسجد؟[7].

10 ـ أبو عبيدة (ت210هـ)

وممّا نقل عنه العيني مجيء (إلاّ) بمعنى الواو، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[8] أي: ولا الذين ظلموا منهم[9].

---

(1) عمدة القاري: 18: 196.
(2) سورة المائدة، الآية: 13. وتتمتها ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾.
(3) سورة المؤمنون، الآية: 40. وتتمتها ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.
(4) سورة آل عمران، الآية: 159.
(5) عمدة القاري: 3: 239.
(6) سورة الحديد، الآية: 29.
(7) عمدة القاري: 19: 222. وينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3: 137.
(8) سورة البقرة، الآية: 150.
(9) عمدة القاري: 8: 35. وينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1: 89.

11 ـ الأخفش (ت215هـ)

عوّل العيني على الأخفش كثيراً في توجيه الأحكام النحويّة، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «فإن كان ذلك لم تَحِلّي له». وذكر العيني فيه رواية أخرى بلفظ (لا تَحِلّين) ووجّه هذه الرواية بأنّ (لم) بمعنى (لا) والمعنى أيضاً عليه، لأنّ (لا) للاستقبال، وقد استند في توجيه هذا الاستعمال إلى ما أورده من قول الأخفش فقال: (وقال الأخفش: إنّ (لم) تجيء بمعنى (لا) وأنشد:

لَـوْلا فَـوَارس مِـنْ قَـيْـس وأسـرتـهـم يَوْمَ الصليفاء لم يوفونَ بالجار[1])[2]

وممّا نقل أيضاً من أقوال الأخفش كون (أجَلْ) بمعنى (نَعَمْ) قال: (قال الأخفش: أجَلْ جواب مثل نَعَمْ إلاّ أنّه أحسن منه في تصديق ونَعَمْ أحسن منه في الاستفهام)[3].

12 ـ المبرّد (ت285هـ)

نقل العيني عن المبرّد استعمال (إذا) ظرف مكان[4]، ونقل عنه أيضاً جواز استعمال (وا) في غير الندبة[5].

13 ـ الزجّاج (311هـ)

ومما نقل عنه العيني عَوْد الضمير في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[6] حيث قال الزجّاج: يجوز في الكلام انفضّوا إليه وإليها وإليهما، لأنّ العطف إذا كان ضميراً فقياسه عَوْده إلى أحدهما لا إليهما أو أنّ الضمير أُعيد إلى المعنى دون اللفظ أي: انفضّوا إلى الرؤية التي رأوها، أي: مالوا إلى طلب ما رأوه[7].

---

(1) مجهول القائل. ينظر: **الخصائص**: 1: 388 وشرح ابن يعيش: 7: 8 وضرائر الشعر: 310.
(2) **عمدة القاري**: 22: 6.
(3) **عمدة القاري**: 23: 170.
(4) **عمدة القاري**: 1: 267 و4: 47. ينظر: **المقتضب**: 2: 57 و3: 178 ومغني اللبيب: 1: 87.
(5) **عمدة القاري**: 13: 18. وينظر: **المقتضب**: 4: 269 ومغني اللبيب: 2: 369.
(6) سورة الجمعة، الآية: 11.
(7) **عمدة القاري**: 6: 248.

14 ـ ابن الأنباري (ت328هـ)

ذكر العيني أنّ أصل (إمّا لا) من قوله ﷺ: «فإمّا لا فَلا تَتَبايَعوا حَتّى يَبدو صَلاحُ الثَّمَرِ»: فإنْ لا تتركوا هذه المبايعة، فزيدت كلمة (ما) للتوكيد وأُدغِمت النون في الميم وحُذِف الفعل. ثم ذكر أقوال العلماء في توجيهها، ومن هذه الأقوال قول ابن الأنباري، فقال: (وقال ابن الأنباري: دخلت (ما) صلة كقوله عز وجل: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1] فاكتفى بـ (لا) من الفعل كما تقول العرب: من سلّم عليك فسلّم عليه، ومن لا، يعني: ومن لا يسلّم عليك فلا تسلّم عليه، فاكتفى بـ (لا) من الفعل، وأجاز: مَنْ أكرمني أكرمته ومن لا، معناه: من لم يكرمني لم أكرمه. وقد أمالت العرب (لا) إمالة خفيفة والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياء وهو خطأ، ومعناه: إنْ لم يكن هذا فليكن هذا)[2].

15 ـ أبو جعفر النحاس (ت338هـ)

وممّا نقل عنه العيني قوله في تسمية لام الجحود حيث قال: (وقال النحاس: الصواب تسميتها لام النفي لأنّ الجَحْد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار)[3].

16 ـ أبو علي الفارسي (ت377هـ):

وممّا نقل العيني عنه قوله في إعراب كلمة (أوّل) حيث قال: (قال أبو علي الفارسي: أوّل تُستَعمل اسماً وصفة فإنْ استُعمِلت صفة كانت بالألف واللام أو بالإضافة أو بـ (مِنْ) ظاهرة أو مقدّرة مثل قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[4] أي: أخفى من السرّ، فإنْ كانت بـ (من) جرت في الأحوال كلها على لفظ واحد تقول: هند أوّل من زينب، والزيدان أوّل من العمرين، وإنْ كان معناه الصفة تقول: رأيت زيداً أوّل من عامنا، فأوّل بمنزلة قبل كأنك قلت: رأيت زيداً عاماً قبل عامنا، فحكم له بالظرف حتّى قالوا: ابدأ بهذا أوّل وبنوه على الضمّ كما قالوا ابدأ به قبلُ، فصار كأنه قطع عن الإضافة.... ومن لم يجعل (أوّلاً) صفة صرفه بمنزلة (أفكل) الذي هو بمعنى الرعدة)[5].

(1) سورة مريم، الآية: 26.
(2) عمدة القاري: 12: 4 وينظر: الزاهر: 1: 259.
(3) عمدة القاري: 1: 92 وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1: 420 ومغني اللبيب: 1: 211.
(4) سورة طه، الآية: 7.
(5) عمدة القاري: 1: 126 ـ 127.

17 ـ ابن جني (ت392هـ)

وفي قول عائشة رضي الله عنها: «إنْ كُنّا لَننظر إلى الهِلالِ ثُمّ الهِلالِ ثُمّ الهِلالِ ثَلاثة أهِلّة في شَهْرَين وما أُوقِدَتْ في أبيَاتِ رسولِ اللهِ ﷺ نَارٌ». ذكر العيني حكم اللاّم في (لننظر) حيث أشار إلى أنّها عند أكثر النحاة لام الابتداء دخلت للفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و(إنْ) النافية، ونقل عن ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي وجماعة من النحاة أنّها لام غير لام الابتداء اجتُلِبت للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية[1].

18 ـ الجوهري (ت في حدود 400هـ)

نقل العيني عن الجوهري كثيراً من المسائل النحويّة ومن هذه المسائل إعراب كلمة (أوّل) فقال: (وقال الجوهري أصل أوّل أوْأل على وزن أفْعَل مهموز الوسط فقُلِبت الهمزة واواً وأُدغِمت الواو في الواو.... وإذا جعلته صفة لم تصرفه تقول: لقيتُه عاماً أوّلَ وإذا لم تجعله صفة صرفته نحو: رأيته أوّلاً)[2].

19 ـ أبو إسحاق الثعلبي (ت427هـ)

ونقل عنه العيني استعمال (ما) في القرآن الكريم حيث قال: (وقال الثعلبي: قال أهل المعاني (ما) تأتي في القرآن الكريم على وجهين بمعنى النفي كقوله: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ﴾[3] ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[4] والآخر بمعنى النهي كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾[5][6].

20 ـ الزمخشري (ت538هـ)

ويُعَدّ الزمخشري من العلماء الذين عوّل عليهم كثيراً، فقد نقل طائفة كبيرة من آرائه وأقواله في المسائل النحويّة، ومن أمثلته على هذا ما ذكره في إعراب (يوسف)، فذكر العيني أنّه

(1) عمدة القاري: 13: 127. وينظر: مغني اللبيب: 1: 232.
(2) عمدة القاري: 6: 76. وينظر: الصحاح: (وَال) 5: 1838.
(3) سورة النمل، الآية: 60.
(4) سورة آل عمران، الآية: 145.
(5) سورة الأحزاب، الآية: 53.
(6) عمدة القاري: 8: 181.

اسم عبراني وقيل عربي، والظاهر أنّ العيني كان لا يقول بعربيته فقد أورد قول الزمخشري فقال: (قال الزمخشري: وليس بصحيح لأنّه لو كان عربياً لانصرف لخلوّه عن سبب آخر سوى التعريب. فإنْ قلت: ما تقول فيمن قرأ يوسف ـ بكسر السين ـ أو يوسَف ـ بفتحها ـ هل يجوز على قراءته أنْ يقال هو عربي لأنّه على وزن المضارع المبني للفاعل أو المفعول من آسف وإنّما منع الصرف للتعريف ووزن الفعل؟ قلت: لا لأنّ القراءة المشهورة قامت بالشهادة على أنّ الكلمة أعجميّة فلا تكون تارة عربيّة وتارة أعجميّة)[1].

21 ـ القاضي عياض (ت544هـ)

نقل العيني عنه كثيراً من مسائل العربيّة، ومن هذه المسائل إعراب (جَذَعاً) بالنصب على الحال وذلك ما ذكره في أثناء تفسير قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: «هذا الناموسُ الذي نَزّلَ اللهُ عَلَى مُوسَى، يا ليْتَنِي فِيها جَذَعَاً»، فقد ذكر العيني أنّ قوله (جذعاً) يحتمل الرفع والنصب، ووجه الرفع أنْ يكون خبر ليت، وأمّا وجه النصب فعلى أنْ يكون خبر كان المقدّر تقديره: ليتني أكون جذعاً، وأورد العيني في نصبه وجهاً آخر وهو ما نقله عن القاضي عياض فقال: (وقال القاضي عياض هو منصوب على الحال وهو منقول عن النحاة البصريّة، وخبر (ليت) حينئذٍ قوله (فيها) والتقدير: ليتني كائن فيها حال شبيبة وصحّة وقوة لنصرتك، وقال الكوفيون ليت أُعمِلت عمل (تمنّيت) فنصب الجزأين كما في قول الشاعر[2]:

يَــا لَــيْــتَ أيّــام الــصِّــبَــا رَواجِــعَــا)[3]

22 ـ السُّهَيْلي (ت581هـ)

ومما نقله عن السهيلي ما ذكره في توجيه قوله ﷺ: «رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» حيث قال: (وقال السهيلي الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت لأن (رُبَّ) عنده حرف جرّ يلزم صدر الكلام، ويجوز الرفع كما تقول: رُبَّ رجل عاقل، على إضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت، أي هي عارية، والفعل الذي يتعلّق به (رُبَّ) محذوف)[4].

(1) عمدة القاري: 1: 36 وينظر الكشاف: 2: 301.

(2) هو العجاج. ينظر: الكتاب: 2: 142 ومغني اللبيب: 1: 285.

(3) عمدة القاري 1: 58 وينظر: مغني اللبيب: 1: 285.

(4) عمدة القاري: 2: 175. وينظر: الكتاب: 1: 427 و2: 161 و286 وأمالي السهيلي: 70.

23 ـ ابن الأثير (ت606هـ)

ذكر العيني في أثناء تفسير قول البخاري (باب ما يجوز من اللّو) ـ أي ما يجوز أنْ يقال لو كان كذا لكان كذا ـ أنّ اللّوْ بسكون الواو ويروى بالتشديد وأنّ العرب لمّا أرادوا إعرابها جعلوها اسماً بالتعريف ليكون علامة لذلك وبالتشديد ليصير متمكّناً قال الشاعر:

ألامُ عَلَى لَوْ ولَوْ كُنتُ عَالِماً ... بأذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائلُه[1]

ثم أورد قول ابن الأثير حيث قال: (وقال ابن الأثير: الأصل (لَوْ) ساكنة الواو وهي حرف من حروف المعاني يمتنع بها الشيء لامتناع غيره غالباً، فلمّا أرادوا إعرابها أتوا فيها بالتعريف ليكون علامة لذلك، ومن ثَمّة شُدِّد الواو وقد سُمِع بالتشديد منوّناً)[2].

24 ـ القرطبي (ت631هـ)

نقل العيني عنه كثيراً من المسائل النحويّة ومن هذه المسائل استعمال (نِعْمَ) وبيان معناها فقال: (قال القرطبي: بِئْسَ أُخت نِعْمَ، الأُولى للذمّ والأُخرى للمدح وهما فعلان غير متصرّفين يرفعان الفاعل ظاهراً أو مضمراً إلاّ أنّه إذا كان ظاهراً لم يكن في الأمر العامّ إلاّ بالألف واللام للجنس أو يضاف إلى ما هما فيه حتّى يشتمل على الموصوف بأحدهما، ولا بُدّ من ذكره تعييناً كقوله: نِعْمَ الرجل زيد وبِئْسَ الرجل عمرو، فإنْ كان الفاعل مضمراً فلا بدّ من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للمضمر كقولك: نِعْمَ رجلاً زيد، وقد يكون هذا التفسير على ما نصّ عليه سيبويه كما في هذا الحديث[3] وكما في قوله ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4] و(ما) نكرة موصوفة)[5].

25 ـ ابن الحاجب (ت646هـ)

ومن آرائه النحويّة التي عزاها العيني له وقوع (إيْ) بعد الاستفهام فقال: (إيْ ـ بكسر الهمزة وسكون الياء ـ حرف جواب بمعنى (نَعَمْ) فيكون لتصديق الخبر ولإعلام المستخبر

(1) مجهول القائل. ينظر: الكتاب: 3: 262 والدرر اللوامع: 1: 3.

(2) عمدة القاري: 25: 8.

(3) وهو قوله ﷺ: «بئس ما لأحدهم أنْ يقول نسيت آية كيت وكيت» عمدة القاري: 20: 47.

(4) سورة البقرة، الآية: 271. وتتمتها: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(5) عمدة القاري: 20: 48.

ولوعد الطالب، وزعم ابن الحاجب أنّها إنّما تقع بعد الاستفهام، واتّفق الجميع على أنّها لا تقع إلاّ قبل القسم)[1].

26 ـ ابن مالك (ت672هـ)

وقد عوّل العيني على ابن مالك ونقل كثيراً من آرائه وأقواله في المسائل النحويّة التي ضمّنها كتابه، ومن هذه المسائل ما ذكره في جواب (لَوْ) من قوله ﷺ: (لَوْ كانَ لي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَباً ما يَسُرُّني أنْ لا يَمُرَّ عليّ ثلاثٌ وعندي منه شيء إلاّ شيء أرصُدُه لِدَيْنٍ). فقال: (ما يسرّني: جواب لو، وقال ابن مالك: الأصل في وقوع جواب (لَوْ) أنْ يكون ماضياً مثبتاً وهنا وقع مضارعاً منفيّاً بـ (ما) فكأنّه أوقع المضارع موضع الماضي أو كان الأصل: ما كان يسرّني، فحذف (كان) وهو جواب (لَوْ) وفيه ضمير وهو اسمه وقوله (ويسرّني) خبره)[2].

27 ـ النووي (ت677هـ)

ومن المسائل النحويّة التي نقلها عنه العيني ما يتعلّق بضبط الأعلام، فقد أورد العيني تعقيب النووي على ما أورد البخاري في قول يحيى بن بكير قال: (حدّثَنا بَكْرُ بنُ مُضَرَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابنِ هُرْمُزَ عَن عبدِ اللهِ بنِ مالك بنِ بُحَيْنَةَ أنَّ النبي ﷺ كان إذا صلّى فرّج بين يديه) حيث قال: (وقال النووي: الصواب فيه أنْ ينون مالك ويكتب (ابن) بالألف لأنّ ابن بُحَيْنَة ليس صفة لمالك، بل صفة لعبد الله اسم أبيه مالك واسم أُمّه بُحَيْنَة، فبُحَيْنَة امرأة مالك وأم عبد الله، فليس الابن واقعاً بين علمين متناسبين)[3].

28 ـ ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)

ومن المسائل التي نقلها عنه معاني (من) فقال: (وقال ابن هشام: (مِنْ) تأتي على خمسة عشر معنى، فذكر الأوّل والثاني والثالث والرابع، ثم قال: الخامس البدل نحو ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأٓخِرَةِ﴾[4] ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[5]، لأنّ

(1) عمدة القاري: 5: 203. وينظر: مغني اللبيب: 1: 76.
(2) عمدة القاري: 12: 229. وينظر: شواهد التوضيح: 127 ـ 128.
(3) عمدة القاري: 4: 122 ـ 123.
(4) سورة التوبة، الآية: 38.
(5) سورة الزخرف، الآية: 60.

الملائكة لا تكون من الإنس ثم قال: ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ، أي: ولا ينفع ذا الحظّ حظّه من الدنيا بدلك أي بدل طاعتك)[1].

29 ـ الكرماني (ت786هـ)

وهو من العلماء الذين عوّل العيني عليهم كثيراً، ومن آرائه وأقواله ما نقله عنه في معرض تفسير قوله ﷺ: «إذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَه وإذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَه»، فقد ذكر العيني أنّ الكرماني قال: (اسم (لا) إذا كان معرفة وجب التكرير، ثم قال: هو علم نُكِّر أو كلمة (لا) بمعنى (ليس) أو مؤوّل نحو: قضيّة ولا أبا حَسَن لها أو مكرّر إذ حاصله: لا قيصر ولا كسرى)[2].

ثانياً: النقل من الكتب

أشار العيني إلى مجموعة من الكتب التي استقى منها مادته، ومن الجدير بالإشارة إليه أنّ موارده كانت متنوّعة بتنوّع المعارف التي عرض لها في كتابه فتوزّعت على كتب اللغة والنحو ومعاني القرآن وغريبه وإعرابه وقراءاته وكتب التفسير والحديث والنوادر في اللغة وكتب الفقه وأُصوله وكتب البلاغة، إلاّ أنّ منهج الدراسة يقتضي أنْ اقتصر البحث على كتبه التي استقى منها مادته النحويّة التي صرّح بأسمائها.

فقد كان العيني مستوثقاً ثبتاً في نقل مادته، التي أودعها كتابه، والتي اعتمد عليها في تفسير الآيات والأحاديث التي وردت في صحيح البخاري، فذكر أسماء هذه المصنّفات التي أفاد منها، وأحياناً نجده أكثر توثيقاً حيث ذكر أسماء قِسم من هذه المصنّفات وذكر أسماء مؤلّفيها، وفيما يأتي ذكر هذا الكتب، وسيكون عرضها وترتيبها بحسب سني وفيات أصحابها مع الإشارة إلى ذكر بعض المواضع التي وردت فيها في عمدة القاري:

1 ـ المجاز لأبي عبيدة[3] (ت112هـ).

2 ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي[4] (ت175هـ).

(1) عمدة القاري: 6: 134. وينظر: مغني اللبيب: 1: 320.
(2) عمدة القاري: 23: 168.
(3) عمدة القاري: 9: 128.
(4) م.ن: 22: 185.

3 - المقتضب للمبرِّد[1] (ت285هـ).

4 - إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري[2] (ت328هـ).

5 - الزاهر لابن الأنباري[3] (ت328هـ).

6 - الأحكام للرازي[4] (ت370هـ).

7 - الصحاح للجوهري[5] (توفي في حدود 400هـ).

8 - الجامع للقزّاز[6] (ت412هـ).

9 - تفسير الثعالبي[7] (ت429هـ).

10 - المحكم لابن سِيْده[8] (ت458هـ).

11 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيْد البَطَلْيَوْسي[9] (ت521هـ).

12 - أساس البلاغة للزمخشري[10] (ت538هـ).

13 - الأنموذج للزمخشري[11].

14 - الفائق في غريب الحديث للزمخشري[12].

15 - الكشاف للزمخشري[13].

---

(1) **عمدة القاري**: 4: 171.
(2) م.ن: 1: 50.
(3) م.ن: 5: 20.
(4) م.ن: 2: 229.
(5) م.ن: 11: 218.
(6) م.ن: 6: 221 و11: 218.
(7) م.ن: 19: 149.
(8) م.ن: 1: 224 و6: 35 و7: 257.
(9) م.ن: 5: 5.
(10) م.ن: 3: 239.
(11) م.ن: 1: 319.
(12) م.ن: 5: 2 و6: 134.
(13) م.ن: 1: 319 و2: 238 و4: 171 و19: 150.

16 - المفصل في العربية للزمخشري[1].

17 - مشارق الأنوار للقاضي عياض[2] (ت544هـ).

18 - ري الظمآن للمرسي[3] (ت567هـ).

19 - أمالي السهيلي[4] (ت581هـ).

20 - أمالي ابن الحاجب[5] (ت646هـ).

21 - العباب الزاخر للصغاني[6] (ت650هـ).

22 - شرح الإيضاح لابن عصفور[7] (ت669هـ).

23 - شرح التسهيل لابن مالك[8] (ت672هـ).

24 - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك[9].

25 - التهذيب للنووي[10] (ت677هـ).

26 - تفسير النسفي[11] (ت710هـ).

27 - البحر المحيط لأبي حيان[12] (ت745هـ).

28 - تفسير ابن كثير[13] (ت774هـ).

---

(1) **عمدة القاري**: 4: 171 و24: 225.

(2) م.ن: 17: 229.

(3) م.ن: 2: 238.

(4) م.ن: 1: 94.

(5) م.ن: 1: 206 و2: 240.

(6) م.ن: 2: 113.

(7) م.ن: 2: 113.

(8) م.ن: 16: 294.

(9) م.ن: 1: 58 و20: 58.

(10) م.ن: 4: 30.

(11) م.ن: 15: 310.

(12) م.ن: 22: 120.

(13) م.ن: 15: 207.

29 ـ التلويح للحافظ علاء الدين مغلطاي[1] (ت792هـ).

هذه هي أغلب الكتب التي أفاد منها العيني في مباحثه النحويّة التي صرّح بأسمائها، ونجدها مبثوثة في كتابه عمدة القاري، وينبغي أنْ أعرض عدداً من المسائل النحويّة التي نقلها العيني من هذه الكتب، غير أنّ منهج البحث لا يقتضي عرض كل هذه الكتب، وإنّما سأنتخب مجموعة من هذه الكتب، لأنّ عرضها جميعاً يطيل هذا الكتاب بما لا طائل تحته، وسأجعل هذه الكتب مصنّفة على وفق المعارف المختلفة ومرتّبة بحسب سني وفيات المؤلفين، وسأذكر مسألة لكلّ منها، وفيما يأتي بيان ذلك:

1 ـ كتب النحو

المقتضب للمبرّد (ت285هـ)

ذكر العيني فيما يتّصل بمعنى (هَلْ) أنّها تأتي بمعنى (قَدْ) أيضاً، وعلى هذا المعنى فَسَّر جماعة قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[2] منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفرّاء والمبرّد، ونقل العيني قول المبرّد في المقتضب فقال: (وذكر في المقتضب: هل للاستفهام نحو: هل جاء زيد؟ وتكون بمنزلة (قد) نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾[3].

المفصّل للزمخشري (ت538هـ):

نقل العيني من المفصّل عدداً من المسائل النحويّة، ومن هذه المسائل ما ذكره في بيان معنى (لما) من قول عبد الله بن حذافة السلمي: (عَزَمْتُ عَلَيْكُم لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَباً وأَوْقَدْتُمْ نَاراً) فذكر أنّها بالتخفيف وجاءت بالتشديد (أي: إلاّ جمعتم، وجاء (لَمّا) بمعنى كلمة (إلاّ) للاستثناء ومعناه: ما أطلب منكم إلاّ جمعكم، ذكره الزمخشري في المفصّل)[4].

أمالي ابن الحاجب (ت646هـ)

عرض العيني قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[5] وفصّل القول في إعرابه وتفسيره

(1) عمدة القاري: 13: 47 و14: 166.

(2) سورة الإنسان، الآية: 1.

(3) عمدة القاري: 4: 171 وينظر: المقتضب: 1: 43 ـ 44 ومعاني القرآن للفرّاء: 3: 213.

(4) عمدة القاري: 24: 225. وينظر: المفصّل: 72 وشرح ابن يعيش: 2: 94 ـ 95 .

(5) سورة المائدة، الآية: 6.

وأورد أقوال العلماء في إعراب ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ مبيّناً أحكامه النحويّة وما يترتب على هذه الأحكام من أحكام شرعية، ومن جملة هذه الأقوال نقل عن ابن الحاجب حيث قال: (وذكر ابن الحاجب في أماليه أنّه نصب على الاستئناف)(1).

شرح التسهيل لابن مالك (ت672هـ)

وفي معرض تفسير قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألاَ كُلّ شَيءٍ ما خَلاَ اللهُ بَاطِلٌ» ذكر العيني أنّ كلمة (أصْدَق) أفْعَل التفضيل تدلّ على المبالغة في الصدق، وذكر العيني أيضاً أنّ هذه اللفظة قد رُوِيت (بألفاظ مختلفة: أصدق بيت قاله شاعر وأنّ أصدق بيت قالته الشعراء وكلها في الصحيح، ومنها أشعر كلمة قالتها العرب قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل، وكلّها من وصف المعاني مبالغة بما يوصف به الأعيان وكقولهم: شِعْرٌ شاعِر وخَوْفٌ خائِف ومَوْتٌ مائِت، ثمّ يصاغ منه أفْعَل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شِعْرُك أشْعَر من شِعْرِه، وخَوْفي أخْوَف مِنْ خَوْفِه)(2).

2 ـ كتب اللغة العامة

الزاهر لأبي بكر الأنباري (ت328هـ)

نقل العيني من الزاهر عدم صرف (جَهَنَّم) حيث قال: (وفي الزاهر لابن الأنباري قال أكثر النحويين هي أعجمية لا تجرى للتعريف والعجمة، وقال: إنّه عربي ولم تجر للتعريف والتأنيث)(3).

الجامع للقزاز (ت412هـ)

ذكر العيني أنّ كلمة (وَيْح) تقال لمن وقع في هَلَكَة لا يستحقّها بخلاف (وَيْل) فإنّها للذي يستحقّها، وذكر قول العلماء في تفسيرها واستعمالها ومن جملة هذه الأقوال ما نقله من الجامع حيث ذكر أنّها مصدر لا فعل له(4).

(1) عمدة القاري: 2: 239 وينظر: أمالي ابن الحاجب: 1: 149.
(2) عمدة القاري: 16: 294.
(3) عمدة القاري: 5: 20 وينظر: الزاهر: 2: 155.
(4) عمدة القاري: 11: 218.

3 ـ المعجمات اللغوية

وقد عوّل العيني على المعجمات اللغوية في توضيح بعض الوجوه النحويّة وبيان معاني الأدوات ومن هذه المعجمات:

الصحاح للجوهري (توفي في حدود 400هـ)

عوّل العيني على الصحاح كثيراً في تبيان معاني بعض الأدوات النحويّة، ومن ذلك ما ذكره في توجيه استعمال (وَيْح) حيث نقل منه في قوله: (وفي الصحاح لك أن تقول: وَيْحاً لزيد وَوَيْح لزيد، ولك أنْ تقول: وَيْحَكَ وَوَيْحَ زيدٍ)[1].

المحكم لابن سِيْده (ت458هـ)

ونقل العيني من المحكم بعض المسائل النحويّة ومن هذه المسائل ما ذكره في صرف كلمة (عُكَاظ) فقال: (وفي المحكم قال اللحياني: أهلُ الحجاز يجرونها وتميم لا يجرون)[2].

العباب الزاخر للصغاني (ت650هـ)

وفيما يتعلّق بمنع صرف (أشياء) ذكر العيني أنّه غير منصرف، وأورد أقوال اللغويين والنحاة في توجيه ذلك، ومن هذه ما نقله من العباب فقال: (وقال في العباب الشيء تصغيره شُيَيْء وشِيَيْء بكسر الشين، ولا تقل شويء والجمع أشياء غير مصروفة، والدليل على قول الخليل أنّها لا تصرف، أنّها تصغر على أُشَيّاء وأنّها تُجمَع على أَشَاوي وأَصله أَشَائيّ قُلِبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحُذِفت الوسطى وقُلِبت الأخيرة ألفاً فأُبدِلت من الأول واواً)[3].

4 ـ كتب تفسير القرآن الكريم:

وقد نقل العيني كثيراً من المسائل النحويّة من كتب التفسير ومن هذه الكتب:

الكشاف للزمخشري (ت538هـ)

وقد نقل العيني منه كثيراً من المسائل النحويّة، ومن هذه المسائل نقل منه أنّ (لَنْ) تفيد

(1) عمدة القاري: 11: 218. وينظر:الصحاح: (ويح) 1: 417.
(2) عمدة القاري: 6: 35. وينظر: المحكم: (عكاظ) 1: 159.
(3) عمدة القاري: 2: 113.

توكيد النفي فقال: (وقال الزمخشري: إنّه يفيد توكيد النفي قاله في الكشاف)[1].

تفسير النسفي (ت710هـ)

وفي معرض تفسير كلمة (وَيْكَأَنَّ) واستعمالها أورد العيني أقوال العلماء ومن جملة هذه الأقوال ما نقله من تفسير النسفي حيث قال: (وفي تفسير النسفي (وَيْ) مفصولة عن (كَأَنَّ) وهي كلمة تنبيه على الخطأ والتندّم، وحكى الفرّاء أنّ أعرابية قالت لزوجها: أين ابنك؟ فقال: وَيْكَأَنَّه وراء البيت. يعني: أمَا ترينه وراء البيت)[2].

تفسير ابن كثير (ت774هـ)

وفي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[3] ذكر العيني أنّ ابن كثير جوّز أنْ يكون الضمير عائداً إلى الجَنّة أو الشجرة فقال (وفي تفسير ابن كثير يصحّ أنْ يكون الضمير عائداً إلى الجَنّة فيكون المعنى كما قرأ حمزة وعاصم فَأَزالَهُمَا أي: نَحّاهما، ويصحّ أنْ يكون عائداً على أقرب المذكورين وهو الشجرة فيكون المعنى كما قال الحَسَن وقَتَادة: فأزلهما أي من قبل الزلل فيكون تقدير الكلام: فأزلهما الشيطان عنها، أي: بسببها)[4].

5 ـ الكتب التي تتصل بالحديث

وقد نقل العيني عن بعض المصنّفات التي تتّصل بغريب الحديث وإعرابه وشرحه ومن هذه الكتب:

الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت538هـ)

وفيما يتصل بمعاني (مِنْ) ذكر العيني أنّها تكون بمعنى البدل وذلك ما أورده في تفسير قوله ﷺ: «ولا ينفع ذَا الجَدّ مِنْكَ الجَدّ» واستدلّ بما ذكره الزمخشري في الفائق فقال: (وقال الزمخشري في الفائق: (مِنْ) فيه كما في قولهم: هو من ذاك أي بدل ذاك ومنه قوله تعالى:

(1) **عمدة القاري**: 1: 319. وينظر: **الكشاف**: 3: 22.

(2) **عمدة القاري**: 15: 310. وينظر: **تفسير النسفي**: 3: 247.

(3) سورة البقرة، الآية: 36.

(4) **عمدة القاري**: 15: 207 وينظر: **تفسير ابن كثير**: 1: 80.

﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً﴾[1] أي المحظوظ لا ينفعه حظّه بدلك أي بدل طاعتك)[2].

شواهد التوضيح لابن مالك (ت672هـ)

وهو من الكتب التي عوّل عليها العيني كثيراً في توجيه كثير من الأحاديث النبويّة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، ومن جملة المسائل النحويّة التي نقلها منه جواز وقوع التمييز بعد فاعل (نِعْمَ) ظاهراً وذلك في معرض تفسير حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «نِعْمَ الرجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشاً» حيث قال: (وقال المالكي في الشواهد: تضمّن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل (نِعْمَ) ظاهراً، وسيبويه لا يجوّز أنْ يقع التمييز بعد فاعله إلاّ إذا أُضمر الفاعل، وأجازه المبرّد وهو الصحيح)[3].

التلويح للحافظ علاء الدين مغلطاي (ت792هـ)

ونقل العيني من كتاب التلويح إعراب كلمة (القِرَب) من حديث أنس رضي الله عنه: (أرَى خَدَمَ سُوقِهِما تَنْقُزَانِ[4] القِرَب) حيث قال: (وفي التلويح ضبط الشيوخ (القِرَبَ) بنصب الباء وهو مُشْكل لأنّ (تنقزان) لازم ووجهه أنْ يكون بالنصب بنزع الخافض أي: تنقزان بالقِرَبِ)[5].

---

(1) سورة الزخرف، الآية: 60.

(2) عمدة القاري: 6: 134 وينظر: الفائق في غريب الحديث: 1: 193.

(3) عمدة القاري: 20: 58 وينظر: الكتاب: 2: 179 والمقتضب: 2: 149 وشواهد التوضيح: 167.

(4) تنقزان: من النّقز وهو الوَثْب. عمدة القاري: 14: 166.

(5) عمدة القاري: 14: 166 ـ 167.

الفصل الثالث:

موقف العيني من الشواهد والقياس

أصول النحو هي (أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وأصوله)[1]، وأنّ دراسة هذه الأصول جديرة بعناية الباحثين الذين يتصدون للاستنباط واستخراج الفروع من أصولها، فقد اعتمد النحاة العرب منذ أنْ بدأ الدرس النحوي على أدلة بنوا عليها دراستهم في هذا الميدان الرحب، وعزّزوا بها الأحكام النحويّة وظواهرها، واستدلوا بها في إبانة أصول المفردات والتراكيب[2]، قال ابن فارس (إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع)[3].

وعلى الرغم من عناية العلماء القدامى بالبحث في تاريخ النحو ونشأته والقواعد التي وضعوها والأسباب التي دعت إلى وضعه، نجد أن عنايتهم بالحديث عن أصول النحو من الناحية التاريخية لا تخلو من غموض، لذلك كانت مؤلفاتهم التي تتناول أصول النحو قليلة يسهل حصرها. ويمكن القول بأن كتاب (الخصائص) لابن جني (ت392هـ) أهم كتاب عني بتسجيل الأصول النحوية، فقد تناول معظم أصول النحو بالدراسة والتحليل، حيث تعرّض فيه للسماع والقياس والتعليل، وذكر الاطّراد والشذوذ وتحدّث عن الإعراب وأثره والعامل وعمله وتكلّم في الاستحسان والترجيح والتعارض والإجماع والاحتجاج[4].

ثم ظهرت كتب جمع فيها أصحاب مباحث علم أصول النحو وجعلوها علماً مستقلاً وفصلوا القول فيها حتى كانت بحق مرجع الباحثين في أصول النحو، وهي كتاب لمع الأدلة

(1) لمع الأدلة: 27.
(2) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 114.
(3) معجم مقاييس اللغة: 1: 3 وينظر: الصاحبي: 3.
(4) ابن جني النحوي: 141 والأصول لتمام حسان: 7 ومقدمة محقق كتاب (ارتقاء السيادة): 6.

في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) والاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت911هـ) وارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت1096هـ). يضاف إليها كتب الباحثين المحدثين والمعاصرين وبحوثهم التي عنيت بهذا الفن من المعرفة.

وقد جعل ابن جني أدلة النحو ـ كما ذكر السيوطي ـ ثلاثة: السماع والقياس والإجماع[1]، وهي عند ابن الأنباري: النقل والقياس واستصحاب الحال[2]، حيث زاد استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع واستفاد السيوطي من هذا، حيث مزج بين أدلة ابن جني وأدلة ابن الأنباري فجعلها أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[3]. وكان جهد العيني بارزاً بشكل كبير في هذا الجانب، حيث اعتمد على هذه الأدلة في بيان الأحكام النحوية وعرض آراء النحاة وأقوالهم وتبيان الخلاف الوارد بينهم، وذلك من خلال نصوص الأحاديث النبوية الشريفة التي تصدّى لها بالتفسير والتحليل والإعراب، وفيما يأتي بحث مفصل للأدلة التي استدل بها العيني والتي برزت عنده بشكل واضح لنقف من خلالها على موقفه منها ولنبيّن منهجه في عرضها، وأستطيع أن أجمل ذلك بما يأتي:

أولاً: السماع

السماع لغة: هو اسم ما استلذّت الأذن من صوت حسن وهو أيضاً ما سمعت به فشاع، وتكلم به الناس[4]، ويختص بالمنطوق من الكلام[5] فهو (الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها)[6] لذلك كان من أهم وسائل معرفة اللغة. وأما السماع في الاصطلاح فهو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً)[7].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ السماع والرواية يدوران على معنى واحد تقريباً، فالرواية هي

(1) الاقتراح: 21.
(2) لمع الأدلة: 27.
(3) الاقتراح: 21 وينظر: ارتقاء السيادة: 35.
(4) تهذيب اللغة: (سمع) 2: 123 واللسان: (سمع) 8: 165 وتاج العروس: (سمع) 21: 224.
(5) القياس النحوي: 10.
(6) أصول التفكير النحوي: 21 وينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: 341.
(7) الاقتراح: 36 وينظر: شرح عمدة الحافظ: 51 (مقدمة المحقق).

جمع المادة اللغوية من أفواه الفصحاء العرب بالذهاب إليهم في بواديهم أو بلقائهم في الحواضر[1]، ويجعل قسم من الباحثين المحدثين السماع مقصوراً على النقل المباشر للمادة اللغوية من الناطق بها، وأما الرواية فهي ما نقل عنه بطريق غير مباشر[2].

والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحويون القدامى ـ البصريون والكوفيون ـ وجعلوه أساساً مهماً استندوا إليه في وضع القواعد والأحكام، وكان وثيق الصلة بالنص وقراءته والحديث النبوي الشريف وما روي من كلام العرب شعره ونثره[3]. ومن مظاهر اهتمام العلماء بالسماع عدّه وسيلة لاستقراء اللغة وجمع شواهدها، لذلك وضعوا أُسساً دقيقة يستندون إليها في نقد مصادر المادة اللغوية التي جمعوها لتصفية المسموع والمروي، ومن أهم هذه الأسس تحديد القبائل التي يحتجّ بكلامها، حيث تتفاوت القبائل العربية في فصاحتها وسلامة لغتها[4]، فقد ذهب البصريون إلى تحديدها بالقبائل التي سكنت أواسط الجزيرة العربية دون غيرها من القبائل التي سكنت أطراف الجزيرة العربية التي فسدت لغاتها بمخالطة غيرها من الأمم الأعجمية[5]، وقد بيّن الفارابي هذه القبائل بقوله: (الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[6] ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)[7].

ومنها أنّهم جعلوا للمنقول عصراً زمنياً لا يتجاوزونه وهو ما سمّوه بعصر الاستشهاد، وهو المرحلة الزمنية التي تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص عصر ما قبل الإسلام وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري[8].

---

(1) الدراسات اللغوية عند العرب: 65 والقياس النحوي: 10.

(2) الأصول لتمام حسان: 95 وأصول التفكير النحوي: 21 والدراسات اللغوية عند العرب: 341.

(3) أصول التفكير النحوي: 22 والقياس النحوي: 11 ـ 12.

(4) الاقتراح: 44 ـ 45 والأصول: 94 وأصول التفكير النحوي: 52.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: 329.

(6) وقد ثبت ورود لغات أخرى في القرآن الكريم لقبائل غير التي ذكرها الفارابي كقبائل الأزد والأوس والخزرج وغيرهم. ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: 329.

(7) المزهر: 1: 211 وينظر: رواية اللغة: 82 ـ 83.

(8) الأغاني: 4: 273 والاقتراح: 55 وخزانة الأدب: 1: 5 ـ 6 وأصول التفكير النحوي: 246 ـ 250.

وقد اعتدّ العيني بالسماع كثيراً وعني به عناية فائقة، ونلمس هذا من كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة وبالحديث الشريف وبكلام العرب شعره ونثره، وذلك في تفسير المواد اللغوية وبيان لغاتها ودلالاتها وفي عرض الأحكام النحوية. وفيما يأتي بيان لموقفه من الشواهد، مبتدئاً بأسماها منزلة في البلاغة والإعجاز وأعلاها مرتبة في الفصاحة.

أ ـ القرآن الكريم

من الحقائق المقررة أن النّص القرآني أرقى النصوص اللغوية العربية وأعلاها فصاحة وأسماها بلاغة وأكثرها دقة وضبطاً، فهو أصحّ المراجع لعلماء العربية ودارسيها في مختلف أبوابها، ولا غرو في ذلك فكلماته (لبّ كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم وإليها مَفْزَع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم)[1]. فضلاً عن أنّ حجته لا تردّ، لأنّه أفصح حجّة وأعلى بياناً لا تعارضه حجّة ولا يجاريه دليل لأنّه كلام الله تعالى فـ (الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر)[2]، لذلك اتفقت كلمة علماء العربية وأئمتها على أنّ القرآن هو المنهل الصافي والمعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة والأدلة الفصيحة، ومما يدل على أهميته في الاستشهاد احتجاج علماء المدارس النحوية في البصرة والكوفة وبغداد وغيرها بآياته على المسائل النحوية[3]، فلا عجب أن نجد العيني يولي أمر الاستشهاد بالآيات القرآنية عناية فائقة، ويكثر منها في مختلف المسائل اللغوية والنحوية في كتابه، لذلك قدمها على غيرها من شواهد لعلمه بأن الشاهد القرآني يمنح الحكم النحوي صحة، فعوّل عليها في تقرير الأحكام النحوية.

وفيما يأتي عرض مفصل لأمثلة من استشهاد العيني بالقرآن الكريم، فمن ذلك ما أورده مستدلاً به على مجيء الحال جملة اسمية من دون الواو، وذلك في تفسير قوله ﷺ: «أُرِيتُ النارَ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاء....» في روايته حيث قال: (أكثر أهلها: منصوب لأنه بدل من النار ويجوز رفع أكثر على أنّه مبتدأ والنساء بالرفع أيضاً خبره والجملة تكون حالاً من دون الواو كما في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[4][5].

(1) المفردات في غريب القرآن: 6. وينظر: االبلغة: 37 ـ 38.

(2) معاني القرآن للفراء: 1: 14.

(3) المرادي وكتابه: 309 والبحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 121.

(4) سورة الأعراف، الآية: 24.

(5) عمدة القاري: 1: 202.

ومن أمثلته الأخرى التي تندرج تحت هذا الباب ما ذكره في معاني الاستثناء المفرّغ واستعمالاته وذلك من خلال كلامه على قوله ﷺ: «أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ النّاسَ.... فإذَا فَعَلوا ذلكَ عَصَمُوا مِنّي دِمَاءَهُمْ وأموالَهُمْ إلاّ بحَقِّ الإسْلام» حيث ذكر أنّ الاستثناء المفرغ[1] لا يكون إلاّ في النفي وقال: (وقال ابن مالك[2] بجوازه في كل موجب في معنى النفي نحو: صمت إلاّ يوم الجمعة، إذ معناه: لم أفطر، والتفريغ أما في نهي صريح كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[3] أو فيما هو بمعناه كالشرط في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾[4]، وأما في نفي صريح كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[5] أو فيما هو بمعناه كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[6][7]. ومن ذلك توجيه استعمال الفعل (دعا) وتعديه بـ (في) في قوله: (فدعاهم في مجلسه)[8] فقد قال العيني: (فإن قلت: دعا يستعمل بكلمة (إلى) يقال: دعا إليه، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[9] وكان ينبغي أن يقال: فدعاهم إلى مجلسه. قلت: دعا ههنا من قبيل قولهم: دعوت فلاناً أي صحت به، وكلمة (في) لا تتعلق به ولا هي صلته وإنما هي حال.... تتعلق بمحذوف.... أو تكون (في) بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[10] أي: إلى أفواههم)[11].

وكذلك استشهد العيني بآيات من الذكر الحكيم في بيانه معاني بعض الأدوات النحويّة

---

(1) الاستثناء المفرّغ: هو أن يكون العامل السابق على (إلاّ) مفرغاً لما بعدها، فالحكم كما لو لم تكن (إلاّ) موجودة نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، وما ضربتُ إلاّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ. ويكون المخرج منه مقدّراً في قوة المنطوق به نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، والتقدير: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ. ينظر: **شرح ابن الناظم**: 288 و**كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة**: 141.

(2) ينظر: **شرح الكافية الشافية**: 2: 707 - 708.

(3) سورة النساء، الآية: 171.

(4) سورة الأنفال، الآية: 16.

(5) سورة آل عمران، الآية: 144.

(6) سورة الاحقاف، الآية: 35.

(7) **عمدة القاري**: 1: 180.

(8) هو قطعة من حديث مطول لأبي سفيان مع هرقل. ينظر: **عمدة القاري**: 1: 77.

(9) سورة يونس، الآية: 25.

(10) سورة إبراهيم، الآية: 9.

(11) **عمدة القاري**: 1: 90 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 169 و**الجنى الداني**: 252.

واستعمالاتها ومن ذلك ما ذكره في بيان معاني كلمة (أم) من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾[1] فقال: (قد عُلِم في النحو أنّ (أمْ) على نوعين: متصلة وهي التي تتقدمها همزة التسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[2] وسميت متصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ومنقطعة وهي التي لا يفارقها معنى الإضراب، وزعم ابن الشجري عن جميع البصريين أنّها أبداً بمعنى (بَلْ) وهي مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[3] ومسبوقة بهمزه لغير الاستفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[4] إذ الهمزة فيها للإنكار)[5].

ومن أمثلته الأخرى في هذا المجال ما ذكره فيما يتعلّق ببيان معاني (أنْ) واستعمالاتها وذلك من خلال تفسير قوله ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَة أَنْ لاَ يَسْأَلني عَنْ هذا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوّل مِنْكَ....» فذكر أن: (أنْ ـ المفتوحة الهمزة الساكنة النون ـ على وجهين: اسم وحرف، فالحرف على أربعة أوجه:

الأول: أنْ يكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع وتقع في موضعين: أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[6]، والثاني بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[7] ونصب نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[8] وخفض نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[9] ومحتملة لهما نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[10] أصله في أنْ يغفر لي.

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد اليقين أو ما نزل منزلته نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ

(1) سورة البقرة، الآية: 214. وتتمة الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾.
(2) سورة إبراهيم، الآية: 21.
(3) سورة السجدة، الآيتان: 2، 3.
(4) سورة الأعراف، الآية: 195.
(5) **عمدة القاري**: 18: 114 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 44 ـ 45.
(6) سورة البقرة، الآية: 184.
(7) سورة الحديد، الآية: 16.
(8) سورة يونس، الآية: 37.
(9) سورة الأعراف، الآية: 129.
(10) سورة الشعراء، الآية: 82.

﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[1] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[3]....

الثالث: أن تكون مفسّرة بمنزلة (أيْ) نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[4]....

الرابع: أن تكون زائدة ولها مواضع ذُكِرت في النحو[5])[6].

وقد يذكر العيني الأصل في الأحكام النحوية التي تعتور بعض الصيغ، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «يُعَذَّبَانِ في قُبُورِهِمَا» فقد أورد أنه ﷺ قال (قبورهما) بلفظ الجمع مع أن لهما قبرين وذلك لأن (في مثل هذا استعمال التثنية قليل والجمع أجود كما في قوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[7] والأصل فيه أن المضاف إلى المثنى إذا كان جزءَ ما أُضيف إليه يجوز التثنية ولكن الجمع أجود نحو: أكلت رأسي شاتين، وإن كان غير جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو: سَلّ الزيدان سيفيهما، وإن أُمِن اللبس جاز جَعْل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله: في قبورهما)[8]. وقد يستشهد العيني بآي من التنزيل العزيز على تراكيب استعملت في غير أصل وضعها، ومن أمثلته على هذا قوله ﷺ: «.... أيْنَ تُحِبّ أنْ أُصلِّي مِنْ بيتك....» في رواية الأكثرين[9]، فقد سأل العيني عن سبب استعمال (من) ههنا، وأجاب عن مساءلته هذه بقوله: (فإن قلت: ما معنى (من بيتك) وأصل (من) للابتداء؟ قلت: الحروف ينوب بعضها عن بعض فـ (من) ههنا بمعنى (في) كما في قوله تعالى: ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[10] ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[11])[12].

---

(1) سورة طه، الآية: 89.

(2) سورة المزمل، الآية: 20.

(3) سورة المائدة، الآية: 71.

(4) سورة المؤمنون، الآية: 27.

(5) و(أن) الزائدة لها أربعة مواضع، ينظر في تفصيلها: **مغني اللبيب**: 1: 33.

(6) **عمدة القاري**: 2: 126 وينظر: **حروف المعاني للزجاجي**: 58 - 59 **ومغني اللبيب**: 1: 27 - 33.

(7) سورة التحريم، الآية: 4.

(8) **عمدة القاري**: 3: 116. وينظر: **الكتاب**: 3: 621 - 622 و**شرح الكافية الشافية**: 4: 1787.

(9) وعند جمهور الرواة من الزهري وفي رواية الكشميهني وحده (في بيتك) ينظر: **عمدة القاري**: 4: 168.

(10) سورة الجمعة، الآية: 9.

(11) سورة فاطر، الآية: 40.

(12) **عمدة القاري**: 4: 168 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 321.

وقد يستشهد العيني بأكثر من آية قرآنية لتوضيح معنى أداة وبيان استعمالاتها، ومن أمثلته على ذلك الآيات التي ذكرها في الاستدلال على أنّ (إنْ) تكون بمعنى (إذْ) وذلك في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1] أي تعففاً فقال: (يقال هنا: إنّ (إنْ) ليست للشرط بل بمعنى (إذْ) وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾[4] ومعنى (إنْ) في هذه كلها بمعنى: إذْ)[5] وهو مذهب الكوفيين[6]، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري وابن أم قاسم أنّ مذهب جمهور المحققين أنّ (إنْ) في المواضع التي مَرّتْ آنفاً شرطية، وأنّهم ذكروا أنّه لم يثبت في اللغة كون (إنْ) بمعنى (إذْ)[7]. وقد يستشهد بالقرآن الكريم عضداً لشاهد شعري، ومن ذلك ما أورده في معاني (مِنْ) من قوله: (ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ) فقد ذكر من معانيها كونها بمعنى البدل واستدل بقول الشاعر:

فَلَيتَ لَنا مِنْ ماءِ زَمْزَم شربة ... مُبرّدَة باتَتْ على الطَّهَيانِ[8]

يريد: ليت لنا بدل ماء زمزم وقال: (وقال الزمخشري في الفائق[9]: (مِنْ) فيه كما في قولهم: هو من ذاك أي بدل ذاك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً﴾[10] أي المحظوظ لا ينفعه بدلك أي: بدل طاعتك)[11]، وأورد قول ابن هشام ليعزّز به قول الزمخشري في كون (مِنْ) للبدل في هذا الحديث إذ قال: (وقال ابن هشام[12]: (مِنْ) تأتي على خمسة عشر معنى، فذكر الأول والثاني والثالث والرابع ثم قال: الخامس: البدل، نحو

(1) سورة النور، الآية: 33.
(2) سورة البقرة، الآية: 278.
(3) سورة آل عمران، الآية: 139.
(4) سورة الفتح، الآية: 27.
(5) **عمدة القاري**: 12: 104 وينظر: **حروف المعاني للزجاجي**: 58.
(6) ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 26.
(7) ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 26 **والجنى الداني**: 212 - 213.
(8) الطهيان: خشبة يبرد عليها الماء. **عمدة القاري**: 6: 134 وينظر **اللسان**: (طها) 15: 18. ونسب البيت إلى الأحوص الكندي.
(9) ينظر: **الفائق في غريب الحديث**: 1: 193.
(10) سورة الزخرف، الآية: 60.
(11) **عمدة القاري**: 6: 134.
(12) ينظر:**مغني اللبيب**: 1: 318 و320.

﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[1] ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ لأنّ الملائكة لا تكون من الإنس، ثم قال: ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ، أي: لا ينفع ذا الحظّ حظّه من الدنيا بدلك، أي: بدل طاعتك أو بدل حظّك أي: بدل حظّه منك)[2].

ومن الملاحظ أنّ العيني كان يميل أحياناً إلى الاختصار في استعمال الشواهد القرآنية، حيث لا يذكر الآية التي يستشهد بها بتمامها وإنّما يذكر موطن الشاهد منها، ومن ذلك ما استدل به على مجيء الفاء للاستئناف، وذلك في قوله ﷺ: «.... أَخرِجُوا مَنْ كَان في قلبِهِ مِثْقَالُ حَبّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إيمانٍ فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا....»، حيث قال: (والفاء فيه للاستئناف تقديره: فهم يخرجون كما في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾)[3]، وقد ورد شطر الآية هذا في مواضع متعددة من القرآن الكريم وفي عدة سور[4] بألفاظ مختلفة، منها ما ورد في سورة البقرة: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[5]. ومن أمثلته الأخرى ما استدل به في إعراب قوله ﷺ من حديث طويل: (... ثُمّ عُرِجَ بي حَتّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوى أسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الأقْلام...) حيث قال (قوله: حتى ظهرت لمستوى، اللام فيه للتعليل أي علوت لأجل استعلاء مستوى أو لأجل رؤيته أو يكون بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾[6] أي إليها)[7]، وتمام الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾.

القراءات القرآنية

القراءات القرآنية هي (اختلاف ألفاظ الوحي المذكور - في كتبه - في الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما)[8]، وهناك تعريفات أخرى لها[9]، غير أن القدماء قد

(1) سورة التوبة، الآية: 38.
(2) عمدة القاري: 6: 134.
(3) عمدة القاري: 1: 171.
(4) هي: البقرة: 117 وآل عمران: 47 و59 والأنعام: 73 والنحل: 40 ومريم: 35 ويس: 82 وغافر: 68.
(5) سورة البقرة، الآية: 117.
(6) سورة الزلزلة، الآية: 5.
(7) عمدة القاري: 4: 47.
(8) البرهان في علوم القرآن: 1: 318 والاتقان: 1: 222.
(9) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 1: 67 والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف: 55 - 56 وأبو عمرو بن العلاء اللغوي النحوي: 105.

أجمعوا على هذا الحدّ ووافقهم العلماء المحدثون والمعاصرون الذين بحثوا في علوم القرآن وقراءاته المختلفة فلم يخرجوا عنه[1]. وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحاة منذ النشأة الأولى للنحو، ولا عجب في ذلك فإن النحاة الأوائل الذين ترعرع النحو ونما على أيديهم كانوا قرّاء كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل الفراهيدي وغيرهم ممن كان لهم أثر واضح في هذين الميدانين، وبعد أن تم تقعيد النحو واستقرت قواعده وظهرت المدرستان البصرية والكوفية، اتجه النحاة إلى القراءات فأخذوا منها ما يؤيد وجهة نظرهم ويساير قواعدهم ومنهجهم[2]، إلا أن قسماً منهم حاول أن يخضع القرآن الكريم وقراءاته إلى أقيستهم وقواعدهم (فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ)[3] لذلك ردّوا قسماً من القراءات ولو كانت متواترة وضعفوها.

وهذا (أمر غريب حقاً، فالمفروض أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة لا أمامها، وخصوصاً بالنسبة للقرآن الكريم والقراءات المعتمدة الموثقة، فقد بذل القرّاء جهدهم لتمييز السند الصحيح عن غيره، وقسموا القراءات إلى متواترة وآحاد وشاذة وفق أصول محددة دقيقة)[4]، فالقراءات الشاذة فيها القراءات المشهورة التي وافقت العربية والرسم وصح سندها وإن لم يبلغ درجة التواتر وفيها قراءة الآحاد التي وافقت العربية والرسم ولم يصح سندها أو وافقت العربية وخالفت الرسم سواء صح سندها أم لم يصح، وفيها القراءة المدرجة التي زيدت على وجه التفسير، فما خالف العربية لا يعدّ قراءة وإنما هو ضرب من ضروب الوضع والاختلاق، وما جاء على وجه التفسير فلا يعدّ قراءة وإنما هو ضرب من التفسير[5]. فما ورد أنه قرئ في القرآن (جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً)[6].

موقف العيني من القراءات القرآنية

إنّ للعيني جهوداً بارزة في باب القراءات القرآنية، وتتضح هذه الجهود في كتابه الضخم

(1) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 129.
(2) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: 55 و56 ونحو القراء الكوفيين: 65.
(3) مدرسة الكوفية: 337.
(4) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 41.
(5) الاختلاف بين القراءات: 110 - 111 والقراءات القرآنية في بلاد الشام: 6.
(6) الاقتراح: 36.

(عمدة القاري) إذ يعدّ كتابه مصدراً مهماً من مصادر القراءات القرآنية، لما ضمنه فيه من معلومات نافعة ودراسات قيمة في مجال القراءات ولا سيّما ذكر وجوهها وأحكامها وأعلامها، وذلك من خلال استدلاله بها في تفسير المواد اللغوية وبيان مدلولاتها ولغاتها وعرض الأحكام النحوية وتقريرها، وأستطيع في هذا الميدان أن استعرض جهود العيني في القراءات واستشهاده بها فيما يتصل بالمسائل النحوية حصراً، لأوضح من خلالها موقفه إزاءها وطريقة عرضه لها، ويمكن بيان ذلك في الأمور الآتية:

1 ـ استشهد العيني في القراءات القرآنية كثيراً في إيضاح الأحكام النحوية ومن ذلك إعراب كلمة (سواء) من قوله تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ﴾[1] حيث أورد فيه قراءة عاصم في رواية حفص (سواء) بالنصب أي جعلناه سواء وقرأ الباقون بالضم في (سواء) على معنى الابتداء، وذكر أن الزمخشري قال: وجه النصب أنه ثاني مفعولي جعلناه، أي: جعلناه مستوياً العاكف فيه والبادي وفي القراءة بالرفع الجملة مفعول ثانٍ[2]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في تفسير قوله: (فإنْ يَكُنْ في الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ وإنْ تَكُ الأخرى تَرَىَ ما أَصْنَعُ؟...)[3]، فقد ذكر العيني أن الفعل (ترى) يروى (تَرَ) بالجزم وهو مثل قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[4] قُرِئَ بالرفع فقيل هو على حذف الفاء وكأنه قيل: فيدرككم[5]. وهذا الوجه جوزه الكوفيون مستدلين بهذه القراءة[6]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في معاني (إلى) من قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ...﴾[7] الآية حيث عدد معانيها ومن جملة هذه المعاني أن تكون للتوكيد قال: (الثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفرّاء مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾[8]

(1) سورة الحج، الآية: 25.

(2) عمدة القاري: 9: 225 وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3: 93 والتيسير في القراءات السبع: 157 والإتحاف: 2: 273.

(3) هو قطعة من حديث أنس بن مالك. ينظر: عمدة القاري: 17: 94.

(4) سورة النساء، الآية: 78.

(5) عمدة القاري: 17: 94 وهي قراءة طلحة بن سليمان. ينظر: المحتسب: 1: 193 والبحر المحيط: 3: 299.

(6) شرح الكافية للرضي: 2: 263 وشرح التصريح: 2: 249 وحاشية الخضري: 2: 123.

(7) سورة المائدة، الآية: 6.

(8) سورة إبراهيم، الآية: 37.

بفتح الواو[1])[2]، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري[3] أن هذه القراءة خُرِّجَتْ على تضمين الفعل (تَهْوَى) معنى (تميل) أو أن الكسرة في (تهوي) قلبت فتحة والياء ألفاً كما يقال في: رضي: رضا، وهو تأويل فيه نظر لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

2 ـ يوجّه العيني القراءات التي يذكرها مبيناً معنى كل منها ومن ذلك ما أورده في توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾[4] فقال: (قرأ عاصم (حَمّالة) بالنصب على الذم، والباقون بالرفع على تقدير: سيصلى ناراً هو وامرأتهُ، وتكون امرأته عطفاً على الضمير في (سيصلى) وحمالة بدل منها)[5].

3 ـ يذكر العيني القراءات من غير توجيه وإنما يكتفي بعرضها ومن ذلك ما ذكره بصدد إعراب (سَلاسِلاً وأغلالاً) ومن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[6] فقال: (وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم: سلاسلاً بالتنوين وهي رواية هشام عن أهل الشام، وقرأ حمزة وخلف وحفص وابن كثير وأبو عمرو بالفتحة بلا تنوين)[7].

4 ـ يذكر العيني القراءة ليستدل بها على لغات القبائل ومن ذلك ما ذكره في معرض تفسير قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «.... إنَّ رِجْلَيَّ لا تَحْمِلاني» حيث ذكر فيه رواية أخرى حكاها ابن التين «إنَّ رِجْلاي» وقد وجّه هذه الرواية بوجهين (أحدهما أن تكون (أنّ) بمعنى: نَعَمْ أفعل ذلك، ويكون حرف جواب.... والوجه الثاني أن يكون على لغة بني الحارث فإنهم لا ينصبون بـ (إنّ) اسمها وعليه قراءة ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[8][9] وقال الشاعر:[10]

---

(1) وهي قراءة علي عليه السلام ومجاهد. ينظر: معاني القرآن للفراء 2: 78 والكشاف 2: 380.
(2) عمدة القاري: 2: 226.
(3) مغني اللبيب: 1: 76.
(4) سورة المسد، الآية: 4.
(5) عمدة القاري: 20: 8 وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 5: 306 والنشر: 2: 404 والإتحاف: 2: 636.
(6) سورة الإنسان، الآية: 4.
(7) عمدة القاري: 19: 271 وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 5: 96 ـ 97 والبحر المحيط: 8: 394 والإتحاف: 2: 576.
(8) سورة طه، الآية: 63.
(9) ينظر: التيسير: 151 والنشر: 2: 321 وشرح شذور الذهب: 59 ـ 60.
(10) الرجز لأبي النجم العجلي، وقيل: إنه لرؤبة وليس بصحيح. ينظر: شرح الشواهد: 1: 70 والدرر: 1: 12.

إنّ أبـــاهَـــا وأبـــا أبـــاهـــا[1][2]

ترجيح القراءة القرآنية

كان العيني يفاضل بين القراءات القرآنية المختلفة فيرجح إحدى هذه القراءات على غيرها، وكان له في هذه المفاضلة تعبيرات معينة يطلقها عند الحكم على القراءة ومن أمثلته على ذلك (وهو الفصيح) و(أحسن) و(أجود) وغيرها. ومن أمثلته على هذا ما ذكره في معرض تفسير كلمة (العاصي)[3] حيث ذكر اتفاق الجمهور على كتابته بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية، وقد يأتي بحذفها، وقرئ في السبع ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾[4] و(الدَّاعِ)[5]، ومن أمثلته الأخرى قوله تعالى: ﴿كُنَّا نَبۡغِۚ﴾[6] بإثبات الياء، وجوّز العيني حذفها للتخفيف، وعليه قرئ في القرآن وإثباتها أحسن وهي قراءة أبي عمرو[7]. ومنها ما ذكره في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾[8] حيث قال: (فيه قراءتان الرفع على أنّ (تكون) تامة والنصب على تقدير: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة فحذف المضاف، وقيل الأجود الرفع لأنه أدل على انقطاع الاستثناء ولأنه لا يحتاج إلى إضمار)[9].

---

(1) صدر بيت تتمته: **قد بلغا في المجد غايتاها**. ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 18 وشرح ابن **يعيش**: 1: 53.

(2) **عمدة القاري**: 6: 102.

(3) **عمدة القاري**: 2: 89.

(4) سورة الرعد، الآية: 9. وتتمتها ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ۝٩﴾ وقرأ ابن كثير بإثبات الياء، ينظر: **الحجة** لابن خالويه: 200 **والبحر المحيط**: 5: 370 **النشر**: 2: 298 **والحجة** لأبي زرعة: 372.

(5) وردت هذه الكلمة في ثلاث آيات: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: 186] و﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6] و﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ [القمر: 8] وقرأ أبو عمرو ونافع بإثبات الياء في الوقف والوصل، وقرأ أبو عمرو وورش بإثبات الياء في الوصل ينظر: الكشف: 1: 333 والنشر: 2: 237 **والحجة** لأبي زرعة: 126.

(6) سورة الكهف، الآية: 64. وتتمتها ﴿٥ ٦ ٧ ٨ ٩﴾ قرأ نافع وأبو عمرو والكسائي بإثبات الياء في الوصل وقرأ ابن كثير في الحالتين. ينظر: الكشف: 1: 332 **والبحر المحيط**: 6: 147 والنشر: 2: 316.

(7) **عمدة القاري**: 2: 63.

(8) سورة البقرة، الآية: 282.

(9) **عمدة القاري**: 10: 161 وقرأ عاصم بالنصب والباقون بالرفع. ينظر: **النشر**: 2: 137.

الموازنة بين القراءات

وكان العيني يذكر القراءات ويشير إلى الشاذ منها وينسب قسماً منها إلى الندرة، ومن أمثلته على ذلك ما أورده من قراءات في (رسوله) من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[(1)] فقال: (ورسوله فيه قراءتان، الرفع وهي القراءة المشهورة ومعناه ورسوله أيضاً بريء من المشركين، والنصب ومعناه وأنّ رسولَ الله بريء من المشركين وهي قراءة شاذة)[(2)].

ومن القراءات النادرة ذكر العيني في معرض تفسير قوله ﷺ: «.... سَلُوني عَمَّا شِئْتُم....» فقال: (إنه يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو:فِيمَ وإلامَ وعَلام.... وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام وأما قراءة عكرمة وعيسى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[(3)] فنادرة)[(4)].

تخطئة القراءة القرآنية

نجد العيني هنا يطعن في عدد من القراءات القرآنية واصفاً تلك القراءات بالشذوذ أو ناسباً إلى قرّائها الوهم، ومن أمثلته على هذا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً﴾[(5)] حيث ذكر أن هذه الآية قد وردت هكذا في القرآن الكريم في سورتي النساء والمائدة، ورواية الأكثرين على هذا وهو الصواب، إلا أنها قد وردت برواية النسفي والحموي والمستملي (فَإنْ لَمْ تَجدُوا) وقد وقع التصريح به في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشةرضي الله عنها في نزول آية التيمم فقال ﷺ: فأنزل الله آية التيمم فإنْ لَمْ تَجدوا مَاء فتيمّموا صَعِيداً طَيّباً[(6)]، فتعقبه

(1) سورة التوبة، الآية: 3.

(2) **عمدة القاري**: 18: 261 وينظر: **إعراب القرآن للنحاس**: 2: 202 والكاشف: 2: 173 **والإتحاف**: 2: 87.

(3) سورة النبأ، الآية: 1.

(4) **عمدة القاري**: 2: 114 و3: 271 وينظر: **المحتسب**: 2: 347 **والكاشف**: 4: 206 **والبحر المحيط**: 8: 410.

(5) سورة النساء، الآية: 43، المائدة، الآية: 6. وتتمتها: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

(6) **عمدة القاري**: 4: 2.

العيني بقوله ﷺ: إن هذا وهم من حماد أو غيره أو قراءة شاذة لحماد)[1] والحق أن الصواب ما قاله العيني لأنّ الآية وردت في سورتي النساء والمائدة كما ذكر العيني. وقد يستشهد العيني بالقراءات القرآنية مستدلاً بها على أساليب نحوية وردت على خلاف الأصل، وذلك في صدد حديثه عن قوله ﷺ: «مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ مَعَنَا....» بإثبات النون في (تحجين) بعد (أنْ) في رواية الأصيلي، فقد ذكر أن الأصل فيه ما رواه غير الأصيلي بحذف النون نحو (أنْ تحجي) لأن النون سقطت من الفعل لدخول (أنْ) الناصبة عليه، وقد وجّه العيني الرواية الأولى، على مخالفتها الأصل، بأنه استعمل كثيراً بدون النصب مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[2][3] على قراءة من قرأ بسكون الواو في (يعفو) وبقوله تعالى: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[4] برفع (يتم) على قراءة مجاهد[5].

ب ـ الحديث النبوي الشريف

الحديث في اللغة: قال الجوهري (الحديث: نقيض القديم. يقال: أخذني ما قَدُمَ وما حَدُثَ.... والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير ويجمع على أحاديث على غير قياس)[6]. وذهب أبو هلال العسكري إلى أن (الحديث ـ في الأصل ـ هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك. وسُمّي حديثاً لأنّه لا تقدّم له، وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به)[7]. وتكاد تتفق معظم المعجمات في العربية على معنى الجدّة والحدوث في الحديث[8]، وذلك كقول ابن فارس (الحاء والدال والثاء: أصل واحد وهو كون الشيء لم يكن يقال: حَدَث أمر

(1) وهذه النون لا تسقط إذا طرأ عليها حرف ناصب أو جازم لأنها علامة جمع النساء، والعلامة لا تحذف لئلا يشكل على السامع فيتوهم أن المراد به فعل الواحد من الرجال. **دقائق التصريف**: 30 ـ 31 وينظر: **شرح المراح**: 233.

(2) سورة البقرة، الآية: 237.

(3) وهي قراءة الحسن والشعبي. ينظر: **المحتسب**: 1: 125 **والكاشف**: 1: 374 **والبحر المحيط**: 2: 237 و237.

(4) سورة البقرة، الآية: 233.

(5) **عمدة القاري**: 10: 116. وينظر: **البحر المحيط**: 2: 213.

(6) **الصحاح**: (حدث) 1: 278 وينظر: **مختار الصحاح**: (حدث) 125 **واللسان**: (حدث) 2: 131.

(7) **الفروق اللغوية**: 32.

(8) **الحديث النبوي الشريف**: 16.

بعد أن لم يكن.... والحديث من هذا لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء)[1]. وعلى هذا فإطلاق الحديث على الكلام يُعَدّ فرعاً من الأصل الذي هو (نقيض القديم) لا أنه الأصل كما ذهب العسكري[2]. وفي الاصطلاح: هو (اسم من التحديث وهو الإخبار ثم سُمّي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ)[3] وأدخل قسم من علماء الحديث والأصول في تعريف الحديث ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم[4].

موقف النحاة من الحديث

من المعروف أن النحاة جميعاً ـ قدماء ومحدثين ـ احتجوا بالقرآن الكريم وقراءاته واحتجوا بكلام العرب الفصحاء ـ شعره ونثره ـ في تقعيد القواعد النحوية ووضع الأصول اللغوية والصرفية، وأما الحديث فالمفروض أن ينظر إليه بعين القبول والاهتمام في هذا الميدان، وأن يُعَدّ الأصل الثاني من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو بعد القرآن، إلاّ أنّه لم يحظ بهذا الاهتمام عند النحاة ـ خاصة ـ حيث كان استشهادهم به قليلاً إذا ما قورن بالقرآن الكريم وكلام العرب الذي يحتج به، ولو تصفحنا كتاب سيبويه لوجدنا أن مؤلفه احتج ببضعة أحاديث على تفسير عبارات وردت عن العرب، واستعان بها في توضيح شاهد قرآني أورده في مسألة من المسائل[5]. وموقف النحاة من الحديث قاد إلى ظهور بوادر الخلاف في الاحتجاج به، وليس غرضي أن أعرض ههنا موقف النحاة بكل تفاصيله، فقد أشبعه الباحثون المحدثون بحثاً ودراسة[6]، وإعادة الكلام فيه في هذا البحث ضرب من التكرار الذي يخرج الكتاب عن منهجه المرسوم له فضلاً عن أنّه لا يأتي بكبير فائدة. فإن كان لا بدّ فأقول إنّ النحاة كانوا على ثلاثة أقسام:[7]

(1) معجم مقاييس اللغة: (حدث) 2: 36.
(2) الحديث النبوي الشريف: 16.
(3) الكليات: 2: 202.
(4) تدريب الراوي: 6. وينظر: الحديث النبوي الشريف: 17.
(5) ينظر: سيبويه حياته وكتابه: 161 ومنهج أبي سعيد السيرافي: 169.
(6) ينظر في هذا الموضوع: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادي، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني وغير ذلك.
(7) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 53 وللاتساع ينظر: الاقتراح: 40 ـ 44 وفي أصول النحو: 47 وما بعدها.

1 ـ قسم المانعين مطلقاً وهم غالبية النحاة من البصريين والكوفيين.

2 ـ قسم المجوزين مطلقاً وكان ابن خروف وابن مالك على رأس هؤلاء.

3 ـ قسم توسط بين ذلك فأجاز الاستشهاد بما نقل بلفظه، ولم يجزه فيما نقل بمعناه وعلى رأسهم الشاطبي.

موقف العيني من الحديث الشريف

احتج العيني في أحاديث كثيرة في أثناء كلامه على قسم من المسائل والموضوعات النحوية مستدلاً بها على تقرير الأحكام النحوية والأوجه الإعرابية. ومن الجدير بالتنبيه عليه أنّ استشهاد العيني بالحديث كان أقلّ من استشهاده بالقرآن والشعر، ويمكن أن أجمل موقفه بالأمور الآتية:

1 ـ أن العيني يجيز رواية الحديث بالمعنى، ونستشف ذلك من خلال تفسيره قوله ﷺ في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «قال لي النبي ﷺ: إذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوضّأ وُضُوءك للصّلاة ثُمّ اضْطَجِعْ عَلى شِقِّكَ الأَيْمَن ثُمّ قُلْ:... اللهُمّ آمنتُ بكتابِكَ الذي أَنْزلتَ وبنبِّيك الذي أرْسَلت.... قال: فَرَدَدْتُهَا على النبيّ ﷺ فلما بلغت: اللهُمّ آمَنْتُ بكتابِكَ الذي أَنْزلَت قُلْتُ: ورَسُولكَ الذي. قال: لا، ونبيّك الذي أرْسَلت». فقد ذكر العيني أن الخطّابي قال: فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى وهو قول ابن سيرين وغيره، وكان يذهب هذا المذهب أبو العباس النحوي[1]، ويقول: ما من لفظة من الألفاظ المتناظرة في كلامهم إلا وبينها وبين صاحبتها فَرْق وإنْ دَقّ ولطف كقوله: بَلَى ونَعَمْ. وردّ العيني ما ذهب إليه الخطابي، حيث ذكر أن هذا الباب فيه خلاف بين المحدّثين ولا حجة فيه للمانعين، لأنه يحتمل الأوجه التالية: أنه ﷺ أمره أن يجمع بين صفتيه وهما الرسول والنبي صريحاً، وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، وفيه أيضاً أن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقرير الثواب، فربما كان في اللفظ زيادة تبيين ليس في الآخر وإن كان يرادفه في الظاهر، أو أنه أُوحي إلى النبي ﷺ بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو أنه ذكره احترازاً عمّن أُرسِل من غير نبوّة كجبريل عليه السلام وغيره من الملائكة عليهم السلام، أو أنه ردّه دفعاً للتكرار[2].

(1) هو أحمد بن يحيى النحوي المعروف بثعلب (ت291هـ). ينظر: نزهة الألباء: 176.
(2) عمدة القاري: 3: 187 ـ 189.

2 ـ كان العيني يكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف، ويعتدّ به كثيراً، وهذا الأمر يدفعنا إلى القول بأن العيني كان يذهب مذهب من يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف، ويدلّل على هذا كثرة استشهاده بالحديث، كما أنه لم يردّ أحداً من النحاة لاستشهاده بأحد الأحاديث النبوية ولم يخطّئ مسألة من المسائل النحوية التي استُدِلّ على تقرير أحكامها بالحديث الشريف. ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في معرض تفسيره كلمة التوحيد (لا إله إلاّ الله) حيث ذكر أن هذه الكلمة مشتملة على النفي والإثبات، فقوله (لا إله) نفي الألوهية عن غير الله، وقوله (إلاّ الله) إثبات الأُلوهية لله تعالى، وذكر كذلك أنه قد قيل إن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي[1]، وأورد أن أبا حنيفةرضي الله عنه كان لا يقرّ بهذا، بل يرى غيره، حيث يقول: إن الاستثناء من النفي ليس بإثبات، واستدل على قوله هذا بقوله ﷺ «لا نكاح إلاّ بولي ولا صلاة إلاّ بطهور»[2]. وعلل ذلك بأنه لا يجب تحقق النكاح عند الولي ولا يجب تحقيق الصلاة عند الطهور لتوقفه على شرائط أُخَر، وذكر العيني أن العلماء ردّوا أبا حنيفة (في هذا، لأن ما ذهب إليه على هذا التقدير لا تكون فيه كلمة التوحيد تامة لأنه يكون المراد منها نفي الألوهية عن غير الله تعالى، ولا يلزم منه إثبات الألوهية لله تعالى، وهذا ليس بتوحيد[3] ـ ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في إعراب (بيد) وتفسيرها، حيث ذكر أن (بَيْدَ) مثل (غَيْرَ) وزناً ومعنى وإعراباً، وهو اسم ملازم للإضافة إلى (أنْ) وصلتها وله معنيان، أحدهما:[4] غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، واستدل على هذا بما ذكره ابن هشام في قوله ﷺ «نحن الآخرون السابقون بَيْدَ أنّهم أُوتوا الكتاب قبلنا»[5]. ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «أبلي وأخلقي ثم أبلي وأخلقي.... الحديث» حديث أورد أقوال العلماء في بيان معنى (ثم) ههنا، فذكر أن الداوودي قال: يستفاد منه مجيء (ثم) للمقارنة ومنعه بعض النحاة فقالوا: لا تأتي إلاّ للتراخي. وأورد كذلك أن ابن التين نفى كونها للمقارنة ورأى أنّها للترتيب بالمهلة، وذلك لأن الحديث ليس فيه من المقارنة، لأن الإبلاء يكون بعد الخلق، وذكر قول بعضهم: لعل الداودي أراد بالمقارنة

---

(1) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. ينظر: **الكوكب الدرّي**: 374.

(2) **مسند أحمد بن حنبل**: 1: 250 و4: 394 وسنن أبي داود: 2: 229 وسنن الترمذي: 3: 398.

(3) **عمدة القاري**: 6: 133.

(4) الآخر: أن تكون بمعنى (من أجل) ومن الحديث: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش). ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 114.

(5) **عمدة القاري**: 6: 163.

المعاقبة فيتجه بعض اتجاه. وقد حاول العيني أن يدلي دلوه مجوّزاً مجيء (ثم) بمعنى الواو، فذكر أن بعض النحاة جوّز هذا واستدل بقوله ﷺ: «لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»[1].

3 ـ استدل العيني بالحديث الشريف على ردّ النحاة في بعض التراكيب والأحكام النحوية، وذلك في معرض تفسيره الأحاديث النبوية التي أوردها البخاري (في صحيحه ونستطيع أن نجعل موقفه في هذا الجانب على أمرين:

أ ـ استدل بالأحاديث على ردّ النحاة:

صرّح العيني في تفسيره بعض الأحاديث التي أوردها البخاري بردّ النحاة فيما ذهبوا إليه مستدلاً بهذه الأحاديث في قسم من المسائل النحوية، وسأعرض طرفاً منها:

1 ـ استعمال أفعل التفضيل من الألوان والعيوب:

ذكر النحاة أن فعل التعجب وأفعل التفضيل يصاغان من فعل: (ثلاثي تام، تام التصرف مثبت مسمى الفاعل متفاوت المعنى في غير باب أفعل فعلاء)[2] وما نقص منه بعض هذه الشروط عد شاذاً ولم يقس عليه، ويتوصل إليه بنحو: أشد أو أكثر نحو: هو أشد انطلاقاً وأفجع موتاً[3]. وقد أثار أبو البركات بن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مسألة الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز التعجب من البياض والسواد وصوغ أفعل التفضيل منهما، ونسب إلى الكوفيين جواز ذلك خلافاً للبصريين، وعرض حجج الفريقين وناقشها، ففند ما ذهب إليه الكوفيون وحمل ما استدلوا به على الشذوذ[4].

ولا نعلم على وجه اليقين أي الكوفيين أجاز ذلك، فالفرّاء أكثرهم تأثيراً في هذا المذهب لم يكن يرى ذلك فهو يضع القيود التي يضعها النحويون البصريون في صياغة أفعل التفضيل وفعل التعجب[5]، والذي يقوي الحجة فيما نقول نصّ الفرّاء حيث قال: (والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل (فاعل) و(فعيل) وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان على (فعللت) مثل: زخرفت أو (افعللت) مثل: احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك

(1) عمدة القاري: 22: 97.

(2) شرح عمدة الحافظ: 757.

(3) م.ن. وينظر: شرح ابن الناظم: 478 وشرح الكافية للرضي: 2: 212.

(4) الإنصاف: 1: 48 مسألة رقم (16). وينظر: شرح الكافية للرضي: 2: 213.

(5) معاني القرآن للفرّاء: 2: 127 ـ 128.

إلا أن يقولوا: هو أشد حمرة منك وأشد زخرفة منك، وإنّما جاز في (العمى) لأنه لم يرد به (عمى العين) إنما أراد به ـ والله أعلم ـ عمى القلب، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب ولا تقل: هو أعمى منه في العين، فلذلك إنه لما جاء على مذهب (أحمر وحمراء) تُرِك فيه: (أفعل منك) كما تُرِك في كثيرة، وقد تَلْقَى بعض النحويين يقول: أجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق لأنّا قد نقول: عَمِي وزَرِق وعَرِج وعَشِي ولا نقول: صَفِر ولا حَمِر ولا بَيِض، وليس ذلك بشيء، إنّما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر فيكون: أفعل دليلاً على قلة الشيء وكثرته. ألا ترى أنك تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل، لأن قيام فلان وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا)[1].

يظهر من نص الفرّاء الذي سقته بتمامه أن الفرّاء لم يذكر التعجب من البياض والسواد ولم يمنعه، والذي يبدو في هذه المسألة، أنه قد تكون الشواهد التي نسبت إلى الكوفيين موضوعة، وقد يحتمل أنّ مِنْ متأخري الكوفيين مَنْ قال به فتمسك به ابن الأنباري إنْ لم يكن قد وهم في نسبة هذا إلى الفرّاء فبنى كلامه عليه، وقد يحتمل أيضاً أن الفرّاء قد ذكره في موطن آخر. وعلى هذا بنى العيني كلامه في هذه المسألة فذكر في معرض تفسيره قوله: (ماؤه أبيض من اللبن)[2] جملة من أقوال النحاة، حيث أورد أن المازري[3] قال: إن مقتضى كلام النحاة أن يقال: أشد بياضاً ولا يقال: أبيض من كذا، وأورد كذلك أن من النحاة من أجازه في الشعر ومنهم من أجازه بقلة ويشهد له هذا الحديث، وذكر أن آخرين ذهبوا إلى احتمال أن يكون هذا من تصرف الرواة فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ (أشدّ بياضاً من اللبن)، وقد تعقب العيني القول الأخير حيث ذكر أن القول بأن هذا الاستعمال جاء بهذه الصورة من النبي ﷺ أوْلى من القول بنسبة الرواة إلى الغلط على زعم النحاة، وردّ استشهاده برواية مسلم، غير مستبعد أن يكون النبي ﷺ قد استعمل أفعل التفضيل من اللون فيكون هذا الحديث عنده حجة على النحاة[4].

(1) **معاني القرآن** للفرّاء: 2: 127 ـ 128.

(2) قطعة من قوله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن....» **عمدة القاري**: 23: 139.

(3) وهو عبد الله بن محمد التميمي المازري (ت536هـ) له كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم. **وفيات الأعيان**: 3: 413.

(4) **عمدة القاري**: 23: 139.

2 ـ حذف الفاء من جواب (أمّا):

إنّ (أمّا) عند النحاة حرف تضمن معنى الشرط وحرف توكيد وتفصيل، ويدلّ على المعنى الأول مجيء الفاء بعدها نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[1] وتلزمها الفاء التي تتلو ما جاء بعد (أمّا) نحو: أمّا زيد فمنطلق، ولا تحذف هذه الفاء عند النحاة إلاّ في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

أمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ[2]

والأصل: فلا قتال، أو في ندرة وجعلوا منه قوله ﷺ: «أمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[3] والأصل: فما بال رجال[4].

وقد ذهب العيني مذهباً ظاهره خلاف ما عليه جمهور النحاة، حيث ذهب إلى جواز حذف الفاء في جواب (أمّا) واستدل بقول ابن عباس رضي الله عنهما: «... لم أسمعه ولكنه قال: أمّا موسى كأنّي أنظر إليه[5] إذا انحدر في الوادي يلبي» حيث استدل العيني بهذا الحديث على حذف الفاء والأصل فيه: فكأني أنظر إليه، وذهب إلى أن هذا الحديث (حجة على النحاة حيث لم يجوزوا حذفها كذا قالوا)[6]. ومما يندرج ضمن هذا الموضوع ما ذكره العيني في تفسير قول عائشة رضي الله عنها: «.... وأمّا الذين جمعوا بين الحَجّ والعُمْرة فإنما طافوا طَوَافاً واحداً»، فقد ذكر العيني أن هذا الحديث قد ورد في كثير من النسخ برواية: طافوا، بدون لفظ (فإنما) وبدون (الفاء) في طافوا، وبين أن هذه الرواية تعدّ دليلاً على جواز حذف الفاء في جواب (أمّا) مع أن النحاة صرحوا بلزوم ذكره إلاّ في ضرورة الشعر، وذكر كذلك أن بعض النحويين قال: لا يجوز حذف الفاء مستقلاً لكن يجوز حذفها مع القول كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[7] وتقديره: فالمقول لهم هذا الكلام، وذكر أن ابن

---

(1) سورة البقرة، الآية: 26.
(2) البيت للحارث بن خالد المخزومي، ينظر **ديوانه**: 45 وينظر: **المقتضب**: 2: 71.
(3) **شواهد التوضيح**: 195.
(4) **شرح التصريح**: 2: 260 و**حاشية الصبان**: 4: 45 ـ 46.
(5) هكذا وردت في **صحيح البخاري** (1: 270) بإثبات الألف في (إذا) وقد أوردها ابن مالك في **شواهد التوضيح** (ص : 195) بحذف الألف، وذكر أن في بعض نسخ **صحيح البخاري** (إذا) بالألف.
(6) **عمدة القاري**: 9: 181.
(7) سورة آل عمران، الآية: 106.

مالك قال: إن (هذا الحديث وأخواته كقوله ﷺ: أما موسى كأني أنظر إليه، وأما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً، فمخالف لهذه القاعدة، فعلم أن من خصه بما إذا حذف القول معه فهو مقصر في فتواه عاجز عن نصرة دعواه)[1].

3 - حذف فاء جواب الشرط:

وفي قوله ﷺ لهلال بن أمية «البينة وإلا حدّ في ظهرك» ذكر العيني في (البينة) وجهين من الإعراب: النصب والرفع، أما النصب فعلى تقدير: أحضر البينة، وأما الرفع فعلى تقدير: أما البينة وأما حدّ، أو يكون التقدير وإن لم يحضر البينة فجزاؤك حدّ في ظهرك ونّص العيني على أن مثل هذا الحذف لم يذكره النحاة إلا في ضرورة الشعر، ويردّ عليهم ما روى في هذا الحديث الصحيح[2]. ومذهب العيني في هذا الحذف مذهب ابن مالك حيث قال: (والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف (فاء) الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين[3]، فبطل تخصيصه بالشعر، لكن الشعر به أولى، وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز)[4].

4 - تحذير المتكلم نفسه:

ومما يتصل بهذا الموضوع استدل العيني على جواز تحذير المتكلم نفسه بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وإيّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُم الأَرْنَبَ» فقد ذكر العيني أن القياس أن يقول: وإياك، لأن هذه اللفظة للتحذير، وقد أوضح أن تحذير المتكلم نفسه شاذ عند النحاة[5].

وقد نقل الشيخ خالد الأزهري أقوال العلماء في توجيه هذه المسألة، وهذه الأقوال لا تخلو من ضعف[6]، ولعل توجيه العيني يكون أقرب إلى الصواب حيث قال: (بالغ فيه من حيث إنه حذر نفسه ومراده تحذير المخاطب وهو أبلغ لأنه ينهى نفسه ومراده نهي من

(1) **عمدة القاري**: 9: 281 وينظر: **شواهد التوضيح**: 195 - 196.

(2) **عمدة القاري**: 19: 78 وينظر: **شواهد التوضيح**: 192 و194.

(3) وهما: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) و (البينة وإلا حدّ في ظهرك) **شواهد التوضيح**: 192.

(4) **شواهد التوضيح**: 194.

(5) **عمدة القاري**: 14: 305 وينظر: **الكتاب**: 1: 274 **والنكت**: 1: 345 **وشرح ابن يعيش**: 2: 26.

(6) **شرح التصريح**: 2: 193 وينظر: **حاشية الصبان**: 3: 191 - 192.

يخاطبه)[1] والذي يبدو أن العيني تابع ابن مالك[2] في تحذير المتكلم نفسه. ومثل هذا الحديث قولهم: إياي والشر، وقد وجه الشنتمري الحذف فيهما بأن المحذّر (ليس يخاطب نفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول: إياي من الشر، فينصب (إياي) بـ (باعد) وما أشبهه وبحذف حرف الجر من الشر، ويوقع الفعل المقدر عليه فيعطفه على الأول، ومثله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، يعني: يرميه بسهم أو ما أشبه، والمعنى: أنهم حذروا أن يأتوا فعلهم إلى المتكلم الناهي لهم)[3].

5 ـ إعراب معمول (لا):

وفي معرض تفسير قول علي بن أبي طالب عليه السلام: «فإنَّ اليَوْمَ عَمَل ولا حِسَاب» ذكر العيني أن (حساب) بالفتح أي: لا حساب فيه، وجوّز فيه وجهاً آخر وهو أن يكون (حساب) بالرفع أي: ليس في اليوم حساب، ونص العيني على أن مثل هذا الوجه شاذ عند النحاة وهذا الحديث حجة عليهم[4]. غير أنه لم يبين وجه الشذوذ، والذي يظهر أن الصواب ما ذهب إليه النحاة، وذلك لأن اسم (لا) النافية للجنس إذا لم يكن عاملاً فإنه يبنى نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5]. وأما الرفع فعلى أن (لا) عاملة عمل ليس[6].

ب ـ استدل بالحديث على ردّ بعض النحاة. ومن ذلك:

1 ـ استعمال (بضع) مع (عشرين) فأكثر:

ذكر العيني في معرض تفسير قول أنس رضي الله عنه: «أنّه دُفِن لصُلْبى مَقْدَم حجاج البصرة بِضْع وعشرون ومئة» أقوال العلماء في تفسير (بضع) واستعمالاتها، حيث أورد قول ابن الأثير أن البضع في العدد ـ بالكسر وقد يفتح ـ ما بين الثلاث إلى التسع، وقيل ما بين الواحد إلى العشرة، لأنه قطعة من العدد، وذكر كذلك أن الجوهري ذهب إلى القول بردّ استعمال (بضع) مع ألفاظ العقود نحو: عشرين، فهو قصر استعمالها على بضع سنين وبضعة عشر رجلاً، وقد

(1) عمدة القاري: 14: 305.
(2) شواهد التوضيح: 216.
(3) النكت: 1: 345 وينظر: شرح ابن يعيش: 2: 26.
(4) عمدة القاري: 23: 34.
(5) سورة البقرة، الآية: 2.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 1: 238 ـ 239 والجنى الداني: 290.

فنّد العيني ما ذهب إليه الجوهري مستدلاً بالحديث الذي مرّ آنفاً حيث قال: (الذي جاء في الحديث يرد عليه وهو سهو منه، وكيف لا وأنس من فصحاء العرب؟)[1].

2 ـ استعمال (وا) في غير الندبة:

واستدل العيني بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وا عجباً لك يا بن عباس» على جواز استعمال (وا) في غير المنادى المندوب، حيث ذكر (أن الأصل في (وا) أن يستعمل في غيره كما هنا، وإليه ذهب المبرد، ومن النحاة من منعه وهو حجة عليه)[2].

3 ـ استعمال لفظة (أشر) في التفضيل:

وفي معرض تفسير قول أيوب السختياني رضي الله عنه: «ذكر الأشرّ الثلاثةِ عند عكرمة.... الحديث» ذكر العيني أن هذا الحديث هكذا ورد في رواية الحموي، وفي رواية المستملي: (شر الثلاثة) بدون الألف واللام وفي رواية الكشميهني: (أشر الثلاثة) بزيادة ألف في أوله. ونقل العيني عن الكرماني أن فيه ثلاثة أشياء غريبة: الأول: أن المشهور من استعمال هذه الكلمة أن يقال: شر وخير ولا يقال: أشر وأخير، والثاني: فيه الإضافة مع لام التعريف على خلاف الأصل، والثالث: أن أفعل التفضيل لا يستعمل إلاّ بأحد الوجوه الثلاثة، ولا يجوز جمع اثنين منها، وقد جمع ههنا بينهما. وقد حاول العيني أن يجد لهذه الوجوه توجيهاً، أما الأمر الأول فهو أن (الأشر) و(الأخير) لغة فصيحة واستدل على هذا بما جاء في حديث عبد الله بن سلام («أخيرنا وابن أخيرنا» وأما الثاني فهو أن التعريف فيه كالتعريف في الحسن الوجه والضارب الرجل والواهب المئة وأما الثالث فهو أن الأشر في حكم الشر[3]. وكان موقف العيني في هذه المسألة أكثر وضوحاً، وذلك في استعمال الكلمة ذاتها (شر) في موضع ثانٍ من كتابه، وذلك في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «.... لا يأتي عليكم زمان إلا بعده شرّ منه حتى تلقوا ربكم» في رواية الأكثرين، وأما في رواية أبي ذر والنسفي فهو (أشر) بإثبات الألف وعليه شرح ابن التين كما نقل العيني، حيث ذكر أنه وقع (أشر) بوزن أفعل، وقد ردّ الجوهري مثل هذا الاستعمال وأن الصحيح عنده أن يقال: فلان شرّ من فلان ولا يقال: أشر إلاّ في لغة رديئة، فرد

(1) عمدة القاري: 11: 100 و24: 138 وينظر: الصحاح: (بضع) 3: 1186 والنهاية في غريب الحديث: 1: 134.

(2) عمدة القاري: 13: 17 و20: 181 وينظر: المقتضب: 4: 269، وشواهد التوضيح: 268.

(3) عمدة القاري: 22: 78. وينظر: شرح التصريح: 2: 100 ـ 101.

العيني ما ذهب إليه الجوهري إذ قال: (إن صحت الرواية بأفعل التفضيل لا يلتفت إلى ما قاله الجوهري وغيره)[1].

والذي يبدو أن العيني كان له وجه فيما ذهب إليه، وذلك لأن (خيراً) و(شراً) في التفضيل أصلهما: أخير وأشر، لورود الرواية فيه كما ذكر العيني، ويؤيد هذا ثبوته في قراءة أبي قلابة[2] ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾[3][4] بفتح الشين وتشديد الراء، وقول الشاعر:

بِــلال خَـيْــرُ الــنــاسِ وابــنُ الأَخْـيَــرِ[5]

إلا أن العرب لم يستعملوا الأصل[6]. وقد ذكر الشيخ خالد الأزهري الاختلاف في سبب حذف الهمزة فيهما حيث نقل أن حذف الهمزة فيهما لكثرة الاستعمال أو لأنّهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما[7]، وهذا الحذف شاذ في القياس لا في الاستعمال[8].

منهج العيني في الاستشهاد بالحديث

من خلال الوقوف على شواهد العيني الحديثيّة تبين لي أن منهجه يتمثل بالأمور الآتية:

1 ـ كان العيني يستعمل تعبيرات معينة تفيد في نسبة الحديث إلى النبي ﷺ نحو: (قال عليه الصلاة والسلام)، أو (قال عليه السلام) أو (قول النبي صلّى الله عليه وسلّم) أو يستعمل لفظة (الحديث) ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في جواز كون (لو) بمعنى (أن) حيث قال: (ويحتمل أن يكون من قبيل قوله عليه السلام: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه)[9]

---

(1) عمدة القاري: 24: 185 وينظر: الصحاح: (شرر) 2: 692.

(2) هو عبد الله بن زيد بن عمر الجرمي عالم بالقضاء والأحكام (ت104هـ) ينظر: حلية الأولياء: 2: 282 والشذرات: 1: 126.

(3) سورة القمر، الآية: 26.

(4) وينظر في هذه القراءة: المحتسب: 2: 299.

(5) مجهول القائل. ينظر: الدرر: 2: 224 ومعجم شواهد العربية: 2: 480.

(6) شرح الكافية الشافية: 2: 1127 وشرح التصريح: 2: 100 ـ 101.

(7) شرح التصريح: 2: 101 وينظر: حاشية الخضري: 2: 46.

(8) حاشية الخضري: 2: 46.

(9) عمدة القاري: 2: 268 وينظر: الجنى الداني: 273.

ومنها ما استدل على إفادة (في) التعليل حيث قال: (وفي الحديث: إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها)[1].

وقد يستدل بالشاهد الحديثي من غير نسبة إلى أحد، ومن ذلك ما استدل به على مجيء الفاء بمعنى الواو التي للجمعية فقال: (ونظيره ما ورد: ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة: بسم الله الذي لا يضرّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم فيضرّه شيء)[2].

وإذا كان الحديث غير معزو إلى النبي ﷺ فإنه يقيده بنسبته إلى قائله ومن أمثلته على ذلك ما استدل به على جواز استعمال فعل الشرط وجوابه مطلقاً وذلك في معرض تفسيره قوله ﷺ: «من يقم ليلة القَدْر إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدّم من ذنبه» فقال: (وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقاً واحتجوا بالحديث المذكور وبقول عائشة[3] رضي الله عنها في أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ومنه ما استدل به على استعمال (من) لابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين حيث استدل بقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «وما زلت أحب الدبّاء من يومئذٍ»[4].

2 ـ كان العيني يستشهد كثيراً بالحديث الشريف في تبيان الأحكام النحوية وتوجيه معاني بعض الأدوات واستعمالاتها، والأمثلة على مثل ذلك كثيرة وسأنتخب جملة منها لبيان المقصود، ومن هذه الأمثلة ما ذكره في تفسير قول البخاري رحمه الله: «باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال»[5] في كون (في) بمعنى السببية، فقال: (وكلمة في للسببية كما في قوله ﷺ: «في النَّفْسِ المُؤمِنَةِ مئة إبل» أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال)[6]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «إنّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغي بِهَا وَجْهَ اللهِ إلاّ أُجِرت عليها....» حيث ذكر أنّ الباء في (بها): (إما للمقابلة كما في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا

(1) عمدة القاري: 2: 73 وينظر: شواهد التوضيح: 123 وارتشاف الضرب: 2: 447 .

(2) عمدة القاري: 8: 34 وينظر: الجمل: 185 والجنى الداني: 74.

(3) هو: (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ). ينظر: صحيح البخاري: 1: 122 وصحيح مسلم: 4: 141.

(4) عمدة القاري: 2: 276.

(5) صحيح البخاري: 1: 13.

(6) عمدة القاري: 1: 168.

كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] وإما للسببية كما في قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»، وإما للظرفية بمعنى (فيها) وإنما قلنا هكذا لأن تبتغي متعد يقال: ابتغيت الشيء وتبتغيه إذا طلبته)[2]. والمقابلة هي الداخلة على الأعواض، والفرق بينها وبين السببية أن المعطي بعوض قد يعطي مجاناً وأما السبب فلا يوجد بدون المسبب، وعلى هذا فلا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين[3].

ومنها ما ذكره العيني عند تفسير قوله ﷺ: «مُطِرْنا بنَوْء كَذَا وكَذَا» فذكر أنّ (كَذَا) ترد على ثلاثة أوجه[4]، أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولنا: رأيت زيداً فاضلاً ورأيت عمراً كذا، ويدخل عليها هاء التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[5] والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكَنياً بها عن غير عدد كما جاء في الحديث أنّه يقال للعبد يوم القيامة: (أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وكَذَا فَعَلْتَ كَذَا وكَذَا) والثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مَكْنياً بها عن العدد، وقد جعل العيني قوله ﷺ: «مطرنا بنوء كذا» من هذا القسم.

3 ـ وقد تعرّض العيني في هذا الباب للخلاف النحوي، حيث ذكر الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيون في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وذلك عند تفسيره قوله: (فإن رَأسَ مِئَة سَنَة مِنْهَا)[6]، حيث ذكر أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان كـ (مُنْذُ) وذهب البصريون إلى منعه وقصروا استعمالها في المكان وتأولوا ما جاء بخلافه، وذكر العيني أنّ قوماً نصروا مذهب الكوفيين في جواز استعماله في الزمان واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[7] وبقول عائشة رضي الله عنها: «ولَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فيّ مَا قِيل» وقول أنس رضي الله عنه: «مَا زِلْتُ أُحِبُّ الدبّاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ» وقول بعض الصحابة: «مُطِرْنا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَة»[8].

---

(1) سورة النحل، الآية: 32.
(2) **عمدة القاري**: 1: 319 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 103 ـ 104.
(3) **مغني اللبيب**: 1: 104.
(4) **عمدة القاري**: 6: 137 و16: 254. وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 187.
(5) سورة النمل، الآية: 42. وتتمتها ﴿فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾.
(6) قطعة من قوله ﷺ: «أرأيتكم ليلتكم هذه فان رأس مائة سنة منها.....». **عمدة القاري**: 2: 175.
(7) سورة التوبة، الآية: 108. وتتمتها ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.
(8) **عمدة القاري**: 2: 176 وينظر: **شواهد التوضيح**: 189 ـ 191 **ومغني اللبيب**: 1: 318 ـ 319.

إلاّ أنّنا نجد العيني أحياناً يتّخذ موقفاً واضحاً إزاء الخلاف النحوي، فيرجح رأياً ويميل إليه ويؤيده مستشهداً بالحديث الشريف، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قوله: (غُفِرَ له)[1] حيث جعله جواب شرط وذكر أنّ هذا وقع ماضياً وفعل الشرط مضارعاً، وأشار إلى أنّ النحاة يستضعفون مثل هذا، ومنهم من منعه إلاّ في ضرورة الشعر، وأنّهم أجازوا عكسه أي أنْ يكون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾[2] وذكر كذلك أنّ جماعة من النحويين أجازوا ذلك مطلقاً واحتجوا بالحديث المذكور آنفاً - وبقول عائشة رضي الله عنها في أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه: «مَتَى يَقُمْ مَقَامَك رَقّ» وقد رجّح العيني ما ذهب إليه المجوّزون وصوّبه لأنّه (وقع في كلام أفصح الناس وفي كلام عائشة الفصيحة)[3].

4 - ويستشهد العيني بالحديث الشريف عاضداً به آية قرآنية ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله: (فقدمه اللهُ لرسُولِهِ ﷺ في دُخُولِهِم في الإِسْلام)[4] حيث بين أنّ (في) ههنا تفيد التعليل أي: لأجل دخولهم الإسلام فقال: (وجاء (في) بمعنى التعليل في القرآن والحديث، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[5] وأما الحديث فقوله ﷺ: إنّ امرأةً دَخَلتِ النّارَ في هِرَّةٍ)[6]. ومن أمثلته الأخرى على هذا ما ذكره في تفسير قوله: «يا رسولَ اللهِ هذا القاتِلُ فَمَا بالُ المَقْتول» إذ قال: (وقد عُلِم أنّ المبتدأ إذا اتّحد بالخبر لا يحتاج إلى ضمير ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[7] وقوله ﷺ: أَفْضَلُ مَا قلتُ أنَا والنبيّون مِنْ قَبلي: لا إله إلاّ الله)[8]. والظاهر أنّ الصواب هنا أنّ الرابط في الآية هو الإشارة وليس كما ذكر العيني[9].

---

(1) قطعة من قوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له....». عمدة القاري: 1: 229.

(2) سورة هود، الآية: 15.

(3) عمدة القاري: 1: 227.

(4) هو قطعة من قول عائشة رضي الله عنها: «كان يوم بُعَاثَ يوماً قدّمه اللهُ لرسوله ﷺ فَقَدِمَ رسول الله ﷺ وقد افترق ملاهم وقُتِلت سَرَواتُهم وجُرِحوا فقدمه اللهُ.... الحديث». عمدة القاري: 16: 254.

(5) سورة يوسف، الآية: 32.

(6) عمدة القاري: 16: 255 وينظر: مغني اللبيب: 1: 168.

(7) سورة الأعراف، الآية: 26.

(8) عمدة القاري: 1: 212.

(9) وقد استدل النحاة بهذه الآية الكريمة على أنّ الرابط في الخبر إذا كان جملة هو اسم الإشارة (ذلك) =

5 ـ ووجدت العيني يستشهد بأكثر من حديث في تبيان بعض الأحكام النحوية فيما استدل به على زيادة الباء، وذلك في تفسيره لقوله ﷺ: «فَعَليكُمْ بالسَّكِينَةِ» في رواية أبي ذر، وفي رواية غيره «فَعَليكُمُ السَّكِينةَ» بالنصب، وذكر أنّ القرطبي ضبطها بالنصب على الإغراء، وضبطها النووي بالرفع على أنّها جملة في موضع الحال، وذكر كذلك أنّه قد قيل: إنّ دخول الباء لا وجه له لأنّه متعدّ بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، وقد خالف العيني هذا الرأي مستدلاً بجملة من الأحاديث فَرَدّ هذا القول: (بأنّها [الباء] زائدة للتأكيد ولم تدخل للتعدية، وجاء في الأحاديث كثير من ذلك نحو: (عَلَيكُمْ برُخصَةِ اللهِ تَعالى) (فَعَليهِ بالصَّوْمِ فإنّه لَهُ وجَاء)[2] (وعَلَيْكُمْ بقِيامِ اللّيْلِ) ونحو ذلك)[3]. أو هو على جَعْل اسم الفعل بمعنى استَمْسِك[4].

6 ـ ووجدت العيني أيضاً يذكر أقوال العلماء في تبيان بعض الأحكام النحوية ثم يعتمد قولاً من هذه الأقوال عاضداً موقفه هذا بطائفة من الأحاديث ومن أمثلته على ذلك قوله ﷺ: «إنّك إنْ تَذر وَرَثَتَكَ أغْنِيَاء خَيْر لك» حيث ذكر العيني أن (إن) رويت بفتح الهمزة وكسرها وعرض أقوال العلماء فيها فقد قال عياض: رويناه بفتح الهمزة وكسرها وكلاهما صحيح، وقال ابن الجوزي: سمعناه من رواة الحديث بكسر (إنْ) وقال لنا عبد الله بن أحمد النحوي[5]: إنما هو بفتح الألف ولا يجوز الكسر لأنّه لا جواب له، وقال القرطبي: روايتنا بفتح الهمزة وقد وهم من كسرها بين أنْ جعلها شرطاً لا جواب له أو يبقى خبراً لا رافع له، وقال بعضهم[6]:

= وهو ههنا يغني عن الضمير، وذكروا أن الخبر إذا كان جملة لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط إما ضمير ظاهر نحو: زيد قائم أبوه أو مقدر نحو: السَّمْنُ منوانِ بدِرْهَم، أي: منوانِ منه، أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ في قراءة من رفع (اللباس) وعلى تقدير (ذا) مبتدأ ثانياً، أو تكرار المبتدأ بلفظه كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾ [الحاقة: 1، 2]. ينظر: **أوضح المسالك**: 1: 197 ـ 198 وشرح **ابن عقيل**: 1: 203 ـ 204.

(1) سورة المائدة، الآية: 105. وتتمتها ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ﴾.

(2) الوجاء: رضّ أنثيي الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع، وأراد في الحديث أن الصوم يقطع النكاح كما يقطعه الوجاء. ينظر: **اللسان**: (وجأ) 1: 191.

(3) **عمدة القاري**: 5: 152.

(4) **حاشية الخضري**: 2: 90.

(5) هو المعروف بابن الخشاب.

(6) القائل هو ابن حجر العسقلاني. ينظر: **فتح الباري**: 3: 408.

(ولا يصّح كسرها لأنّها تكون شرطية، والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات)[1].

والملاحظ أنّ العيني قد اكتفى بعرض هذه الآراء، والذي يبدو أنّه لم يُبْدِ ميلاً إلى أيٍّ منها، إلاّ أنّه اختار ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: (التحقيق فيه ما قاله ابن مالك إنّ الأصل: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير لك، فحذف الفاء والمبتدأ، ونظيره قوله ﷺ لأبيّ بن كعب: فإنْ جَاء صاحِبُها وإلاّ فاستَمْتِعْ بِهَا[2]، وقوله لهلال بن أمية: البيّنَةُ وإلاّ حدّ في ظَهْرِكَ، وذلك مما زعم النحويون أنّه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقلّ في غيره، ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن الطريق وضيّق حيث لا تضييق)[3].

ج ـ كلام العرب

ويعني به (كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً)[4]. وقد استقرّ الأمر على الاستشهاد بكلام الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وعدم الاستشهاد بكلام المولّدين نظماً ونثراً، وقد خرج الزمخشري عن هذا القيد فاستشهد بشعر أبي تمّام، والذي سوّغ له ذلك كون أبي تمام من علماء العربية، فيجعل ما يقوله بمثابة ما يرويه[5].

ويكون كلام العرب على قسمين هما الشعر والنثر، وفيما يأتي بيان مفصل للاستشهاد بهما عند العيني لنقف من خلالهما على موقف العيني منهما ومنهجه في عرضهما.

1 ـ الشعر

عني علماء العربية بالشعر عناية كبيرة فأولوه اهتماماً خاصّاً، حيث اتخذوه مادة يحتجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية[6]، ولا غرو في ذلك لأنه (ديوان العرب وبه

(1) عمدة القاري: 8: 89 وينظر: فتح الباري: 3: 408.
(2) المشهور بلا فاء. ينظر: صحيح البخاري: 2: 65.
(3) عمدة القاري: 8: 89. وينظر: شواهد التوضيح: 192.
(4) الاقتراح: 36.
(5) الكشاف: 1: 206 وينظر: الاقتراح: 54 والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 48 ـ 49.
(6) البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: 169، ومنهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه: 172.

حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تُعُلِّمت اللغة وهو حُجَّة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين)[1] فقد رجع إليه دارسو اللغة ومفسِّرو القرآن الكريم وشارحو الحديث الشريف، واستعان به الفقهاء وعلماء الشريعة في تفسير كلمة أو بيان الدلالات اللغوية أو الوقوف على الأصول اللغوية لكثير من الألفاظ وبيان اشتقاقها، ورجعوا إليه في وضع القواعد وتوجيهها.

وقد قسموا الشعراء الذين يُحْتَجّ بشعرهم في اللغة والنحو والصرف إلى أربع طبقات[2]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم من كان قبل الإسلام.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولّدون ويقال لهم المحدَثون مثل بشار بن برد وأبي نواس.

وقد أجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية وأمّا شعراء الطبقة الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بشعرهم، وأما شعراء الطبقة الرابعة فقد أجمعوا على أنه لا يستشهد بشعرهم في اللغة العربية مطلقاً[3]، وذهب بعضهم إلى الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم، واختار الزمخشري هذا حيث استشهد ببيت من شعر أبي تمّام وقد علل ما ذهب إليه بقوله: (وهو وإن كان محدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؟ فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه[4]) وقد تابعه الرضي الإسترابادي في ذلك فاستشهد في شرحه للكافية بأبيات من شعر أبي تمام[5]، إلاّ أنّ ما ذهب إليه الزمخشري لا يقف حُجّة للاحتجاج بشعر المولّدين والمحدَثين فالإجماع على ردّ الاحتجاج به، حيث اتفقوا على أنه (خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن

(1) الصاحبي: 467.

(2) المزهر: 2: 489 وخزانة الأدب: 1: 5 ـ 6 وسيبويه حياته وكتابه: 177.

(3) الاقتراح: 54 وسيبويه حياته وكتابه: 177 ـ 178.

(4) الكشاف: 1: 220 وينظر: الاقتراح: 54 ـ 55 وخزانة الأدب: 1: 7.

(5) سيبويه حياته وكتابه: 178.

هرمة[1] وهو آخر الحجج)[2]. والذي يعنينا من هذا كله موقف العيني من الشعر في شرحه صحيح البخاري، فله ولع شديد بالشواهد الشعرية وكيفية انتقالها من كتب المتقدمين وعلماء العربية، لذلك وجدته يضمّن كتابه عمدة القارئ طائفة ضخمة من الشعر الرجز الذي استشهد به في تبيان الأحكام النحوية والمسائل الصرفية وفي تفسير المفردات وبيان لغاتها والموازنة بينها وفي توجيه القراءات القرآنية التي عرضها، وسأقدم فيما يأتي دراسة لموقف العيني من الشعر الذي احتج به وطريقته في عرضه.

موقف العيني من الشواهد الشعرية

بعد أن وقفنا على عرض موجز لموقف النحاة من الشعر يجدر بنا أن نعرض موقف العيني إزاء هذه الشواهد لنتعرف على قدر أكبر من جهده في هذا الباب.

استشهد العيني في كتابه الضخم بطائفة كبيرة من الأشعار في مختلف نواحي اللغة العربية، فقد استشهد العيني بأكثر من مائتين وخمسة وعشرين شاهداً شعرياً بين بيت وشطر بيت، وشأن العيني في احتجاجه بالشعر شأن غيره ممن سبقه من النحاة واللغويين، حيث كان موقفه واضحاً من هذه الشواهد، فقد استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، وفيما يأتي عرض ذلك بشيء من تفصيل. استشهد العيني بشعر الشعراء الجاهليين ومن أمثلته على ذلك ما ذكره من شعر امرئ القيس للاستدلال به على أن (في) تأتي بمعنى (من) حيث قال: (فإن قلت: هل جاء (في) بمعنى (من)؟ قلت: نعم كما في قول امرئ القيس:

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ[3] أَحْوَالِ)[4]

واستشهد العيني بشعر الشعراء المخضرمين ومن ذلك ما استشهد به من شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه، وذلك ما ذكره في معرض كلامه عن وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا سبقها حرف جرّ نحو: مِمّ وعَمّ فقال ﷺ: وأما قول حسان رضي الله عنه:

(1) وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية واسمه: إبراهيم بن علي بن مسلمة بن هرمة الكناني شاعر غزل بالخمر توفي سنة 150هـ. ينظر: الاقتراح: 55 هامش رقم (82) وقد جعل محققا كتاب الاقتراح وفاته في سنة 136هـ.

(2) الأغاني: 4: 373 والاقتراح: 55 وخزانة الأدب: 1: 8.

(3) ديوان امرئ القيس: 27 وينظر: شرح شواهد المغني: 486.

(4) عمدة القاري: 5: 201.

عَلامَ قَامَ يَشْتِمُني لَئِيم كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَاد[1]

فضرورة)[2].

ومن المسائل النحوية التي ذكرها العيني واستشهد في توجيه أحكامها بشعر لبيد إعراب كلمة (ماذا) من قول النجاشي في حديث أبي سفيان: (ماذا يأمركم؟.... الحديث) حيث ذكر العيني فيها عدة أوجه إعرابية أحدها (أنْ تكون (ذَا) موصولة بدليل افتقاره إلى الصلة كما في قول لبيد:

ألاَ تَسْألانِ المَرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ[3]؟)[4].

وأبو ذؤيب الهذلي من شعراء هذه الطبقة الذين استشهد العيني بشعرهم، وذلك في معرض تفسير كلمة (رجلاً)[5] فذكر أنّ جمعه يكون على: رجال ورجالات، وقد جُمِع أيضاً على: رجلة وأراجل، وقال: (وقال الكسائي جمعوا رجلاً: رجلة مثل عنبة وأراجل قال أبو ذؤيب الهذلي:

أَهَمَّ بَنِيهِ صَيفُهُمْ وشِتَاؤُهُمْ وَقالوا تَعَدَّ وَاغْزُ وَسْطَ الأَرَاجِل)[6]

واستشهد العيني كذلك بشعر شعراء الطبقة الثالثة وهم الشعراء الإسلاميون، وسأذكر قسماً منهم، فمن هؤلاء كثير بن عبد الرحمن، حيث استدلّ بشعره على استعمال اسم الفاعل من الفعل (يوشك) فقال: (فإن قلت: هل يستعمل منه [أي يوشك] اسم الفاعل؟ قلت: نعم، ولكنه نادر. قال كثير بن عبد الرحمن:[7]

فَإنَّكَ مُوشِكٌ أنْ لا تَرَاهَا وتَغْدُو دُونَ غَاضِرة[8] العَوَادِي)[9]

(1) ديوانه: 324 وفيه (فغيم يقول يشتمني) ونسب أيضاً إلى حسان بن النذر. ينظر: مغني اللبيب: 1: 299 وفيه (دمان) والمقاصد النحوية: 4: 554 وشرح شواهد المغني: 709.
(2) عمدة القاري: 2: 114 وينظر: مغني اللبيب: 1: 299.
(3) ينظر: الكتاب: 2: 417 ومغني اللبيب: 1: 300.
(4) عمدة القاري: 1: 92 وينظر: مغني اللبيب: 1: 300.
(5) هي قطعة من قوله ﷺ: «وأحياناً يتمثّل لي المَلَكُ رَجلاً فيكلّمني فأعي ما يقول». عمدة القاري: 1: 36.
(6) عمدة القاري: 1: 41. وينظر: شرح أشعار الهذليين: 1: 161 وفيه: (فَقَالوا تَعَدَّ).
(7) ديوانه: 220.
(8) غاضرة: هي جارة أم البنين أخت عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. ينظر: عمدة القاري: 1: 162.
(9) عمدة القاري: 1: 162 وينظر: أوضح المسالك: 1: 321 وشرح ابن عقيل: 1: 338.

ومنهم جرير فقد استشهد العيني بشعره في تبيان الأحكام النحوية للاستدلال بها على بعض الأوجه الإعرابية، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في صحة استعمال صيغة الماضي من الفعل (يوشك) وردّ من أنكره حيث قال: (يوشك: ويقال في ماضيه: أوشك، ومن أنكر استعماله ماضياً فقد غلط، فقد كثر استعماله.... قال جرير:[1]

(إذَا جَهِلَ اللَّئِيمُ وَلَمْ يُقَدِّرْ لِبَعْضِ الأمْرِ أوْشَكَ أنْ يُصَابَا)[2]

ومن أمثلته الأخرى على الاستشهاد بشعر جرير ما ذكره في كون (حتّى) حرف ابتداء أي: (حرف يبتدأ بعده جملة أي: تستأنف فتكون اسمية، وفعلية.... ومثال الاسمية قول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجّ دِمَاؤهَا بِدِجْلَةَ حَتّى مَاءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ)[3]

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4] وإعرابه ذكر العيني قول البخاري رحمه الله: «إنّ العَرَبَ لا تجَاوز رُبَاع»[5] وقال العيني موضحاً ذلك: (وفيه خلاف، قاله ابن الحاجب[6]، هل يقال: خُمَاس ومَخْمَس إلى عُشَار ومَعْشَر؟ قال: فيه خلاف والأصح أنّه لم يثبت. وذكر الطبري: أنّ العَشْرة يقال فيها: عُشَار ولم يُسْمَع في غير بيت الكُمَيْت وهو قوله:

(فَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَارا[7]

يريد: عَشْرا، وذكر النحاة أنّ خلفاً الأحمر أنشد أبياتاً غريبة من خُمَاس إلى عُشَتار[8]).

والذي يبدو لي أنّ الصواب ما ذهب إليه البخاري وما صحّحه ابن الحاجب في أنّ خُمَاس وما زاد عليه إلى عشار لم يثبت عند العرب، وما ورد في قول الكُمَيت لا يستدلّ به لأنّ الكُمَيت قد عابوا عربيته، وقال الأصمعي: (الكُمَيت جُرْمُقاني[9] من أهل الموصل ليس

(1) ديوانه: 62.
(2) عمدة القاري: 1: 162.
(3) عمدة القاري: 3: 33 وينظر: الجنى الداني: 552 ومغني اللبيب: 1: 128.
(4) سورة النساء، الآية: 3.
(5) صحيح البخاري: 3: 117.
(6) الإيضاح في شرح المفصل: 1: 133 وينظر: شرح الكافية نظم الوافية: 139.
(7) شعر الكميت: 1: 191 وينظر: الخصائص: 3: 181 والاقتضاب: 3: 416.
(8) عمدة القاري: 18: 162 ـ 163 وينظر: شرح ابن يعيش: 1: 62 وشرح الكافية لابن جماعة: 41.
(9) الجرامقة: قوم من العجم كانوا في الموصل أوائل الإسلام وأحدهما جرمقاني. ينظر: الصحاح: (جرمق) 4: 1454.

بحُجَّة[1]) وحكى ابن جني[2] ما يشير إلى بِطْءِ قريحته في الشعر[3]، وأمّا ما نُقِل عن خلف الأحمر فلا يُطْمأَنُّ إليه لأنّ خلفاً الأحمر ـ على سعة علمه في الرواية والنحو ـ كان ينتحل شعر الشعراء المتقدمين فلا يتميز من شعرهم[4].

وأمّا شعر شعراء الطبقة الرابعة من المُحْدَثين والمولّدين فالظاهر أنّ العيني لا يميل إلى الاحتجاج به في تقرير الأحكام النحوية، ويتضح ذلك في توهينه الاستشهاد به من خلال إعراب كلمة (السراويل) وذكر فيها ثلاثة أوجه:[5]

1 ـ أنها غير مصروفة على الأكثر.

2 ـ مذهب سيبويه أنّها واحدة وهي أعجمية فأُعرِبت فأشبهت في كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهي مصروفة في النكرة، وإن سُمّي بها رجل لا تُصْرَف[6].

وظاهر الأمر أنّ العيني قد وهم في نسبة صرف (سراويل) في النكرة إلى سيبويه، وذلك أنّ سيبويه لم يقل إنّها مصروفة في النكرة، وفي هذه المسألة خلاف سأفصّل القول فيه في موطن لاحق من هذا الكتاب[7].

3 ـ وذهب قسم من النحويين إلى منع صرفه أيضاً في النكرة، على أنّه جمع سروال وسروالة واحتجوا في ترك صرفه بقول الشاعر:

فَتـــى[8] فـــارســـيّ فـــي سَـــرَاويـــلَ رامـــح[9]

إلاّ أنّ العيني قد ذكر ما يشير إلى توهين هذا الوجه فقال: (والعمل على القول الأوّل

(1) أمالي القالي: 1: 96 وينظر: المزهر: 2: 340.
(2) الخصائص: 1: 326.
(3) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 1: 243.
(4) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 163 ونزهة الألباء: 53.
(5) عمدة القاري: 2: 221 وينظر: شرح ابن يعيش: 1: 64 ـ 65 وشرح ابن عقيل: 3: 328.
(6) الكتاب: 3: 229 وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2: 829.
(7) الصفحة: 222 في الفصل الرابع.
(8) ورد في عمدة القاري (فتحى) ولعله خطأ طباعي، والصواب ما أثبتّه.
(9) عجز بيت صدره: يمشّي بها ذَبّ الرياد كأنّه. ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: 281 وشرح ابن يعيش: 1: 64.

والثاني أقوى)[1]. وهذا البيت مُخْتَلف في نسبته فقد نسبه ابن يعيش[2] إلى تميم بن أبي مقبل، ونسبه ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي[3] إلى أوس بن حجر[4].

منهج العيني في عرض الشواهد الشعرية

بعد أنْ وقفت على موقف العيني من الشواهد الشعرية ينبغي أنْ أشير في هذا الموضع إلى أهمّ السمات التي اتّسم بها منهجه في عرض هذه الشواهد، وفيما يأتي بيان ذلك.

1 - استشهد العيني بالشعر كثيراً في معرض بيانه للأحكام النحويّة وتفسير الأَدوات وبيان معانيها في كثير من المسائل النحوية، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير قوله: (يا ليتني فيها)[5] فذكر فيه أقوال العلماء فذكر أنَّ أبا البقاء العكبري جعل المنادى ههنا محذوفاً تقديره: يا محمد ليتني كنت حيّاً نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[6] وذكر أنَّ الأَصل فيه أنَّ (يا) إذا وليها ما لا يصلح للنداء كالفعل في نحو: (ألاَ يا اسْجُدوا) والحرف في نحو: يا ليتني والجملة الاسمية نحو:

يَـــا لــعْـنـَــةَ الــلّـــهِ والأقــوامِ كُـــلِّـــهِـــم[7]

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرّد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلّها[8].

وذكر العيني أيضاً قول ابن مالك في الشواهد في ردّ هذا التوجيه فقال: (وقال ابن مالك

(1) عمدة القاري: 2: 221.

(2) شرح ابن يعيش: 1: 64.

(3) الحلل في إصلاح الخلل: 281.

(4) وذكر محقق كتاب الحلل (ص: 281 هامش رقم 11) أن البيت مذكور في ديوان ابن مقبل (ص: 41) ولم يجده في ديوان أوس بن حجر الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم.

(5) قطعة من قول ورقة بن نوفل: (هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً) ينظر: عمدة القاري 1: 47.

(6) سورة النساء، الآية: 73.

(7) صدر بيت عجزه: والصالحين على سمعان من جار، وهو من أبيات سيبويه الخمسين، الكتاب: 2: 219 وينظر: المقاصد النحوية: 4: 261 وشرح شواهد المغني: 796، وشرح أبيات المغني: 6: 171.

(8) عمدة القاري: 1: 58.

في الشواهد: ظنّ أكثر الناس أنّ (يا) التي تليها (لَيْتَ) حرف نداء والمنادى محذوف وهو عندي ضعيف لأنّ قائل (ليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى)[1] وقد وهّن العيني ما ادّعاه ابن مالك فقال: (دعواه ببطلان الحذف غير سديدة لأنّ دليله لم يساعده)[2]. ومن أمثلته الأُخرى بيان معنى (ممّا) من قوله: (.... يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً وكانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ)، فقد ذكر العيني فيه قولين، أحدهما: أنّه أدغم النون في ميم (ما)، والآخر هو أنّ معناه: رُبَّما (لأنّ (منْ) إذا وقع بعدها (ما) كانت بمعنى رُبَّمَا قاله الشيرازي وابن خروف وابن طاهر والأعلم وأخرجوا عليه قول سيبويه: وأعلم أنّهم ممّا يحذفون كذا وأنشدوا قول الشاعر[3]:

(وإنّا لِمـمّـا نَـضْـرِبُ الـكَـبْـشَ ضَـرْبَـةً   على رَأسِه تُلقي اللّسَانَ مِنَ الفَـمِ)[4]

وممّا يندرج تحت هذا من أمثلة إعراب (لولا) في قوله ﷺ: «لولا قَومك حديث عَهْدُهم بكفر» فقد ذكر العيني أنّ (كلمة (لولا) ههنا لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: لولا زيد لأكرمتك. أي: لولا زيد موجود لأكرمتك، وقوله (قومك) كلام إضافي مبتدأ وقوله : (حديث عهدهم) خبر المبتدأ. فإنْ قلت: قالت النحاة: يجب كون خبر لولا كوناً مطلقاً محذوفاً فما باله ههنا لم يحذف؟ قلت: إنّما يجب الحذف إذا كان الخبر عامّاً، وأمّا إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه، قال الشاعر:

(وَلـولا الـشِّـعْـر بـالـعُـلـمَـاءِ يـزري   لـكُـنْـتُ الـيَـوْمَ أشْـعَـر مِـنْ لـبـيـد)[5]

ومن أمثلته الأخرى على ذلك النسب إلى اليمن فقد ذكر أنّه قد ورد (في الصحاح: قال سيبويه: وبعضهم يقول يمانيّ ـ بالتشديد ـ قال أمية بن خلف:

(يَـمَـانِـيّـاً يَـظَـلّ يَـشُـدّ كِـيـراً   وَيَـنْـفُـخ دَائِـمـاً لَـهَـبَ الـشُّـوَاظِ)[6]

2 ـ ووجدت العيني يستشهد بالشعر كذلك في المسائل الخلافيّة، ومن ذلك ما ذكره في إعراب (جَذَعاً) من قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني فيها جَذَعاً ليتني أكون حيّاً) فقد ذكر العيني فيه وجهين من الإعراب: الرفع والنصب، فوجه الرفع ظاهر وهو كونه خبر ليت وأمّا وجه

(1) عمدة القاري: 1: 58. وينظر: شواهد التوضيح: 59.
(2) عمدة القاري: 1: 58.
(3) هو أبو حية النميري. ينظر: الكتاب: 3: 156 والمقتضب: 4: 174.
(4) عمدة القاري: 1: 72.
(5) عمدة القاري: 2: 203.
(6) عمدة القاري: 3: 52 وينظر: الكتاب: 3: 338 والصحاح: (يمن) 6: 2219 والنكت: 2: 886.

النصب فهو (أنْ يكون خبر كان المقدّر تقديره: ليتني أكون جَذَعاً وإليه مال الكسائي وقال القاضي عياض: هو منصوب على الحال، وهو منقول عن النحاة البصرية، وخبر (ليت) حينئذ قوله: فيها، والتقدير: ليتني فيها حال شبيبة وصِحّة وقوّة لنصرتك. وقال الكوفيون: ليت أُعمِلت عمل تمنيت فنصبت الجزأين كما في قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أيامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا)[1]

وممّا يتّصل بالخلاف نجد العيني يعرض الأوجه الخلافيّة وينقل ردّ بعض هذه الأوجه مستدلاً بالشعر، ومن ذلك التعجب مما لم يُسَمّ فاعله، حيث ذكر في معرض تفسيره لقوله: (فإنّها تُزْهَى)[2]. فقد ذكر العيني أقوال العلماء فيها قال: (بضم أوّله [تُزْهى] أي تتكبر أو تأنف وقال ثعلب في باب (فُعِل) بضم الفاء: وقد زُهِيْتَ علينا يا رجل، وأنت مَزْهُوّ.... وقال ابن درستويه: العامّة تقول: زَهي علينا فيحصل الفعل له وإنّما هو مفعول لم يسمّ فاعله، وقال ابن دريد: يقال: زهى زهواً إذا تكبّر ومنه قولهم ما أزهاه وليس هو من زُهي لأنّ ما لم يسمّ فاعله لا يتعجب منه، وردّ عليه بما رُوي عن ابن عصفور وغيره: يجيء التعجب ممّا لم يسمّ فاعله في ألفاظ معدودة منها: ما أجَنّه. وقال الجوهري: قال الشاعر[3]:

(لَنَا صَاحِبٌ مولَع بالخِلاف كثيرُ الخَطَاء قَليلُ الصَّوَاب
ألجّ لجَاجاً مِنَ الخنفساء وأزهَى إذَا ما مَشَى مِنْ غُراب)[4]

3 - ومن السّمات البارزة الأُخرى التي يتّسم بها منهج العيني أنّه يذكر الشاهد الشعري عاضداً به آية قرآنيّة في تفسير كلمة أو بيان حكم نحوي، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في بيان مجيء الباء للتبعيض وذلك في معرض تفسيره لقول البخاري: «.... وقَول اللهِ تَعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ.... وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[5]». فقد قال: (فإنْ قلت: قال ابن جني وابن برهان: من زعم أنّ الباء للتبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفون. قلت: أثبت الأصمعي والفارسي والقُتَيْبي وابن مالك التبعيض، وقيل هو مذهب الكوفيين وجعلوا منه ﴿عَيْنًا

(1) عمدة القاري: 1: 58 وينظر: الكتاب: 2: 142 ومغني اللبيب: 1: 285.
(2) هو قطعة من قول عائشة رضي الله عنها «أنظر إليها فإنها تزهى إن تلبسه في البيت» عمدة القاري: 13: 183.
(3) ذكره الجوهري بلا نسبة إلى أحد. الصحاح: (زها) 6: 2370. وينظر: شرح الفصيح في اللغة: 126 وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: 72.
(4) عمدة القاري: 13: 184.
(5) سورة المائدة، الآية: 6.

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[1] وقول الشاعر:

(شَــرِبْــنَ بِــمَــاءِ الــبَــحْــرِ ثُــمَّ تَــرَفَّــعَــتْ)[2]

ومن أمثلة العيني الأُخرى مجيء (مِنْ) للتعليل وذلك كما أورد في تفسير قول البخاري رحمه الله: «باب لا يَتوضأ مِنَ الشكّ حتّى يَسْتَيقن»[3] حيث قال: (وكلمة (مِنْ) للتعليل، أي: لأجل الشكّ، كما في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[4] وقول الشاعر:[5]

(وَذلِــكَ مِــنْ نَــبَــأٍ جَــاءَنِــي)[6]

4 ـ ويستشهد العيني بالشعر عاضداً به قراءة قرآنية ومن ذلك ما ذكره في إعراب الفعل (دَعْه) أي: اتركه، فقال: (وهو أمر لا ماضي له، قالوا أماتوا ماضي يَدَع ويَذَر قلت: استعمل ماضي (دَع) ومن قراءة من قرأ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[7] بالتخفيف[8]، فعلى هذا هو أمر من وَدَعَ يَدَع... وفي العباب: قولهم: دَعْ ذَا، أي اتركه.... وربّما جاء في ضرورة الشعر (وَدَعَه فهو مودوع) على أصله، قال أنس بن زنيم:[9]

(لَيتَ شِعْري عَنْ خَليلي مَا الذي غَالَه في الوَعْدِ حَتَّى وَدَعَه)[10]

5 ـ ومن منهج العيني أنّه كان يستشهد بأكثر من شاهد شعري لمسألة نحوية واحدة في موضع واحد بعينه، ومن أمثلته على هذا ما ذكره في جواز النصب على المفعوليّة والحالية في قولهم: رغبةً ورهبةً، فقد سأل العيني عن كيفية تصور أنْ يكون راغباً وراهباً في حالة واحدة لأنّهما شيئان متنافيان؟ فأجاب على مساءلته هذه مستدلاً بأكثر من شاهد شعري في توجيه هذه الأحكام، قال: (فيه حذف تقديره: راغباً إليك وراهباً منك. فإنْ قلت: إذا كان

(1) سورة الإنسان، الآية: 6.

(2) **عمدة القاري**: 2: 236 وينظر: **شرح الكافية الشافية**: 2: 784.

(3) **صحيح البخاري**: 1: 38.

(4) سورة نوح، الآية: 25.

(5) نسب البيت إلى امرئ القيس بن عانس الصحابي وقيل لغيره. وتتمته:.... وخبرته عن أبي الأسود. ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 320 وشرح **شواهد المغني**: 731 ـ 732 وشرح **أبيات المغني**: 5: 309.

(6) **عمدة القاري**: 2: 250.

(7) سورة الضحى، الآية: 3.

(8) وهي قراءة ابن عباس وعروة ومقاتل وأبي حيوة وابن أبي عبلة ويزيد النحوي. **عمدة القاري**: 1: 176.

(9) ونسبه ابن جني إلى أبي الأسود. ينظر: **الخصائص**: 1: 99.

(10) **عمدة القاري**: 1: 176.

التقدير: راهباً منك، كيف استُعمِل بكلمة (إلى) والرهبة لا تستعمل إلاّ بكلمة (مِن)؟ قلت: (إليك) متعلّق برغبة، وأعطى للرهبة حكمها والعرب تفعل ذلك كثيراً كقول بعضهم:

وَرَأَيْتُ بَعْلَكِ فِي الوَغَى ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[1]

والرمح لا يُتقلَّد، وكقول الآخر:

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وَمَاءً بَارِدًا[2]

والماء لا يُعْلَف)[3].

6 ـ ومن السّمات البارزة التي يمكن ملاحظتها عند العيني عند استشهاده بالشعر أنّه ينسب الأبيات إلى قائليها، وقد رأينا هذا آنفاً، ولكن يؤخذ عليه أنّه لم ينسب طائفة كبيرة من الأبيات تكاد تفوق الأبيات التي عزاها إلى قائليها، وقد استعمل تعبيرات معيّنة في إيراده الشواهد الشعرية في مواضع كثيرة مبثوثة في كتابه (عمدة القاري) ومن هذه التعبيرات على سبيل المثال لا الحصر: (قال الشاعر)[4] و(وفي قول الشاعر)[5] و(كقوله)[6] و(كقول بعضهم)[7] و(وهو من قبيل)[8] و(كما في قوله)[9] و(على قول من قال)[10] و(نحو)[11] و(وقال الآخر)[12] و(كقول الآخر)[13] و(ومنه)[14] و(قال الراجز)[15] وغيرها.

(1) نسب البيت إلى عبد الله بن الزبعرى. ينظر: **المقتضب**: 2: 51 و**الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 612 مع اختلاف في الرواية فيهما.
(2) البيت غير معزو لأحد. وتتمته:.... حتّى شَتتْ هَمّالة عَيناهَا. ينظر: **الخصائص**: 2: 431 و**الإنصاف**: 2: 613.
(3) **عمدة القاري**: 3: 189.
(4) م.ن: 1: 73.
(5) م.ن: 2: 96.
(6) م.ن: 2: 226.
(7) م.ن: 3: 189.
(8) م.ن: 11: 275.
(9) م.ن: 2: 95.
(10) م.ن: 23: 247.
(11) م.ن: 25: 90.
(12) م.ن: 5: 23.
(13) م.ن: 3: 189.
(14) م.ن: 2: 238.
(15) م.ن: 1: 147.

7 ـ واستشهد العيني بكثير من الشعر المجهول القائل (شأنه في ذلك شأن النحاة الذين عدّوا الأشعار المجهولة في كتاب سيبويه حجّة يمكن الاعتماد عليها)[1]، لذلك لجأ العيني إلى أسلوب آخر لتوثيق هذه الأشعار فيشير إلى من ذكرها أو يشير إلى مصادرها، وله في هذا تعبيرات منها: (قال ابن السكّيت وأنشد)[2] و(ذكره ثعلب في الفصيح وأنشد)[3] و(وعلى مذهب يونس فإنّه جوّزه مستشهداً بقوله)[4] و(وقال الأخفش وأنشد)[5] و(ومنع القزاز الثاني وقال إنّه حرف نادر وأنشد على الثاني)[6] و(كما قال الخليل وأنشد)[7] و(وقال الجوهري: قال الشاعر)[8] و(واستدلّ الصفار بقول الشاعر)[9] و(وقالت امرأة تمدح زوجها)[10] و(كذا أنشده ابن دريد)[11] و(وأنشد أبو زيد)[12] و(وعليه بيت الحماسة)[13] وغيرها. إلاّ أنّني وجدت العيني يلتمس سبيلاً أكثر توثيقاً لشواهده الشعرية، فيذكر أنّ الشاهد أنشده أكثر من واحد، ومن أمثلته على ذلك قوله: (وقال بعضهم ـ ممّا ـ معناه رُبَّما لأنّ (مِنْ) إذا وقع بعدها (ما) كانت بمعنى (رُبَّما) قاله الشيرازي وابن خروف وابن طاهر والأعلم وأخرجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنّهم مِمّا يحذفون كذا، وأنشدوا قول الشاعر:

(وإنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً   على رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ)[14]

8 ـ ووجدت العيني يشير إلى الأبيات المصنوعة، وذلك في معرض ذكره لاختلاف العلماء في تذكير (العاتق) وتأنيثه حيث استدلّوا بقول الشاعر:

---

(1) **منهج أبي سعيد السيرافي**: 178، 179.

(2) **عمدة القاري**: 3: 6.

(3) م.ن: 5: 22.

(4) م.ن: 9: 283.

(5) م.ن: 22: 6.

(6) م.ن: 1: 5.

(7) م.ن: 2: 140.

(8) م.ن: 13: 184.

(9) م.ن: 2: 133.

(10) م.ن: 12: 58.

(11) م.ن: 8: 267.

(12) م.ن: 9: 17.

(13) م.ن: 8: 177.

(14) م.ن: 1: 72 وينظر: **الكتاب**: 3: 156.

لا صُلْحَ بيني فاعلموه ولا بينكم ما حَمَلَتْ عاتِقي

فقال العيني: (وقد قال أبو حاتم وليس يثبت وزعموا أنّ هذا البيت مصنوع)[1]، وذكر كذلك قول أبي حاتم قال: (وقال أبو حاتم روى من لا أثق به التأنيث. وسألت بعض فصحاء فأنكر التأنيث وأنشدني من لا أثق به بيتاً ليس بمعروف ولا ثقة: لا صلح بيني إلى آخره)[2].

9 - وهو لا ينسب الأبيات المشهورة إلى قائليها بل يكتفي بقوله: قال الشاعر أو نحو ذلك، ومن ذلك قوله: (كلمة (في) تأتي بمعنى (مِنْ) كما في قول الشاعر:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخَالي

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْراً في ثَلاثَةِ أَحْوَالِ؟)[3]

وهذان البيتان لامرئ القيس[4] وهما من الشهرة بحيث لا يجد العيني داعياً إلى ذكر اسم قائلهما، ومن ذلك ما استدلّ به في قوله ﷺ: قوله: لا إله إلاّ أنت، قيل ما العائد للموصول؟ وأُجيب بأنّه إذا كان المخاطب نفس المرجوع إليه يحصل الارتباط وكذلك المتكلّم نحو:

أَنَا الذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ[5]

ولا خفاء في نسبة هذا القول إلى الإمام علي عليه السلام[6] فهو من أرجازه ولا يحتاج إلى بيان نسبة إلى قائله.

10 - وقد ينسب الشعر إلى قائله في موضع من كتابه فيستغني عن نسبته إليه في موضع لاحق فيكتفي بقوله (قال الشاعر) أو نحوه ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في الاستدلال على قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ﴾[7] إذْ قال: (ويحكى أنّ أبا عمرو تطلّب شاهداً على قراءته من أشعار العرب... فخرج ذات يوم فإذا هو براكب ينشد قول

(1) عمدة القاري: 4: 65. والبيت مختلف في نسبته. ينظر: معجم شواهد العربية: 1: 253.
(2) عمدة القاري: 4: 65.
(3) عمدة القاري: 20: 49 وينظر: مغني اللبيب: 1: 169.
(4) ينظر: ديوانه: 27.
(5) عمدة القاري: 25: 90.
(6) ينظر: ديوان الإمام علي عليه السلام: 34. وعجزه: ضِرغام آجام وليث قَسْوَرَهْ .
(7) سورة البقرة، الآية: 249.

أمية بن أبي الصلت: رُبَّمَا تكره النفوس.... البيت)[1]. ثم أعاد الاستشهاد به في موضع آخر من كتابه في معرض ذكره معاني (ما) فقال: (وذلك كما في قول الشاعر: ربما تكره النفوس.... البيت)[2].

11 ـ واستشهد العيني بالشعر مستدلاً به على لغات القبائل في توجيه الأحكام النحويّة، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله ﷺ: «أمّا أنَا فأُفيضُ على رأسي ثَلاثاً وأشارَ بيديه كلتيهما» حيث ذكر أن في (كلتيهما) رواية حكاها ابن التين بالألف نحو (كلتاهما) فقال: (كون كلا: وكلتا عند إضافته إلى الضمير في الأحوال الثلاثة بالألف لغة من يراهما تثنية وأنّ التثنية لا تتغير كما في قول الشاعر:

(إنّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قَدْ بَلغَا في المَجْدِ غَايَتاهَا)[3]

12 ـ واستشهد العيني بالشعر على مسألة نحويّة وردت شاذة، وذلك من خلال كلامه على قوله ﷺ: «.... دُونَكُم يا بَني أَرْفِدَة[4].... الحديث» حيث ذكر أنّ (دونكم) ورد منصوباً على (الظرفية وهو كلمة الإغراء بالشيء والمغرى به محذوف، أي: الزموا ما أنتم فيه وعليكم به، والعرب تغرى بعليك وعندك وأخواتهما، وشأنها أنْ يتقدّم الاسم كما في هذا الحديث، وقد جاء تأخيرها شاذاً كقوله:

(يَا أيّهَا المَائِح[5] دَلْوِي دُوَنَكَا إنّي رَأيْتُ النّاسَ يَحْمَدُونكا[6])[7]

وهذا الوجه جوّزه الكسائي سماعاً وقياساً، فالسماع قول الراجز الذي مرّ آنفاً، وأمّا القياس فإنّ الظرف نائب عن الفعل تقديره الزموا كتاب الله، وقد خالفه ابن يعيش وردّ الاحتجاج بهذا البيت[8]، فقد ذهب ابن يعيش مذهب جمهور النحاة البصريين، فقد ردّوا

---

(1) **عمدة القاري**: 2: 261.

(2) م.ن: 7: 52.

(3) م.ن: 3: 201.

(4) أرفدة: لقب للحبشة أو اسم أبيهم الأقدم. ينظر: **عمدة القاري**: 6: 271 .

(5) ورد في **عمدة القاري** (المانح) والصواب ما أثبته، والتصحيح من **أمالي القالي**: 2: 244 و**شرح ابن يعيش**: 1: 117.

(6) نسبه العيني إلى جارية من بني مازن. ينظر: **شرح الشواهد**: 3: 206.

(7) **عمدة القاري**: 6: 270 ـ 271.

(8) **شرح ابن يعيش**: 1: 117.

الاحتجاج بهذا البيت و(دونك) عندهم ههنا ليس باسم فعل، وممّا خرّجوه أنّ رفع (دلوي) بالابتداء والظرف الخبر كقولنا: دلوي عندك[1]، وقد أجاز بعض النحويين أنْ يكون (دلوي) منصوباً بإضمار فعل كأنه قال: املأْ دلوي[2].

13 ـ ومن السّمات الأُخرى التي تطالعنا في منهج العيني أنّه يفسّر الشاهد الشعري ويوضّح أحكامه النحويّة، وذلك نحو ما أورده في معرض تفسير قوله ﷺ: «.... فَهَلْ أنتم تَاركو لي صَاحِبي؟» فذكر أنّ كلمة (لي) فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالجارّ والمجرور عناية بتقديم لفظ الاختصاص، واستدلّ على جواز ذلك بقول الشاعر:

فَرِشْني بخَيرٍ لا أكون ومدحَتي ... كَنَاحِتِ يَوماً صَخْرَةٍ بعَسِيلِ[3]

وقد وضّح العيني هذا البيت فقال: (قلت: رشني أمر من راش يريش يقال: رشت فلاناً أصلحت حاله، والواو في (ومدحتي) للمصاحبة أي: مع مدحتي، والاستشهاد فيه في قوله (يَوْماً) فإنّه ظرف فصل به بين المضاف وهو قوله (كناحت) وبين المضاف إليه وهو (صخرة) والتقدير: كناحت صخرة يوماً بعسيل، بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة وهو قضيب الفيل، قاله الجوهري[4]، وبهذا يُرَدّ على أبي البقاء حيث يقول: إنّ حذف النون من خطأ الرواة لأنّ الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولام. وإنّما يجوز في هذين الموضعين ولا وجه لإنكاره لوقوع مثل هذا كثيراً في الأشعار وفي القرآن أيضاً في قراءة ابن عامر[5] ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[6][7] بنصب أولادهم وجرّ شركائهم)[8].

(1) شرح الكافية للرضي: 2: 68.
(2) شرح ابن يعيش: 1: 117.
(3) اللسان: (عسل) 11: 447 وشرح التصريح: 2: 58 وشرح الشواهد: 3: 481 بلا نسبة.
(4) ينظر: الصحاح: (عسل) 5: 1765.
(5) ينظر: التيسير في القراءات السبع: 107. والنشر: 2: 263.
(6) سورة الأنعام، الآية: 137.
(7) وفيها قراءات أخرى. ينظر: التيسير: 107 والنشر: 2: 263.
(8) عمدة القاري: 16: 180.

2 ـ النثر

ا ـ لغات القبائل

تُعَدّ لغات القبائل من الشواهد النحويّة المهمّة التي اعتمد عليها النحاة في كتبهم للتدليل على المسائل النحويّة وتوجيهها أو لتصحيح مذاهب النحاة، ولو تتبعنا كتب النحو لوجدنا أنّها لا تخلو من إشارات تتّصل باللغات كأنْ يقولوا: (قال بعض العرب الموثوق بهم) أو (قال ناس من العرب) أو (قوم من العرب يقولون)، ونجد إزاء هذا ذكراً لطائفة من القبائل العربية كالحجاز وتميم وأسَد وطيّئ وربيعة وقيس وهذيل وبلحارث بن كعب وغيرهم من القبائل[1]، والظاهر أنّ علماء العربيّة المتقدّمين لم يستقروا هذه الشذرات مما يتّصل باللغات للعناية بها، بل إنّهم في الغالب أرادوا أنْ يقولوا إنّها من المذموم من اللغات أو غير المقبول من وجوه الفصاحة[2]. وأمّا الباحثون المحدَثون والمستشرقون فقد أولوا دراسة اللهجات عناية فائقة وأجمعوا على أنّ دراستها تؤلّف باباً مهمّاً من أبواب دراسة العربيّة، وقد ظهرت عنايتهم تلك في مجموعة من الكتب التي ألّفوها في هذا الميدان، أو في بحوثهم التي تخصّ اللهجات ضمن كتبهم اللغويّة والنحويّة[3].وقد أفرد بالبحث عدد من الباحثين المعاصرين ـ في رسائل الماجستير والدكتوراه ـ لهجات قبائل بعينها[4].

واختلفت نظرة اللغويين والنحويين إلى اللهجات، حيث وردت عنهم أحكام متباينة يظهر من خلالها أنّهم لم يغفلوا الخلافات بين اللغات في المجالات الصوتية والصرفية والنحويّة، ومن الممكن إجمال هذا في ثلاثة مواقف[5]:

الأوّل : ذكر اللغة من غير ترجيح إحدى اللغات على الأُخرى، ومن ذلك ما ذكره الخليل في كسر ياء المضارع وهي لغة هذيل (وقد وجِع فلان رأسه أو بطنه وفلان يوجَع رأسه، وفيه ثلاث لغات: يَوْجَع ويَيْجَع وياجِع، ومنهم من يكسر الياء فيقول يِيْجع)[6].

---

(1) تاريخ العربية: 18.

(2) تاريخ العربيّة: 25، 27.

(3) لهجة تميم: 37 وذكر المؤلف في هامش رقم (38) مجموعة من هذه الكتب.

(4) ومن هذه الرسائل: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ـ غالب فاضل المطلبي ولهجة قبيلة أسد ـ علي ناصر غالب والأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة ـ الدكتور هاشم طعان.

(5) لهجة قبيلة أسد: 42. وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة: 34 ـ 37.

(6) العين: (وجع) 2: 186.

الثاني : المفاضلة بين اللغات نحو قول سيبويه في باب الإدغام: (ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بَيَّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا: اردُدْ ولا تردُد، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبّهوها بـ (رددت) لأنّه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام فتحرك لهن)[1].

الثالث: الحكم برداءة اللغات: فقد وصفت طائفة من النحويين ظواهر لهجية عدة بالرداءة وعدم الجودة وغير ذلك من الأوصاف التي حفلت بها كتب اللغة والنحو، فالبصريون (أسقطوا جانباً كبيراً من اللهجات العربية وعزلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب)[2].

وفيما يأتي عرض موجز للمسائل النحويّة التي عرضها العيني والتي جاءت تمثّل لهجات بعض القبائل العربيّة.

إعراب المثنى بالألف مطلقاً

الأصل من التثنية أنْ تكون بإلحاق ألف ونون مكسورة بآخر الاسم المفرد في حالة الرفع، وياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجرّ، وتسقط هذه النون في الإضافة.

ولكن شذّت قبائل عن هذا الأصل فألزمت الألف في المثنى في الحالات الإعرابية الثلاث. وأشار العيني[3] في (عمدة القاري) إلى هذه الظاهرة الإعرابية، وذلك في رواية ابن التين في قوله ﷺ: «إنَّ المتبايعان[4] بالخيار في بيعهما ما لم يتفرّقا.... الحديث» وعزا العيني هذه اللغة إلى بلحارث بن كعب.

وذكر أيضاً أنّهم أجروه كذلك في قول أبي بكر رضي الله عنه: «.... ففرّقنا اثنا عشر[5] رجلاً مع كل رجل منهم أُناس.... الحديث»، واستدلّ[6] على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ

(1) الكتاب: 4: 373.

(2) مدرسة الكوفة: 317.

(3) عمدة القاري: 11: 226 وينظر: شرح التصريح: 1: 67 ـ 68.

(4) في رواية الأكثرين (إن المتبايعين) على الأصل. ينظر: عمدة القاري: 11: 226.

(5) وفي رواية مسلم (اثنى عشر) على الأصل. ينظر: عمدة القاري: 16: 126.

(6) عمدة القاري: 16: 126.

لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1][2]. وفي الملحق بالمثنى يقول العرب في (كلا وكلتا): كلاهما وكلتاهما في الرفع وكليهما وكلتيهما في النصب والجرّ. وأورد العيني[3]ما يخالف هذا في رواية ابن التين لقوله ﷺ: «.... حَتّى غَابَت الشَّمْسُ واستكملوا أجر الفريقين كلاهما[4].... الحديث». وهذه اللغة تخصّ بني الحارث بن كعب وخثعماً وزبيداً، وقد امتدّ أثر هذه اللغة إلى بعض القبائل المضرية فشملت كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وعذرة وبطوناً من ربيعة وبكر بن وائل، ونجد ذلك في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:[5]

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أخُوه ... لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ[6]

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ إعراب المثنى بالألف في حالاته الإعرابية مرحلة متأخرة من مراحل تطور اللغة، ولها جذور في المعينية والسبئية حيث يلحق إلى الاسم لفظة (ان)[7].

حذف الألف في الاسم المنصوب

وكذلك الأصل في كثير من الأسماء المفردة أنْ تلحق بالألف في حالة النصب نحو: رأيت رجلاً، وقد ورد ما يخالف هذا الأصل، فحذفت الألف في حالة النصب، وعزا العيني هذا إلى اللغة الربيعية وخرّج عليه رواية حديث أنس رضي الله عنه: «.... ثُمّ مالوا على بَقِيّةِ أَصحَابِهِ فَقَتَلوهُمْ إلاّ رَجُل أعرج....» الحديث[8]، ورواية حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «.... فَكَان يَقُوتُنا كَلَّ يَوْمِ قَليل قَليل حَتّى فَني.... الحديث»[9] بحذف الألف، وقد عقّب العيني على هذا بأنّه على اللغة الربيعية والمشهور (قليلاً قليلاً) بالنصب.

(1) سورة طه، الآية: 63.
(2) قراءة ابن كثير وحفص بتخفيف نون (إن) وقرأ الباقون بالتشديد. ينظر: **إعراب القرآن للنحاس**: 3: 43 والنشر: 2: 320 - 321.
(3) **عمدة القاري**: 12: 90 وينظر: **شرح التصريح**: 1: 68.
(4) وفي رواية أبي ذر (كليهما) على الأصل. ينظر: **عمدة القاري**: 12: 90.
(5) **دراسة اللهجات العربية القديمة**: 34 **والأدب الجاهلي بين لهجات القبائل**: 221 - 222.
(6) **ديوانه**: 181. وينظر: **الكتاب**: 2: 334 **وشرح ابن يعيش**: 2: 89.
(7) **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل**: 222 - 223.
(8) **عمدة القاري**: 14: 97 - 98.
(9) م.ن: 18: 15.

هَلُمَّ

يلزم اسم الفعل حالة واحدة في لهجة الحجازيين والتميميين مهما اختلف الاسم الذي يسند إليه من حيث العدد والجنس نحو: صه ومه وغيرهما[1]. إلاّ أنّهم اختلفوا في (هَلُمّ)، وقد أشار العيني[2] إلى هذا الاختلاف عند معرض حديثه عن قوله ﷺ: «قَدْ تُوفي اليومَ رَجُل صَالح من الحبش فَهَلُمّ فصلّوا عليه.... الحديث». حيث ذكر أنّ أهل الحجاز يلزمون (هَلُمّ) حالة واحدة للواحد والمثنى والجمع بنوعيه ـ المذكر والمؤنث ـ وأمّا بنو تميم فإنّهم يصرفونها مع الضمير فتثنى وتجمع، فهم يقولون للواحد: هَلُمّ وللاثنين: هَلُمّا وللجماعة: هَلُمّوا وللمؤنثة هَلُمّي ولجماعة الإناث هَلْمُمْنَ، فهي عندهم فعل لأنّه مأخوذ من (لمّ) وهي بمنزلة ـ ردّ وردّا وردّي ـ أي فعل أمر، ولهذا يدخل عليها نونا للتوكيد[3].

وذهب ابن جني[4] إلى أنّ (هَلُمّ) الحجازية أعلى من التميمية وعلّل ذلك بأنّها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[6]، وأنّ هذه اللفظة قد خرجت من الفعلية وتحوّلت إلى لفظ جديد هو اسم الفعل، ولهذا مال علماء اللغة إلى أنّ لغة الحجاز أفصح من لغة تميم في (هَلُمّ).

لغة أكلوني البراغيث

أثبت العيني[7] في قوله ﷺ: «يَتَعَاقَبونَ فيكم مَلائكة» وجهين من الإعراب:

أحدهما: مذهب سيبويه[8]، وهو أنّ فاعل (يتعاقبون) مضمر والتقدير: ملائكة يتعاقبون، وقوله (ملائكة) بدل من الضمير الذي فيه أو بيان له، كأنّه قيل: من هم؟ فقيل: ملائكة،

---

(1) **الدراسات اللهجية والصوتية** عند ابن جني: 265 وجوانب من **الفوارق اللهجية في النحو والقراءات** للدكتور عبد الحسين الفتلي: 100 وهو بحث منشور في مجلة المورد المجلد السابع عشر العدد الثاني ـ 1988.

(2) **عمدة القاري**: 8: 120 وينظر: 1: 58 و21: 225.

(3) ينظر: **الكتاب**: 3: 529، 534 **والمقتضب**: 3: 25 وجوانب من الفوارق اللهجية: 100.

(4) **الخصائص**: 1: 168 وينظر: **الدراسات اللهجية والصوتية**: 265 وجوانب من الفوارق اللهجية: 100.

(5) سورة الأنعام، الآية: 150.

(6) سورة الأحزاب، الآية: 18.

(7) **عمدة القاري**: 5: 44.

(8) ينظر: **الكتاب**: 2: 41.

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1].

والثاني: مذهب الأخفش ومن تابعه وهو جواز إظهار ضمير التثنية والجمع في الفعل إذا تقدم، وعليه خرّجوا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى...﴾ الآية وهو لغة عزاها العيني لبني الحارث[2] وهو كقولهم: أكلوني البراغيث.

وذهب بعض الباحثين المحدثين[3] إلى أنّ هذه اللغة شاذة لا يقاس عليها لأنّها قليلة وذكر أنّ القليل شاذّ في الاصطلاح، وعزا القول بالشذوذ إلى سيبويه.

والذي يبدو أنّه لم يكن دقيقاً في ما ذهب إليه، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّه زعم أنّ هذه اللغة شاذة عند سيبويه والذي ينعم النظر يجد أنّ سيبويه لم يصرّح بأنّ هذه اللغة شاذة، وإنّما نسب هذه اللغة إلى القلّة، والقلّة لا تعني الشذوذ دائماً. قال سيبويه: (واعلم أنّ مِن العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة. قال الشاعر وهو الفرزدق:[4] .

ولــكــنْ دِيــافِــيّ أبــوهُ وأُمُّــهُ   بحَوْران يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهْ)[5]

وعند موازنة اللغات السامية[6] أخوات العربية نجد أنّ الأصل في تلك اللغات أنْ يلحق الفعل علامة التثنية والجمع في الفاعل المثنى أو المجموع كما تلحقه علامة التأنيث، فقد وردت نصوص في هذه اللغات تلحق بالفعل علامة التثنية والجمع في الفاعل، ففي اللغة العبرية مثلاً: (lo yakomu rsa < im bammispat) وترجمته الحرفية: (لا يقومون الأشرار بالعدل) ومثل ذلك في الآرامية: (dalma ngurun hrane battak) وترجمته الحرفية: (لئلا يزنوا الآخرون بامرأتك). وفي الحبشية مثل: (ahzab wahoru)[7] وترجمته الحرفية: (فعادوا

(1) سورة الأنبياء، الآية: 3.

(2) وعزاها الدكتور هاشم الطعان لطيئ وأزد شنوءة وذكر أنه لم يجد شاهداً يمنياً على ذلك وما ذكره النحاة ينسب لغيرهم. ينظر: **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة**: 223 - 224.

(3) **ظاهرة الشذوذ في العربية**: 193 و495 - 496.

(4) ينظر: **ديوانه**: 1: 50.

(5) **الكتاب**: 2: 40.

(6) وهي العبرية والآرامية والحبشية والأكدية. ينظر: بحوث **ومقالات في اللغة**: 72.

(7) نكتفي بالأحرف اللاتينية لتعذر كتابة النصوص بلغاتها هنا.

الشعوب). واللغة العربية الفصحى أخذت تتخلّص من هذه الظاهرة، وعلى الرغم من ذلك نجد لهذه اللغة بقايا حيّة عند بعض القبائل العربية القديمة، كما بقيت شائعة في كثير من اللهجات العربية الحديثة نحو قولنا: ظلموني الناس وزارونا الجيران وغير ذلك، فهي امتداد للأصل السامي واللهجات العربية القديمة[1].

ثانيهما: زعم الباحث الفاضل أنّ هذه اللغة لا يقاس عليها، وقد نجد ما يضعف هذا الحكم وهو ما نقله العيني، حيث ذكر أنّ القرطبي قد صرّح بـ (أنّ هذه اللغة فاشية ولها وجه في القياس صحيح)[2].

أل التعريف

التعريف موجود في اللغات السامية وله أَساليبه وعلاماته، ففي اللغة الأَكدية يضاف مع الضمير (ش) أحياناً نحو: شرمّ ش ماتم، أي: الملك الذي للبلاد، وفي الحبشة تستخدم الضمائر وأسماء الإشارة أو الحرف (ل) قبل الكلمة المراد تعريفها، ولم يكن للغات السامية ـ الأكدية والحبشية ـ أداة أو رمز للتعريف[3]. وأما اللغة العبرية فقد استعملت الأداة ha أو han أو hal، واستعملت العربية أداة التعريف (أل)، وهذه الأدوات توضع في أول الكلمة المراد تعريفها لكل من اللغتين[4].

ولكن أهل اليمن وعامة حمير وطيّئ، وزبيداً خاصّة أبدلوا اللام من (أل) التعريف ميماً فأصبحت (أل) التعريف عندهم (أم) ويعرفون بها نحو: أركب أمفرس، أي: اركب الفرس[5]. واستدلّ العيني[6] على ذلك بقوله ﷺ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر» وأورد قول: الزمخشري إنّها لغة طيّئ فإنّهم يبدلون اللام ميماً، ومن الملاحظ (أنّ (أم) التعريف هذه موجودة

(1) **بحوث ومقالات في اللغة:** 68 ـ 70 و270 ـ 272 (بتصرف).
(2) **عمدة القاري:** 5: 44.
(3) **الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل:** 22 ـ 23 وينظر: **المدخل إلى علم اللغة:** 241. **وأداة التعريف في العربية** ـ فؤاد حسنين ص : 171 وهو بحث منشور في مجلة كلية الآداب ـ جامعة فؤاد الأول المجلد السابع.
(4) **المدخل إلى علم اللغة:** 241 وينظر: **التطور النحوي:** 93.
(5) **دراسة اللهجات العربية القديمة:** 56.
(6) **عمدة القاري:** 11: 48.

في بعض أنحاء اليمن القديمة وهي نادرة وأنّها ما زالت موجودة في بعض أنحاء اليمن)[1].

(ما) النافية

وكذلك يظهر الاختلاف النحوي بين لهجة تميم ولهجة أهل الحجاز في إعمال (ما) النافية وإهمالها، فهي تعمل عند الحجازيين عمل ليس بشروط معلومة[2]، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3] وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[4]، ولا تعمل عند التميميين نحو: ما زيد قائم وما يقوم زيد[5]، وعلى هذه اللغة قرأ عاصم الجحدري قوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُ)[6] برفع (أمهاتهم). وعلى هذا الاختلاف بين اللهجتين جوّز العيني[7] الرفع والنصب في خبر (ما) النافية نحو: (أغْيَر) و(أحَبّ) في قوله ﷺ: «ما من أحد أغْيَر مِنَ اللهِ مِنْ أجْلِ ذلكَ حَرّمَ الفواحِشَ، ومَا أحدُ أحبّ إليهِ المَدْحُ مِنَ الله» و(أفقر) في الحديث: (فقال الرجُلُ: أَعَلَى أَفْقَر منّي يا رسولَ اللهِ فَوَاللهِ ما بَيْنَ لابَتَيْها ـ يريد الحرتين ـ أهْلُ بيت أفقرُ مِن أهلِ بيتي).

وإنما أُعمِلت عند الحجازيين لأنّهم يشبّهونها بـ (ليس)[8]، وذكر الرضي أنّ أهل الحجاز أعملوها وإنْ لم تكن مختصة لأنّها أشبهت ليس من حيث المعنى وذلك أنّ (معنى ليس في الأصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيداً نفي الكون ومعنى (ما) مجرد النفي ومعلوم أنّ نفي الشيء بمعنى نفي كونه)[9]. في كل ما تقدم نجد أنّ العيني يعزو اللغة إلى إحدى القبائل العربية في المسائل النحوية التي ترد عنده، ولكنّنا نراه أحياناً لا يعزو اللغة إلى واحدة من القبائل العربية وذلك كما في حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه: «.... قال أَمَا والذي نفسي بيده إنّه لخيرُهُمْ ما علمتُ وإنْ كان لأحبّهم إلى رسول الله ﷺ» حيث ذكر أنّ

(1) الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل: 23 و221.

(2) تنظر هذه الشروط في: أوضح المسالك: 1: 274 وشرح ابن عقيل: 1: 303.

(3) سورة يوسف، الآية: 31.

(4) سورة المجادلة، الآية: 2.

(5) شرح ابن الناظم: 145 وشرح ابن عقيل: 1: 302.

(6) مغني اللبيب: 1: 303.

(7) عمدة القاري: 11: 33 و20: 206.

(8) الكتاب: 1: 57 وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية: 265.

(9) شرح الكافية للرضي: 1: 267 وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية: 265.

هذا الحديث يروى بحذف اللام الفارقة في قوله (لأحبّهم) وأكتفي بالقول بأنّه لغة[1].

من خلال ما تقدّم أيضاً نجد أنّ العيني اكتفى بذكر اللغة وعزوها إلى القبائل، ولم يرجّح أو يخالف أيّاً من هذه اللغات شأنه في هذا شأن كثير من علماء اللغة الذين أوردوا في مؤلفاتهم شذرات من اللغات واكتفوا بنسبتها إلى قبائلها.

الأمثال

استشهد العيني في كتابه (عمدة القاري) بالأمثال مستدلاً بها في توضيح بعض الأحكام النحوية، ومن استشهاده بالأمثال في باب تبيان الأحكام النحوية ما ذكره في تفسير (أنْ) المصدرية وذلك في صدد تفسير كلمة (تميط) من قول أبي هريرةﷺ عن النبي ﷺ: «يميط الأذى عن الطريق صدقة» حيث قال: (تقديره: أنْ تميط، و(أنْ) مصدرية أي إماطتك الأذى عن الطريق صدقة كما تقدّر كذا في قولهم: تسمع بالمعدي خير من أنْ تراه[2]، أي:أن تسمع، أي: سماعك)[3]. وقد استشهد بجزء من هذا المثل في موضع آخر من كتابه وذلك في تفسير قوله ﷺ: «كلّ سُلامي عليه صدقة كلّ يوم يعين الرجل في دابته، يحامله عليها.... الحديث» حيث ذكر أنّ (كلّ يوم نصب على الظرفية وقوله (ويعين) مبتدأ على تقدير المصدر نحو: تسمع بالمعيدي، يعني: وأنْ تعين، و(أنْ) مصدرية تقديره: وإعانتك الرجل، وقوله (صدقة) خبره)[4]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في معنى (من) من قولهم: فهم مِنّي، حيث قال: (أي متصلون بي. وكلمة (مِنْ) هذه تسمى اتصالية نحو: لا أنَا من الدد[5] ولا الدد منّي)[6].

ووجدت العيني يفسّر بعض الأمثال التي يستشهد بها ومن ذلك ما ذكره بصدد تفسيره لفظة (وشكان) حيث قال: (وقال الكسائي: عجبت من وشكان ذلك الأمر ومن وشكانه أي: من سرعته، وفي المثل: وشكان ماذا إذابة وحقناً[7]، أي ما أسرع ما أُذيب هذا السمن وحُقِن،

(1) عمدة القاري: 16: 224 ـ 225.
(2) فصل المقال: 121 والمستقصى: 1: 370 وجمهرة الأمثال: 1: 266.
(3) عمدة القاري: 13: 15.
(4) م.ن: 14: 175.
(5) الدد: اللعب واللهو. ينظر: الصحاح: (دد) 2: 470 وفيه (ما أنا من دد ولا الدد مني).
(6) عمدة القاري: 13: 44.
(7) هكذا ورد عند العيني ولعله: ذا إذابة.

ونصب إذابة وحقناً على الحال وإنْ كانا مصدرين كما يقال: سرع ذا مذاباً ومحقوناً، ويجوز أنْ يحمل على التمييز كما يقال: حسن زيد وجهاً، ويضرب في سرعة وقوع الأمر لمن يخبر بالشيء قبل أوانه، ويقال: وشكان ذا إهالة[1])[2].

ومن أمثلته الأُخرى على ذلك ما ذكره في معرض حديثه عن قوله: (اللهُمّ حَوَالينَا ولا عَلينَا)، فقد ذكر أنّ الطيبي جعل في إدخال الواو ههنا معنى لطيفاً حيث قال: (وقال الطيبي: في إدخال الواو ههنا معنى لطيف وذلك لو أسقطها لكان مستسقياً للآكام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلصة للعطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم: تجوع الحرة ولا تأكل بثديها[3]، فإنّ الجوع ليس مقصوداً لعينه ولكن لكونه مانعاً من الرضاع بأُجرة إذ كانوا يكرهون ذلك)[4].

ثانياً: القياس

القياس لغة: التقدير، قال الجوهري: (قست الشيء بالشيء قدرته على مثاله، ويقال: بينهما قِيْسُ رمحٍ وقَاسُ رمح، أي: قدر رمح)[5] وقال الزمخشري: (وقاس الطبيب الشُّجَّةَ بالمقياس: بالمحراف، قَدَّر غَوْرها به)[6] وهو (مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً أي قدّرته، ومنه المقياس أي: المقدار)[7].

والقياس اصطلاحاً: (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[8]، أو (هو حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع)[9] وقيل هو (الجمع بين أول

---

(1) جمهرة الأمثال: 1: 519 و2: 335 وفيه (وشكان ذي إهالة).
(2) عمدة القاري: 1: 162.
(3) فصل المقال: 234 وجمهرة الأمثال: 1: 261.
(4) عمدة القاري: 7: 41.
(5) الصحاح: (قيس) 3: 968.
(6) أساس البلاغة: (قيس) 2: 288.
(7) لمع الأدلة: 42.
(8) الإغراب في جدل الإعراب: 45 وينظر: الاقتراح: 70.
(9) لمع الأدلة: 42.

وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول)[1]. وهناك حدود أُخرى للقياس ذكرها القدماء والمعاصرون من علماء العربية ودارسيها، كلها متقاربة ولم تخرج عن نطاق الحدود التي ذكرتها[2].

أركان القياس

ذكر القدماء للقياس أربعة أركان:[3]

1 ـ أصل وهو المقيس عليه وهو كلام العرب من شعر أو نثر.

2 ـ فرع وهو المقيس، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

3 ـ حكم وهو ما يظهر نتيجة لقياس المقيس على المقيس عليه بالعلّة الجامعة.

4 ـ علّة جامعة بين طرفي القياس: المقيس عليه والمقيس ولا تتحقق إلاّ بجملة صفات مشتركة.

ويُعَدّ القياس دليلاً من أدلة النحو الأولى، وقد ظهر منذ عهوده الأولى، لأنّ النصوص المسموعة محدودة والتعبيرات غير محدودة فيحمل بعضها على بعض، وقد ظهر لفظ القياس مقترناً بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، حيث كان شديد التجريد للقياس، ثم نضج على يد الخليل فأصبح[4]: (أصلاً من أُصول النحو كما كان الفقهاء من أهل الرأي والاجتهاد يعدونه أصلاً من أُصول الفقه، وكان الخليل لا يستغني عنه كلما عرض لمسألة أو درس موضوعاً)[5] وكان القياس شديد الاتصال بالنحو، لذلك ذهب ابن الأنباري إلى أنّ (إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأنّ النحو كلّه قياس.... فمن أنكر القياس أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة)[6].

---

(1) الحدود: 66 وهي رسالة منشورة ضمن كتاب (رسالتان في العربية) بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي.

(2) ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول: 132 وشرح اللمع للشيرازي: 2: 755 والتعريفات: 102 والكليات: 4: 23 وارتقاء السيادة: 61 والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 46. والقياس النحوي: 85.

(3) لمع الأدلة: 42 والاقتراح: 71 وارتقاء السيادة: 62 وابن جني النحوي: 149 ـ 150.

(4) أخبار النحويين البصريين: 25: 38 ونزهة الألباء: 26 و45.

(5) الخليل بن أحمد الفراهيدي: 252 وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 70.

(6) لمع الأدلة: 44 وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 70.

موقف العيني من القياس

تعرّض العيني إلى حدّ القياس في الاصطلاح، فذكر أنّ القياس (هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علّة الحكم)[1] وقال أيضاً (والقياس هو تشبيه ما لا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى)[2]، وقد تعرّض العيني كذلك إلى القياس النحوي في كتابه الموسوم بـ (عمدة القاري)، حيث أورد كثيراً من المسائل النحوية القياسية في مواضع مبثوثة في كتابه من خلال بيانه الأحكام النحوية وتوجيه الأوجه الإعرابية، وفيما يأتي بحث فيه شيء من الاختصار لجوانب من هذا ليتّضح من خلاله موقف العيني من القياس وطريقته في عرضه، ويتّضح ذلك بما يأتي:

1 ـ تناول العيني بعض المسائل النحوية التي وردت على القياس، ومن هذه المسائل ما ذكره في تفسير قولهم (لَبَّيك وسَعْدَيكَ) فقال: (وهذا من المصادر التي حُذِف فعلها لكونه وقع مثنى، وذلك يوجب فعله قياساً، لأنّهم لما ثنوه صار كأنّهم ذكروه مرتين فكأنّه قال: لَبّاً لَبّاً، ولا يستعمل إلاّ مضافاً)[3].

2 ـ كان العيني يحاول أنْ يجد وجهاً يسوّغ به مسائل نحوية خالفت القياس، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره في تفسير ما ورد في حديث البَرَاء بن عازب رضي الله عنه قال: «كنا يوم الحديبية أربع عشرة مئة....»، فذكر وجه القياس الذي يجب أنْ يكون عليه إذ قال: (كان القياس أنْ يقال: ألفاً وأربعمئة، لكنّه قد يستعمل بترك الألف واعتبار المئات أيضاً)[4]. وقد وجدت العيني في موضع آخر من كتابه يحاول أنْ يجد وجهاً يسوّغ مخالفة القياس في هذه المسألة فقال: (كان القياس أنْ يقال: ألفاً وأربعمئة، لكن الغرض منه الإشعار بأنّ الجيش كان منقسماً إلى المئات، وكانت كل مئة ممتازة عن الأخرى)[5].

وقد يركن العيني إلى لغات القبائل ليجد ما يسوّغ به مخالفة القياس ومن ذلك ما أورد من خلال تفسير قول عائشة رضي الله عنها «كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر....» فقال: (والقياس أن يقال: كانت نساء المؤمنات، ولكن هو من قبيل أكلوني

(1) عمدة القاري: 25: 46.
(2) م.ن: 25: 47.
(3) م.ن: 22: 252.
(4) م.ن: 16: 120.
(5) م.ن: 17: 214.

البراغيث، في أن البراغيث إما بدل أو بيان، وإضافة النساء إلى المؤمنات مؤولة، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز والتقدير: نساء الأنفس المؤمنات)[1].

وقد يكون تضمين بعض حروف الجرّ مسوّغاً لمخالفة القياس، وذلك كما ذكر العيني في أثناء تفسير قوله ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر....»، ففي قوله (عليه) قال العيني إنّ (القياس يقتضي أن يقال: (به) لأن الإيمان يستعمل بالباء أو باللام ولا يستعمل بـ (على) ولكن فيه تضمين معنى الغلبة أي: يؤمن بذلك مغلوباً عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يخذل فيعاند)[2].

3 ـ استعمل العيني الموازنة بين القياس والكثرة، فيرّجح أحدهما على الآخر، ومن أمثلته على هذا مجيء أفعل التفضيل بمعنى المفعول، وذلك من خلال تفسير كلمة (أحب) وإعرابها من قوله ﷺ: «فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليهِ مِنْ والِدِهِ وَوَلَدِهِ» فقال: (أحب : نصب لأنه خبر أكون، ولفظة (أحب) أفعل التفضيل بمعنى المفعول، وهو على خلاف القياس وإن كان كثيراً، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل)[3].

والظاهر أن العيني يميل إلى ترجيح القياس على الرغم من ورود مثل هذا الاستعمال كثيراً في كلام العرب، وذكر أن ابن مالك حمله على الشذوذ الذي قيدّه بأمن اللبس فقال: (وقال ابن مالك: إنما يشذ بناؤه للمفعول إذا خيف اللبس بالفاعل، فإن أمن بأن لم يستعمل الفعل للفاعل أو قرن به ما يشعر بأنه للمفعول لا يشذّ كقولهم: هو أشغل من ذات النحيين وهو أكسر من البصل.... ولا يقتصر على السماع لكثرة مجيئه)[4]. وقد يوازن العيني بين القياس والقلة، فيذكر ما يشير إلى جواز مخالفة القياس وإن كان وجه الاستعمال قليلاً في كلام العرب، ومن ذلك ما ذكره في أثناء تفسير قول النبي ﷺ: «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ أمن حلال أم من حرام» حيث ذكر أن (القياس حذف الألف من كلمة (ما) إذا دخل عليها حرف جر، ولكن ما حذف هنا لوجود عدم الحذف[5] في كلام العرب على وجه القلة)[6].

(1) عمدة القاري: 5: 74.
(2) م.ن: 20: 13.
(3) م.ن: 1: 142 ـ 143.
(4) م.ن: 1: 134.
(5) ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً، فلا يحذف ألفها. ينظر: مغني اللبيب: 1: 298 ـ 299.
(6) عمدة القاري: 11: 199.

وقد نجد العيني يوازن بين القياس والرواية، فيذكر ما يشير إلى تسويغ الرواية وإن خالفت القياس، ويتضح ذلك من خلال ما ورد في حديث الإمام علي بن أبي طالب ﷺ «.... لتخرجن الكتاب أو لنلقين[1] الثياب فأخرجته من عقاصها[2]....» فذكر العيني قول ابن التين: صوابه في العربية بحذف الياء، إلا أن العيني أشار إلى صحة الرواية بالياء فقال: (القياس ما قاله لكن صحت الرواية بالياء فتأول الكسرة بأنّها لمشاكلة (لتخرجن) وباب المشاكلة واسع فيجوز كسر الياء وفتحها، فالفتحة بالحمل على المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة)[3]. والقياس أن تحذف الياء ويقال: لتلقن[4].

3 ـ وقد نجد العيني اتخذ القياس ليكون معياراً نقدياً سليماً يركن إليه لبيان الصحيح الذي يجب أن يقال أو يتبع على وفق القواعد العامة التي وضعها النحاة، والإشارة إلى ما خالف هذه القواعد، وما يجب أن يكون عليه الاستعمال، وكان القياس معياراً متداولاً منذ نشأة النحو في أول عصوره، وقد جعل النحاة القياس أصلاً يخضعون إليه كلام العرب، حيث أرادوا أن يكون مقترناً بالسماع مؤيداً له[5]. ومن أمثله العيني على ذلك ما ذكره في توجيه قوله ﷺ لعمر بن الخطاب ﷺ في ابن صيّاد: (إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيه، وإلاّ يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِهِ)، فقد ذكر العيني في قوله (إن يكنه) أن (القياس: إن يكن إياه، لأن المختار في خبر كان الانفصال)[6] وإنما كان المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال، لأن اسمها ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله، وإنما الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة، لأن (الكائن) في قولنا: كان زيد قائماً: قيام زيد[7]، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كَانَ إيّاه لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيّر[8]

وأما وجه الاتصال فكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول، ويكون: كنته كضربته[9].

(1) وذكرها العيني بلفظ (لتلقين) بالتاء. ينظر: **عمدة القاري**: 14: 255.
(2) العقاص: الشعر المضفور. **عمدة القاري**: 14: 255 وينظر: **الصحاح**: (عقص) 3: 1046.
(3) **عمدة القاري**: 14: 254 ـ 255.
(4) **الكواكب الدراري**: 13: 19.
(5) **القياس في النحو العربي**: 145.
(6) **عمدة القاري**: 14: 302.
(7) **شرح الكافية للرضي**: 2: 19.
(8) **ديوان عمر بن أبي ربيعة**: 94 وينظر: **شرح الكافية للرضي**: 2: 19.
(9) **شرح الكافية للرضي**: 2: 19 وينظر: **شرح ابن يعيش**: 3: 107 و**شرح الأشموني**: 1: 52 ـ 53.

وذهب ابن مالك[1] إلى ما يخالف اختيار جمهور النحاة، حيث رجّح الاتصال فيما إذا كان الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها لوروده في أفصح النثر واستدل على ذلك بالحديث المذكور آنفاً.

ومن ذلك ما أورد العيني في أثناء تفسير قوله ﷺ: «قال الله: كَذَّبَنِي ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشَتَمَني ولم يكن له ذلك، أمّا تكذيبُهُ إيّاي أنْ يقول إنّي لن أُعيدَه كما بدأتُهُ.... الحديث». حيث ذكر تقويم حذف الفاء من جواب (أما) على وفق ما يقتضيه القياس فقال: (القياس أن يقال: فإن يقول بالفاء، وهذا دليل من جوّز حذف الفاء من جواب أما)[2].

4 ـ وقد يكون القياس إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطي الملحق حكم ما ألحق به، وقد تعرّض العيني إلى مثل هذا، ومن ذلك ما أورد في معرض تفسير قولهم: (لا أبا لك) حيث ذكر أن النحاة: (جوزوا هذا التركيب تشبيهاً له بالمضاف، وإلا فالقياس: لا أب لك، وهذا إنما يستعمل دعامة للكلام ولا يراد به الدعاء عليه حقيقة)[3]. ومن أمثلته الأخرى ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[4]، إذ بيّن أن القياس يجب أن يكون (قريبة) وإنما عدل عنه لأن (الفعيل) الذي بمعنى (الفاعل) قد يحمل على الذي بمعنى المفعول[5]، وقد ذكر في توجيهه أوجهاً أخرى هي أن تكون الرحمة بمعنى الترحم، أو صفة لموصوف محذوف تقديره: شيء قريب، أو لما كان وزنه وزن المصدر نحو: شهيق وزفير، أعطى له حكمه في استواء المذكر والمؤنث[6]، أو هو اكتساب التذكير من المذكر المضاف إليه، فـ (رحمة) مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى لفظة (الله)[7] تعالى، وقد اشترط النحاة في صحة هذا أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه[8].

(1) ينظر: **شواهد التوضيح**: 79 ـ 80 و**شرح الكافية الشافية**: 1: 230 ـ 231.
(2) **عمدة القاري**: 20: 9.
(3) **عمدة القاري**: 24: 93 وينظر: 14: 305.
(4) سورة الأعراف، الآية: 56.
(5) **عمدة القاري**: 25: 136 وينظر: **حاشية الخضري**: 2: 7.
(6) م.ن: وينظر: **حاشية الخضري**: 2: 7.
(7) التذكير هنا في لفظ الجلالة لا لمعناه، لأن العرب استعملوا لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث. ينظر: **حاشية الخضري**: 2: 7 و**أوضح المسالك**: 3: 106 ـ 107 هامش رقم (1).
(8) **أوضح المسالك**: 3: 101 و106 و**شرح ابن عقيل**: 3: 49 ـ 51.

5 ـ وقد يذكر العيني مسائل نحوية خولف فيها القياس، غير أنه يسعى إلى أن يجد لها وجهاً يسوّغها في الاستعمال، مستدلاً بما يؤيد هذا من القرآن الكريم، ومن أمثلته على ذلك ما ورد في قوله ﷺ: «.... أمّا القَومُ الذينَ كانوا شَطْر مِنهُم حَسَن، وشَطْر مِنهُم قبيح فإنّهم خَلَطوا عَملاً صَالَحاً وآخر سَيئاً تَجَاوز اللهُ عَنهُم»، إذ قال: (القياس: كان شطراً منهم حسناً، ولكن (كان) تامة و(شطر) مبتدأ و(حسن) خبره، والجملة حال بدون الواو، وهو فصيح كما في قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[1])[2]. ومن أمثلته الأخرى في هذا المجال قوله ﷺ: «لا تَلْبَسوا الحَريَر ولا الدّيباجَ ولا تَشْرَبوا في آنيةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ولا تأكلوا في صحافِها....»، حيث ذكر أن الضمير في (صحافها) يرجع إلى الفضة، وكان القياس أن يقال: صحافهما، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾[3] فإذا علم حكم الفضة يلزم حكم الذهب بالطريق الأولى[4].

التعليل

إن الاطلاع على كتب النحو يؤكد لنا وجود التعليل، فقد استقرى القدامى من العلماء الذين دوّنوا النحو، ما وصل إليهم من كلام العرب، وراعوا في ذلك الأحكام السائدة في الأعم الأغلب منه، ودققوا في علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم، وقد وجد النحاة أن بعض ما نقل عن العرب يخرج عن هذه القوانين، فحاولوا أن يلتمسوا أوجهاً يسوّغون بها خروج ما يخرج عن هذه الأحكام والقواعد لئلا يشذ ما سمعوه عن قوانينهم، وعلى الرغم من كل ذلك وجدوا أن بعض ما سمعوه يشذّ عن قواعدهم، فبحثوا في سبب ذلك أو علته، لذلك اصطنعوا التعليلات الكثيرة التي قصدوا بها تسويغ ذلك وتوجيهه[5].

وقد أخذ النحاة ـ على اختلاف مذاهبهم النحوية ـ بمبدأ التعليل منذ النشأة الأولى للنحو (فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لا بد لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودفائنها، وكل نحوي

(1) سورة البقرة، الآية: 36، وسورة الأعراف، الآية: 24.

(2) عمدة القاري: 18: 276.

(3) سورة التوبة، الآية: 34.

(4) عمدة القاري: 21: 59.

(5) في أصول النحو: 79 والعلة النحوية تاريخ وتطور: 48.

بصري أو كوفي أو بغدادي يجرّب ملكاته الذهنية ويستنبط عللاً جديدة)[1]. وقد عرف التعليل في الدرس النحوي مبكراً، وكانت نشأته استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية دون تأثير خارجي غير عربي، إلا أنه لا توجد أدلة تشير إلى نشأة تاريخية محددة بزمن معين، إلا أنه يمكن القول: إن بداءته كانت مقترنة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي فتح الباب للنحاة، لكي يعللوا كل ما شذ من كلام العرب، وقد نمت العلل ومرت بثلاث مراحل تتميز كل مرحلة منها بخصائص معينة في التعليل النحوي من حيث دوافعه وأهدافه[2]، ثم اتسعت العلل على يد الخليل بن أحمد وسيبويه ومن جاء بعدهما[3]، حتى أضحت أكثر اتساعاً في القرنين الثالث والرابع الهجريين فأصبحت من خصائص الدرس النحوي في البصرة خاصة[4].

وجعلوا العلة على ثلاثة أنواع:[5]

1 ـ العلة التعليمية: وهي العلل التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، وتُعنى بتفسير الواقع اللغوي، ويتمّ فيها تحديد الوظائف النحوية، لذلك كانت أقرب إلى وصف القواعد النحوية.

2 ـ العلة القياسية: وهي التي تربط بين الظواهر المختلفة عن طريق ملاحظة ما بينها من صلات، كأن يقال لمن نصب زيداً بـ (إن)، لم وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فيقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته.

3 ـ العلة الجدلية النظرية: وهي التي تبدأ بتعليل العلل التعليمية والقياسية.

وهناك تقسيمات أخرى للعلل النحوية لا أرى داعياً لذكرها في هذا البحث[6].

موقف العيني من التعليل

أُولِع العيني بالتعليل ولعاً شديداً وقد سيطرت العلة على تفكيره النحوي بشكل واضح،

(1) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب (**الإيضاح في علل النحو للزجاجي**) وينظر: **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**: 60 ـ 61.

(2) ينظر في تفصيل هذه المراحل: **أصول التفكير النحوي**: 164 ـ 186.

(3) **العلة النحوية**: 66 ـ 69.

(4) **منهج أبي سعيد السيرافي**: 154 ـ 155.

(5) **الإيضاح في علل النحو**: 64 ـ 65 وينظر: **ارتقاء السيادة**: 78 ـ 79 **وأصول التفكير النحوي**: 189 ـ 191 **وأصول النحو العربي**: 137 **والعلة النحوية**: 55.

(6) ينظر في تفصيلها: **العلة النحوية**: 57 ـ 63.

ويتجلى هذا في عرض كثير من المسائل والأحكام النحوية، وقد أضاف إلى جهوده في النحو جهداً آخر في دراسة التعليل الذي كان محط اهتمام النحاة، ويتضح ذلك من خلال عرضه لكثير من آراء النحاة وأقوالهم - من بصريين وكوفيين - أو ترجيحه بعضها على بعض أو ردّها، ووقفة قصيرة عند العيني من خلال كتابه (عمدة القاري) تكشف لنا أهم التعليلات التي ذكرها في تعليل الظواهر النحوية وأحكامها الإعرابية. ويكون هذا على أمرين:

1 - صرح العيني بلفظ (العلة) وكان غالب الأمر في باب الممنوع من الصرف، شأنه في ذلك شأن النحاة الذين ذكروا العلة (أو العلل) التي تمنع الاسم من الصرف، ويمكن أن نجد هذا في طائفة من الأمثلة. فمن هذه الأمثلة ما ذكره العيني في إعراب كلمة (فلان) حيث قال إنه (منصرف لأنه كناية عن علم المذكر بخلاف (فلانة) فإنه كناية عن علم المؤنث، والمانع من صرفه وجود العلتين وهما العلمية والتأنيث)[1].

ومن أمثلته الأخرى على التصريح بلفظة العلة ما ذكره في إعراب كلمة (يهود) من قوله ﷺ: «قاتل اللهُ يهودَ حُرِّمتْ عليهم الشحومُ فباعوها» حيث قال: (يهود: بغير تنوين لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم للقبلية، ويروى (يهوداً) بالتنوين، ووجهه أن يكون باعتبار الحي فيبقى بعلة واحدة فينصرف)[2]، وكذلك تعرّض للعلة في معرض تفسيره لفظة (حمص) ووجه إعرابها فقال: (وقال البكري[3]: لا يجوز فيها الصرف كما يجوز في هند لأنه اسم أعجمي، قلت: يجوز صرفها مثل: هود ونوح لأن سكون وسطها يؤثر منع إحدى العلتين فيبقى على علة واحدة)[4] ومثله (دوس) حيث قال العيني فيه: (فإن قلت: كيف انصرف دوس وفيه علتان: العلمية والتأنيث؟ قلت: قد علم أن سكون حشوه يقاوم أحد السببين فيبقى علة واحدة كما في هنْد ودعْد)[5]. ووجدت العيني صرح بلفظة (العلة) في غير باب الممنوع من الصرف، ومن أمثلته على ذلك ما ذكره بصدد قوله ﷺ: «.... فلمّا أُكْثِر عليه غضب ثم قال للناس: سلوني عمّا شئتم» فقال: (وفي بعض النسخ (عم شئتم) بحذف الألف، قلت: إنه يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فيم وإلام وعلام، وعلة

(1) عمدة القاري: 4: 103.

(2) م.ن: 12: 38.

(3) هو أبو عبيد البكري المتوفى في سنة 487هـ .

(4) عمدة القاري: 17: 58 وينظر: معجم ما استعجم: 2: 468.

(5) عمدة القاري: 4: 280.

الحذف الفرق بين الاستفهام والخبر[1].

2 ـ وهو في غالب الأمر لا يصرّح بلفظة (علة) في الحكم النحوي والوجه الإعرابي، وإنما يكتفي بألفاظ وتعبيرات تكون بديلاً عن التصريح بلفظ (العلة) كقوله: (لأنّ) أو (لأنّه) ونحو هذا من الألفاظ التي تشير إلى أن ما بعدها علة أو سبب لما قبلها من أحكام، وسأعرض أمثلة له عند الكلام عن العلل عند العيني.

العلل عند العيني

ذكرت فيما مضى أن النحاة ذكروا عدة تقسيمات للعلة النحوية، ومن هذه التقسيمات ما نقلة السيوطي من كتاب (ثمار الصناعة) لأبي عبد الله الحسين بن هبة الله الدينوري[2]،حيث جعلها على قسمين:[3]

أ ـ علة مظهرة حكمة: وهي التي تظهر حكمة العرب وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

ب ـ علة موجبة: وهي تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغاتهم، وهذا القسم أكثر استعمالاً وتداولاً من القسم الآخر، وتكون واسعة الشعب، إلا أن المشهور منها أربعة وعشرون نوعاً منها علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وغيرها[4].

وقد تنوعت العلل عند العيني بتنوع الأحكام النحوية وموضوعاتها، وفيما يأتي بيان لأهم تعليلاته التي وردت مبثوثة في كتابه (عمدة القاري) من خلال عرض الأحكام والمسائل النحوية مبوبة على غرار العلل الموجبة التي ذكرها العلماء القدامى الذين عنوا بالأصول النحوية وفصّلوا القول في أنواع العلل كأبي البركات بن الأنباري وابن جني والسيوطي وغيرهم ممن عني بهذا الفن من الدراسة.

(1) عمدة القاري: 2: 114.
(2) أكثر أبو حيان في التذكرة من النقل عنه مجهول سنة الوفاة. ينظر: بغية الوعاة: 1: 541.
(3) الاقتراح: 83 وارتقاء السيادة: 69 ـ 70.
(4) تنظر بقية العلل في الاقتراح: 83 وارتقاء السيادة: 70 ـ 71.

1 ـ علة مشابهة

ومنه قولهم: (لا أبا لك) فقد ذكر العيني أنه (بلا تنوين لأنه صار شبيهاً بالمضاف وإلا فالأصل: لا أب لك)[1].

2 ـ علة أمن اللبس

ومن أمثلته عليه جواز استعمال (إن) المخففة من الثقيلة بدون اللام الفارقة بينها وبين النافية عند الأَمن من الالتباس، وذلك في قول أنس رضي الله عنه: «إنّكم لتعملونَ أعمالاً هي أدَقُّ في أعينِكُم مِنَ الشَّعَرِ إنْ كنّا نعدّها على عَهْدِ النبيّ ﷺ الموبقاتِ» برواية أبي ذر[2].

3 ـ علة خفة أو عدم استثقال

ومن أمثلة العيني على هذه العلة قوله: (سَأَلْتَه إيّاهَا)[3]، حيث ذكر العيني فيه (استعمال ثاني الضميرين منفصلاً، وهو المتعين هنا فراراً عن الاستثقال، إذ لو كان متصلاً لصار هكذا: سألتهها. وقال ابن مالك: والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند الضرورة وهو تعذر المتصل لأن الاتصال أخصّ وأبين، لكن إذا اختلف الضميران، وتفاوتا فالأحسن الانفصال نحو هذا، فإن اختلفا[4] بالرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل: أعطيتكه وأعطيتك إياه)[5].

4 ـ علة اتساع

ومنه ما ذكره العيني في تفسير قوله: (كان أول ما قدم المدينة....)[6] فقد ذكر العيني أن (انتصاب (المدينة) كانتصاب (الدار) في قولك: دخلت الدار، والظروف يتوسع فيها)[7]

---

(1) عمدة القاري: 14: 305.

(2) عمدة القاري: 23: 80.

(3) هو قطعة من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه «.... لامه أصحابه قالوا: ما أحسنت حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إياها....» عمدة القاري: 22: 119.

(4) وإن اتحدا في الرتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين ـ فإنه يجب الفصل في أحدهما نحو: أعطيتني إياي وأعطيتك إياك وأعطيته إياه. ينظر: شرح ابن عقيل: 1: 107.

(5) عمدة القاري: 22: 120 وينظر: شواهد التوضيح: 82 ـ 83 وشرح ابن عقيل: 1: 103.

(6) هو قطعة من حديث البراء رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة....». ينظر: عمدة القاري: 1: 241.

(7) عمدة القاري: 1: 243.

ومنه أيضاً ما ذكره العيني في تفسير قوله: (أحب إليه من أن يرجع)[1] فقال: (فصل بين (الأحب) وكلمة (من) لأن في الظرف توسعة)[2].

5 - علة تجنب الكراهة

ومثال ما ذكره العيني في تفسير قوله: (أيّها النّاس)[3] أي: يا أيها الناس، إذ قال: (فحذف حرف النداء والمقصود بالنداء هو (الناس) وإنما جاءوا بأي ليمكن وصله إلى النداء ما فيه الألف واللام لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف، فكان المنادى هو الصفة والهاء مقحمة للتنبيه)[4].

6 - علة نيابة

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾[5] وقوله: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾[6] فقد ذكر العيني أن النداء عُدّي في الآية الأولى بـ (إلى) وفي الثانية باللام، لأنّ صلات الأفعال تختلف بحسب مقاصد الكلام، والمقصود في الأولى معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص، وذكر فيها وجهاً آخر وهو أن يكون (إلى) بمعنى اللام وبالعكس لأن الحروف ينوب بعضها عن بعض[7].

7 - علة ضرورة

ومنه قوله (يذا العرش)[8]، فقد ذكر العيني أن أصله: يا ذا العرش، فحذف الألف ضرورة[9].

---

(1) هو قطعة من قوله ﷺ: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان.... وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر....» عمدة القاري: 22: 121.

(2) عمدة القاري: 22: 122.

(3) هو قطعة من قوله ﷺ: «يا أيها الناس إنكم منفرون فمن صلى بالناس فليخفف....» عمدة القاري: 2: 105.

(4) عمدة القاري: 2: 106.

(5) سورة المائدة، الآية: 58.

(6) سورة الجمعة، الآية: 9.

(7) عمدة القاري: 5: 102.

(8) هو قطعة من بيت ذكره خبيب رضي الله عنه في أبيات قالها حين قتل صبراً في الأسر، وتتمته:

يذا العرش صبرني على ما أصابني ... وقد بضعوا لحمي وقد قلّ مطمعِ

ينظر: عمدة القاري: 14: 290 و293.

(9) عمدة القاري: 14: 293.

8 ـ علة مشاكلة

ومنه قوله: (لتخرجن الكتاب أو لتقلين الثياب) حيث ذكر العيني أن قياسه في العربية بحذف الياء، ولكن صحّت الرواية بالياء فتأول الكسرة بأنها لمشاكلة (لتخرجن)، وباب المشاكلة واسع في العربية[1].

9 ـ علة فرق

ومنه قوله ﷺ: «.... نَمْ صَالحاً قَدْ كنّا نَعْلَمُ إنْ كنتَ لَتُؤمِنُ بِه....» فقد ذكر العيني أن (إنْ هذه مخففة من الثقيلة، أي: إن الشأن كنت، وهي مكسورة ودخلت اللام في (لموقناً)[2] لتفرق بين (إنْ) هذه وبين (إنْ) النافية)[3]. ومنه قول مجاشع رضي الله عنه «أتيت النبي ﷺ.... فقلت: علام تبايعنا؟ قال: على الإسلام والجهاد»، أي: على أي شيء، وقال العيني إن (أصله: على ما، لأن (ما) الاستفهامية جرّت، فيجب حذف الألف عنها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فيم وإلام وعلام، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر)[4].

10 ـ علة إجراء المعتل مجرى الصحيح

ومنه قوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة ـ يريد الثوم ـ فلا يغشانا في مساجدنا» من الغشيان وهو المجيء، وقد ذكر العيني أنه أثبت الألف على خلاف الأصل، وذلك (لأن الأصل: فلا يغشنا، كما هو في رواية كذا لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح كما في قول الشاعر:

إذَا العَجُوزُ غَضِبتْ فَطَلّقِ ولا تَرَضّاهَا ولا تَمَلّقِ[5]

وأما أن تكون الألف مولدة من إشباع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم)[6].

(1) عمدة القاري: 14: 255.

(2) ورد الحديث بلفظ (لتؤمن) وأورده العيني بلفظ (لموقناً).

(3) عمدة القاري: 6: 223، وقد جعلها العيني في موطن آخر من كتابه داخلة في أمن اللبس. ينظر: عمدة القاري: 23: 80.

(4) عمدة القاري: 14: 225.

(5) نسب الرجز إلى رؤبة. ينظر ديوانه: 179. وينظر: المقاصد النحوية: 1: 236 والدرر اللوامع: 1: 28.

(6) عمدة القاري: 6: 145.

11 - علة إجراء اللازم كالمتعدي

ومنه قول أنس رضي الله عنه: «مر النبي ﷺ بتمرة مُسْقَطة» على صيغة المفعول، وقد حاول العيني توجيه هذا الاستعمال فذكر أن (القياس أن يقال: ساقطة، لكنه قد يجعل اللازم كالمتعدي بتأويل كقراءة من قرأ[1] ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾[2] بلفظ المجهول)[3].

12 - علة إشباع

ومنه قول ابن مسعود رضي الله عنه: «إن كنت قرأتيه لقد وجدتيه» فقد ذكر العيني أنه يروى: قرأته، وهو الأصل، وأما وجه الرواية الأولى فعلى أنه حصل من إشباع الكسرة بالياء[4].

13 - علة أصل

ومنه قوله: (حتى يشهدوا)[5]، فقد ذكر العيني أن (حتى) ههنا للغاية بمعنى (إلى) وقوله (يشهدوا) منصوب بأن المقدرة إذ أصله: إن يشهدوا وعلامة النصب سقوط النون لأن أصله يشهدون[6]. ومنه ما ذكره العيني في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[7]، فقد بيّن أن (تَلَظّى) بمعنى (تَوَهّج) أي تتوقد، وتوهج بضم الجيم لأن أصله: تتوهج، فحذف إحدى التاءين. وذكر كذلك أن عبيد بن عمير قرأها (نَاراً تَتَلَظّى) بدون حذف التاء على الأصل، وقيل: قرأها بالإدغام في الوصل لا في الابتداء وهي قراءة البزّي من طريق ابن كثير[8].

14 - علة الحمل على اللفظ

ومن أمثلة العيني على ذلك قوله: (غنم)[9]، فقد ذكر العيني أن الغنم اسم مؤنث

(1) وهي قراءة النخعي وابن وثاب. ينظر: **الكشاف**: 1: 634 **والبحر المحيط**: 3: 534.
(2) سورة المائدة، الآية: 71.
(3) **عمدة القاري**: 11: 171.
(4) **عمدة القاري**: 19: 226.
(5) هو قطعة من حديث ابن عمر رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله....» **عمدة القاري**: 1: 179.
(6) **عمدة القاري**: 1: 180.
(7) سورة الليل، الآية: 14. وتتمتها ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾.
(8) **عمدة القاري**: 19: 295 و299.
(9) هي قطعة من قوله «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم....». **عمدة القاري**: 1: 161.

موضوع للجنس على الذكور والإناث جميعاً، وعلى الذكور وحدهم وعلى الإناث وحدها، وإذا صغرت ألحقت الهاء نحو: غنيمة، لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لازم لها، ويقال: له خمسة من الغنم ذكور فيؤنث العدد، لأن العدد يجري في تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى[1].

15 ـ علة حذف

ومنه قول أنس رضي الله عنه: «.... قلت: أقمتم بمكة شيئاً؟ قال: قمنا بها عشراً» أي عشرة أيام، إذ قال العيني: (وإنما حذفت التاء من العشر مع أن اليوم مذكر لأن المميز إذا لم يكن مذكوراً جاز[2] في العدد التذكير والتأنيث)[3].

16 ـ علة تخصيص

ومنه قول أحدهم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا أمير المؤمنين: آية في كتابكم تقرأُونها....» حيث جعل العيني كلمة (آية) مبتدأ وإن كان نكرة لأنه تخصص بالصفة وهي (في كتابكم)، وجوز أيضاً أن يكون المخصص للمبتدأ صفة محذوفة تقديره: آية عظيمة[4].

17 ـ علة إجراء الوصل مجرى الوقف

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[5]، فقد ذكر العيني القراءات الواردة فيه. فقد ذكر أن قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم (الظنونا) بالألف في الوصل والوقف، لأن ألفها ثابتة في مصحف عثمان رضي الله عنه، وسائر مصاحف أهل البلدان، وعليه تعديل رؤوس الآي، وقراءة حمزة (الظنون) بغير ألف في الحالتين (الوصل والوقف) وقراءة الباقين بالألف في الوقف دون الوصل، لأن العرب تفعل ذلك في قوافي أشعارهم ومصاريعها فتلحق الألف في موضع الفتح عند الوقف، ولا تفعل ذلك في حشو الأبيات، فحسب إثبات الألف في هذا الحرف لأنها رأس

---

(1) **عمدة القاري**: 1: 162 وينظر: الجمل: 133 وشرح **الجمل لابن عصفور**: 2: 31 و43 **والمقرب**: 336.

(2) والفصيح أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكر المعدود. ينظر: شرح **الجمل لابن عصفور**: 2: 30. **وارتشاف الضرب**: 1: 360.

(3) **عمدة القاري**: 7: 117.

(4) م.ن: 1: 263.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 10.

الآية تمثيلاً لها بالبواقي[1] وكذلك ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[2] و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[3].

18 ـ علة مبالغة

ومثاله على ذلك ما ورد في قول الإمام علي عليه السلام: «فإنَّ اليومَ عَمَل ولا حساب وغداً حساب ولا عمل» حيث ذكر العيني أنه قد (قيل: اليوم ليس عملاً بل فيه العمل، ولا يمكن تقدير (في)، وإلا وجب نصب (عمل)، وأجيب بأنه جعل نفس العمل مبالغة كقولهم: أبو حنيفة فقه ونهاره صائم)[4].

---

(1) عمدة القاري: 17: 182 وينظر: الكشاف: 3: 253 ـ 254 والبحر المحيط: 7: 217 والنشر: 2: 347.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 66. وتتمتها: ﴿أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 67. وتتمتها: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾.

(4) عمدة القاري: 23: 34.

الفصل الرابع:

آراء العَيني النحويَّة

في هذا الفصل سأذكر أهمّ الجهود النحويّة للعيني من خلال كتابه، ويمكن أنْ أجعلها على أقسام هي:

أولاً: آراؤه المتصلة بالاسم

1 ـ العلم

أنواعه: قسم النحاة العلم على أنواع، مستندين في ذلك إلى عدة اعتبارات[1]، وقد ذكر العيني[2] من هذه الأقسام:

أ ـ الاسم والكنية واللقب.

ب ـ علم الشخص وعلم الجنس.

وقد عرّف العيني كلا من الاسم والكنية واللقب وبيّن نوع كلّ واحد منها، فذكر أنّ الكنية عند أهل العربية كلّ مركب إضافي صدره أب أو أُمّ كأبي بكر وأمّ كلثوم[3]، واللقب ما أشعر بمدح أو ذمّ[4]، والاسم هو ما لم يشعر بمدح أو ذم ولم يصدّر بأب أو أمّ[5].

(1) العلم في العربية: 33.

(2) عمدة القاري: 23: 26.

(3) م.ن: 15: 38 و22: 206.

(4) م.ن: 16: 100 و22: 207.

(5) م.ن: 16: 100 و22: 207.

وقسم العلم باعتبار تشخّص مسمّاه وعدم تشخّصه على نوعين[1]، هما علم الشخص وعلم الجنس[2]، وفي معرض تفسيره لقوله (سبحان الله) ذكرهما العيني، وبيّن أنّ العلم الجنسي يكون تارة للعين وتارة للمعنى[3]. ومن الأعلام الشخصية أورد العيني أعلاماً أُطلِقت على اسم الجنس ليميز به عن غيره وذكر من ذلك أنّ للنبي ﷺ أربعة وعشرين فرساً كلّ واحد منها كان يسمّى باسم مخصوص معيّن مثل: السَّكب والمُرْتَجز واللُّحَيْف، وذكر كذلك أنّ له ﷺ حماراً يسمّى (يَعْفُور) وبغلة تسمى (دُلْدُل) ولقاح تسمّى (الحناء) و(السمراء) وناقة تسمّى (القصواء)، وكانت له ﷺ غنم منها سبعة أعنز تسمّى كلّ واحدة منها باسم وشاة تدعى غيثة[4].

ومن خلال حديثه عن أنواع العلم ذكر العيني أنّ هناك أحكاماً شرعية تتعلّق بالكنية واللقب، حيث أورد جواز تكنية المشرك للتآلف واستدلّ لذلك بحديث العباس بن عبد المطلب قال: «يا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَفَعْتَ أبا طَالِب بشَيءٍ فإنّه كانَ يَحُوطُكَ ويَغْضَبُ لَكَ؟ قال: نَعَمْ... الحديث»[5]. وقد ورد مثل ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[6].

ومن هذه الأحكام بيان الألقاب المكروهة والمباحة[7] في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَـٰبِ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا أَنفُسَكُمْ﴾[9] وغيرها من الأحكام التي لا يتّسع المجال لذكرها هنا.

إضافة العلم

القياس في الأعلام أنّها لا تضاف، لأنّها تستغني بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة

(1) شرح القطر: 96.
(2) شرح ابن الناظم: 72 وشرح شذور الذهب: 145 ـ 146.
(3) عمدة القاري: 23: 26.
(4) عمدة القاري: 14: 146، 148.
(5) عمدة القاري: 22: 217.
(6) سورة المسد، الآية: 1.
(7) عمدة القاري: 22: 122.
(8) سورة الحجرات، الآية: 11.
(9) سورة الحجرات، الآية: 11.

الزائدة، وإضافتها تلحق اشتراكها الاتفاقي بالاشتراك الوضعي[1]، وإذا اشترك في الاسم أكثر من شخص جازت إضافة العلم حيث يخرج عن كونه معرفة ويصبح شائعاً، ويجري مجرى النكرات نحو: زيدكم وعمركم[2]، وقد ذكر العيني[3] أنّ العلم إذا أُريد إضافته نُكّر ثم أُضِيف، وهذا سوّغ الجمع بين العلميّة والإضافة واستشهد بقول الشاعر:

عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ[4]

ومعنى التنكير عنده (أنْ يؤول بواحد من الأمّة المسماة به) واستدلّ بالحديث الشريف: (لَيْسَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيل)[5]. فقد يسلب من الأعلام المضافة تعريف العلمية وتكتسب تعريف الإضافة وتجري في تعريفها مجرى (غلامك) ونحوه[6]. وقد جوّز الرضي[7] (إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذْ لا مانع عنده من اجتماع التعريفين إذا اختلفا)[8].

ففي الإضافة هذه معنى لا يؤديه الإفراد، وفيها زيادة توضيح وذلك يتّضح من الفرق بين مضر ومضر الحمراء وزيد وزيد الخيل، فالإضافة هنا أكسبت العلم تعريفاً لا يؤديه القطع عن الإضافة، وقد ترد الإضافة لتخصيص المضاف بأمر من الأُمور وذلك كما في قولنا: عراق الخير وبغداد السلام، فالإضافة هنا ليست لغرض التعريف وذلك لأنّ العلم لا يشاركه فيه غيره[9].

دخول (أل) على الأعلام

إنّ الأصل في الأعلام أنْ لا تدخلها (أل) التعريف، وذلك لاستغنائها بتعريف العلمية عن تعريف آخر، ولكن قد يسوغ دخولها على الأعلام إذا شاركها غيرها في مسمّاها[10]، وذلك لأنّ العلم إذا شاركه غيره في اسمه يجري مجرى النكرات نحو: رجل وفرس، فالمشاركة هذه

(1) الأشباه والنظائر: 2: 107 وينظر: العلم في العربية: 88.
(2) المفصل: 12. وشرح ابن يعيش: 1: 44، والأشباه والنظائر: 2: 107.
(3) عمدة القاري: 23: 26 و25: 202.
(4) نسب إلى رجل من طيّئ. ينظر: شرح الشواهد: 2: 242 والخزانة: 2: 224.
(5) عمدة القاري: 2: 190.
(6) شرح ابن يعيش: 1: 44 - 45.
(7) شرح الكافية للرضي: 1: 274 - 275.
(8) العلم في العربية: 90.
(9) معاني النحو: 1: 89.
(10) ينظر: العلم في العربية: 84.

أخرجته عن كونه معرفة[1].

والأعلام التي تدخلها (أل) على ضربين:[2] اللازم نحو الصعق وهو في الأصل نعت مخصوص به ولم يشاركه به غيره فسمي به، ولكنّه تعرّف به عندما دخلته (أل) واختص به دون غيره ممّن أصابه الصَّعق. والآخر غير لازم وهو ما دخلت عليه (أل) للمح الأصل نحو: الحارث والحسن، وقد ذهب العيني[3] إلى أنّ دخول (أل) على الأعلام على سبيل الجواز.

وهذا لا يعني أنّ كلّ ما دخل عليه (أل) من الأعلام هو نكرة، فقد تدخل (أل) على الأعلام لمحاً للأصل لا للتعريف، وذلك للالتفات إلى المعنى الذي نُقِل عنه العلم نحو العباس والحارث، فالعباس يشير إلى معنى العبوس والحارث يشير إلى معنى الحراثة وقولنا: عباس، يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأمّا قولنا: العبّاس فإنّه يشير إلى معنى العبوس كأنّنا قلنا: الذي يعبس كثيراً[4]. فدخول (أل) (أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافاً لمن زعم ذلك. وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء)[5].

2 ـ الممنوع من الصرف

وردت في العربية أسماء مُنِعَت من التنوين تسمّى الأسماء الممنوعة من الصرف، والصرف يعني التنوين نحو أحمد وفاطمة، وقد وضع النحاة ضوابط تبيّن متى يُمْنَع الاسم من الصرف، وقد علّل النحاة منع الاسم من الصرف، فذكروا أنّ سبب المنع من الصرف هو وجود علّتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل أو علّة تقوم مقامها[6].

وقد تعرّض العيني في كتابه للأعلام الممنوعة من الصرف وفيما يأتي بحث موجز لطائفة من الأعلام الممنوعة من الصرف وعلل منعها.

أ ـ الألف والنون الزائدتان:

---

(1) شرح ابن يعيش: 1: 43.
(2) المفصل: 11 ـ 12 وشرح ابن يعيش: 1: 41 واللامات للزجاجي: 25 ـ 27. وينظر: العلم في العربية: 84، 87.
(3) عمدة القاري: 3: 62.
(4) معاني النحو: 1: 89 ـ 91.
(5) شرح ابن عقيل: 1: 180 وينظر: التصريح: 1: 152 ومعاني النحو: 1: 91.
(6) معاني النحو: 3: 277.

وهما من العلل التي تمنع الاسم من الصرف وذلك نحو: عثمان[1]، وقد تعرّض العيني لطائفة من هذه الأعلام وبيّن وجوه إعرابها مرجعاً إياها على الأصل ومن ذلك (حَيّان)، فإنْ أُخِذ من الحين فإنه ينصرف وإن أُخذ من الحياة فإنّه لا ينصرف[2]، وكذلك (شَيْطان) ينظر إلى أصل اشتقاقه فإنْ كان مشتقاً من (شَاط) أي هلك فهو فَعْلان، وإنْ كان من (شَطن) أي بَعُدَ فهو فَيْعَال[3]. ونقل قول الجوهري حيث جعل نونه أصليّة ويقال زائدة، فإنْ جُعِل فَيْعَالاً من قولهم تَشَيْطَن فهو مصروف وإنْ جُعِل من تَشَيّط لم يصرف لأنّه على وزن فَعْلاَن[4].

ب ـ العلمية والعجمة:

ذكر العيني طائفة من الأعلام الممنوعة من الصرف للتعريف والعجمة، ومن هذه الأعلام: جِبْرِيل وقَيْصَر وقَارون[5]. وقد ردّ على الكرماني[6] حين صرف (مَاهَك) وذلك لوجود العلميّة والعجمة[7]، و(جَهَنّم) من الأعلام الأعجميّة التي اجتمعت فيها ثلاث علل مانعة من الصرف، وقد ذكر العيني أنّه غير منصرف للعلميّة والعجمة أو للعلميّة والتأنيث[8].

ومن الأعلام التي يعتورها أكثر من علّتين مانعتين من الصرف (حِمْص) حيث مُنِع من الصرف للعلميّة والعجمة والتأنيث، وقد ردّ العيني ابن التين في تجويز صرفه ومنعه من الصرف لقلّة حروفه وسكون وسطه، وذلك لأنّ (حِمْص) في تأنيثه تجتمع فيه ثلاث علل مانعة من الصرف هي العلميّة والعجمة والتأنيث، فإذا كان سكون وسطه يقاوم أحد السببين فإنّه يبقى بعلتين تمنعان الاسم من الصرف كما في مَاه وجُور[9]. وإذا كان العلم مذكّراً نحو: نُوح ولُوط فالقياس فيه منع الصرف للعلميّة والعجمة، إلاّ أنّ الخفّة فيه قاومت أحد السببين فصُرِف لذلك[10].

---

(1) عمدة القاري: 3: 6.

(2) م.ن: 1: 205.

(3) م.ن: 1: 154.

(4) الصحاح: (شطن) 5: 2144.

(5) عمدة القاري: 1: 71 و14: 274 و15: 310.

(6) الكواكب الدراري: 19: 12.

(7) عمدة القاري: 20: 21.

(8) م.ن: 21: 292.

(9) م.ن: 1: 83 و94.

(10) م.ن: 1: 15 و15: 267.

وهناك أعلام ذكرها العيني اختلف أهل العربيّة في إعرابها للاختلاف في أصل اشتقاقها نحو (يُوسُف) حيث ذهب قسم منهم إلى أنّه عربي مشتق لأنّه على وزن المضارع المبني للمجهول أو المفعول من (آسَف) استناداً إلى قراءة من قرأ (يُوسِف) بكسر السين أو (يُوسَف) بفتحها، وعلّة منعه التعريف ووزن الفعل، وقد ردّ العيني هذا التوجيه، وذلك لأنّ القراءة المشهورة قامت بالشهادة على أنّ الكلمة أعجميّة، مؤيّداً بذلك ما ذهب إليه الزمخشري[1] في ردّ هذا الوجه[2].

ج ـ العلميّة والتأنيث:

وهما من العلل المانعة من الصرف وذلك نحو: غُدْوَة في قولنا: أتيتُه غُدْوَةَ، إذا كانت ليوم بعينه، وإذا نُكِّرت فإنّها تُصْرَف نحو: سر على فرسك غدوةَ وغدوةً وغدوةً وغدوةٌ[3]، ومن الأعلام التي تحتمل الصرف وعدمه بحسب النظر إلى أصل الكلمة نحو: غِفَار، فإنّه يُصْرَف باعتبار الحيّ ولا يُصْرَف باعتبار القبيلة[4]، وكذلك (مِنَى) فإنّه يُذكَّر ويؤنثّ بحسب القصد، فإن أُريد به الموضع فإنّه يُصرَف، وإنْ أُريد به البقعة مُنِع من الصرف للعلميّة والتأنيث[5]. وذكر العيني أنّ الأعلام التي فيها علّتان ـ العلميّة والتأنيث ـ وتكون ساكنة الوسط نحو: دَعْد تكون مصروفة، وذلك لأنّ سكون حشوه يقاوم إحدى العلّتين فتبقى علّة واحدة كما في: هِنْد ودَعْد[6].

د ـ العدل:

من علل منع الأسماء من الصرف العدل، وذلك نحو: مَثْنَى مَثْنَى، حيث اجتمع فيه علّتان هما العدل والوصف، وهو غير منصرف لتكرّر العدل فيه بحسب قول الزمخشري[7]،

(1) ينظر: **الكشاف**: 2: 301.
(2) **عمدة القاري**: 1: 36.
(3) م.ن: 1: 237 وينظر: **المقتضب**: 3: 379 **والبسيط في شرح الجمل**: 1: 486.
(4) **عمدة القاري**: 16: 82 و86.
(5) م.ن: 14: 208.
(6) م.ن: 14: 208. وقد أفرد الدكتور أحمد نصيف الجنابي الأعلام المؤنثة الثلاثية في بحث مفصل أسماه: (الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه) ولمزيد من الاتساع يرجع إليه في **مجلة المجمع العلمي العراقي** مج 35 ج 1، ص215.
(7) **الكشاف**: 1: 496.

وللعدل والوصف والتكرير للتأكيد كما قال غيره فيما نقل العيني[1]، وذلك لأنّه في معنى اثنين اثنين اثنين اثنين أربع مرات، وكذلك ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[2] وهي معدولة عن اثنين وثلاث وأربع وهي نكرات، وقد مُنِعَت الصرف للعدل والوصف، وقيل للعدل والتأنيث لأنّ العدد كله مؤنّث[3]. وليس الأمر كما ذكر العيني من أنّها معدولة عن اثنين وثلاث وأربع، والوجه أنْ يقول إنّها معدولة عن أعداد مكرّرة نحو: ثنتين ثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً[4]. وذكر العيني أنّ العدل على قسمين، أحدهما عدل تحقيقي وجعل منه قولهم: مَثْنَى مَثْنَى، والآخر عدل تقديري وجعل منه: عُمَر وزُفَر[5].

هـ ـ المركب المزجي:

ومن العلل المانعة من الصرف: العلميّة والتركيب وذلك نحو: حَضْرَمَوْت، وهي من الأعلام المركّبة، وقد ذكر العيني أوجه إعرابها، وهي اسمان جُعِلا اسماً واحداً، الأوّل منهما مبني على الفتح، وقد رجّح العيني هذا الوجه، ونقل وجهاً آخر في إعرابهما فقال: حَضْرُمَوْت برفع الراء وجر التاء، وذكر أنّ الزمخشري[6] جعل فيه لغتين، التركيب ومنع الصرف نحو: حضرَموتُ، والإضافة ففي الثاني الصرف وتركه نحو: حضرُموتٍ وحضرُموتَ[7].

و ـ ما كان على وزن مفاعيل:

والأسماء التي تكون على هذا الوزن تُمنَع من الصرف وذلك نحو: سَرَاويل، وهو يُذكّر ويؤنّث والجمع السَّرَاويلات[8]. وقد ذكر العيني[9] فيه خلافاً، فمذهب سيبويه أنه جعل مفرداً أعجمياً حيث يقول: (وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجرّ إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة)[10]. وذكر كذلك ـ العيني ـ أنّه

---

(1) عمدة القاري: 2: 7.
(2) سورة النساء، الآية: 3.
(3) عمدة القاري: 13: 58.
(4) ينظر: الكشاف: 1: 496.
(5) عمدة القاري: 5: 109.
(6) شرح ابن يعيش: 1: 65.
(7) عمدة القاري: 2: 244 و16: 144 وينظر: الكتاب: 3: 296 ـ 297.
(8) الصحاح: (سرل) 5: 1729.
(9) عمدة القاري: 21: 306.
(10) ينظر: الكتاب: 3: 229.

مصروف عند سيبويه في النكرة، والذي يبدو أنّ العيني قد وهم فيما ذكره في صرف (سَرَاويل) في النكرة عند سيبويه، حيث لم أجد في الكتاب ما يشير إلى ذلك وإذا أنعمنا النظر في كلام سيبويه الذي نقله العيني نجده يشير إلى خلاف ما نسبه إليه العيني، فمذهب سيبويه[1] هو منع صرف (سراويل) في المعرفة والنكرة. وأغلب الظنّ أنّ الذي أوقع العيني في هذا الوهم هو ما نقله عن الجوهري في الصّحاح[2] عن سيبويه أثناء تفسيره كلمة (سَرَاويل)، وإنْ لم يذكر العيني ما يشير إلى ذلك في كتابه، والظاهر أنّ قوله: (فهي سَرَاويل مصروفة في النكرة)[3] ليس من قول سيبويه كما ذكر العكبري في شرح ديوان المتنبي[4]. وذكر العيني[5] أيضاً أنّ من النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة على اعتبار أنّه جمع سروال وسروالة، وقد نسب السيرافي[6] وابن يعيش[7] والرضي[8] هذا الرأي إلى المبرّد.

والظاهر أنّ المبرّد لم يخالف سيبويه في منع صرفه في المعرفة والنكرة وذلك لأنّ المبرّد يقول: (وكذلك (سَراويل) لا يُصْرَف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنّها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو: قَناديل ودَهَاليز)[9]، ثم ذكر المبرّد[10] رأياً آخر وهو أنّ بعض العرب يجعل (سَراويل) مفرداً فيصرفه في النكرة، ومنهم - العرب - من جعله جمعاً واحده (سروالة)، فهي بمنزلة (قناديل) لأنّها جمع فلا يصرفه في معرفة ولا نكرة، واستشهد بقوله:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ[11]

(1) ينظر: همع الهوامع: 1: 80.
(2) ينظر: الصحاح: 5: 1729.
(3) نسبه الجوهري إلى سيبويه وتابعه العيني. ينظر: الصحاح: 5: 1729 وعمدة القاري: 21: 306.
(4) ينظر: الصحاح: 5: 1729 هامش رقم (2).
(5) عمدة القاري: 21: 306.
(6) ينظر: الكتاب: 3: 229 هامش رقم (2).
(7) ينظر: شرح ابن يعيش: 1: 64 - 65.
(8) ينظر: شرح الكافية للرضي: 1: 57.
(9) المقتضب: 3: 326 وينظر: شرح ابن يعيش: 1: 64 - 65.
(10) المقتضب: 3: 345 - 346.
(11) صدر بيت وتمامه: فليس يرّق لمستعطف.
البيت مصنوع وقيل قائله مجهول. ينظر: شرح ابن الناظم: 648 والخزانة: 1: 233 والمقتضب: 3: 346 هامش رقم (1).

فعلى هذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وقيل هو مصنوع على العرب لا حجّة فيه[1].

3 ـ الإضافة

جعل النحاة[2] إضافة الاسم للاسم على قسمين: معنويّة ولفظيّة.

فالمعنوية ما أفادت تعريفاً نحو: دار عمرو أو تخصيصاً نحو: غلام رجل. وتكون بمعنى (اللام) وتفيد المِلْك والاختصاص نحو: مال زيد أي مال له أي يملكه وأبي زيد أي أب له أي مستحق مختص بذلك، أو بمعنى (مِنْ) وتفيد بيان النوع نحو: خاتم فضة وباب ساج أي خاتم من فضة وباب من ساج لأنّ الخاتم يكون من الفضة وغيرها وكذلك الباب يكون من الساج وغيره، وتكون كذلك بمعنى (في) وقال ابن مالك: (وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح)[3] واستشهد بقوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[4] وقوله ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[5] وتسمّى الإضافة المحضة لأنّ المعنى فيها موافق للفظ.

واللفظية أن يضاف اسم إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة وإنما يحصل الإسناد والاتصال من جهة اللفظ وهو أن تضاف الصفة إلى مفعولها نحو: ضارب زيد بمعنى: ضارب زيداً وإلى فاعلها نحو: حسن الوجه أي حسن وجهه.

وفي معرض تفسيره لقوله ﷺ «شاتك شاة لحم» ذكر العيني[6] أنّ بعضهم استشكل في إضافة (شاة لحم) لأنّها ليست من الإضافة اللفظية ولا من الإضافة المعنويّة، وذكر كذلك بأنّه أجيب عن هذا الاستشكال بأنّ أبا بردة لما اعتقد أنّ شاته أضحيّة أجاب النبي ﷺ بقوله (شاة لحم) موضع شاة غير أُضحية. وهذا الجواب لم يكن مقنعاً عند العيني لأنّ الإشكال ما زال باقياً فيه، وقد ذهب إلى أنّ الإضافة في هذا الحديث يمكن تأويلها بمعنى (اللام) والتقدير: (شاة واقعة لأجل لحم ينتفع به لا لأجل أضحيّة لوقوع ذبحها في غير وقتها)[7].

---

(1) شرح ابن الناظم: 648.

(2) ينظر الخصائص: 3: 26 والمفصل: 82 ـ 83 وشرح ابن يعيش: 2: 118 ـ 120.

(3) شرح الكافية الشافية: 2: 906 وينظر ارتشاف الضرب: 2: 502.

(4) سورة البقرة، الآية: 226.

(5) سورة سبأ، الآية: 33.

(6) عمدة القاري: 21: 152.

(7) م.ن: 21: 152.

الفصل بين المتضايفين

إنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، حيث نزلا منزلة الاسم الواحد وذلك لأنّه يعرّفه ويخصّصه من بين سائر جنسه، فلذلك كانت الإضافة بمنزلة الألف واللام، فكما أنّ الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين، لذا لم يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، فلذلك كان القياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما إلا على سبيل الضرورة، ولذلك لم يقع التنوين بينهما. ولكن العرب أجازوا الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور[1].

وقد ذهب العيني[2] إلى أنّ الأصل عدم الفصل بينهما، وقد ورد الحديث: (مِنْ رِيْحِ أو عَرْفِ النبي ﷺ) بالفصل بينهما وقد ذكر العيني أنّ (من ريح) قد ورد بالجر بلا تنوين لأنّه في حكم المضاف وقدّره: من ريح النبي ﷺ أو من عَرْفه وقد عزّز ما ذهب إليه بقول الشاعر:

بَــيْــنَ ذِرَاعَــي وَجَــبْــهَــةِ الأَسَــدِ[3]

وقدّره: بين ذراعي الأسد وجبهته.

وورد الفصل بينهما في حديث آخر في قوله ﷺ: «تاركو لي صَاحبي» وقد صرح العيني[4] في هذا الموضع بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذكر أنّه وقع في كلام العرب كثيراً.

وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين[5]، فقد ذهب سيبويه[6] إلى تجويزه في الشعر على مثال قولهم: يا سَارق الليلةَ أهْلِ الدار.وجعل ذلك على قبح في الاستعمال، وذلك نحو قول عمرو بن قميئة حيث فصل بالجار والمجرور بين المتضايفين:

---

(1) **شرح ابن يعيش**: 3: 19 والبسيط في شرح الجمل: 2: 889 وارتشاف الضرب: 2: 533.

(2) **عمدة القاري**: 16: 113.

(3) شطر بيت الفرزدق وصدره: (يا مَنْ رأى عَارضاً أُسَرُّ بِهِ). **ديوانه**: 1: 215. وينظر **الكتاب**: 1: 180.

(4) **عمدة القاري**: 18: 241 وينظر: **شواهد التوضيح والتصحيح**: 223.

(5) ولمزيد من الاتساع ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 427 مسألة رقم (60).

(6) **الكتاب**: 1: 176 - 180 وينظر: **الأصول في النحو**: 1: 402 **والخصائص**: 2: 404 - 409.

لَـمّـا رَأتْ سَـاتِـيـدَ مَـا اسـتَـعْـبـرت لِـلـهِ دَرّ الـيـومَ مَـنْ لامَـهَـا[1]

وقول أبي حيّة النميري:

كَـمَـا خُـطَّ الـكِـتـابُ بِـكـفّ يَـوْمَـاً يَـهُـوديّ يُـقَـارِبُ أوْ يُـزيـلُ[2]

وقول الأعشى:

إلا عُـلالَـةَ أوْ بُـدَا هَـةَ قَـارِحٍ نَـهْـدِ الـجُـزَارَةْ[3]

ومذهب المبرّد[4] في هذا على حذف المضاف إليه الأوّل لبيان ذلك فهو عنده: إلا علالة قارح أو بداهة قارح في بيت الأعشى المذكور، فيكون بمنزلة: مررت بخير وأفضل من ثمّ، وكذلك أوّلَ بيت الفرزدق على: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد فهو عنده مثل قول جرير:

يَـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيّ[5]

حيث حذف المضاف إليه الأوّل استغناءً بإضافة الثاني، فكأنّه في تقدير: يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ[6]، وقد انتصر له الرضي فيما ذهب إليه بقوله: (ومذهب المبرّد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة، وأما نحو: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، فرُبّما يغتفر فيه لأنّ الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنّه لا فصل)[7].

إلاّ أنّنا نرى المبرّد في موضع ثانٍ من كتابه[8] قد جوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجارّ والمجرور في ضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

---

(1) **الكتاب**: 1: 178 **والإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 432.

(2) **الكتاب**: 1: 178 - 179 **والإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 432.

(3) **ديوان الأعشى الكبير**: 159 وينظر: **الكتاب**: 1: 179.

(4) **المقتضب**: 4: 227 - 229 وينظر: **شرح ابن يعيش**: 3: 21.

(5) البيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ. ينظر: شرح ديوان جرير: 285 وتمامه:

....لا أبـا لـكـم لا يـوقـعـنـكـم فـي سـوأة عـمـر

وهو من شواهد سيبويه. ينظر: **الكتاب**: 1: 53 و2: 205 **والمقتضب**: 4: 229 هامش رقم (2).

(6) بتكرار حرف النداء (يا)، وكذلك قدّر الدمياطي قوله: يا زيد اليعملات يا زيد اليعملات، بتكرار (يا) نحو: يا زيد اليعملات، والمشهور إسقاط (يا) الثانية.

(7) **شرح الكافية للرضي**: 1: 293 وينظر: **شرح الأشموني**: 2: 455.

(8) **المقتضب**: 4: 376 - 377.

كَـأنَّ أصْـوَاتَ مِـنْ إيـغَـالِـهِـنّ بِـنَـا أوَاخِـرِ الـمَـيْـسِ[1] أصْـوَاتُ الـفَـرَاريـج[2]

وقول الآخر:

كَـمَـا خُـطَّ الـكـتَـابُ بِـكَـفٍّ يَـوْمَـاً يَـهُـودِيٍّ يـقـاربُ أو يُـزيـل

وإنّما ساغت الضرورة في هذا (لأنّ الظروف تقع مواقع لا تكون في غيرها)[3] وذلك لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلاّ في زمان أو مكان وهي كالموجودة وإنْ لم تذكر فذكرها وحذفها سواء[4]، فالفصل به وبالمجرور وبالمعطوف مع حرف العطف من الضرورات الحسنة[5]، والفصل بين المتضايفين جائز في الكلام الفصيح إذا لم يكن الفاصل فاعلاً أو في حكم الفاعل[6].

حذف المضاف

يحذف المضاف لوجود قرينة تدلّ عليه وفي الغالب يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه نحو قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[7] أي حبّ العجل وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[8] أي أمر ربّك[9].

وإن لم تدلّ عليه قرينة لم يجز الحذف إلاّ في الضرورة الشعرية[10] نحو قوله:

عَـشِـيّـةَ فَـرَّ الـحَـارِثِـيّـونَ بَـعْـدَمَـا قَضَى نَحْبَه في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ[11]

أي ابن هوبر.

(1) الميس: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب. ينظر: **الصحاح**: (ميس) 3: 980.

(2) البيت لذي الرمة، **ديوانه**: 76 وينظر: **المقتضب**: 4: 376.

(3) **الأصول في النحو**: 2: 227 و3: 467.

(4) **شرح ابن يعيش**: 3: 23.

(5) **ضرائر الشعر**: 194.

(6) **شرح عمدة الحافظ**: 490.

(7) سورة البقرة، الآية: 93.

(8) سورة الفجر، الآية: 22.

(9) **أوضح المسالك**: 3: 167 **وشرح ابن عقيل**: 3: 76.

(10) **المقرب**: 235 **وارتشاف الضرب**: 2: 528.

(11) البيت لذي الرمة. ينظر: **ديوانه**: 235 وينظر: **ضرائر الشعر**: 167. **والمقرب**: 235.

ومن هذا الحذف: ذكر العيني[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ﴾[2] حذف المضاف، أي إلى أهل مدين لأنّ مدين بلد وهي مدينة شعيب ﷺ وقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3] وقوله: ﴿وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[4]، أي أهل القرية وأهل العِير، حيث حذف المضاف فيهما وعلل ذلك بأنّ القَرية والعِير لا يصحّ السؤال منهما. وقد ذكر ابن هشام[5] أنّ الزمخشري خالفهم في ذلك لأنّ القَرية عنده تهلك.

ويحذف المضاف كثيراً بدلالة القرائن الدالة عليه وقد يفيد التجوز والاتساع في الكلام[6]، ففي قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[7] فقلوبهم لا يشرب فيها العجل وإنّما حب العجل، والمعنى (إن قلوبهم كأنّما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حُبّ).... فهذا في الحقيقة تعبير مجازي يؤدي معنى لا يؤدّيه المقدّر ولذا نحن لا نرى في هذا تقديراً لأنّه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله)[8].

حذف المضاف إليه

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على ما له لو كان المضاف إليه موجوداً، واشترط النحاة لهذا الحذف أنْ يكون قد عطف على المضاف مضاف آخر أُضيف إلى ما أضيف إليه الأوّل، ويكون المضاف بعد الحذف على هيأته قبل الحذف نحو: قطع اللهُ يد ورجلَ مَنْ قالها، والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجله[9].

وفي قوله ﷺ: «مِثْلَ أوْ قَريباً مِنْ فِتْنَةِ المَسيحِ الدَّجّال» ثلاث روايات ذكرها العيني[10]

(1) عمدة القاري: 35: 311.
(2) سورة العنكبوت، الآية: 36.
(3) سورة يوسف، الآية: 82.
(4) سورة يوسف، الآية: 82.
(5) مغني اللبيب: 2: 623.
(6) الخصائص: 2: 360 وينظر معاني النحو: 3: 138.
(7) سورة البقرة، الآية: 93.
(8) معاني النحو: 3: 138.
(9) المقرب: 236 ـ 237، وأوضح المسالك: 3: 171 وكاشف الخصاصة: 184.
(10) عمدة القاري: 2: 95.

هذه إحداها، والأخريان: «مثلَ أو قريبَ» أو «مثلاً أو قريباً». وقد وجّه كلّ رواية وجهاً نحوياً، ففي توجيه الرواية الأولى أورد قول ابن مالك في هذه المسألة (أنّ أصله مثلَ فتنة الدجال أو قريباً من فتنة الدّجال فحذف ما كان مثل مضافاً إليه وترك على هيأته قبل الحذف وجاز الحذف لدلالة ما بعده.... والمعتاد في صحة هذا الحذف أنْ يكون من إضافتين كقول الشاعر:

أَمَامَ وخَلْفَ المَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبّهِ   كَوَال تَزوى عَنْه مَا هوَ يَحْذَرُ[1]

ومن وروده بإضافة واحده كالوارد في الحديث قول الراجز:

مَهْ عَاذلي فَهَائِماً لَنْ أبْرَحَا   بِمثْلِ أو أحسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[2]

أراد بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى)[3]. وأمّا وجه الرواية الثانية (مثل أو قريب) فقد ذكر العيني[4] أنّ (مثل) و(قريب) كلاهما مضافان إلى (فتنة المسيح) ويكون قوله: (لا أدْري أيّ ذَلكَ قالتْ أسْمَاء[5]) جملة معترضة فصلت بين المضافين والمضاف إليه على رأي من يجيز الفصل بين المتضايفين.

وذهب الكرماني[6] في تفسيره لهذا الحديث إلى عدم صِحّة أنْ يكون لشيء واحد مضافان، وأوّل هذا على أنْ ليس هناك مضافان وإنّما هناك مضاف واحد وهو أحدهما لا على التعيين، وقدّر هذه الإضافة نحو: مثل فتنة المسيح أو قريب فتنة المسيح فحذف أحد اللفظين منهما لدلالة الآخر عليه واستدلّ بقول الشاعر:

بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقد رد العيني[7] على الكرماني بأنّ ما ذهب إليه الكرماني غير صحيح مستدلاً على

(1) مجهول القائل، ينظر: **معجم شواهد العربية**: 1: 154.

(2) مجهول القائل: ينظر: **معجم شواهد العربية**: 2: 457.

(3) **شواهد التوضيح**: 162.

(4) **عمدة القاري**: 2: 95.

(5) الحديث: (حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت: أتيت عائشة وهي تصلي.... فحمد الله عزّ وجلّ النبي ﷺ وأثنى عليه ثم قال: ما مِنْ شيء لم أكن أُريتُه إلاّ رَأيتُه في مقامي حتى الجنة والنار فأوحي إليّ أنّكم تفتنون في قبوركم مثلَ أو قريبَ، لا أدري أي ذلك قالت أسماء، من فتنة المسيح الدّجّال.... الحديث). ينظر: **عمدة القاري**: 293.

(6) **الكواكب الدراري**: 2: 68 ـ 69.

(7) **عمدة القاري**: 2: 96 وينظر: **شواهد التوضيح**: 162.

ذلك بالبيت المذكور الذي استدلّ به الكرماني وذلك لوجود مضافين صريحين ولوروده في كلام العرب في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. وأما الرواية الثالثة (مثلاً أو قريباً) فقد قدّرها العيني[1] على أن يكون (مثلاً) منصوباً على أنّه صفة لمصدر محذوف و(قريباً) عطف عليه والتقدير: فتفتنون في قبوركم فتنة مثلاً أي مماثلاً فتنة المسيح الدّجّال أو فتنة قريباً من فتنة المسيح الدّجّال.

وأمّا (مِنْ) في رواية من أثبتها قبل قوله (فتنة المسيح) على تقدير إضافة المثل أو القريب إلى فتنة المسيح، فقد زعم العيني[2] أنّ الوجه فيها على أمرين أحدهما: جواز إظهار حرف الجرّ بين المضاف والمضاف إليه عند قوم من النحويين وذلك نحو قولهم: لا أبَا لك، والآخر: ما قيل إنّهما ليسا بمضافين إلى فتنة المسيح على هذا التقدير وإنّما هما مضافان إلى (فتنة) مقدّرة والمذكورة بيان لها.

4 ـ الحال

ليست بنا حاجة إلى دراسة كلّ ما يتعلق بالحال، وإنّما سأبحث منه قسماً من المسائل التي ذكرها العيني في كتابه موضوع الدراسة ومن هذه المسائل:

واو الحال:

تقع الجملة الخبرية حالاً كما تقع نعتاً وخبراً، ولا بدّ للجملة الحالية من ضمير أو (واو) تقوم مقام الضمير، وقد يجمع بينهما فيها نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رحلة. وقد يستغنى بتقدير الضمير عن ذكره نحو: مررت بالبُرّ قفيز[3] بدرهم أي: قفيز منه[4].

وتكون الجملة الحالية إمّا فعلية نحو: جاء زيد يضحك، أو اسمية نحو: جاء زيد وسيفه على كتفه، أي: جاء وهذه حاله، وهاتان الجملتان إمّا مثبتتان وإمّا منفيتان[5]، وذكر ابن يعيش أنّه (لا يقع بعد هذه الواو إلاّ جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه

(1) **عمدة القاري**: 2: 96.

(2) م.ن: 2: 96.

(3) القفيز: مكيال وجمعه أقفزة وقفزان. **الصحاح**: (قفز) 3: 892.

(4) **الإيضاح في شرح المفصل**: 1: 344 وشرح ابن الناظم: 366 **وارتشاف الضرب**: 2: 367.

(5) **شرح ابن يعيش**: 2: 65.

الواو حالاً كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيراً، فالتضمين كقولك: أقبل محمد ويده على رأسه.... وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو ضاحك)[1].

وقد جاز الاستغناء عن الضمير العائد إلى صاحب الحال في قولهم: جاء زيد وعمرو ضاحك، وذلك لأنّ الواو أغنت عن ذكر الضمير العائد بربطها ما بعدها بما قبلها نحو قول الشاعر:

وَقَدْ أغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكَنَاتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[2]

فقد جعل الجملة الاسمية (والطير في وكناتها) حالاً مع تجرّدها من الضمير العائد إلى صاحب الحال[3].

وقد يؤتى بالضمير مع الواو وذلك لتأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأمّا إذا تُرِك الواو فلا بدّ من ضمير نحو: أقبل محمد على رأسه قلنسوة، ولو قيل: أقبل محمد على عبد الله قلنسوة لم يجز (على عبد الله قلنسوة) لأنّ الجملة لم تتضمن الواو أو الضمير لربط الجملة بأوّل الكلام[4].

والزمخشري يذهب في المفصّل[5] إلى وجوب الإتيان بالواو في الجملة الحالية الاسمية، وتابعه في هذا ابن الحاجب في شرحه للمفصّل[6]، ونقل العيني[7] ما ذكره الكرماني بأنّ الزمخشري جعل ترك الواو في الجملة الحالية فصيحاً في موضع من كتابه (الكشاف) وفي موضع آخر جعله ضعيفاً، وعارض ابنُ يعيش[8] الزمخشريَّ فيما ذهب إليه وأوجب أنْ يؤتي برابط يعلّق الجملة الثانية بما قبلها، إما بالواو وإما بضمير يعود منها إلى ما قبلها.

وهذا ما ذهب إليه العيني في إعرابه لقول عائشة رضي الله عنها: «دَخَلَ عَلَيّ رسولُ اللهِ ﷺ....

---

(1) شرح ابن يعيش: 2: 65.

(2) البيت لامرئ القيس. ينظر: ديوانه: 19 وشرح القصائد التسع المشهورات: 1: 163.

(3) شرح ابن يعيش: 2: 66.

(4) شرح ابن يعيش: 2: 65 وشرح الكافية للرضي: 1: 211 والبسيط في الجمل: 2: 816.

(5) المفصل: 64.

(6) الإيضاح في شرح المفصل: 1: 344.

(7) عمدة القاري: 6: 270 وينظر البسيط: 2: 816.

(8) شرح ابن يعيش: 2: 66.

قال: أتَشْتَهينَ تَنْظرينَ؟ فقلتُ: نَعَمْ، فَأَقامني وَرَاءه خَدِّي على خدِّه وهو يقول دُونكم يَا بني أرْفِدَةَ.... الحديث»[1]، وفي قول أنس رضي الله عنه قال: «.... اسْتَقبلَهَمُ النَّبيُّ (عَلَى فَرسٍ عُرْيٍ مَا عَليهِ سَرْج في عُنُقِهِ سَيْف»[2]، في جواز وقوع الجملة الاسمية الحالية بلا واو مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3] وبقولهم: كلّمتُه فوه إلى فِيّ[4]، وقد جعله فصيحاً في موضع آخر من كتابه كما في «كانوا شَطْر مِنْهُمْ حَسَن» في حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «قال رَسُول الله ﷺ لَنَا: أتَاني الليلةَ آتيان فابتَعَثاني فانْتَهَيا إلى مدينة مبنيّة بلبن ذهب ولبن فضة.... قالا: أما القوم الذين كانوا شَطْرٌ منهم حَسَنٌ وشَطْرٌ منهم قبيحٌ فإنّهم خَلَطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً تجاوز اللهُ عنهم»[5]. وإنْ كان في موضع آخر يجعل الأصل فيها بالواو كما في (وَلَهُ ضُرَاط) من قوله ﷺ: «إذا نُودِي للصَلاةِ أدْبَرَ الشَّيطَانُ وَلَهُ ضُرَاط حَتّى يَسْمَع التَأذينَ.... الحديث»[6] في رواية الأُصيلي وكما عند البخاري[7] رحمه الله.

وذكر أبو حيان ثلاثة مذاهب في انفراد الجملة الاسمية بالضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه:

(**أحدها**: جواز ذلك مطلقاً وهو كثير فصيح وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مذهب الفرّاء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إنه نادر وشاذ.

والثالث: مذهب الأخفش وهو أنّه إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً وقد تقدّم وجب عروه من الواو، فتقول: جاء زيد حسن وجهه ولا يجوز: وحسن وجهه)[8]. وأمّا الجملة الفعلية فصدرها إمّا مضارع أو ماضٍ، فإنْ مصدّرة بفعل مضارع مثبت خالٍ من (قد) لزم الضمير وترك الواو نحو: جاء زيد يضحك وقدم عمرو وتقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز ذكر الواو فيهما نحو: ويضحك ولا وتقاد، فإنْ ورد ما يشبهه فهو مؤول بأنّ الفعل خبر مبتدأ محذوف والواو

(1) عمدة القاري: 6: 268.
(2) م.ن: 14: 158.
(3) سورة البقرة، الآية: 36.
(4) عمدة القاري: 6: 270.
(5) م.ن: 18: 276.
(6) م.ن: 5: 111.
(7) صحيح البخاري: 1: 114.
(8) ارتشاف الضرب: 2: 366.

داخلة على جملة اسمية، ومن ذلك ما حكاه الأصمعي نحو قولهم: قمت وأصكّ عينه، تقديره: قمت وأنا أصكّ عينه[1]، ونحو قول الشاعر:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وأقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْماً لعمرُ أبيكَ ليسَ بِمَزْعَمِ[2]

وإن كانت الجملة الحالية فعلها فعل مضارع مقترن بـ (قد) لزمته الواو نحو قوله تعالى: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[3]. وأمّا إذا كانت الجملة الحالية غير مصدّرة بفعل مضارع مثبت فهي تكون على ثلاثة أقسام هي: المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي، حيث يجوز في كل واحد منها ثلاثة أوجه: اجتماع الواو والضمير أو الواو أو الضمير. فالمضارع المنفي نحو: جاء زيد ولا يركب غلامه أو: ولا يركب عمرو أو: لا يركب غلامه. والماضي المنفي نحو: جاء زيد وما ركب غلامه أو: وما ركب عمرو أو: ما ركب غلامه. وأما الماضي المثبت فنحو: جاء زيد وقد ركب غلامه أو: وقد ركب عمرو أو: قد ركب غلامه[4].

والجملة الحالية الفعلية لا بدّ في فعلها الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدّرة وذلك لأنّ (قد) تقرّب الماضي من الحال[5] نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[6] وقول الشاعر:

ذَكَرتُكِ والخطيّ يَخطر بيننا وقَدْ نَهِلَتْ منّا المثقفةُ السُّمْرُ[7]

ومن المقدّرة قول الشاعر:

وَطَعْنٍ كفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ مَلآن[8]

---

(1) شرح عمدة الحافظ: 448 وشرح ابن الناظم: 337 وارتشاف الضرب: 2: 367، وشرح الأشموني: 1: 256.

(2) البيت لعنترة، ينظر: ديوانه: 16.

(3) سورة الصف، الآية: 5. وتتمة الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾.

(4) شرح ابن الناظم: 338 وشرح الكافية للرضي: 1: 212 ـ 213 وشرح ابن عقيل: 2: 282.

(5) شرح ابن يعيش: 2: 66 وشرح الكافية للرضي: 1: 213 والفوائد الضيائية: 1: 393 ـ 394.

(6) سورة آل عمران، الآية: 40.

(7) شرح ابن يعيش: 2: 67 ومغني اللبيب: 2: 426، والبيت نسبه عبد السلام هارون إلى أبي عطاء السندي. ينظر: معجم شواهد العربية: 1: 151.

(8) والبيت للفند الزّماني .آمالي القالي: 1: 260 والأغاني: 24: 91 والحماسة: 56. وينظر: عشرة شعراء مقلون: 22.

أي: قد غدا، وهذا ما ذهب إليه العيني[1] في تفسيره للحديث (قَدْ غَمَس حِلْفاً في آل العَاصِ بنِ وائِل)[2] حيث قال : (والأصل في الجملة الفعليّة الماضية إذا وقعت حالاً أنْ يكون فيها كلمة (قد) ظاهرة أو مقدّرة) ومن المقدّرة أورد الحديثين[3]: «ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنا»[4] و«وارَى التُّرابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ»[5] وقدّر فيهما (قد) والتقدير: (وقد ارتفعت) و(وقد وارى) واستدلّ بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[6] والتقدير: قد حَصِرَتْ.

وفي هذه المسألة خلاف لم يشر إليه العيني، حيث أجاز أبو الحسن الأخفش من البصريين والكوفيون عدا الفراء وقوع الفعل الماضي حالاً سواء اقترنت به (قد) أم لم تقترن[7]، واستدلّوا بقراءة[8] من قرأ (حَصِرَةً صُدورُهُمْ) وقول أبي صخر الهذلي:

وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ … كَمَا انتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلهُ القَطْرُ[9]

وقد أوجبه غيرهم. وذكر العيني[10] جواز حذف الواو في الجملة الحالية إذا كان فعلها ماضياً مثبتاً واستدلّ بقوله: (وامسك)[11] من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

---

(1) عمدة القاري: 17: 47 وينظر: 2: 37.

(2) هذه قطعة من حديث طويل في هجرة النبي ﷺ أجتزئ منه قوله: «.... واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الديل وهو من بني عبد الله بن عدي هادياً خِرّيتاً - والخِرّيت الماهر بالهداية - قد غمس حلفاً في آل العاص بن وائل السهمي وهو على دين كفار قريش فأمناه.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 17: 41.

(3) عمدة القاري: 14: 245 و25: 7.

(4) وتتمة الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ فكنا إذا أشرفنا على وادٍ هللنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 14: 244.

(5) وتتمة الحديث عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ ينقل معنا التراب يوم الأحزاب ولقد رأيته وارى التراب بياض بطنه». ينظر: عمدة القاري: 25: 6 - 7.

(6) سورة النساء، الآية: 90.

(7) شرح ابن يعيش: 2: 67 وشرح الكافية للرضي: 1: 213 والفوائد الضيائية: 1: 394.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1: 252 - 253 وشرح ابن يعيش: 2: 67.

(9) شرح أشعار الهذليين: 2: 957 وأمالي القالي: 1: 149.

(10) عمدة القاري: 2: 37.

(11) وتتمة الحديث: «ذكر النبي ﷺ قعد على بعيره وامسك إنسان بخطامه أو بزمامه.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 2: 35 - 36.

تقديم الحال على صاحبها

حقّ صاحب الحال عند النحاة أنْ يكون معرفة ولا ينكّر في الغالب إلاّ عند وجود مسوّغ لذلك. ومن هذه المسوّغات، أنْ يتقدّم الحال على النكرة[1]، وهذا ما ذهب إليه العيني[2]، مستدلاً بالحديث الشريف «وأَصَابَتْ مِنْهَا طائِفَة» حيث جعل (منها) حالاً متقدّماً من (طائفة) حيث أوجب النحاة تقديم الحال على صاحبها إذا كان نكرة نحو: جاءني راكباً رجل، وذلك لأمن التباس الحال بالصفة نحو: أقبل رجل راكب، لأنّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف[3] (وأمّا إذا تأخر نحو: جاءني رجل راكباً فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو: رأيتُ رجلاً راكباً فطرد المنع رفعاً وجرّاً)[4]. فتقدم الحال على صاحبها سوّغ مجيء الحال من النكرة[5] نحو قول ذي الرمّة:

وَتَحْتَ العَوالي في القَنَا مُسْتظلّةً ظِباء أعارَتْها العُيونَ الجَآذِرُ[6]

وقول كثير:

لِمَيّةَ موحِشاً طَلَلُ يَلوحُ كأنّه خلَلُ[7]

ومن المسوّغات أنْ تخصّص النكرة بوصف[8] نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[9] وذلك لأنّ الصفة تقرب الموصوف من المعرفة[10]، ومن هذا ما استدلّ به العيني[11] في جعله (متكئاً) حالاً من قوله (رجلاً) في الحديث: (.... فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنتَ راءٍ من آدْمِ الرجالِ له لِمّة كأحسن ما أنتَ راءٍ من اللِّمَمِ قَدْ رجلَهَا

(1) شرح الكافية الشافية: 2: 737 وأوضح المسالك: 2: 308 - 309 وشرح ابن عقيل: 2: 256 - 257.
(2) عمدة القاري: 2: 78.
(3) شرح الجمل لابن عصفور: 1: 339 وشرح الكافية للرضي: 1: 204 والفوائد الضيائية: 1: 387.
(4) شرح الكافية للرضي: 1: 205 وينظر معاني النحو: 2: 722.
(5) أوضح المسالك: 2: 308 - 309 وشرح ابن عقيل: 2: 256 - 257.
(6) ديوانه: 245 وينظر: الكتاب: 2: 122 - 123.
(7) ديوانه: 506 وينظر: الكتاب: 2: 123 وشرح المع للعكبري: 1: 135.
(8) شرح الكافية الشافية: 2: 373 وشرح ابن عقيل: 2: 258.
(9) سورة الدخان، الآيتان: 4، 5.
(10) شرح المقدمة المحسبة: 2: 313.
(11) عمدة القاري: 24: 143.

متّكِئاً على رَجُلَينِ....) مع كون (رجلاً) نكرة إلاّ أنّه وُصِف بالأوصاف المذكورة فصار حكمه حكم المعرفة.

وللدكتور فاضل السامرائي[1] في ما ذهب إليه النحاة نظر ـ ونظره جدير بالوقوف عنده ـ وذلك لأنّ الحال غير الصفة، فالحال لها معنى والصفة لها معنى آخر، ففي قولنا: أقبل رجل حافظ أي: اتّصف بالحفظ وليس معناه أنّه يقوم الآن بالحفظ، وقولنا: أقبل حافظاً رجل كان المعنى أنّه حافظ في إقباله هذا وليس ذلك سمته العام. وكذلك القول في تخصّص صاحب الحال بالوصف نحو قولنا: جاءني طالب صغير مقصّراً ومقّر، فبالنصب يكون (مقصّراً) في مجيئه هذا وفي الاتباع (بالرفع) يكون سمته العام التقصير لأنّه وصف له.

وقد ردّ الدكتور السامرائي[2] المسوّغات التي وضعها النحاة والمسوّغ عنده هو المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، ففي الحالية ننصب وفي النعت نتبع. وذكر أنّ الخليل وسيبويه[3] يذهبان إلى جواز الحال من النكرة بلا مسوّغ من هذه المسوّغات نحو: هذا رجل منطلقاً ومررتُ برجلٍ قائماً.

وردّه هذا له وجه قوي وذلك لأنّ ما ذهب إليه النحاة إذا كان يتّضح في المرفوع والمجرور فإنّه لا يتضح في المنصوب، ففي قولنا: أقبل طالب مقصّر وأقبل طالب مقصّراً يمكن أنْ نتبين الصفة من الحال، وأمّا في النصب فإنّنا لا نستطيع أنْ نميّز الحال من الوصف في قولنا: رأيتُ طالباً مقصّراً، إذا كان صاحب الحال منصوباً مع وجود المسوّغ، وكذا الحال بالنسبة إلى قولنا: ما رأيتُ طالباً مقصّراً و: هل رأيتَ طالباً مقصّراً و: رأيتُ طالبَ علمٍ مقصّراً، فوجود المسوّغات (النفي والاستفهام والإضافة) لم يبيّن الحال من الصفة هنا، حيث يمكن أن نعرب (مقصّراً) في كلّ من: رأيت طالباً مقصّراً وما رأيت طالباً مقصراً حالاً وصفة مع وجود المسوّغ لأنّهما سواء في الإبهام، والذي يرجح ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور السامرائي أنّ مثل هذه الجمل احتماليّة والمعنى هو الذي يعيّن الحال من الصفة إذ لكلّ منهما معناه.

وكذا الحال مع المسوّغ لتقديم الحال على صاحبها النكرة فالتقديم يكون (لغرض من أغراض التقديم وهو الاهتمام فإنّك تقول: (جاءني طالب مقصّراً) فإن اهتممت بالحال قلت:

(1) معاني النحو: 2: 724.
(2) معاني النحو: 2: 724 ـ 726.
(3) ينظر الكتاب: 2: 112.

جاءني مقصّراً طالب، كما هو معلوم من أغراض التقديم)[1].

ومن شروط الحال عند النحاة أن يكون نكرة[2] وما جاء منه معرفة فإنّه يؤوّل بنكرة وذلك نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً وأرسلها العراك أي معتركة[3]، وعلى هذا وجّه العيني[4] قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه «مُسْتَدْبِرَ القِبْلَةِ» لأنّه جعل حكم الإضافة هذه حكم النكرة وذلك لأنّ إضافته إضافة لفظيّة لا تفيد التعريف وفائدة ذكرها التأكيد والتصريح به.

5 ـ المبتدأ والخبر:

الابتداء بالنكرة

الأصل والقياس في المبتدأ أنْ يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصّة نحو: عبد الله قائم أو رجل من تميم جاءني، وكذلك الأصل في الخبر أنْ يكون نكرة، وقد يكونان معرفتين أو نكرتين[5]، ولم يجوّز النحاة الابتداء بالنكرة لأنّها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد[6]، ولكنّهم أجازوا الابتداء بها إذا حصلت الفائدة، وتحصل الفائدة بعدة أُمور تسوّغ الابتداء بالنكرة[7]، وهذا مذهب البصريين وجمهور النحاة، حيث لم يجيزوا نحو: رجل في الدار. وأمّا الكوفيون فقد أجازوه وذلك لأنّ نحو: رجل في الدار أو: في الدار رجل عندهم سواء. والصواب ما ذهب إليه البصريون (لأنّ مثل هذا المعنى واقع كثيراً فلو كان جائزاً لوقع على ما تقتضيه العادة ولو وقع لنقل على ما تقتضيه العادة من مثلها)[8].

ومواضع الابتداء بالنكرة قد تتبعها النحاة[9] وجعلها بعضهم نيّفاً وثلاثين موضعاً[10].

(1) معاني النحو: 2: 726.
(2) شرح المقدمة المحسبة: 2: 312 والتسهيل: 108.
(3) شرح الكافية الشافية: 2: 734 وشرح شذور الذهب: 270 وكاشف الخصاصة: 146.
(4) عمدة القاري: 2: 286.
(5) الكتاب 1: 328 والأصول في النحو 1: 59 وارتشاف الضرب 1: 38.
(6) شرح الأجرومية للرملي: 135.
(7) أوضح المسالك 1: 203 وشرح ابن عقيل 1: 216 وينظر في علم النحو 1: 185.
(8) شرح الوافية: 135 وينظر الإيضاح في شرح المفصل 1: 186.
(9) ينظر: شرح ابن عقيل 1: 216 ـ 227. وشرح الاشموني 1: 95 ـ 98.
(10) شرح شذور الذهب: 199 وشرح ابن عقيل 1: 218.

وسردها في هذه الدراسة ممّا لا طائل تحته والذي يعنينا من الأمر هو المسوّغات التي ذكرها العيني في كتابه (عمدة القاري) في معرض حديثه في تفسير الأحاديث الشريفة، وقد وافق البصريين وجمهور النحاة فيما ذهبوا إليه في تسويغ الابتداء بالنكرة كونها مفيدة ومخصّصة، ومن هذه المسوغات التي ذكرها:

1 ـ النكرة المخصّصة بالوصف أو المسبوقة بالاستفهام:

وصف النكرة من مسوّغات الابتداء بها، وذلك نحو: (آية) في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنّ رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرأونها لو علينا ـ معشر اليهود ـ نزلتْ لاتّخذنا ذلك اليومَ عيداً، قال: أيّ آية؟ قال: اليَوْمَ أكملتُ لكُمْ دِينَكُمْ.... الحديث»[1]، فقد رفعها العيني على الابتداء لأنّها نكرة مخصّصة بالصفة الظاهرة وهي قوله: في كتابكم، أو بالصفة المقدّرة نحو: آية عظيمة[2]، ومثله ما ذكره ابن هشام الأنصاري[3] في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4] أي: طائفة من غيركم، وقولهم: (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم، والتقدير: مَنَوانِ منه). فالوصف هنا حقّق الفائدة لأنّ الصفة قد قرّبت النكرة من المعرفة فسوّغت الابتداء بها، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[5] وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة لأنّه لا فائدة فيه وذلك لأنّه لا معنى للتكلّم به نحو: رجل عالم أو رجل قائم، لأنّه لا يستنكر أنْ يكون في الناس رجل عالماً أو قائماً[6].

وأمّا الاستفهام فهو كذلك من المسوّغات التي ذكرها العيني للابتداء بالنكرة، حيث جعل (أَذَكَر) مبتدأ مع أنّه نكرة وذلك في حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إنّ الله عزَّ وجلَّ وَكَّلَ بالرَّحم مَلَكاً يقول: يا رَبِّ نُطْفَة.... فإذا أراد أنْ يقضي خَلْقَه قال: أذَكَرٌ أمْ أُنْثَى؟ أشَقِيّ أمْ سعيد؟.... الحديث»[7]. وقد تعلّل لذلك بقوله: (ولا يقال النكرة لا تقع مبتدأ لأنّ فيه المسوّغ لوقوعها مبتدأ وهي كونها تخصّصت بثبوت أحدهما، إذ السؤال فيه عن التعيين

(1) عمدة القاري: 1: 262.
(2) عمدة القاري: 1: 263.
(3) أوضح المسالك: 1: 203 وشرح شذور الذهب: 199.
(4) سورة آل عمران، الآية: 154.
(5) سورة البقرة، الآية: 221.
(6) الكتاب: 1: 329 والأصول في النحو: 1: 59.
(7) عمدة القاري: 3: 292.

فصح الابتداء به وهو من جملة المخصّصات لوقوع المبتدأ نكرة)[1]. وإنما كان الاستفهام مسوّغاً للابتداء بالنكرة نحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[2] لأنّه يحصل فائدة وذلك (لأنّ الاستفهام سؤال عن غير معيّن يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص)[3]. والاستفهام يكون بغير الهمزة نحو: هل فتى فيكم؟ أو بالهمزة وحدها أو مع أمْ نحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ ويكون بهما نحو: أرجل في الدار أمْ امرأة؟ خلافاً لابن الحاجب حيث قصره على الهمزة وأم[4]، وذلك لأنّها إذا دخلت عليها دلّت على (أنّ المتعلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما إلاّ أنّه لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن المتعيّن)[5].

2 ـ الاعتماد على إذا المفاجأة:

ذكر العيني[6] في إعرابه لقوله ﷺ: «إذا امرأة في حديقة» مستنداً إلى مقتبسات من قول ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[7]: (لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة نحو: رجل تكلّم.... إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم.... فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها فمن تلك القرائن.... الاعتماد على (إذا) المفاجأة كقولك: انطلقت فإذا سبع في الطريق)، واستشهد النحاة[8] له بقول الشاعر:

حَسِبْتُكَ في الوَغى مِرْدَى حُرُوبٍ ... إذا خَوَرٌ لَدَيْكَ فقلتُ: سُحْقَا[9]

والشاهد فيه كون قوله (خور الديك) مبتدأ وهو نكرة والذي سوّغ الابتداء به هنا تقدّم (إذا) الفجائية عليه، لأنّها حققت فائدة في الابتداء بالنكرة وذلك نحو قولهم: خرجت فإذا أسد أو: خرجت فإذا رجل بالباب (إذ لا توجب العادة أنْ لا يخلو الحال من أنْ يفاجئك عند

(1) **عمدة القاري**: 3: 294.
(2) سورة النمل، الآيتان: 60، 64.
(3) **شرح التصريح**: 1: 168 ـ 169 وينظر **حاشية الخضري**: 1: 97.
(4) المصدران نفساهما.
(5) **الإيضاح في شرح المفصل**: 1: 185.
(6) **عمدة القاري**: 9: 65.
(7) **شواهد التوضيح**: 98.
(8) شرح الكافية لابن جماعة: 83 والمطالع السعيدة: 1: 266.
(9) مجهول القائل. ينظر **شواهد التوضيح**: 99 هامش رقم (321).

خروجك أسد أو رجل)[1]، وهذا يحصل إذا جعلنا (إذا) الفجائية حرفاً كما هو مذهب ابن مالك (تبعاً للأخفش، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً للمبرِّد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجّاج)[2].

3 ـ المبتدأ مصدر في معنى الدعاء:

من المواضع التي يسوّغ بها الابتداء بالنكرة أنْ يكون المبتدأ فيها نكرة بوجه التخصيص وهو مصدر بمعنى الدعاء. واستشهد العيني[3] لذلك بقوله: (سلام)[4] وذهب إلى أنّ أصله: سلّم اللهُ أو: سلّمت سلاماً، ثم حُذِف الفعل للعلم به ثم عُدِل عن النصب إلى الرفع وذلك لغرض الدوام والثبوت، وأصل المعنى عنده على ما كان عليه، إذ قد كان سلاماً في الأصل مخصوصاً بأنّه صادر من الله تعالى ومن المتكلم لدلالة فعله وفاعله المتقدّمين عليه فوجب أنْ يكون باقياً على تخصيصه.

فإنّ أصل: (سلامٌ عليك) : سلاماً عليك، وهذا الأخير أصله: سلّم الله سلاماً أو: سلّمت سلاماً ثم حذف الفعل لِكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً، فالنصب يدل على الفعل، والفعل يدل على التجدد والحدوث[5]. فقد ذكر سيبويه في (باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: وذلك قولك: سقياً ورعياً.... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: سقاك اللهُ سقياً ورعاك اللهُ رعياً.... فكلّ هذا وأشباهه على هذا النصب، وإنّما اختزل الفعل هاهنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل (الحذر) بدلاً من (احذر) وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله.... وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب....)[6]. ومعنى (أسلّم عليك) و(سلاماً عليك) واحد (فكلتا الجملتين فعلية وكلتاهما تدلّ على الحدوث والتجدّد ولكن في [الجملة] الثانية اختزل الفعل وفاعله لأنّه لا يتعلّق غرض بذكرهما وجيء بمصدره الذي هو أقوى من الفعل)[7].

---

(1) مغني اللبيب: 2: 471.
(2) شرح الأشموني: 1: 98.
(3) عمدة القاري: 1: 92.
(4) هو قطعة من كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل: «سلام على من اتبع الهدى» عمدة القاري: 1: 78.
(5) شرح الكافية للرضي: 1: 91. وينظر معاني النحو: 1: 201.
(6) الكتاب: 1: 311 ـ 312.
(7) معاني النحو: 1: 198 وينظر معاني الأبنية في العربية: 15.

ومن الملاحظ أنّ العيني[1] قد ذكر في قوله (سلامٌ عليك) أنّه قد عدل فيه عن النصب إلى الرفع والغرض من ذلك الدوام والثبوت فـ (الجمل المبدوءة بمصادر منصوبة كلّها جمل فعلية لأنّها منصوبة بفعل محذوف فإذا رفعت هذه المصادر صارت الجملة اسمية)[2] وذلك لأنّ هناك فرقاً بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وهو أنّ الجمل الاسمية تدلّ على الثبوت والجمل الفعلية تدلّ على التجدد والحدوث، فالفعل يدلّ على حدث مقترن بزمن معيّن يدلّ على المضيّ أو الحال أو الاستقبال، وأمّا الاسم فإنّه غير مقيّد بزمن وإنّما هو عامّ ثابت وذلك نحو: الحمد لله فإنّه يدلّ على ثبوت الحمد له ودوامه غير مخصّص بزمن معيّن ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ﴾[3]، حيث حيّاهم إبراهيمُ عليه السلام بتحيّة خير من تحيتهم لأنّهم حيّوه بجملة فعلية وحيّاهم بجملة اسميّة دالّة على الثبوت[4].

وهناك أحكام نحويّة أخرى ذكرها العيني تتعلّق بالمبتدأ، ومن هذه الأحكام: تضمّن المبتدأ معنى الشرط، حيث ذكر العيني أنّ المبتدأ إذا تضمّن معنى الشرط تدخل الفاء في خبره واستدلّ على ذلك بقول البخاري: (وقال غيره: غَيَابةُ الجُبّ: كلُّ شيءٍ غيَّبَ عنك شيئاً فهو غَيَابة)[5] حيث جعل قوله: (كلّ شيء) مبتدأ وقوله: (فهو غيابة) جملة اسميّة وقعت خبر المبتدأ، وأشار إلى أنّ المبتدأ إذا تضمّن معنى الشرط تدخل الفاء في خبره[6].

الخبر

وكذلك ذكر العيني أحكاماً نحويّة تتعلّق بالخبر ومن هذه الأحكام:

1 ـ أنّه لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث

ذهب النحاة إلى جواز الإخبار بظرف المكان عن الجثّة والحدث نحو: زيد خلفك والقتال أمامك[7] وذلك لأنّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان فإذا أخبرنا باستقرارها في

(1) عمدة القاري: 1: 92.
(2) معاني النحو: 1: 197 وينظر التعبير القرآني: 33.
(3) سورة هود، الآية: 69.
(4) شرح ابن يعيش: 1: 87 وينظر معاني النحو: 1: 200 ومعاني الأبنية في العربية: 9.
(5) صحيح البخاري: 2: 142 ـ 143.
(6) عمدة القاري: 18: 300 وينظر: أسرار النحو: 112.
(7) البسيط في شرح الجمل: 1: 547 وأسرار النحو: 110.

مكان من الأمكنة ثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أنْ تكون في مكان غيره نحو: القتال أمامك، فقد يجوز أنْ يقع في مكان غير ذلك[1].

وقد اتّفق النحاة على أنّه لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث[2]، وذلك لأنّ الجثث أشخاص ثابتة لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان فهي موجودة في كل الأزمنة فإذا قيل: زيد اليوم لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده لأنّه لا يخلو أحد من اليوم فالزمان لا يتضمّن واحداً دون واحد[3]. وقد استثنوا من ذلك موضعين (أحدهما أنْ يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو: الليلةَ الهلالُ، والثاني أنْ يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو قول امرئ القيس: اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ، أي: شرب خمر.... ولو قلت الأرض يوم الجمعة أو زيد يوم السبت لم يجز لأنّه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله)[4].

وما ورد منه فإنّه يتأوّل نحو: الليلةَ الهلالُ، حيث جاز الإخبار عن الهلال وهو جثّة بالظرف وذلك على تقدير حذف المضاف أي: (طلوع) الهلال وإقامة المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه وذلك عند توقّع طلوعه[5] ومن ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ[6]

تقديره: أكل عام أخذ نعم؟[7]. وعلى هذا وجه العيني[8] قوله ﷺ «اليَهُود غداً» و«النَّصارى بَعْدَ غَدٍ» حيث قدر فيه محذوفاً أي: يعظم اليهود غداً أو: اليهود يعظمون غداً. وجعل على الوجه الأوّل ارتفاع اليهود بالفاعليّة وعلى الثاني بالابتداء ونصب غداً على الظرفيّة، وذلك لأنّ ظرف الزمان لا يصحّ الإخبار به عن الجثث.

---

(1) الغرة المخفية: 1: 404 وشرح ابن يعيش: 1: 89.
(2) الغرة المخفية: 1: 404 والإيضاح في شرح المفصل: 189 وشرح الجمل لابن عصفور: 1: 348.
(3) شرح ابن يعيش: 1: 89 ـ 90 وشرح الجمل لابن عصفور: 1: 348.
(4) شرح الكافية للرضي: 1: 94.
(5) شرح ابن يعيش: 1: 90 والإيضاح في شرح المفصل: 1: 189 وشرح الجمل لابن عصفور: 1: 348 ـ 349.
(6) وهو من شواهد سيبويه بلا نسبة. ينظر الكتاب: 1: 129 ونسب إلى قيس بن الحصين ينظر: المقاصد النحوية: 1: 529 ـ 530 ومعجم شواهد العربية: 2: 550 .
(7) شرح الجمل لابن عصفور: 1: 349.
(8) عمدة القاري: 6: 164.

وفي إعرابه لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1] ذهب العيني[2] إلى رفع (الحَجّ) على الابتداء و(أشهر) خبره، ثم اعترض بعد ذلك على هذا الوجه لأنّه جعل من شرط الخبر أنْ يصحّ الإخبار به عن المبتدأ وبناء على هذا نراه لم يجوّز الإخبار بـ (أشهر) عن (الحجّ) فلذلك قدّر فيه محذوفاً تقديره: وقت الحَجّ أشهر معلومات، ونقل فيه كذلك تقديراً آخر نحو: الحجّ حجّ أشهر معلومات، حيث جعل على التقدير الأوّل أنْ يكون المقدّر قبل المبتدأ وعلى الثاني جعله قبل الخبر، واستدلّ بقول العرب: البرد شهران.

وكذلك نقل في هذه المسألة ما ذهب إليه الواحدي في حمله على غير إضمار، حيث جعل (الأشهر) نفس الحجّ اتساعاً لكون: الحجّ يقع فيها كقولهم: ليل نائم. وقد جوّزه السيوطي وذلك لأنّه (يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى مطلقاً سواء وقع في جميعه نحو: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[3] و﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾[4] أو أكثر نحو: (الحج أشهر معلومات) أو بعضه نحو: الزيارة يوم الجمعة)[5]. وقد جعله الرضي (لتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة)[6].

2 ـ الإخبار بالمفرد عن الجمع

ومن الأحكام النحوية التي ذكرها العيني[7] فيما يتعلّق بالخبر، الإخبار بالمفرد عن الجمع وذلك في تفسيره لقوله: (عُكُومُهَا رَدَاح)[8] وإعرابه، فقد أورد فيها تساؤل الكرماني في كيفية الإخبار بالمفرد عن الجمع، فـ (الرداح) مفرد و(العكوم) جمع وقد تأوّله الكرماني بأنّه أراد: كلّ عكم رِداح بكسر الراء لا بالفتح أو يكون الرَّدَاح هنا مصدراً كالذهاب[9].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 197.
(2) **عمدة القاري**: 9: 189 وينظر: **ارتشاف الضرب**: 2: 233.
(3) سورة الاحقاف، الآية: 15.
(4) سورة سبأ، الآية: 12.
(5) **المطالع السعيدة**: 1: 262 ـ 263.
(6) **شرح الكافية للرضي**: 1: 95.
(7) **عمدة القاري**: 2: 174.
(8) العكوم الأعدال والأحمال والرداح المرأة الثقيلة الأوراك. ينظر: **معجم مقاييس اللغة**: (عكم) 4: 100 و(ردح) 2: 508 **والصحاح**: (عكم) 5: 1989 و(ردح) 1: 364.
(9) **عمدة القاري**: 20: 174.

وأجاب العيني على ذلك بثلاثة أجوبة أولها: أنْ يكون رِدَاح بكسر الراء لا بفتحها جمع رادح كقَائم وقِيام، فهو هنا لا إشكال فيه حيث أخبر بالجمع عن الجمع، والثاني أنْ يكون رداح خبر مبتدأ محذوف أي عكومها كلها رداح وذلك على جعل رداح واحد وجمع ردح. والثالث: تجويزه الإخبار بالمفرد عن الجمع مستدلاً بقوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ﴾[1] وقول العرب: أذرع دِلاص أي بِراق إذا جعلنا الطاغوت والدلاص مفرداً[2].

وقد أورد ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو[3]، أنّ حكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، واشترط لذلك أنْ لا يكون الخبر أفعل التفضيل المستعمل بـ (من) نحو: زيد أفضل مِنْ عمرو والزيدان أفضل من عمرو، وأن لا يكون الخبر أيضاً خبراً لما هو سبب المبتدأ نحو: زيد قائم أبوه والزيدان قائم أبواهما والزيدون قائم آباؤهم.

3 ـ تعريف الخبر

ذكرتُ في حديثي عن المبتدأ والخبر أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة والأصل في الخبر أنْ يكون نكرة، وقد يعرّف الخبر، وقد ذكر العيني[4] أنّ الخبر قد يعرّف ليدل على الحصر وقد استدل بقوله (أَنَا المَلِكُ أَنَا الدَّيّان) أي لا مَلِكٌ إلاّ أنَا ولا يجازي إلاّ أنَا.

6 ـ النداء

لا أريد في هذا الموضع دراسة كل ما يتعلّق بالنداء ولكن سأقصر البحث في أهمّ المسائل التي بحث فيها العيني من مسائل النداء.

نداء المعرف بـ (أل)

اختلف النحويون في نداء الاسم المعرف بـ (أل) بـ (يا) من دون توسط (أي)، ففي هذه المسألة ثلاثة مذاهب، فقد ذهب الكوفيون والبغداديون إلى الجواز مطلقاً وذهب البصريون إلى

(1) سورة البقرة، الآية: 257.

(2) الطاغوت والدلاص يقعان على الواحد والجمع. ينظر **الخصائص**: 2: 94 **والصحاح**: (دلص) 3: 1040 و(طغا) 6: 2413 **واللسان**: (دلص) 7: 37.

(3) **أسرار النحو**: 111 وينظر: **شرح الأجرومية**: 134.

(4) **عمدة القاري**: 25: 153.

المنع مطلقاً إلاّ في ضرورة الشعر، وذهب ابن سعدان إلى التفصيل بين أنْ يكون ذو (أل) مشبهاً به فيجوز نحو: يا الأسد شدة أو ليس مشبهاً به فيمتنع فلا يقال: يا الرجل[1]، واستدلّ الكوفيون فيما ذهبوا إليه بأنّه قد جاء في كلام العرب[2] نحو قول الشاعر:

فَـيَـا الـغُـلامَـانِ الـلـذانِ فَـرّا إيّـاكُـمَـا أنْ تـكـسـبـانـي شَـرّا[3]

وقول الآخر:

مِنْ أجْلِكِ يَا التي تَيَمْتِ قَلبي وَأنْتِ بَخِيلَةٌ بالودِّ عَنّي[4]

ففي قوله (يا الغلامان) و(يا التي) أدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. وقد ذهب البصريون إلى منعه، وذلك لأنّ (أل) تفيد التعريف و(يا) تفيد التعريف كذلك لأنّ المنادى أصبح معرفة بالإشارة إليه[5]. فقد كرهوا أنْ يجتمع تعريفان في كلمة واحدة، وما ذهب إليه الكوفيون لا حجّة فيه عند البصريين، فقد استقبحوه في سعة الكلام وما ورد منه حملوه على الشذوذ وضرورة الشعر وأوّلوه على تقدير: (فيا أيّها الغلامان) على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[6].

وأجازوا نداء المعرّف بـ (أل) إذا توصل إليه بـ (أيّ) نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾[7] وقولهم: يا أيّها الرجل، فـ (الرجل) في الحقيقة هو المنادى، وأوجبوا فيه الرفع كما لو باشره حرف النداء، وإنْ جعلوا (أيا) المنادى في اللفظ[8]، وكان القياس جواز نصبه وهو مذهب المازني والزجّاج قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة[9]. وتزاد التاء إنْ

(1) ارتشاف الضرب: 3: 127.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1: 337.
(3) البيت بلا نسبة في المقتضب: 4: 243 والأصول في النحو: 1: 373 ولا يعرف له قائل. ينظر: المقتضب: 4: 243 هامش رقم (1).
(4) البيت من شواهد سيبويه وهو من الأبيات الخمسين. ينظر الكتاب: 2: 197 وشرح أبيات سيبويه: 178 والإنصاف في مسائل الخلاف: 1: 338.
(5) الكتاب: 2: 197 والمقتضب: 4: 239.
(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1: 338 وشرح ابن يعيش: 2: 8 وشرح الوافية: 194.
(7) سورة الأنفال، الآية: 64.
(8) الجمل: 150 ـ 151 وشرح ابن يعيش: 2: 8 وشرح الوافية: 194.
(9) شرح الكافية الشافية: 3: 1318 وشرح ابن الناظم: 577 وشرح الكافية للرضي: 1: 143.

قصد المؤنّث[1] نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾[2].

وقد تابع العيني البصريين فيما ذهبوا إليه، ففي إعرابه لقوله (أيّها الناس) قدّر فيه حرف النداء (يا) وذكر أنّ المقصود بالنداء هو (الناس) حيث قال: (وإنّما جاؤا بـ (أيّ) ليمكن وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام لأنّهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة والهاء مقحمة للتنبيه)[3].

نداء العلم المحلّى بـ (أل)

وكذلك لم يجوّز النحاة نداء العلم المحلّى بالألف واللام لئلاّ يجتمع فيه تعريفان[4]، وإذا نودي العلم المحلّى بـ (أل) اللتين تفيدان لمح الصفة أو الغلبة فإنّهما تحذفان فلا يقال يا الفرزدق ولا يا الحارث[5]. ومن ذلك قول الشاعر:

غَمَزَ ابنُ مُرّةَ يا فَرَزْدَقُ كَيْنَها غَمْزَ الطبيبِ نَغَانِغَ المَعْذُورِ[6]

وقد جوّزه الكوفيون مطلقاً[7] وجوّز البصريون[8] في نداء لفظ الجلالة نحو (يا الله)[9] ونداء الجمل المحكية المسمّى بها نحو: يا المنطق زيد[10]. والذي جوّز الجمع بين حرف النداء و(أل) التعريف أن أل التعريف لزمت لفظ الجلالة فأصبحت كأنّها من حروف الكلمة، والذي ألزم ذلك أنّه إذا أُسْقِطَ (أل) من لفظ الجلالة يصبح نكرة، واسمه تعالى لا يكون فيه ذلك[11]. والذي سوّغ نداءه كثرة استعماله في كلام العرب فخفّ على ألسنتهم، ولكن ما

---

(1) شرح الكافية الشافية: 3: 1318.

(2) سورة الفجر، الآية: 27.

(3) عمدة القاري: 2: 106.

(4) الكتاب: 2: 195 - 196، والمقتضب: 4: 239 والأصول في النحو: 1: 331 والإنصاف: 1: 337.

(5) شرح عمدة الحافظ: 282 والمساعد: 2: 503 - 504 وهمع الهوامع: 3: 48.

(6) البيت لجرير. ينظر: ديوانه: 194 ونقائض جرير والفرزدق: 2: 937.

(7) التسهيل: 181 وشرح التصريح: 2: 173 والمطالع السعيدة: 1: 374.

(8) شرح ابن الناظم: 571.

(9) بقطع همزة لفظ الجلالة ووصلها. ينظر اللمع في العربية: 112 وشرح ابن الناظم: 571.

(10) بقطع همزة (المنطق) ينظر حاشية الصبان: 3: 146.

(11) الكتاب: 2: 195 - 196 والمقتضب: 4: 239 وشرح ابن يعيش: 2: 9.

جاز فيه لا يجوز في غيره ولا يقاس عليه[1]، وذلك لأنّ العرب أفردوا اسمه تعالى (الله) بأحكام لا تكون في غيره لأنّ مسمّاه لا نظير له[2]، ويحذف حرف النداء (يا) كثيراً من لفظ الجلالة ويعوّض عنه بالميم المشدّدة نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾[3] فالميم فيه بمنزلة حرف النداء في أوّله[4]. وقد ذكر العيني[5] أنّ (يا) والميم لا يجتمعان فلا يقال فيه: يا أللهمّ وذلك لأنّ العرب لا يجمعون بين الشيء ونظيره[6]، فقد تابع في هذا مذهب البصريين فإنّهم لا يجيزون ذلك وردّوا ما ذهب إليه الكوفيون في جوازه[7].

ولفظ الجلالة (اللهمّ) لا يُسْتَعمل للنداء فقط، فقد ذكر العيني[8] أنّه يستعمل في كلام العرب على ثلاثة أنحاء، أحدها: للنداء المحض والثاني: للإيذان بندرة المستثنى كقولنا بعد الكلام: اللهمّ إلاّ إذا كان كذا والثالث: ليدلّ على تيقّن المجيب في الجواب المقترن هو به كقولنا لمن قال: أزيد قائم؟ اللهمّ نَعَمْ أو اللهمَّ لا، كأنّ المجيب ينادي الله تعالى مستشهداً على ما قال في الجواب.

نداء العلم الموصوف بـ (ابن)

إذا نودي العلم الموصوف بـ (ابن) مضاف إلى علم جاز فيه وجهان: الفتح والضم[9]. وقد ذكر العيني[10] الوجهين في قوله ﷺ «يا معاذ بن جبل» حيث وجّه النصب في (معاذ) على أنّه مع ما بعده كاسم واحد مركب. والمنادى المضاف منصوب، وهو اختيار سيبويه، فقد ذكره في (باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد) حيث يقول: (ومثل ذلك قولك: يا زيد بن عمرو، وقال الراجز من بني الحِرْمَاز: [11]

(1) الإنصاف: 1: 240 وأسرار العربية: 94 - 95. وينظر العلم في العربية: 128.
(2) شرح اللمع للعكبري: 1: 284 وشرح الكافية للرضي: 1: 145.
(3) سورة آل عمران، الآية: 26.
(4) الكتاب: 2: 196 والمقتضب: 4: 241 وإعراب القرآن للنحاس: 2: 50.
(5) عمدة القاري: 5: 122.
(6) إعراب القرآن للنحاس: 2: 364 والجمل: 164 وشرح الجمل لابن عصفور: 2: 107.
(7) ولمزيد من التفصيل ينظر: العلم في العربية: 129.
(8) عمدة القاري: 12: 24 وينظر: ارتشاف الضرب: 3: 127.
(9) المقتصد في شرح الإيضاح: 2: 758 والغرة المخفية: 2: 524 - 525.
(10) عمدة القاري: 2: 207.
(11) ونسب أيضاً إلى رؤبة. وتتمته: أنت الجواد بن الجواد المحمود. ينظر: ديوانه: 172.

يَـا حَـكَـمَ بـنَ الـمـنـذِرِ بـنِ الـجَـارودِ[1]

والوجه الآخر الضمّ على أنّه منادى مفرد علم، وقد ذكره سيبويه[2]، وعلّل العيني الوجهين في موضع آخر من كتابه[3] وذلك في معرض تفسيره قوله ﷺ «هو لك يا عبد بن زمعة»[4] و«يا سودة بنت زمعة»[5] بضم (عبد) و(سودة) ويجوز فتحهما فقال: (أما وجه الرفع والنصب فهو من توابع المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان ترفع على لفظه وتنصب على محله)[6] وذلك لأن لفظ (عبد) في: يا عبد، منادى مبني على الضم، فإذا أُكّد أو اتصف أو عُطِف عليه يجوز فيه الوجهان، وأمّا (ابن) فهو مفتوح بلا خلاف[7].

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا أنّ النحاة قد اختلفوا في الأجود من الوجهين، الضم والفتح، وقد أشار السيوطي[8] إلى هذا الاختلاف، ومن الملاحظ أنّ سيبويه[9]، عند ذكره الوجهين، لم يصرّح بترجيح أيّ منهما وإنْ كان ظاهر كلامه يدلّ على أنّ الفتح أكثر[10]، وقد رجّح ابن النحاس[11] الفتح، وتابع في ذلك ابنُ كيسان سيبويه، حيث رجّح الفتح لأنّه الأكثر في كلام العرب والضمّ القياس[12]، وأمّا المبرّد فقد رجّح الضمّ في المنادى بقوله: (والأجود أنْ تقول: يا زيد بن عمرو على النعت والبدلّ) وإنْ جوّز الفتح، وذلك لأنّ الأصل عنده ـ كما نقل السيوطي ـ أنْ يكون بالضمّ[13]، غير أنّ الفتح هو المختار عند البصريين ـ عدا المبرّد ـ

---

(1) الكتاب: 2: 203.

(2) الكتاب: 2: 204.

(3) عمدة القاري: 13: 94.

(4) هو قطعة من قوله ﷺ: «هو لك يا عبد بن زمعة من أجل أنّه ولد على فراش أبيه. وقال رسول الله ﷺ: احتجبي منه يا سودة بنت زمعة». عمدة القاري: 13: 93.

(5) كذا.

(6) عمدة القاري: 13: 94.

(7) م.ن: 2: 207 و13: 94. وينظر: اللمع: 109.

(8) المطالع السعيدة: 1: 377.

(9) ينظر: الكتاب: 2: 203 ـ 204.

(10) أبو الحسن بن كيسان: 132.

(11) ينظر: شرح أبيات سيبويه: 180 ـ 181.

(12) المساعد: 2: 494 والمطالع السعيدة: 1: 377 وينظر: أبو الحسن بن كيسان: 132.

(13) المطالع السعيدة: 1: 377 حيث نقل قول المبرّد (الضم لأنه الأصل).

لأنّه الأكثر في كلام العرب[1]. وقد ذكر العيني أنّ ابن الحاجب[2] اختار الفتح، واختار ابن مالك[3] الضمّ، وأورد تعليل ابن التين في تجويز الفتح على أنّ قوله (معاذ) زائد، والتقدير عنده: يا ابن جبل، فردّه العيني مكتفياً بقوله (فيه ما فيه)[4]، غير أنّ العيني لم يرجّح أيّاً من الوجهين واكتفى بذكرهما فقط.

هذا بالنسبة إلى المنادى إذا كان علماً موصوفاً بابن متّصل مضاف إلى علم، وأمّا إذا كان المنادى غير علم نحو: يا غلام ابن زيد، أو علماً بعد (ابن) لكنه غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدّر أو صفة لكنّه غير متّصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متّصل لكنّه غير مضاف إلى علم النحو: يا زيد ابن أخينا، أو وصف بغير (ابن) نحو: يا زيد الكريم، فإنّه يتعيّن الضمّ في هذه الصور كلّها ولم يجز الفتح[5].

ثانياً: آراؤه المتصلة بالفعل

من المعلوم لدينا أنّ العيني ضمّن كثيراً من المسائل النحويّة في كتابه وقد ذكرت في المبحث السابق ما يتعلق بالأسماء من هذه المسائل، وفي هذا البحث سأتناول أهمّ المسائل النحويّة التي تتعلّق بالأفعال، حيث لا يتّسع المقام لذكر جميع المسائل النحويّة التي ذكرها في هذا المجال. ومن هذه المسائل والأحكام:

الأفعال الناسخة

ذكر النحاة نواسخ الابتداء وهي (جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال نسخت الشمس الظِّلَّ إذا أزالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر)[6]، وهي قسمان أفعال وحروف وجعلوا الأفعال على ثلاثة أقسام هي: كان وأخواتها وأفعال المقاربة (كاد وأخواتها) وظَنَّ وأخواتها[7].

(1) أوضح المسالك: 4: 22.
(2) ينظر: شرح الوافية: 196 والإيضاح في شرح المفصل: 1: 268 ـ 269.
(3) شرح الكافية الشافية: 3: 1297 والتسهيل: 180.
(4) عمدة القاري: 2: 207.
(5) أوضح المسالك: 4: 22 ـ 23 والمطالع السعيدة: 1: 377.
(6) شرح قطر الندى: 127 وينظر: النواسخ في كتاب سيبويه: 20.
(7) شرح ابن عقيل: 1: 262.

وقد تناول العيني في كتابه (عمدة القاري) بعض الأحكام النحويّة المتعلّقة بنواسخ الابتداء، ولما كنّا في ميدان الأفعال فإنّ منهج الدراسة يقتضي أنْ أتناول الأفعال في هذا المبحث دون الحروف، وانّ طبيعة البحث تقتضي كذلك أنْ أكتفي بقسم من هذه الأفعال ولا سيّما ما ورد عند العيني ومن هذه الأفعال:

1 ـ كان وأخواتها

معاني (كان)

ذكر النحاة معاني (كان) واستعمالاتها، وهذه الاستعمالات، أنْ تكون ناقصة وهي التي تحتاج إلى اسم وخبر نحو: كانَ زيدٌ عالماً، وتامّة: هي التي تكتفي باسم واحد لا خبر فيه، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1]. وتكون: زائدة نحو قول الفرزدق:

وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ[2]

وقد يكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن أو القصّة، وتقع بعدها جملة تفسّر ذلك المضمر وذلك لأنّه لا يظهر فلابدّ من تفسيره نحو: كان زيدٌ قائمٌ، تقديره: كان الأمر، فزيد مبتدأ وقائم خبره والمبتدأ وخبره في موضع خبر كان[3].

وذكر أنّ لـ (كان) عشرة معانٍ[4]، وفي هذا البحث لا أذكر كلّ المعاني التي ذُكِرت لـ (كان) وإنّما سأكتفي بالمعاني التي ذكرها العيني لنقف من خلالها على الجهود النحويّة للعيني.

1 ـ أنْ تكون تامّة أو ناقصة: في معرض إعرابه لقوله (حَتّى يكون يَوْمُ التَّرْوِية) حيث ذكر العيني[5] أنّ (كان) تحتمل ههنا معنيين، فقد ذهب إلى أنّ (كان) تامّة فيكون (يوم) مرفوعاً لأنّه اسم كان، وإنْ كانت ناقصة يكون خبر (كان).

---

(1) سورة البقرة، الآية: 280.

(2) عجز بيت صدره: **فكيف إذا رأيت ديار قوم**. **ديوانه**: 2: 835 وينظر: **الكتاب**: 2: 153 **والمقتضب**: 4: 116.

(3) **الجمل**: 48 ـ 49 وشرح **المقدمة المحسبة**: 2: 353 ـ 354 وشرح **الجمل** لابن هشام: 142 ـ 143.

(4) **معاني النحو**: 1: 226 ـ 236.

(5) **عمدة القاري**: 3: 26 وينظر 11: 55 و22: 214.

2 ـ أنْ تكون زائدة: وفي قوله (كانت تكون) احتمل العيني[1] أنْ تكون (كان) على ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنْ يكون أحد لفظي الكون زائدة واستشهد بقول الفرزدق:

وجيران لنا كانوا كرام

فـ (كان) زائدة هنا و(كرام) مجرور لأنّه صفة الجيران.

وفي زيادة (كان) في هذا الشاهد خلاف بين النحاة[2]، فمذهب الخليل وسيبويه[3] وجماعة من النحاة ـ وتابعهم العيني ـ إلغاء (كان)، وأكثر النحاة يذهبون إلى أنّ (كان) فيه غير زائدة واحتجّوا على ذلك بأنّها لو كانت زائدة لما اتصل بها ضمير[4]، وقد يردّ عليهم بأنّ الأصل فيه: وجيران لنا هم كرام فـ (لنا) صفة لجيران و(هم) فاعل بـ (لنا) وذلك مثل قولهم: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، وقد نصّ سيبويه[5] على أنّ (صقراً) مرفوع بـ (معه)، ثم زيدت (كان) بين (لنا) و(هم) حيث زيدت بين العامل والمعمول، فأصبح: لنا كان هم ثم اتصل الضمير بـ (كان)[6] (إصلاحاً للفظ لقبح وقوعه منفصلاً إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول)[7] وقريب منه إلغاء (ظنّ) مع مرفوعها في قولهم: زيد ظننت قائم[8].

أغراض زيادة (كان)

ويجدر بي أنْ أذكر في هذا الموضع أغراض زيادة (كان) (وليس معنى الزيادة ألاّ يكون لها معنى البتة في الكلام بل إنّها لم يؤت بها للإسناد)[9] وزيادتها تكون لأحد غرضين هما[10]:

---

(1) عمدة القاري: 3: 317.
(2) الحلل في إصلاح الخلل: 174 ـ 175.
(3) الكتاب: 2: 153.
(4) الحلل: 175.
(5) الكتاب: 2: 49 وينظر شرح الجمل لابن عصفور: 1: 410.
(6) شرح الجمل لابن عصفور: 1: 409 ـ 410.
(7) تخليص الشواهد: 254.
(8) شرح ابن يعيش: 7: 99 ومعاني النحو: 1: 237.
(9) معاني النحو: 1: 236.
(10) م.ن.

1 ـ الدلالة على الزمن

ففي قولهم: ما كان أحسن زيداً، تدل (كان) على الزمن الماضي[1]، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ هذا لا يسمّى زائداً[2]، فقد ذهب الرضي[3] إلى أنّ (كان) تزاد غير مفيدة لشيء إلاّ محض التأكيد، وإنْ كانت (كان) تدلّ على الزمن الماضي ولم تعمل ففي تسميتها زائدة نظر، وإنّما تسميتها زائدة مجازاً وعلّل ذلك بأنّ الزائد من كلام لا يفيد إلاّ محض التأكيد، وفي نظر الرضي نظر عند الدكتور فاضل السامرائي[4]، ذلك أنّ (مِنْ) الاستغراقية تزاد لا لمحض التأكيد وإنّما دفعاً لتوهّم الوحدة ففي قولنا: هل جاءك من رجل؟ السؤال هنا عن الجنس نصّاً وفي قولنا: هل جاءك رجل؟ كان السؤال هنا محتملاً في الجنس وفي الواحد، والخلاف ـ فيما يرى الدكتور السامرائي ـ لفظي لأنّ كليهما يقول إنّها ليست عاملة وإنّما هي لمجرّد الزمن.

2 ـ أنْ تزاد لضرب من التأكيد[5]:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[6] وقول الشاعر:

جِيادُ أبي بَكْرٍ تَسامَى ... عَلَى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[7]

وقول العرب: (ولدت فاطمة[8] بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلهم)[9]

---

(1) الكتاب: 1: 73 وشرح ابن يعيش: 1: 98 ـ 100 والمشكاة الفتحية: 185 ـ 186. والنواسخ في كتاب سيبويه: 30.

(2) معاني النحو: 236.

(3) شرح الكافية للرضي: 2: 293 ـ 294. وينظر معاني النحو: 1: 236.

(4) معاني النحو: 1: 236.

(5) شرح ابن يعيش: 7: 99 والمشكاة الفتحية: 186.

(6) سورة مريم، الآية: 29.

(7) شرح الجمل لابن عصفور: 1: 408 وشرح ابن يعيش: 7: 100 والحلل: 175 والبيت غير منسوب ينظر: الحلل: 175 هامش رقم (4).

(8) هي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ولدت الكملة وهم: الربيع وعمارة وقيس وأنس. ينظر: المعارف: 82.

(9) المقتضب: 4: 116 وشرح ابن يعيش: 7: 100.

الزمن[1]. وهو الوجه الذي سوّغ رفع (منطلقاً) في قولهم: إنّ زيداً كان (منطلق) عند المبرِّد[2].

ثانياً : أنْ يكون في (كانت) من قوله (كانت تكون) ضمير القصّة وهو اسمها وجعل خبرها قوله (تكون حائضاً) في محلّ النصب[3].

ثالثاً: ومن معانيها كما ذكر العيني[4] أنْ تكون بمعنى (تصير) وهي في محلّ نصب على أنّها خبر[5] (كانت) ويكون الضمير في (كانت) راجعاً إلى ميمونة رضي الله عنها وهو اسمها وقوله (حائضاً) خبر (تكون) التي بمعنى (تصير).

وعلّل العيني اجتماع (كان) بصيغة الماضي مع (تكون) بصيغة المستقبل لغرض: (تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره: كان الشأن يكون كذا، وأمّا تغيير الأسلوب فلإرادة الاستمرار وتكرّر الفعل)[6].

2 ـ أفعال المقاربة

ذكر النحاة القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء وهي: كاد وأخواتها، وزعم ابن عقيل[7] أنّها عند ابن مالك أحد عشر فعلاً، وقد ذكر ابن مالك[8] أكثر من هذا العدد، وهذه الأفعال تسمّى أفعال المقاربة وليست كلّها للمقاربة وإنّما سمّيت على المجاز والتغليب من باب تسمية الكلّ باسم الجزء، وقد قيل إنّ جميع هذه الأفعال للمقاربة، إذ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز إذن ولا تغليب[9]، وهي تقع على ثلاثة أقسام[10]:

---

(1) **شرح ابن يعيش**: 7: 100 و**شرح الكافية للرضي**: 2: 293 و**تخليص الشواهد**: 252 ـ 253.
(2) **المقتضب**: 4: 116.
(3) **عمدة القاري**: 3: 318.
(4) **عمدة القاري**: 3: 318.
(5) وقد ذكرها العيني (اسم كانت) والظاهر أنه سهو أو خطأ طباعي.
(6) **عمدة القاري**: 11: 55.
(7) **شرح ابن عقيل**: 1: 322.
(8) ينظر **التسهيل**: 59 حيث جعلها سبعة عشر فعلاً وفي **شرح عمدة الحافظ** ص: 809 جعلها ثلاثة عشر فعلاً.
(9) **شرح الوافية**: 369 و**حاشية الخضري**: 1: 124.
(10) **أوضح المسالك**: 1: 301 و**شرح ابن عقيل**: 1: 322 ـ 323.

1 ـ ما دلّ على المقاربة وهي: كاد وكَربَ وأوشك.

2 ـ ما دلّ على الرجاء وهي: عسى وحرى واخلولق.

3 ـ ما دلّ على الشروع فيه وهي كثرة ومنها: جعل وطفق وأخذ وانشأ وعلق.

وقد ذكر[1] العيني هذه التقسيمات، والظاهر أنّ هذه تقسيمات ابن هشام[2] فيما نصّ عليه في كتابه أوضح المسالك وإن لم يذكر ما يشير إلى ذلك.

وبيّن العيني[3] أنّ هذه الأفعال كلّها ملازمة لصيغة الماضي ما عدا أربعة أفعال حيث استُعمل لها مضارع وهي: كاد وأوشك وطفق وجعل[4]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[5] وقول أمّية بن أبي الصلت:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا[6]

وأورد إنكار الأصمعي مجيء الماضي منه خلافاً للخليل بن أحمد، فقد حكى استعمال الماضي واستشهد العيني[7] على ذلك بقول الشاعر:

وَلَوْ سَأَلُوا الشُّرابَ لأوشَكُونَا[8]

وقد عدّ ابن عقيل[9] ما ذهب إليه الأصمعي غير جيد.

وذكر كذلك استعمال مصادر لاثنين منها وهما طفق وكاد، وأورد طفوقاً فيما حكاه الأخفش عمّن قال: طَفَق بالفتح، وطفقاً عمّن قال: طَفِق بالكسر[10].

(1) عمدة القاري: 3: 230 وينظر 12: 35 و15: 119 و138.

(2) أوضح المسالك: 1: 301.

(3) عمدة القاري: 3: 230 وينظر: 15: 119.

(4) حكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع وجعل. ينظر شرح ابن عقيل: 1: 341.

(5) سورة الحج، الآية: 72.

(6) ديوان أمية بن أبي الصلت: 421. ينظر: الكتاب: 3: 160 ـ 161.

(7) عمدة القاري: 12: 35.

(8) هو صدر بيت غير معزو لأحد وتمامه (إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا) ينظر: شرح التصريح: 1: 206. وفيه صدر البيت: ولو سئل الناس التراب لأوشكوا.

(9) شرح ابن عقيل: 1: 338.

(10) عمدة القاري: 3: 230. وينظر: شرح الكافية للرضي: 2: 306 وأوضح المسالك: 1: 318 وشرح ابن عقيل: 1: 341.

وفيما يأتي دراسة بشيء من التفصيل لجملة من هذه الأفعال التي بحثها العيني.

كاد

في معرض حديثه عن إعراب قوله (لا أكاد أدركُ الصَلاة) ذكر العيني[1] أنّ (كاد) بمعنى (قرب)، فلذلك عدّه النحاة من أفعال المقاربة، أي لمقاربة الشيء فُعِل أو لم يُفْعَل وهو يرفع الاسم، وخبره فعل مضارع بغير (أنْ) متأول باسم الفاعل نحو: كاد زيد يخرج أي خارجاً وهو الأصل[2]، وقد جاء منه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[3] وقول الشاعر:

فَــأبــتُ إلــى فَــهْــمٍ ومــا كِــدْتُ آئــبــا[4]

وقد ورد في الشعر مع (أن)، حيث شبه بـ (عسى)[5] وذلك نحو قول رؤبة:[6]

قــد كــاد مــن طــول الــبِــلــى أن يــمــصــحــا[7]

وورد في الحديث: (لا أكاد أدرك الصلاة) مجرداً من (أن)[8].

وإنّما تركوا استعمال الفاعل من (كاد) لأن معنى (كاد) للتقريب من الحال، وقد استعملوا بعده ما يدلّ بصيغته على الحال وهو المضارع المجرد من (أنْ) ليكون أكثر دلالة على مقضاه، لذا حذفوا (أنْ) من (كاد) وأثبتوها مع (عسى) لأنّ (كاد) أبلغ من (عسى) في تقريب الشيء من الحال نحو: كادت الشمس تغرب، أي: قرب غروبها جدّاً[9]. ولكن ورد استعمال اسم الفاعل من (كاد) في الشعر[10] كقوله[11]:

---

(1) عمدة القاري: 2: 106.

(2) الجمل: 201 والمفصل: 269.

(3) سورة النور، الآية: 43.

(4) صدر بيت لتأبط شراً وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهي تصفر .شعر تأبط شراً: 89 وينظر: أوضح المسالك: 1: 302.

(5) الكتاب: 3: 160 والمقتضب: 3: 75.

(6) شطر بيت من الرجز صدره: رسم عفا من ما قد امّحى. ينظر: ديوانه: 172.

(7) يمصح: يذهب وينقطع. ينظر: الصحاح: (مصح) 1: 405.

(8) عمدة القاري: 2: 106.

(9) أخبار أبي القاسم الزجاجي: 129 - 130 وشرح ابن يعيش: 7: 119 وأسرار النحو: 253.

(10) شرح ابن عقيل: 1: 339.

(11) البيت لكثير ينظر ديوانه: 320.

أمُـوتُ أسـى يَـوْمَ الـرِّجَـامِ وإنَّـنـي يَـقـيـنـاً لَـرَهْـنٌ بـالـذي أنـا كـائِـدُ[1]

أوشك

أوشك في الأصل بمعنى أسرع واشتقاقه من وشُك الأمر ككرُم بمعنى أسرع ويوشك يسرع وقد يستعمل على الأصل فيقال أوشك فلان في السير أي أسرع[2]. وقد غلّط العيني[3] من أنكر استعماله ماضياً لوروده كثيراً في الاستعمال واستدلّ بقول الجوهري[4]: أوشك فلان يوشك إيشاكاً أي أسرع قال جرير:

إذَا جَـهِـلَ الـلَّـئـيـمُ ولـمْ يُـقَـدِّر لـبَـعْـضِ الأمْـرِ أوشَـكَ أنْ يُـصَـابَـا

وجوّز أنْ يستعمل منه اسم الفاعل ولكنّه نادر واستشهد[5] بقول كثير بن عبد الرحمن:

فَـإنَّـكَ مـوشِـكٌ أنْ لا تَـراهَـا وتَـغْـدُو دُونَ غَـاضِـرَةَ الـعَـوَادي

ومن خلال حديثه في إعراب الحديثين الشريفين (يوشك أنْ يكون خَيْر مَالِ المُسلمِ غَنَم يَتْبَعُ بَها شَعَفَ[6] الجبال) و(يوشك أنْ يكون يوقِعَه) ذكر العيني أنّ الفعل (يوشك) من أفعال المقاربة وأنّه عند النحاة وضع لدنو الخبر أخذاً فيه[7].

وذكر كذلك أنّه يستعمل استعمال (كاد) و(عسى) من حيث اقترانه بـ (أنْ) وتجرّده منها، والذي يجب ملاحظته أنّ النحاة لم يريدوا بهذه المماثلة أنْ يكون (أوشك) بمعنى: عسى وكاد[8]، وذلك لأنّ (أوشك) ليس فيه معنى الرجاء أو الإنشاء وإنّما يكون معناه معنى (كاد) في إثبات قرب الحصول[9] (وإنّما استعملت أوشك لفظاً استعمال البابين لمشاركتها لها في

(1) أوضح المسالك: 1: 318. وشرح ابن عقيل: 1: 339.
(2) الصحاح: (وشك) 4: 1615 وينظر: شرح الكافية للرضي: 2: 304. ومعاني النحو: 1: 302.
(3) عمدة القاري: 1: 162.
(4) ينظر الصحاح: (وشك) 4: 1615.
(5) عمدة القاري: 1: 162.
(6) شعف الجبال: جمع مفرده شعفة وهي رؤوس الجبال. ينظر: الصحاح: (شعف) 4: 1381.
(7) عمدة القاري: 1: 163 و298.
(8) م.ن.
(9) الإيضاح في شرح المفصل: 2: 95 ـ 96.

أصل الباب فأُجريت مجراهما في الاستعمال والقياس استعمالها استعمال (كاد) لموافقتها لها في المعنى)[1]. وأمّا استعماله (أوشك) استعمال (كاد) فلأنّ (كاد) تعني مقاربة ذات الفعل فحذف (أنْ)، ففي قولنا: كاد زيد يقوم يكون المعنى: قارب زيد القيام (فلم يبق زمن بينه وبين الدخول فيه)[2]، لذلك حذف (أنْ) من خبر (أوشك) (لئلا يلزم التنافي لأن (أن) تدل على الاستقبال وهذه الأفعال لمباشرة الفعل وبينهما تنافٍ)[3]. وقد ذهب ابن عصفور[4] إلى أنّ حذف (أنْ) من خبر (أوشك) نادر ولا يقع إلاّ في ضرورة الشعر، وقد رجّحه ابن الناظم[5]، وهو مذهب جمهور البصريين[6]، وقد سوّى ابن مالك بين الأمرين[7].

استعماله استعمال (عسى)

يستعمل (أوشك) استعمال (عسى) في المقاربة نحو: أوشك زيد أنْ يقوم وأوشك أنْ يقوم زيد كما قيل: عسى زيد أنْ يقوم وعسى أنْ يقوم زيد، والذي سوّغ هنا اقترانه بـ (أنْ) أنّ من هذه الأفعال ما يفيد الترجي و(أنْ) تدلّ على الاستقبال، لذلك اقترن خبره ـ الذي هو الفعل المضارع ـ بـ (أنْ) فقيل: أوشك أنْ يقوم فـ (أوشك) وضعت لمقاربة الفعل مع إسراع[8].

ومن خلال هذا نجد أنّ العيني[9] بيّن أنّ (أوشك) مثل (عسى) في الوجهين أي إثبات المنصوب وحذفه ويكون فاعله على نوعين، أحدهما: أنْ يكون اسماً نحو: يوشك زيد أنْ يجيء وهذا مثل قولهم: عسى زيد أنْ يخرج فـ (زيد) فاعل و(أنْ) وصلتها في موضع نصب حيث جعله بمنزلة: قارب زيد الخروج، والآخر: أنْ يكون (أنْ) مع صلتها في موضع الرفع نحو: يوشك أنْ يجيء زيد كما كان (عسى) كذلك نحو: عسى أنْ يخرج زيد، فيكون التقدير: قرب أنْ يخرج أي خروجه.

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2: 96.
(2) المقرب: 108 ـ 109.
(3) كاشف الخصاصة: 72.
(4) المقرب: 108 وشرح الجمل لابن عصفور: 2: 176 وينظر: كاشف الخصاصة: 71.
(5) شرح ابن الناظم: 157 ـ 158 وينظر: كاشف الخصاصة: 72.
(6) شرح الجمل لابن عصفور: 2: 176 هامش رقم (1).
(7) شرح الكافية الشافية: 1: 454 وينظر: كاشف الخصاصة: 72.
(8) المقرب: 108 وشرح الجمل لابن عصفور: 2: 176 وكاشف الخصاصة: 71.
(9) عمدة القاري: 1: 298 وينظر: شرح ابن يعيش: 7: 126 والفوائد الضيائية: 2: 305.

وبيّن العيني[1] أنّه قد يسند (يوشك) إلى (أنْ) والفعل المضارع، فيسدّ حينئذٍ مسدّ اسمه وخبره نحو قوله ﷺ: «يوشك أنْ يكون خير مال المسلم غنم....» وجعله مثل قول الشاعر:

يُوشِكُ أنْ يَبْلُغَ مُنْتَهَى الأَجَلْ ... فَالبِرّ لازمٌ بِرَجَا وَوَجَلْ[2]

وذلك كما سدّت مسدّ المفعولين في (ظننت) وأخواتها[3]. هذا يكون إذا لم يكن بعد (أنْ) والفعل المضارع اسم ظاهر نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا﴾[4] ونحو قولهم: أوشك أنْ يفعل، فـ (أنْ يفعل) في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية استغنى به عن الخبر المنصوب، وتسمى حينئذٍ تامة[5].

وجوّز العيني في (خير) وجهين من الإعراب:

أحدهما: الرفع على أنّه مبتدأ وخبره قوله (غَنَمٌ) ويكون في (يكون) ضمير الشأن وذلك لأنّه كلام تضمّن التحذير والتعظيم لما يتوقع.

الثاني : النصب، على أنّ (خير) خبر يكون مقدّماً على اسمه وهو (غَنَمٌ)[6].

وأمّا إذا جاء بعد (أنْ) والفعل اسم ظاهر نحو: أوشك أنْ يقوم زيد فقد ورد عند النحاة على وجهين من الإعراب، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ الاسم الظاهر مرفوع بـ (يقوم) فاعلاً له، و(أنْ) والفعل في محل الرفع فاعل أوشك. وأجاز آخرون هذا الوجه ووجهاً آخر هو أنْ يكون الاسم اسم أوشك مؤخّراً و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبر (أوشك) ويكون فاعل يقوم ضميراً مستتراً يعود إلى زيد وإنّما جاز عوده عليه وقد تأخّر عنه في اللفظ لأنّه مقدّم في النيّة[7].

ومن أفعال المقاربة التي تفيد الإنشاء، أورد العيني[8] (طفق) و(جعل)، وهما من القسم

(1) **عمدة القاري**: 1: 163 وينظر **شواهد التوضيح**: 202 ـ 203.

(2) وورد البيت في **شواهد التوضيح**: 202 (.... منتهى الأمل) وذكر محقق الكتاب في هامش رقم (985) (لم أقف على الرجز في كتابه).

(3) **المقرب**: 109.

(4) سورة البقرة، الآية: 216.

(5) **شواهد التوضيح**: 202 وشرح **الاشموني**: 1: 132 **والمطالع السعيدة**: 1: 304.

(6) **عمدة القاري**: 1: 163 وينظر **شواهد التوضيح**: 202.

(7) **النواسخ في كتاب سيبويه**: 291 وينظر: **شرح ابن يعيش**: 7: 118 **وشرح الكافية للرضي**: 2: 305.

(8) **عمدة القاري**: 10: 83 و17: 172.

الثالث منها للدنو من الخبر على وجه الشروع فيه والأخذ في فعله وفيما يأتي بيانها بشكل يسير.

جعل

وأصل معناه أوجد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا﴾[1]، ومعناه مثل معنى (أنشأ) نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾﴾[2]، ولكن ثمّة فرقاً بينها وبين (أنشأ) وذلك أنّ (أنشأ) فيها خصوصية حيث فيها معنى التربية والتنشئة، ففي قولنا: جعل يفعل، كان المعنى كأنّه أوجد الفعل فهو يفعله[3].

ويجب أنْ يكون خبر الفعل (جعل) جملة فعلية، ومن شروط الفعل أنْ يكون مضارعاً ليدلّ على الحال أو الاستقبال[4]، وقد حمل ابن هشام الأنصاري[5] قول ابن العباس رضي الله عنهما: «فجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أنْ يخرجَ أرْسَلَ رَسُولاً» على الشذوذ، وهذا الشذوذ في (جعل) لأنّه لم يجيء بالخبر فعلاً مضارعاً، فـ (أرسل) خبر جعل وهو فعل ماضٍ[6]، وندر مجيء خبرها جملة أسمية[7] كما في قول الشاعر:

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني زيادٍ ... مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُهَا قَريبُ[8]

حيث جعل الجملة الاسمية (مرتعها قريب) خبراً لـ (جعل) وقد حمله ابن هشام على الشذوذ[9].

طفق

أصل معناه من طفق الموضع، أي لزمه وواصله واستمرّ عليه قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ

(1) سورة الأنعام، الآية: 97.
(2) سورة الواقعة، الآية: 72.
(3) معاني النحو: 1: 306.
(4) أوضح المسالك: 1: 302 و310 وشرح التصريح: 1: 205.
(5) م.ن: 1: 310.
(6) شرح التصريح: 1: 105.
(7) شرح ابن الناظم: 154 وتخليص الشواهد: 320 وشرح الاشموني: 1: 128.
(8) قائلة مجهول ينظر: شرح ابن الناظم: 154 هامش رقم (2) حيث قال محققه: (لم أقف لنسبة البيت على شاعر معين).
(9) أوضح المسالك: 1: 304.

عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۚ﴾[1] أي لزما هذا الفعل وواصلاه[2]، وذكر العيني[3] أنّها تعمل عمل (كاد) إلاّ أنّ الخبر فيها يجب أنْ يكون جملة فعلية يكون فعلها فعلاً مضارعاً مجرّداً من (أنْ) وجوباً[4] وذلك لما بينهما من منافاة لأنّ أفعال الشروع للحال و(أنْ) للاستقبال[5].

3 ـ ظن وأخواتها

وهو القسم الثالث من الفعال الناسخة للابتداء وهي: ظنّ ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم وهي تنصب المبتدأ والخبر معاً[6]. وإنّما سميت أفعال القلوب لأنّ معانيها قائمة بالقلب[7] أي لأنّها أفعال باطنة لا ظاهرة حسية[8]. ولا أُريد ذكر أكثر من هذا في بحثي هذا، والذي يعنيني الوقوف على ما قاله العيني فيما يتعلق بها.

خصائصها

ومن خصائصها إعمالها في ضميرين متصلين لمسمّى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول به نحو: علقتني فقيراً إلى عفو الله، وقد أورد العيني[9] ذلك في مواضع متعددة من كتابه (عمدة القاري)حيث أشرك النحاة في هذا مع الأفعال القلبية: (رأيتُ) الحُلْميّة والبَصَريّة[10]. قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾[11] وقالت عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتُنا مَعَ رسَولِ اللهِ ﷺ وَمَا لنا مِنْ طَعَامٍ إلاّ الأسْوَدَان»[12] وقول قطري بن الفجاءة:

(1) سورة طه، الآية: 121.
(2) اللسان: (طفق) 10: 225 والقاموس المحيط: (طفق) 3: 258. وينظر معاني النحو: 1: 306.
(3) عمدة القاري: 10: 83.
(4) شرح الكافية الشافية: 1: 453 وشرح ابن يعيش: 7: 127.
(5) شرح ابن الناظم: 158 وشرح الاشموني: 1: 130.
(6) شرح قطر الندى: 170.
(7) أوضح المسالك: 2: 30 ـ 31.
(8) معاني النحو: 2: 422.
(9) عمدة القاري: 3: 186 و11: 135 و24: 99 و25: 56.
(10) شرح الكافية الشافية: 2: 564.
(11) سورة يوسف، الآية: 36.
(12) أخرجه أحمد في مسنده: 2: 298.

وَلَقَدْ أراني للرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يمِيني تَارةً وأمَامِي[1]

وقد ذكر ابن مالك[2] أنّ هذا كثير من الشعر الفصيح.

ولم يجوّز النحاة اتحاد الضميرين في غير الأفعال القلبيّة، ولم يجوّزوا كذلك أنْ يتعدى فعل فاعله ضمير متصل إلى ضميره المتصل من الأفعال المؤثرة إذا أوقعها الفاعل نفسه فلا يقال: ضربتُني والضميران للمتكلّم ولا: ضربتَكَ والضميران للمخاطب، وإذا قُصِد ذلك أوجبوا فيه أنْ يقال: ضربت نفسي، وذلك لأنّ الغالب إيقاع الفعل من الفاعل بغيره[3].

وأمّا أفعال القلوب فإنّما ساغ ذلك فيها (لأنّ تأثير هذه الأفعال إنّما هو في المفعول الثاني، ألاَ ترى أنّ الظنّ والعلم إنّما يقعان بالثاني لأنّ الشكّ وقع فيه والأوّل كان معروفاً عنده فصار ذكره كاللغو.... لأنّ الأوّل كالمعدوم والتعدي في الحقيقة إلى الثاني)[4].

حذف النون من الأفعال الخمسة

ذكر النحاة الأفعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اشتمل على ألف اثنين نحو: يضربان وتضربان، أو: واو الجمع نحو: يضربون وتضربون أو: ياء المخاطبة نحو: تضربين، وهذه الأفعال ترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها[5] نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[6].

هذا هو الأصل فيها وقد أورد العيني[7] ما يخالف هذا في مواضع متعددة من كتابه (عمدة القاري) وذلك في أحاديث متعدّدة تضمّنت حذف النون بلا ناصب ولا جازم في هذه الأفعال، وعزا جواز حذفها بدون الناصب والجازم إلى التخفيف، وجعل هذا الحذف لغة

(1) شواهد التوضيح: 204 والمطالع السعيدة: 1: 335.
(2) شرح الكافية الشافية: 2: 564 وينظر المطالع السعيدة: 1: 335.
(3) شرح ابن يعيش: 7: 88.
(4) م.ن.
(5) أوضح المسالك: 1: 74 وشرح ابن عقيل: 1: 79.
(6) سورة البقرة، الآية: 24.
(7) عمدة القاري: 5: 125.

فصيحة[1] فاشية لبعض العرب[2]. وعزّز ما ذهب إليه في جواز حذفها بقول ابن مالك[3]: (حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه).

ومن شواهد ابن مالك قراءة الحسن ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[4] وقول مسروق لعائشة رضي الله عنها: «لِمَ تأذَني له»[5] وقول الراجز:[6]

أبيتُ أسري وتَبيتي تَدْلُكي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

وهذا الحذف لا علاقة له بدلالة الإعراب وذلك لأنّه قد يرجع إلى ضرورة الشعر، فلغة الشعر خاصّة، فقد يضطر الوزن صاحبه إلى ما لا يجوز في سعة الكلام[7].

جزم الفعل المضعّف الآخر

وتضعف الفعل أنْ يكون آخره حرفان من جنس واحد نحو: رَدَدْتُ ووَدِدْتُ، وقد أجمع العرب على إدغام الحرفين إذا تحرّك الحرف الآخِر منهما وذلك نحو: ردّي[8]، وأمّا إذا كان الحرف الأخير منهما ساكناً في الجزم والوقف فقد ذكر العيني[9] فيه وجهين:

أحدهما: فَكّ الادغام وهو لغة أهل الحجاز فيما ذكره سيبويه[10]، وذلك لأنّهم أسكنوا لام الفعل نحو: ارْدُدْ وإنّما أسكنوه لأنّهم حرّكوا الحرف الذي قبله لئلاّ يلتقي ساكنان، وبه نزل أكثر القرآن كما ذكر أبو حيّان في ارتشاف الضرب[11]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن

(1) م.ن: 10: 99 و14: 284 و18: 263.
(2) م.ن: 17: 186 و18: 251 و263.
(3) **شواهد التوضيح**: 228 ـ 229.
(4) سورة الإسراء، الآية: 71.
(5) هو قطعة من حديث الإفك. ينظر: **صحيح البخاري**: 3: 41.
(6) مجهول القائل ينظر: **شواهد التوضيح**: 230 هامش رقم (1181) وهو في **الخصائص**: 1: 388، **وضرائر الشعر**:110 بلا نسبة.
(7) **الخصائص**: 1: 388 ـ 389 **ومعاني النحو**: 1: 32 ـ 33.
(8) **الكتاب**: 3: 529 ـ 530.
(9) **عمدة القاري**: 2: 191 و4: 15.
(10) **الكتاب**: 3: 530 وينظر: **التسهيل**: 260.
(11) **ارتشاف الضرب**: 1: 344، 345.

تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾[1] وقوله ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[2].

ثانيهما: الادغام وهو لغة بني تميم فيما قاله سيبويه[3]، وذلك أنّهم يسكنون الحرف الأوّل ويحرّكون الحرف الثاني فيدغمون الحرفين لأنّهما لا يسكنان جميعاً، وقد بيّن العيني[4] أنّ فيه ثلاثة أوجه وفاقاً لما ذكره سيبويه[5] والمبرّد[6]، أحدهما: أنْ يحرّك آخر الحرفين المضعّفين كتحريك ما قبله على الاتباع، فإنْ كان ما قبلهما مفتوحاً فُتِح نحو: غَضَّ وإنْ كان مكسوراً كُسِر نحو: فِرِّ وإنْ كان مضموماً ضُمّ نحو: رُدُّ. والثاني أنْ يُفتَح على كل حال وذلك إذا التقى ساكنان حيث لم يتبع الآخر ما قبله كما اتبع في (امرؤ وامرأ وامرئ)[7]، وذلك لأنّ الفتح أخفّ الحركات[8]. والثالث: أنْ يحرّك بالكسر مطلقاً وذلك لأنّه فعل حُرِّك لالتقاء الساكنين كما حرِّك في: اضرب الرجل، وهو الأصل في الساكن إذا حُرِّك كما ذكره العيني[9] وفاقاً لما قاله المبرّد[10] وابن جني[11]. ويجوز فَكّ الادغام في ضرورة الشعر إرجاعاً له على أصله[12] ومن ذلك قول الشاعر:

مَـهْـلاً أعـاذِلَ قَـدْ جـرّبـتِ مِـنْ خُـلُـقـي أنّـي أجـود لأقـوامٍ وإنْ ضَـنِـنُـوا[13]

الجزم بـ (لَنْ)

من المعلوم أنّ (لن) أداة من أدوات نصب الفعل المضارع، ولكنّها جاءت خلافاً للأصل، وذلك من خلال ما أورده العيني، أنّ الفعل المضارع جاء مجزوماً بعد (لَنْ) في

(1) سورة المدثر، الآية: 6.
(2) سورة لقمان، الآية: 19.
(3) **الكتاب**: 3: 530 وينظر **التسهيل**: 260.
(4) **عمدة القاري**: 2: 191 و4: 15.
(5) **الكتاب**: 2: 265 و3: 532 - 534.
(6) **المقتضب**: 1: 184.
(7) **الكتاب**: 3: 533.
(8) **عمدة القاري**: 2: 191 وينظر: **المقتضب**: 1: 184.
(9) **عمدة القاري**: 2: 191.
(10) **المقتضب**: 1: 184.
(11) **الخصائص**: 1: 161.
(12) **الكتاب**: 3: 535 و**المقتضب**: 1: 141 - 142 و252 و**الخصائص**: 1: 160 - 161.
(13) نسبه سيبويه في كتابه: 3: 535 إلى: قعنب ابن أم صاحب وينظر: **الخصائص**: 1: 160.

الحديثين (لن تعدو قدرك)[1] و(لن ترع)[2]، وقد ورد الحديثان بروايات متعدّدة، منها روايته بالجزم، وقد تأوّلَ العيني هذا الجزم بأوجه، أحدها: حذف الواو للتخفيف في (لن تعدو) أو أنْ تكون (لن) بمعنى (لم) في جزم الفعل المضارع بعده، والوجه الآخر: أنْ يكون الجزم بـ (لن) لغة حكاها الكسائي فيما ذكره العيني عند ابن مالك[3]، ومثل ذلك[4] قول الشاعر:[5]

ايـاي سَـبَـايـا عَـزّ مـا كـنـتُ بَـعْـدَكُـم فَـلَـنْ يَـحْـلَ لِـلـعَـيـنَـيْـنِ بَـعْـدَكِ مَـنْـظَـرُ[6]

حذف المجزوم بـ (لا) الناهية

أورد العيني[7] في إعراب قوله ﷺ في حديث جريج: «لا، إلاّ مِنْ طِين» حذف الفعل المجزوم بـ (لا) الناهية، وقدّره بقوله: لا تبنوها إلاّ من طين، وقد استأنس بما نقله من قول ابن مالك: (وفي قول جريج: لا، إلاّ مِنْ طِينٍ، شاهد على حذف المجزوم بـ (لا) التي للنهي)[8].

ثالثاً: آراؤه المتصلة بالحرف

الحرف في اللغة: الوجه الواحد، وحرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدّد[9]. وفي الاصطلاح: هو كلمة دلّت على معنى في غيرها[10]، وله ثلاثة أقسام، أحدها مختصّ بالاسم والآخر مختصّ بالفعل والثالث مشترك بينهما[11].

وليس من منهج الدراسة أنْ أستعرض جميع الحروف وعملها ومعانيها، إذ هي مطروحة في مظانّها، وإنّما سأذكر طائفة من هذه الحروف التي تناولها العيني وأبيّن معانيها واستعمالاتها

(1) عمدة القاري: 14: 320 و23: 162.
(2) م.ن: 16: 236 و24: 161.
(3) ينظر شواهد التوضيح: 217.
(4) الجنى الداني: 272 ومغني اللبيب: 1: 285.
(5) هو كثير عزة. ينظر ديوانه: 328.
(6) الجنى الداني: 272 ومغني اللبيب: 1: 285.
(7) عمدة القاري: 13: 39.
(8) شواهد التوضيح: 254.
(9) الصحاح: (حرف) 4: 1342 والجنى الداني: 24.
(10) الإيضاح في علل النحو: 54 وشرح ابن يعيش: 8: 2 وشرح الحدود النحوية: 51، والتعريفات: 52.
(11) الجنى الداني: 25.

لنقف من خلالها على جهود العيني النحويّة، وإنّني ـ مع هذا ـ سأختار عدداً من هذه الحروف بما يؤدي الغرض، ومن هذه الحروف:

الباء

الباء حرف مختصّ بالأسماء وملازم لعمل الجرّ فيها، وهي ضربان زائدة وغير زائدة، وذكر النحاة أنّ لغير الزائدة ثلاثة عشر معنى[1]، وتجنّباً للتطويل فإنّني سأذكر معاني الباء التي ذكرها العيني في كتابه (عمدة القاري):

1 ـ الإلصاق: وهو معنى الباء الرئيس وما ورد لها من معانٍ أُخرى تحمل هذا المعنى[2]، قال سيبويه: (وباء الجرّ إنّما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسّوْط، ألزقت ضربك إيّاه بالسوط فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله)[3] وقيل: لا يفارقها معنى الإلصاق[4]، وجعل العيني[5] الباء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[6] بمعنى الإلصاق على وجه، وذكر أنّها تأتي بمعنى التبعيض أو الاستعانة، وعلى الاختلاف في الحكم النحوي في معنى الباء بني الخلاف في الحكم الفقهي.

فقد أورد العيني أنّه على تأويل: مسح رأسه، وقد احتجّ به مالك وابن عليّة وأحمد في رواية على أنّ مسح جميع الرأس فرض، وذكر كذلك أنّه عند الأحناف وعند الشافعي الفرض مسح بعض الرأس وهو ربعه واستدلّوا بحديث المغيرة بن شعبة[7]، وذلك لأنّ الكتاب مجمل في حقّ المقدار فقط، لأنّ الباء في (برؤوسكم) للإلصاق باعتبار أصل الوضع، وإذا قرنت الباء بآلة المسح (اليد) فإنّ الفعل يتعدّى بها إلى محلّ المسح (الرأس) فيتناول جميعه كقولنا: مسحت الحائط بيدي، فالمعقول مسحه جميعه. وإذا قرنت الباء بمحلّ المسح فإنّ الفعل

---

(1) **الجنى الداني**: 36 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 101.

(2) **معاني النحو**: 3: 19، وللوقوف على آراء النحاة ينظر: **الحروف العاملة في القرآن الكريم**: 388 ـ 390.

(3) **الكتاب**: 4: 217، وينظر **الأصول في النحو**: 1: 413.

(4) **مغني اللبيب**: 1: 101 **والجنى الداني**: 36.

(5) **عمدة القاري**: 2: 36 و3: 70 ـ 71.

(6) سورة المائدة، الآية: 6.

(7) هو (أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين). ينظر: **عمدة القاري**: 2: 235.

يتعدّى بها إلى الآلة فلا يقتضي الاستيعاب بالمسح وإنّما يقتضي إلصاق الآلة (اليد) بالمحلّ (رأس) وذلك يستوعب الكلّ عادة نحو: مسحت يدي بالحائط، فالمعقول مسحها ببعض الحائط دون جميعه. وقد ينزل أكثر الآلة منزلة الكلّ فيتأدّى المسح بإلصاق ثلاثة أصابع محل المسح. وبهذا التأويل يثبت معنى التبعيض في الباء لا بمعنى أنّ الباء للتبعيض كما قال البعض، وأراد العيني كذلك إنكار بعض أهل العربيّة كون الباء للتبعيض، فيما قاله ابن برهان إنّ (من زعم أنّ الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفون) ونقل ما ذهب إليه الجرجاني[1] في أنّ معنى الإلصاق في الباء أصل وإنْ كانت تجيء لمعانٍ أُخرى.

وأثبت آخرون معنى التبعيض منهم الأصمعي والفارسي والقُتَيْبي وابن مالك والكوفيون فيما نقله عن ابن هشام الأنصاري[2]، حيث جعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[4][5]. وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيجُ[6]

وقد جعله ابن مالك على تضمين (شربن) معنى (روين)[7]. وذهب ابن هشام[8] إلى أنّ الباء في الآيتين المذكورتين للإلصاق، وإنْ ذكر أنّه يحتمل أنْ تكون (الباء) الاستعانة على تقدير حذف وقلب، فإنّ (مسح) يتعدّى إلى مفعول بنفسه وهو المُزَال عنه وإلى آخر بحرف الجرّ وهو المزيل، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

ولم يجوّز العيني زيادتها هنا كما زعم بعضهم وذلك لأنّ هذه الأدوات موضوعة لإفادة المعاني، لذلك كان استعمالها على وجه الفائدة لذلك قال إنّها للتبعيض، وإنّ هناك فرعاً بين إثباتها وإسقاطها، ويتّضح هذا الفرق في قولهم: مسحت يدي بالحائط، حيث كان مسح اليد

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 2: 825.
(2) مغني اللبيب: 1: 105. ينظر: شرح التصريح: 2: 13.
(3) سورة الإنسان، الآية: 6.
(4) سورة المائدة، الآية: 6.
(5) وعليه بنى الشافعيﷺ مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة. ينظر: شرح التصريح 2: 13.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 1: 105.
(7) شرح الكافية الشافية: 2: 784 و807 وينظر: مغني اللبيب: 1: 105 والحروف العاملة في القرآن الكريم: 403 - 404.
(8) مغني اللبيب: 1: 105.

ببعض الحائط، وفي قولهم: مسحت الحائط بيدي، كان المعنى: مسحته جميعه[1]. وجعل الزمخشري[2] الباء في الآية كالباء في: شربت الماء بالعسل، والمعنى: يشرب بها عباد الله الخمر.

2 ـ السببية: جعل العيني[3] منه قوله ﷺ: «فَتَخْطَفُ الناسَ بأعمالِهم»[4]، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[6] وهي الداخلة على سبب الفعل[7].

3 ـ التعليل: وهي التي يصلح غالباً في موضعها اللام[8]، وجعل العيني[9] منه الباء في (بعِلْمِكَ) و(بقُدْرَتِكَ) من قوله ﷺ: «اللّهمّ إنيّ أسْتَخيرُكَ بِعِلْمِكَ وأسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ»[10] إذ قدّره: بأنك أعلم وأقدر، ورأى فيه وجهاً آخر هو أنْ تكون الباء فيها للاستعانة كما قال الكرماني فيما نقل العيني أو للاستعطاف كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾[11] أي: بحَقِّ علمك وقدرتك الشاملين. وذكر المرادي[12] هذا المعنى ولم يذكره كثير من النحويين

(1) عمدة القاري: 2: 236.
(2) الكشاف: 4: 196 وينظر: مغني اللبيب: 1: 105 والجنى الداني: 44 والحروف العاملة في القرآن الكريم: 403 ـ 407.
(3) عمدة القاري: 23: 134 وينظر: 12: 143.
(4) هو قطعة من حديث أبي هريرةؓ في رؤية الله يوم القيامة قال: «.... قال رسول الله ﷺ: فأكون أول من يجير ودعاء الرسل يومئذ: اللّهم سلم سلم به كلاليب مثل شوك السعدان؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: فإنها مثل شوك السعدان غير أنّها لا يعلم قدر عظمها إلا الله فتخطف الناس بأعمالهم.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 23: 131.
(5) سورة البقرة، الآية: 54.
(6) سورة العنكبوت، الآية: 40.
(7) شرح التصريح: 2: 13.
(8) الجنى الداني: 39 وينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم: 392.
(9) عمدة القاري: 7: 224.
(10) هو قطعة من حديث جابر بن عبد اللهؓ في حديث الاستخارة: «قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك.... الحديث» ينظر: عمدة القاري: 7: 221.
(11) سورة القصص، الآية: 17.
(12) الجنى الداني: 39 وينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم: 392.

استغناءً بـ (باء) السببية وذلك لأنّ السبب والتعليل عندهم سواء ولذلك مثّلوا (باء السببية) بهذه الشواهد التي مثّل بها ابن مالك[1] للتعليل[2].

4 ـ المصاحبة: وعلامتها أنْ يحسن في موضعها (مع) أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾[3] على تأويل: مع الحقّ أو محقّاً[4]. وجعل العيني[5] الباء بهذا المعنى في قوله ﷺ: «إنّمَا الأعمَال بالنّيّات»، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[6] وقوله ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾[7] وذكر أنّ معلّقها محذوف تقديره: إنّما الأعمال تعمل بالنيّات أو توجد لها، وجوّز العيني فيها وجهاً آخر وهو أنْ تكون للاستعانة، وردّ ما ذهب إليه ابن حجر[8] في كونها تحتمل معنى السببية.

5 ـ المقابلة: وذلك مثل: (بها) من قوله ﷺ: «إنّك لَنْ تُنفِق نَفقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إلاّ أُجِرْتَ عَلَيْهَا.... الحديث»[9] كما في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[10]. ومع هذا المعنى ذكر العيني أنّها تحتمل وجهين آخرين أحدهما للسببية كما في قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أحَدُكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» والآخر أنْ تكون للظرفيّة بمعنى (فيها) وجعل مثله: (بِمَالِهِ) من قوله ﷺ: «اعلموا أنّما الأرض للهِ ورسوله.... فمن وَجَدَ مِنْكُم بِمَالِهِ شَيْئاً فَلْيَبِعه.... الحديث» فالباء فيه للمقابلة وليس للظرفيّة نحو: بعته بذاك[11].

وفي قول عمر بن تغلب رضي الله عنه: «.... فَوَاللهِ مَا أُحِبُّ أنّ لي بكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَم» وقول أنس رضي الله عنه: «.... وما يَسُرّني بتلكَ الصَّلاةِ الدنيا وَما فيها» سمّى العيني الباء بالباء البدليّة وباء المقابلة نحو: اعتصمت بهذا الثوب خيراً منه، أي: ما أُحِبّ أنّ حُمْرَ النّعَم لي بدل

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2: 804.
(2) الجنى الداني: 39 ـ 40 وينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم: 392 ـ 393.
(3) سورة النساء، الآية: 170.
(4) الجنى الداني: 40 وشرح التصريح: 2: 13.
(5) عمدة القاري: 1: 24 و6: 7.
(6) سورة المائدة، الآية: 61.
(7) سورة هود، الآية: 48.
(8) فتح الباري: 1: 14.
(9) عمدة القاري: 1: 319 ـ 320.
(10) سورة النحل، الآية: 32.
(11) عمدة القاري: 1: 319 ـ 320 و6: 225 و25: 64.

كلمة رسولِ اللهِ ﷺ، أي: يقابلها[1].

ومن الملاحظ أنّ العيني قد سوّى في تسمية هذا الباء بين البدلية والمقابلة، في حين فرّق النحاة بينهما حيث جعلوا كلّ واحد قسماً برأسه، فالبدل عندهم ما صحّ بدله لفظ (بدل)[2] كقول الصحابي رافع بن خديج رضي الله عنه: «ما يسرنّي أنّي شَهِدْتُ بَدْراً بالعَقَبة» أي بدلها[3] وكقول الحماسي[4]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوماً إذا رَكِبوا شَنُّوا الإغَارةَ فُرْسَاناً وَرُكبَانا[5]

والمقابلة هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: اشتريت الفرس بألف دينار[6]، وتكون الباء مع الذاهب ـ أي الثمن ـ وهو قريب من المعنى السابق[7].

6 ـ بمعنى على، أي الاستعلاء، : وهي التي يحسن في موضعها (على)[8]. وجعل العيني، كغيره من النحاة، من قوله تعالى: ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾[9] واستدلّوا على ذلك في قوله تعالى: ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾[10] وقول الشاعر[11]:

أربّ يبولُ الثُّعْلُبانُ بِرأسِهِ

بدليل تمامه: لقد هَانَ مَنْ بَالَتْ عليهِ الثَّعَالِبُ[12].

وعقّب الدكتور فاضل السامرائي على هذا التأويل بقوله: (والحقّ أنّ المعنى مختلف،

---

(1) عمدة القاري: 6: 225 و261.

(2) مغني اللبيب: 1: 104 والجنى الداني: 40.

(3) شرح التصريح: 2: 13.

(4) هو قريط بن أنيف. ينظر: معجم شواهد العربية: 1: 382.

(5) مغني اللبيب: 1: 104.

(6) مغني اللبيب: 1: 104 والجنى الداني: 41 وشرح التصريح: 2: 13.

(7) معاني النحو: 3: 21.

(8) عمدة القاري: 1: 320.

(9) سورة آل عمران، الآية: 75.

(10) سورة يوسف، الآية: 64.

(11) نسب البيت إلى غاوي بن ظالم السلمي، وقيل لأبي ذر الغفاري، وقيل لعباس بن مرداس. ينظر: الصاحبي: 134 هامش رقم (4).

(12) الصاحبي: 134 ومغني اللبيب: 1: 105 وينظر معاني النحو: 3: 23.

فقولك: أمنته به، يختلف عن قولك: لا آمنه عليك، معناه: لا آمنه أنْ يحيف عليك أو يهجم عليك.... ففيه معنى الاستعلاء والتسلّط والعدوان، وأمّا قولك: لا آمنه بدرهم، فمعناه لا آمنه من أنْ يتصرّف به أو يعبث به لأنّ (على) تفيد الاستعلاء و(الباء) تفيد الإلصاق، والمعنى أنّه لا يلتصق أمنه بدرهم.... ولذلك ـ والله أعلم ـ استعمل القرآن (آمنه عليك) مع الأشخاص و(أمنه به) مع الأموال)[1].

7 ـ بمعنى إلى (الغاية) : وقد مثل العيني[2] له بقوله ﷺ في كتابه إلى هرقل: «.... أمّا بَعْد: فإنّي أدعوكَ بدعاية الإسلام أسْلِم تَسْلَم يؤتِكَ اللهُ أجرَاكَ مرّتين.... الحديث»[3] أي أدعوك بالمدعو الذي هو الإسلام، وجعل النحاة منه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾[4] أي: إليّ، وقيل: بل ضمّن (أحسن) معنى (لطف) أي لطف بي[5].

8 ـ بمعنى في (الظرفية) : وهي التي يحسن في موضعها (في)[6] وجعل العيني[7] منه قوله: (وَهُمْ بإيلياء) أي: في إيلياء، والظرفية تكون زمانية ومكانية، فالمكانية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ﴾[8] أي فيه، والزمانية نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[9] أي فيه[10].

9 ـ بمعنى اللام: وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾[11] أوّلها العيني على حذف تقديره: بكلمة الحقّ، وهي قوله: (كُنْ). واعترض على من جعلها بمعنى اللام أي لأجل الحق حيث قال: (ذكر النحاة أنّ الباء تأتي لأربعة عشر معنى ولم يذكروا فيها أنّها تجيء بمعنى اللام)[12].

---

(1) معاني النحو: 3: 24.
(2) عمدة القاري: 1: 93.
(3) م.ن: 1: 78.
(4) سورة يوسف، الآية: 100.
(5) مغني اللبيب: 1: 106 وشرح التصريح: 2: 13.
(6) الجنى الداني: 40.
(7) عمدة القاري: 1: 90.
(8) سورة القصص، الآية: 44.
(9) سورة القمر، الآية: 34.
(10) شرح التصريح: 2: 13.
(11) سورة الأنعام، الآية: 73.
(12) عمدة القاري: 25: 91. وينظر مغني اللبيب: 1: 101 والجنى الداني: 36.

وأراه قد وهم فيما قال في نفي مجيء الباء بمعنى (اللام)، حيث ذكر الزجاجي[1] أنّها تأتي بمعنى اللام، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾[2] في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[3]، حيث جعل الباء في هذه الآية بمكان اللام أي: للحقّ، وكذلك ذكر الفراء[4] في قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ وبه مثّل[5] ابن قتيبة[6] لتعاقبها مع اللام، كما أشار أبو حيّان[7] إلى أنّها بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[8] لأنّه قدّره للحقّ، وذكر غيرهم هذا المعنى للباء وأشاروا إلى تضمّنها معنى السببية[9].

حذف الباء الجارة

ذكر العيني[10] أنّ حذف الباء الجارّة من (أن) كثير سائغ وأن مصدرية وذلك كما في قوله: (إنّ هرقل)[11] وقوله: (إنْ القاتل)[12] وذلك مثل قولنا: أخبرني أنّ زيداً منطلق والتقدير: بأنّ زيداً منطلق أي: بانطلاق زيد.

حتّى

ذكر النحاة أقسام حتّى واستعمالاتها وهي مبسوطة في كتب اللغة والنحو، وليس من خطّة البحث أنْ ادرس كلّ ما يتعلّق بها، والذي يعنينا من ذلك ما ذكره العيني في كتابه (عمدة القاري) من أحكام تخص (حتّى).

---

(1) حروف المعاني: 87.
(2) سورة البقرة، الآية: 50.
(3) سورة الدخان، الآية: 39.
(4) معاني القرآن للفراء: 3: 42.
(5) نظرية الحروف العاملة: 183.
(6) تأويل مشكل القرآن: 575.
(7) البحر المحيط: 5: 126.
(8) سورة يونس، الآية: 5.
(9) حروف المعاني: 87 هامش رقم (5) وينظر: الجنى الداني: 39.
(10) عمدة القاري: 1: 90 و180.
(11) هو قطعة من حديث كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل الذي مر آنفاً «.... أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش....». ينظر: عمدة القاري: 1: 77.
(12) هو قطعة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله....». ينظر: عمدة القاري: 1: 179.

أورد العيني كأسلافه من النحاة معاني (حتّى) وفيما يأتي بحث موجز لهذه المعاني:

1 ـ تفيد الغاية: ومن ذلك ما ذكره العيني[1] من قوله: (حَتّى يَشْهَدوا)[2] فكلمة (حتّى) هنا للغاية أي بمعنى: إلى، وما بعدها يكون منصوباً بأنْ المقدّرة ومنه قوله: (حَتّى يَدَعَهَا)[3] و(حَتّى تَرِمَ)[4]. إلاّ أنّ استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) فإنّ (إلى) أمكن في الغاية من (حتّى) وأعمّ، فـ (إلى) تُستعمل لعموم الغايات سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا، نحو: نمت إلى آخر الليل، ونمت إلى ثلث الليل، وأمّا (حتّى) فلا تُستعمل إلاّ لما كان آخراً أو متّصلاً به نحو: نمت آخر الليل ونمت حتّى الصباح، وذلك لأنّ آخر الليل هو آخر جزء من الليل والصباح متصل بآخره، ولا يجوز أنْ نقول: نمت حتّى منتصف الليل لأنّ منتصف الليل ليس آخر الليل[5].

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و(حتّى) في الغاية أنّ (حتّى) تفيد تقضّي الفعل بعدها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و(إلى) ليست كذلك، لذا جوز أنْ نقول: كتبت إلى زيد ولا يجوز أنْ نقول كتبت حتّى زيد. وكذلك هناك اختلاف آخر بينهما وهو أنّ (حتّى) لا يقابل بها ابتداء الغاية فلا يقال من البصرة حتّى الكوفة، وذلك لضعف حتّى في الغاية[6].

2 ـ ابتدائية: نحو قوله: (حَتّى إِذَا كانَ بِالشّعْبِ)[7] حيث جعلها العيني ابتدائية، وهي حرف تبتدأ بعده الجملة سواء كانت اسمية أم فعلية، وجوّز أنْ تكون جارّة بناء على ما نقل عن الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾[8]، فعلى الوجه الأوّل يكون موضع (إذا)

---

(1) عمدة القاري: 1: 180 و224 و7: 179.

(2) هو قطعة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي مر آنفاً.

(3) هو قطعة من قوله ﷺ في علامات المنافق جاء فيه: «أن النبي ﷺ قال: أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة من النفاق حتّى يدعها.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 1: 222 ـ 223.

(4) هو قطعة من كلام البخاري رحمه الله وتتمته: (باب قيام النبي ﷺ حتّى ترم قدماه). ينظر: صحيح البخاري: 1: 197 ـ 198.

(5) معاني النحو: 3: 34 ـ 35.

(6) مغني اللبيب: 1: 124 ومعاني النحو: 3: 34 ـ 35.

(7) هو قطعة من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتّى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء». عمدة القاري: 2: 258.

(8) سورة آل عمران، الآية: 152.

النصب والعامل فيه قوله (نزل) وعلى الوجه الثاني تكون في محّل جرّ بـ (حتّى)[1].

ومن ذلك قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾[2] فقد ذكر العيني أنّ كلمة (حتّى) حرف ابتداء بسبب (إذا) لأنّها تقتضي جواباً هو المقصود ذكره، وذكر كذلك أنّه قد قيل إنّ جوابه: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾[3] والواو زائدة ونظيره ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[4]. وذكر كذلك أقوالاً أخرى في جوابه[5].

3 ـ التعليل: وذلك نحو قوله: (وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ)[6] فقد جعل العيني (حتّى) تفيد التعليل، حيث ذكر أنّ (حتّى) تأتي في كلام العرب لأحد ثلاثة معانٍ، لانتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى (إلاّ) في الاستثناء وهذا أقلّها[7].

4 ـ العاطفة: نحو قوله ﷺ: «حَتّى فَرْجَه»[8] بنصب (فرجه) كما نقل العيني عن الكرماني، وذكر أنّ الكرماني لم يبيّن وجه النصب، وأورد أن بعضهم جعلها عاطفة لوجود شرائط العطف من غير أنْ يبيّن هذا الشرط، فبيّن العيني هذه الشرائط مستنداً إلى ما نقلة من مغني اللبيب[9] لابن هشام الأنصاري وإنْ لم يشر إلى نسبة ما نقله لابن هشام، وقد توافرت هذه الشروط في قوله: (حتّى فرجه) وهي:

الأوّل : قوله (رقبة) فإنّه ظاهر منصوب.

الثاني: فإنّ الفرج جزء مما قبله.

---

(1) **عمدة القاري**: 2: 259.
(2) سورة الأنبياء، الآية: 96.
(3) سورة الأنبياء، الآية: 97.
(4) سورة الزمر، الآية: 73.
(5) ومن هذه الأقوال ما ذكرها العيني بقوله: (وقيل جوابه في قوله (يا ويلنا) بعده، التقدير: (قالوا يا ويلنا) وليست الواو زائدة وقيل الجواب في قوله: (فإذا هي شاخصة)). ينظر: **عمدة القاري**: 15: 236.
(6) هو تعليق البخاري: (باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتّى يقصر). ينظر: **صحيح البخاري**: 1: 191.
(7) **عمدة القاري**: 7: 114 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 122.
(8) هو قطعة من حديث أبي هريرةؓ عن النبي ﷺ قال: «من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتّى فرجه بفرجه». ينظر: **عمدة القاري**: 23: 220.
(9) **مغني اللبيب**: 1: 127.

الثالث: أنّ قوله (فرجه) غاية لما قبلها بزيادة، وفي إفادة (حتّى) العطف خلاف أشار إليه العيني، فأهل الكوفة ينكرونه بـ (حتّى) البتّة وأمّا جمهور النحويين فإنّهم أجازوه على قلّة[1].

إعراب الفعل بعد (حتّى)

ومن الأحكام النحوية التي بحثها العيني والتي تتعلّق بـ (حتّى) حكم الفعل إذا دخلت عليه (حتّى) وذكر كأسلافه أنّ الفعل المضارع إذا سبقته (حتّى) يكون على وجهين:

1 ـ النصب: وذلك كما في (حَتّى أكونَ) من قوله ﷺ: «فَوَالذي نفسي بيدِهِ لا يُؤمنُ أحدُكُم حَتّى أكونَ أحبَّ إليهِ مِنْ وَالدِهِ وَوَلَدِهِ» حيث جعل العيني (حتّى) للغاية والفعل بعدها منصوب بتقدير: حتّى أنْ أكون، وكذلك (حتّى يؤووه) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنّهم كانوا يُضرَبون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشْتَرَوا طعاماً جِزافاً[2] أنْ يبيعوه في مكانهم حتّى يؤووه إلى رحالهم»، حيث انتصب الفعل بـ (أنْ) مقدّرة، و(أنْ) المقدّرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتّى) تقديره: إيواؤهم إيّاه[3]. وهو بهذا وافق البصريين في نصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة بعد (حتّى) لا بنفسها كما يذهب الكوفيون، وكذلك لأنّ (حتّى) تجرّ الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال[4].

والفعل بعد (حتّى) لا ينتصب إلاّ إذا كان مستقبلاً، فإن كان استقباله في النظر إلى زمن التكلم وجب النصب نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[5] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة جاز الوجهان نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[6]، فإن قولهم إنّما مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك[7].

2 ـ الرفع: ذكر العيني[8] أنّ النصب هو الأصل وذلك لتقدير (أنْ) بعد حتّى، وقد

(1) **عمدة القاري**: 23: 220 ـ 221.
(2) الجزف: أخذ الشيء مجازفة وجزافاً. وهو فارسي معرّب. **الصحاح**: (جزف) 4: 1337.
(3) **عمدة القاري**: 1: 142 ـ 143 و 24: 26.
(4) **مغني اللبيب**: 1: 125.
(5) سورة طه، الآية: 91.
(6) سورة البقرة، الآية: 214.
(7) **عمدة القاري**: 1: 134 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 126.
(8) **عمدة القاري**: 13: 164.

يكون الفعل مرفوعاً ومن ذلك قوله (حَتّى أجدُ) برفع الفعل بعد (حتّى) وقد ذهب العيني[1] إلى أنّ الفعل بعد حتّى لا يرتفع إلاّ إذا كان حالاً، فإنْ كان الحال بالنسبة إلى زمن المتكلّم فالرفع أوجب وإنْ كان محكيّاً جاز الرفع والنصب واستدلّ بقراءة نافع: (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[2] بالرفع.

رُبَّ

اختلف النحاة في معنى (رُبَّ)[3]، فقد ذهب سيبويه[4] إلى أنّها بمعنى (كَمْ) الخبريّة، أي إنّها تفيد التكثير[5]. وذهب أكثر النحاة إلى أنّها تفيد التقليل[6]، وذهب آخرون إلى أنّها تفيد التكثير كثيراً والتقليل قليلاً وذلك كما ذكره ابن هشام في المغني: (وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً)[7].

وهذا الاختلاف لا يعنينا بقدر ما يعنينا موقف العيني من هذه الآراء، ومن الممكن أنْ نتبيّن موقفه في معنى: (رُبّ) من خلال إعرابه لقوله ﷺ: «رُبّ كاسية في الدُّنْيا عاريّة يَوْمَ القِيامَةِ» فهو وإنْ ذكر أنّ الأصل فيها التقليل[8]، فقد وافق[9] ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري في أنّ (رُبّ) للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً وهو مذهب ابن مالك[10] بأنّ (رُبّ) أكثر ما ترد للتكثير والتقليل نادر، بخلاف ما ذهب إليه جمهور النحويين، واستشهد العيني للمعنى الأوّل

(1) عمدة القاري: 24: 9 وينظر: مغني اللبيب: 1: 126.

(2) وقراءة الباقين بالنصب. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 1: 289 والنشر في القراءات العشر: 2: 227.

(3) الجنى الداني: 439.

(4) الكتاب: 2: 161 وينظر: شواهد التوضيح: 164.

(5) وذكر المرادي في الجنى الداني ص : 439 ما نسبه صاحب البسيط: أن مذهب البصريين وسيبويه أنها للتقليل. ينظر: البسيط: 2: 859.

(6) المقتضب: 4: 139 وينظر الأصول في النحو: 1: 416 وشواهد التوضيح: 164.

(7) مغني اللبيب: 1: 134 وينظر: معاني النحو: 3: 36.

(8) عمدة القاري: 2: 255 و6: 81.

(9) م.ن: 2: 174 و24: 186.

(10) شواهد التوضيح: 164.

بقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[1] وقوله ﷺ: «رُبّ كاسية.... الحديث». ومن الثاني قول الشاعر: [2]

ألاَ رُبّ مَـــولـــود لَـــيْـــسَ لَـــهُ أب[3]

وقال: (والصحيح أنّ معناها في الغالب التكثير وهو مقتضى كلام سيبويه[4] فإنّه قال في باب (كم) : واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلاّ ما تعمل فيه رُبّ لأنّ المعنى واحد إلاّ أنّ (كم) اسم و(رُبّ) غير اسم)[5]. والفعل الذي تتعلّق به (رُبّ) ينبغي أنْ يكون ماضياً[6] وهو مذهب أكثر النحويين[7] ويحذف غالباً والتقدير (رُبّ كاسية عارية عرفتها)[8].

وفي صدد إعراب هذا الحديث (رُبّ كاسية) ذكر العيني[9] إعراب صفة مجرور (رُبّ) وهو (عارية) وأورد فيه ثلاثة أوجه: أحدها الجرّ على الوصف وهو مذهب سيبويه فيما ذكره السهيلي[10] لأنّ (رُبّ) عنده حرف جرّ يلزم صدر الكلام والثاني: الرفع كما تقول: رُبّ رجل عاقل، على إضمار مبتدأ والجملة في موضع الوصف أي: هي عارية والفعل الذي يتعلّق به (رُبّ) محذوف، والثالث: ما اختاره الكسائي وهو أنْ يكون رُبّ اسماً مبتدأ والمرفوع خبرها.

على

إنّ من حروف الجرّ (على) وتفيد الاستعلاء حقيقياً كان أم مجازياً ولفظها يدلّ على ذلك فهي من العلو، فمن الاستعلاء الحقيقي قولنا: هو على الجبل، ومن الاستعلاء المجازي

---

(1) سورة الحجر، الآية: 2.

(2) هو عمرو الجنبي. ينظر: الجنى الداني: 440 هامش رقم (3) ونسبه سيبويه في الكتاب (2: 266) إلى رجل من أزد السراة.

(3) صدر بيت عجزه (وذي ولد لم يلده أبوان). ينظر: الكتاب: 2: 226 والخصائص: 2: 333.

(4) الكتاب: 2: 161.

(5) عمدة القاري: 2: 174 و24: 186.

(6) عمدة القاري: 2: 174 و24: 186.

(7) مغني اللبيب: 1: 136 والجنى الداني: 451.

(8) أسرار النحو: 279.

(9) عمدة القاري: 2: 174.

(10) أمالي السهيلي: 70.

قولنا: عليه دَيْنٌ كأن الدَّيْنَ علاه[1]. وقد تأتي لمعانٍ أخرى ذكر العيني منها:

1 ـ أنْ تكون بمعنى (إلى) : وهو وجه جوّزه العيني[2] في قوله: (مِنْ حَقِّهَا أنْ تُحْلَب على الماء)، والظاهر أنّ العيني انفرد بذكر هذا المعنى حيث لم يذكره النحاة[3].

2 ـ الاستعلاء: وفي قوله: (باب حَلْب الإبل على الماء) جعل العيني[4] (على) بمعنى الاستعلاء أي: على ما يقرب منه واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[5] أي: على ما يقرب من النار. وأنكر على من ذهب إلى أنّ (على) في الحديث المذكور آنفاً بمعنى (عند) وعلّل ذلك بأنّه لم يذكر أحد من أهل اللغة أنّ (على) تجيء بمعنى (عند). وأمّا قوله: (على عِدَّةِ أصْحَابِ طالوت)[6] فقد جعل العيني (على) بمعنى الاستعلاء المعنوي وإنْ كان يرى أنّها تؤدّي معنى التشبيه[7].

3 ـ التعليل: ومن ذلك قوله: (عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ)[8] أي: لأجله، وكلمة (على) تأتي للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[9] أي لهدايته لكم[10].

الفاء

ذكر النحاة أنّ الفاء تكون على ثلاثة أوجه، أحدها: أنْ تكون عاطفة، والثاني: أنْ تكون

(1) **معاني النحو**: 3: 45 ـ 46.
(2) **عمدة القاري**: 8: 251.
(3) ذكر ابن هشام الأنصاري لـ (على) تسعة معان، ولم يذكر أنها ترد بمعنى (إلى) كما ذهب إليه العيني. ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 143 وينظر: **الجنى الداني**: 476.
(4) **عمدة القاري**: 12: 222.
(5) سورة طه، الآية: 10.
(6) هو قطعة من حديث البراء رضي الله عنه قال: «كنا أصحاب محمد ﷺ نتحدث أن عدة أصحاب بدر على عدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر.... الحديث» ينظر: **عمدة القاري**: 17: 83.
(7) **عمدة القاري**: 17: 84.
(8) هو قطعة من حديث عائشة رضي الله عنها في هجرة النبي ﷺ واجتزئ منه: «وتجهز أبو بكر قبل المدينة فقال له رسول الله ﷺ: على رسلك فإني أرجو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: وهل ترجو ذلك بأبي أنت؟ قال: نعم. فحبس أبو بكر نفسه على رسول الله ﷺ ليصحبه.... الحديث» ينظر: **عمدة القاري**: 17: 40.
(9) سورة البقرة، الآية: 185.
(10) **عمدة القاري**: 17: 45 و18: 163.

رابطة للجواب، والثالث أنْ تكون زائدة[1]. وفي هذه المعاني تفصيلات لا موجب للوقوف عليها لئلا يطول المقام ويخرج عن المقصود.

وفيما يأتي بحث موجز لمعاني الفاء التي تناولها العيني في كتابه:

1 ـ الفاء العاطفة: والعطف بالفاء عند النحاة يكون في ثلاثة أُمور ذكرها ابن هشام الأنصاري[2] أحدها: الترتيب وهو ترتيب معنوي نحو: قام زيد فعمرو، وترتيب ذِكْري وهو عطف مفصّل على مجمل نحو قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[3]، والثاني: التعقيب نحو: دخلت البصرة فبغداد، والثالث: السببية وذلك غالب في العاطفة جملة نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[4] أو صفة نحو: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾[5].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أنّه تَوَضَّأ فَغَسَلَ وَجْهَه.... الحديث» وفي قوله ﷺ: «أحْيَاناً يأتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيّ فَيُفْصَمُ عَنِّي.... الحديث» ذكر العيني أنّه عطف قوله: (فغسل وجهه) على قوله (توضأ) وعطف قوله (فيفصم) على قوله (يأتيني)، وجعله العيني من قبيل عطف مفصّل على مجمل واستدلّ[6] بقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ...﴾[7] الآية وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[8].

وفي قوله: (فيحسن[9] الوضوء)[10] جعل العيني[11] الفاء بمعنى (ثُمّ) وردّ أنْ تكون

(1) ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 162 ـ 166.

(2) **مغني اللبيب**: 1: 161 ـ 163 وينظر: **الجنى الداني**: 63 ـ 64.

(3) سورة البقرة، الآية: 36.

(4) سورة القصص، الآية: 15.

(5) سورة الواقعة، الآيتان: 53، 54.

(6) **عمدة القاري**: 1: 25 و36 و42 و2: 262 ـ 263.

(7) سورة البقرة، الآية: 36.

(8) سورة النساء، الآية: 153.

(9) هكذا أورده العيني وهو في **صحيح البخاري** (1: 42) بدون فاء.

(10) هو قطعة من حديث عثمان رضي الله عنه قال: «سمعت النبي ﷺ يقول: لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه ويصلي الصلاة إلا غفر له». ينظر: **صحيح البخاري**: 1: 42 و**عمدة القاري**: 3: 11.

(11) **عمدة القاري**: 3: 13.

الفاء التعقيبية، وعلّل ذلك بأنّ إحسان الوضوء ليس متأخراً عن الوضوء حتّى يعطف عليه، فقد ذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنّ الفاء قد تكون للمهلة بمعنى (ثُمّ)[1] وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2].

وفي قوله ﷺ: «أعْظَمُ النّاسِ أجْراً في الصّلاةِ أبعدهم فأبعدهم مَمشى» ذكر العيني[3] أنّ الكرماني جعل الفاء للاستمرار كما في قولهم: الأمْثَل فالأمْثَل، وقد ردّه العيني وعلل ردّه بأنّ النحاة لم يذكروا أنّ الفاء تجيء بمعنى الاستمرار، وجوّز أنْ تكون الفاء فيها للترتيب واستدلّ بقول الزمخشري[4] كما ذكره ابن هشام في المغني[5] فيما يخّص الفاء مع الصفات، فهي بهذا يمكن أنْ تكون بمعنى (ثُمّ) أي: أبعدهم ثُمّ أبعدهم واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[6]، فالفاءات فيها بمعنى (ثُمّ) لتراخي معطوفاتها[7].

2 ـ الفاء السببية: ومن وجوه الفاء أنْ تكون سببية كما نقل العيني[8] في قوله (فمن) من قوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ» حيث جوّز العيني أنْ تكون الفاء سببية. ونقل جواز اجتماع الفاء السببية واللام المكسورة بمعنى (كي) ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في ذِي الخُوَيصِرة[9]: «ائذن لي فَلأضربَ عُنُقَه» وهو توجيه روايته بالنصب، وذلك لأنّ الفاء السببية ينتصب الفعل المضارع بعدها، وعلل جواز اجتماعهما بأنّهما لأمر واحد وهو الجزائية لكونهما جواباً للأمر[10].

3 ـ الفاء للتعليل: إنّ الفاء تأتي للتعليل ومن ذلك جعل العيني الفاء في قوله ﷺ:

---

(1) الجنى الداني: 62.
(2) سورة الحج، الآية: 63.
(3) عمدة القاري: 5: 169 ـ 170.
(4) الكشاف: 3: 334.
(5) مغني اللبيب: 1: 163 وينظر: الجنى الداني: 65.
(6) سورة المؤمنون، الآية: 14.
(7) مغني اللبيب: 2: 162.
(8) عمدة القاري: 1: 270.
(9) وهو حرقوص بن زهير الخارجي من بني تميم قتله الإمام علي عليه السلام. عمدة القاري: 15: 230 و22: 193.
(10) عمدة القاري: 22: 193.

«.... دَعْهُ فإنّ الحَيَاء من الإيمانِ» وقوله ﷺ: «إذا اشتدّ الحَرُّ فأبْردوا بالصّلاة فإنّ شِدّة الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنّم» أراد أنّ علّة الأمر في الحديث بالإبراد هي شِدّة الحَرّ[1].

4 ـ الفاء التفصيلية: ومن هذه الفاء جعل العيني قوله ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً...[2] فذلك مثل من فقه في دين الله....» ومثل ذلك قول عائشة رضي الله عنها: «أوّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رسولُ الله ﷺ مِنَ الوَحْيِ.... حَتّى جَاءَهُ الحَقّ وَهُوَ في غَارِ حِرَاء فَجَاءَهُ المَلَكُ فَقَال: اقرأ.... الحديث» وسمّاها الفاء التفسيرية نحو قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[3] إذ القتل نفس التوبة على أحد التفاسير، وسمّاها أيضاً الفاء التفصيلية لأنّ مجيء المَلَك تفصيل للمجمل الذي هو مجيء الحقّ، وأنّ المفصّل نفس المجمل ولا يقال إنّ تفسير الشيء بنفسه، وعلّل ذلك بأنّ التفسير وإنْ كان عين المسّر به من جهة الإجمال فهو غيره من جهة التفصيل، ولم يجوّز أنْ تكون الفاء للتعقيب[4].

الفاء الفصيحة

وهي من أنواع الفاء التي ذكرها العيني، ومن ذلك ما أورد في حديث تغيير القبلة: «.... فَخرجَ رَجُلٌ مِمّنْ صَلّى مَعَهُ [أي مَعَ النّبيّ ﷺ] فَمَرّ على أهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ راكِعونَ فَقَال: أشْهَدُ باللهِ لَقَدْ صَلّيْت مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قِبَلَ مَكّة، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ.... الحديث» فالفاء في (فداروا) سمّاها الفاء الفصيحة أي: سمعوا كلامه فداروا كما في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[5]، والتقدير فضرب فانفجرت[6]. وقد عرّف العيني هذه الفاء بأنّها التي تدلّ على محذوف هو سبب لما بعدها، فهي تفصح عن محذوف قبلها[7]، ولا تقع إلاّ في كلام بليغ[8].

---

(1) عمدة القاري: 1: 176 و5: 20.

(2) هكذا ورد الحديث وأورده العيني بلفظ (كذلك) ينظر: عمدة القاري: 2: 76.

(3) سورة البقرة، الآية: 54.

(4) عمدة القاري: 1: 57 و2: 78.

(5) سورة البقرة، الآية: 60.

(6) عمدة القاري: 1: 243 وينظر: أسرار النحو: 288 ـ 289.

(7) عمدة القاري: 13: 18 و18: 144.

(8) م.ن: 15: 295.

اللام

ذكر النحاة أنّ اللام تكون على نوعين، عاملة وغير عاملة، والعاملة قسمان: عاملة للجرّ وعاملة للجزم، وزاد الكوفيون قسماً ثالثاً وهي الناصبة للفعل[1]، وسأذكر بعضاً من هذه اللامات بشيء من تفصيل لنقف على معانيها واستعمالاتها التي أوردها العيني.

اللام الجارة

معنى اللام الاختصاص، إمّا بالملكية نحو: الدار لخالد، أو بغيرها نحو: السراج للفرس[2]، وذكر سيبويه[3] أنّ معناها للملك أو الاستحقاق، وذكرها المتأخرون معاني يرجع أكثرها إلى الاختصاص أو الاستحقاق[4].

ومن المعاني التي ذكرها العيني:

1 ـ التعليل: نحو قوله ﷺ: «حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوى» أي: علوت لأجل استعلاء مستوى أو لأجل رؤيته[5]، وقوله: «يُصَلّونَ لَكُم» أي لأجلكم[6]، وفي قول عائشة رضي الله عنها: «إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزَغِ[7] فُوَيْسِق» ذكر العيني أنّ اللام بمعنى (عن) وجوّز أنْ تكون للتعليل والمعنى: قال لأجل الوزغ فويسق[8]، ولعلّ المرجح أنْ تكون اللام فيه بمعنى (عن) لكونه أوفق للمعنى من التعليل.

2 ـ التبيين: نحو قول الصحابي أبي طلحة رضي الله عنه للنبي ﷺ: «أحَبّ أموالي إليّ بَيْرُحَاءِ لحائطٍ له مستقبلة المسجد» أي: هذا الاسم لحائط[9] كما في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[10] على

(1) مغني اللبيب: 1: 107 والجنى الداني: 95 وأسرار النحو: 277.

(2) المفصل: 286 وشرح الكافية للرضي: 2: 328.

(3) الكتاب: 4: 217 وينظر: شرح ابن يعيش: 8: 25.

(4) الجنى الداني: 96 ومعاني النحو: 3: 61.

(5) عمدة القاري: 4: 47.

(6) م.ن: 5: 229.

(7) الوزغة: دويبة والجمع وزغ وأوزاغ ووزغان. الصحاح: (وزغ) 4: 1328.

(8) عمدة القاري: 10: 185.

(9) م.ن: 23: 215.

(10) سورة يوسف، الآية: 23.

قراءة من قرأها (هَيْت) بضم التاء أو فتحها أو كسرها، فـ (هيت) اسم فعل ومسمّاه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، واللام للتبيين أي: إرادتي لك، وكذلك اللام للتبيين في قراءة من قرأ (هِيئت) وكان التاء ضمير المخاطب[1].

3 ـ التعجب: نحو قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[2] فيما ذهب إليه الكسائي والأخفش[3]، أي: أعجب لإيلاف قريش. وذكر العيني فيها وجهاً آخر وهو أنّها لام كي، مجازها: فجعلهم كعصف مأكول ليؤلف قريش، وعن الزجّاج أنّها مردودة إلى ما بعدها تقديره: فليعبدوا رَبَّ هذا البيت لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف[4].

4 ـ الموطئة للقسم: نحو قوله: (ولئن أتيت) وهي جواب للقسم المحذوف كما قال الزمخشري[5].

5 ـ لام الجحود: وذلك في قوله (لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الكَذِبَ) وذكر العيني[6] أنّها تسمّى لام الجحد، وهو يرافق في هذه التسمية أكثر النحاة وذلك لملازمتها الجحد (النفي) وفائدتها توكيد النفي، وفيما يتعلّق باستعمالاتها وشروطها ذكر أنّها لابن هشام ولم يشر إليه في كتابه: (وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) ناقصتين مستندتين كما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[7] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[8].... قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار)[9]. ومثله قوله «مَا كُنْتُ لأُقِيم» حيث جعل العيني[10] اللام فيه لتوكيد النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[11].

(1) مغني اللبيب: 1: 222.
(2) سورة قريش، الآية: 1.
(3) ينظر: اللامات للزجاجي: 72.
(4) عمدة القاري: 19: 314.
(5) عمدة القاري: 18: 96.
(6) عمدة القاري: 1: 92.
(7) سورة آل عمران، الآية: 179.
(8) سورة النساء، الآية: 168.
(9) مغني اللبيب: 1: 211.
(10) عمدة القاري: 23: 269.
(11) سورة البقرة، الآية: 143.

6 ـ التوقيت: في قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «لَقَدْ ارْتَقَيتُ يَوماً عَلى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلى لَبِنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلاً بَيْتَ المَقْدِس لحَاجَتِهِ» حيث جعل العيني اللام في (لحاجته) للتعليل وجوّز أنْ تكون للتوقيت أي وقت حاجته[1].

7 ـ بمعنى (على): نحو قوله: (فَضْل الصلاة لوقتها) وذكر العيني[2] أنّ الأصل فيها أنْ تكون (في وقتها) ولكنّه تأوّل فيه اللام على وجهين أحدهما: إقامة بعض الحروف مقام بعض والثاني: أنْ تكون للتأقيت والتأريخ كما في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[3] أي: مستقبلات لعدتهن. ومثل قولهم: لقيته لثلاث بقين من الشهر، ويرى العيني أنّ اللام تأتي بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[4] وقوله: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[5] وقوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[6].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي[7] في قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ خلاف ذلك، إذ ليس المعنى عنده (على الأذقان) وذلك لأنّ هناك فرقاً بين خرّ لوجهه وخرّ على وجهه، فخرّ لوجهه تعني أنّه خرّ حتى بلغ ذلك الذقن أو الاختصاص أي حتّى خصّ بذلك ذقنه، وخرّ على وجهه معناه سقط على وجهه.

وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ فقد خالفه كذلك في معنى اللام، وذلك لأنّه يرى، الدكتور السامرائي، أنّ اللام فيها للاختصاص واستدلّ على ذلك بأنّ (على) وردت في القرآن مع (الجنب) مرتين نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾[8] وقوله: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾[9]، فجاء باللام الدالّة على الاختصاص في حالة الضرّ بمعنى: ملازم لجنبه وجاء بـ (على) الدالة على الاستعلاء في حالة العافية بمعنى مضطجع على جنبه.

(1) عمدة القاري: 2: 279 ـ 280.
(2) م.ن: 5: 12 ـ 13.
(3) سورة الطلاق، الآية: 1.
(4) سورة الإسراء، الآية: 109.
(5) سورة يونس، الآية: 12.
(6) سورة الصافات، الآية: 103.
(7) معاني النحو: 3: 64 ـ 65.
(8) سورة آل عمران، الآية: 191.
(9) سورة النساء، الآية: 103.

8 ـ بمعنى (عن) : نحو قوله: (لِعَمِّ حَفْصَةَ)[1] أي عن عَمِّ حفصة، حيث أورد العيني[2] أنّ ابن الحاجب[3] ذكر أنّ اللام تكون بمعنى (عن) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[4] بينما ذهب ابن مالك[5] إلى أنّ اللام فيه للتعليل، واحتمل العيني الوجهين في قوله: (لِعَمِّ حفصة).

9 ـ بمعنى (عند): نحو قوله: (إنّ رَجُلاً كَانَتْ لَهُ يَتِيمَة) أي: كانت عنده، وجعلها العيني[6] كقولهم: كتبت لخمس خلون. وقد اعترض الدكتور فاضل السامرائي[7] على كون اللام بمعنى عند في قولهم: لخمسٍ خلون، حيث رجّح ما ذهب إليه الرضي[8] في أنّها بمعنى (بعد) وإنْ كان يرى أنّها للاختصاص.

10 ـ بمعنى (في): نحو قول أبو هريرة رضي الله عنه: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُول لِرَمَضَانَ مَنْ قَامَه إيمَاناً واحْتِساباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فقد ذكر العيني في توجيه اللام من قوله (لرمضان) عدّة أوجه[9]، منها أنْ يكون اللام بمعنى (في) أي: يقول في رمضان أي في فضله، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[10] أي في يوم القيامة.

وذكر أيضاً أنّ بعضهم جعل اللام بمعنى (عن)، غير أنّ العيني ردّ هذا الوجه في هذا الموضع ورآه وجهاً بعيداً، وإنْ كانت اللام تأتي بمعنى (عن) كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[11]، وبعده يظهر، عند العيني، في أنّ لفظاً من مادة القول إذا

---

(1) هو قطعة من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «إن رسول الله ﷺ كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة.... الحديث». ينظر: عمدة القاري: 11: 124.

(2) عمدة القاري: 20: 92.

(3) شرح الكافية للرضي: 2: 329 وينظر: الجنى الداني: 99 ـ 100.

(4) سورة الاحقاف، الآية: 11.

(5) ينظر مغني اللبيب: 1: 213.

(6) عمدة القاري: 18: 163.

(7) معاني النحو: 3: 65 وينظر: مغني اللبيب: 1: 212 ـ 213.

(8) شرح الكافية للرضي: 2: 329 وينظر: الجنى الداني: 101.

(9) ومنها أن تكون اللام للتعليل أو بمعنى (عند). عمدة القاري: 11: 124 ـ 125.

(10) سورة الأنبياء، الآية: 47.

(11) سورة العنكبوت، الآية: 12.

استُعمِل بكلمة (عن) يكون بمعنى النقل، وهذا غير موجّه في هذا الحديث[1].

والمرجّح عند الدكتور فاضل السامرائي أنّ اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ للتعليل أي لأجل ذلك اليوم أو للاختصاص[2]، وكذلك رجّح الدكتور فاضل السامرائي[3] أنْ يكون اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ للتعليل أو الاختصاص.

11 ـ بمعنى (إلى): وهو وجه في قوله: (حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُستَوى)[4] كما في قوله تعالى: ﴿أَوْحَىٰ لَهَا﴾[5] أي: إليها[6]، وردّ العيني[7] على ما قال: إنّ لام الغرض و(إلى) الغاية يلتقيان في المعنى، مستدلاً بقول الزمخشري في معرض بيان معنى اللام وإلى في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[8] وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾[9]، فالانتهاء والاختصاص كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض لأن قولنا: يجري إلى أجل مسمى معناه: يبلغه وينتهي إليه، وقولنا: يجري لأجل مسمى معناه: إنه يجري لإدراك أجل مسمى.

12 ـ لام الاستحقاق: وهو أحد أوجه قوله ﷺ: «.... الوَلاءُ لِمَنْ أعْتَقَ» حيث ذهب الكرماني[10] إلى أنّ اللام فيه للاختصاص وقد منعه العيني[11] لأنّه يرى أنّه للاستحقاق، وقد عرّفه: بأنّه الواقع بين معنى وذات كاللام في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[12].

13 ـ لام العاقبة: وهي تسمية بصرية ويسميها الكوفيون وقسم من المتأخرين منهم ابن

---

(1) **عمدة القاري**: 11: 124 ـ 125.
(2) **معاني النحو**: 3: 65.
(3) م.ن.
(4) ذكرنا فيما سبق أن العيني استعملها للتعليل أيضاً.
(5) **عمدة القاري**: 4: 47.
(6) **عمدة القاري** ولمزيد من التفصيل ينظر: **معاني النحو**: 3: 62.
(7) سورة الزلزلة، الآية: 5.
(8) سورة لقمان، الآية: 29.
(9) سورة الرعد، الآية: 2.
(10) الكواكب الدراري: 23: 173.
(11) **عمدة القاري**: 23: 258.
(12) سورة المطففين، الآية: 1.

مالك لام الصيرورة[1]، وقد وافق العيني[2] البصريين في تسميتها حيث جعلها لبيان العاقبة والمآل في قوله ﷺ: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ». وهذه اللام تدلّ على أنّ ما بعدها نتيجة غير مقصودة لما قبلها[3] كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[4]. وقد وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في الآية المذكورة آنفاً، حيث أنكر البصريون ومن وافقهم أنْ تكون للعاقبة[5]. وقال الزمخشري: (والتحقيق أنّها لام العلة وأنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أنْ يكون لهم عدواً وحزناً بل المحبة والتبني غير أنّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبّه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد)[6].

وأما اللام غير العاملة فقد ذكر العيني منها اثنتين هما:

1 ـ لام الابتداء

وذلك في قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فَلَرسولُ اللهِ ﷺ أجْوَد بالخَيرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلةِ» فاللام فيه مفتوحة لأنّها لام الابتداء وزيدت على المبتدأ لتوكيد مضمون الجملة[7]، لذلك تزحلق عن صدر الجملة إذا دخلت عليها (إنّ) لئلا يُبْتَدأ الكلام بمؤكدين، حيث اتّفق النحاة على دخولها على المبتدأ وبعد (إنّ)[8].

2 ـ اللام الفارقة

نحو قوله: (إنْ كُنتَ لَمُوقِناً) وبيّن العيني[9] أنّ اللام في قوله (لموقناً) دخلت لتفرّق بين (إنْ) المخففة وبين (إنْ) النافية، والظاهر أنّ العيني وافق البصريين في أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة

(1) اللامات للزجّاجي: 125 ومغني اللبيب: 1: 214 واللامات للفضلي: 96 ومعاني النحو: 3: 66.
(2) عمدة القاري: 12: 193 ـ 194.
(3) اللامات للفضلي: 96.
(4) سورة القصص، الآية: 8.
(5) اللامات للفضلي: 96 ومعاني النحو: 3: 66.
(6) الكشاف: 3: 166 وينظر: مغني اللبيب: 1: 214.
(7) عمدة القاري: 1: 76.
(8) مغني اللبيب: 1: 228 والجنى الداني: 124.
(9) عمدة القاري: 6: 223 و16: 192.

خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون في أنّها نافية واللام بمعنى (إلاّ)[1]. وفي هذه اللام خلاف[2]، فمذهب سيبويه وأكثر النحاة أنّها لام الابتداء أفادت، مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع الحال، الفرق بين (إنْ) النافية. ومذهب أبي علي الفارسي وابن جني ومن تابعهما أنّها قسم برأسه غير لام الابتداء اجتلبت للفرق[3]. ووجه العيني[4] حذف اللام الفارقة لغة في رواية من حذفها في قوله: (وإنْ كَـانَ لأحبّهم).

والذي يبدو لي أنّها لام الابتداء الفارقة خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لأنّ (إنْ) المخفّفة من الثقيلة تلزمها اللام في خبرها ويبطل عملها في أكثر اللغات نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ولم يجز هنا حذف اللام في الخبر لئلاّ تشبه (إنْ) النافية. ففي قولنا: إنْ زيدٌ قائمٌ، على إرادة الإيجاب لم يكن هناك فرق بينها وبين (إنْ) النافية، فلو أدخلنا اللام في خبرها ـ أي إنْ ـ علمنا أنّها المخفّفة لا النافية[5].

تقليب الأوجه الإعرابية

مرّ بنا في هذا الفصل جهود العيني النحوية، وفيما يأتي دراسة موجزة في تقليب الأوجه الإعرابية عنده لجملة من المسائل والأحكام والنحوية، حيث نجد أنّ العيني يقلّب الجملة على ما تحمله من أوجه ولا يكتفي بوجه واحد، ولا يخفى ما في هذا النوع من الدراسة من غناء وسعة للغة واستجلاء للمعاني المختلفة التي يحتملها الكلام. فقد يذكر العيني أوجهاً إعرابية متعدّدة لمسألة نحوية واحدة، فيرجّح بعض هذه الأوجه، ونراه حيناً آخر لا يرجح أيّاً منها، وإنّما يكتفي بعرضها، وهذا النهج في معالجة المسائل النحوية نراه جليّاً عند العيني في كتابه (عمدة القاري) الذي كان جديراً بالوقوف عنده وقفة موجزة.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنّ هذا لا يعني أنّ العيني أوّل من قلّب الكلام على وجوهه المحتملة[6]، وإنّما يعني أنّ هذا الجانب كان بارزاً في دراسته بحيث يمكن أنْ يكون سمة من

(1) الجنى الداني: 133 ـ 134.

(2) مغني اللبيب: 1: 231 ـ 232 والجنى الداني: 134.

(3) لمزيد من الاتساع ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 640 مسألة رقم (90).

(4) عمدة القاري: 16: 224.

(5) ينظر: **اللامات للزجّاجي**: 117 ـ 118.

(6) ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الزمخشري كذلك كان يقلب الجملة على ما تحتمله من معان ولم يكن أوّل من سلك هذا النهج من الدراسة. ينظر: **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**: 242.

سماتها، وفيما يأتي عرض لبعض المسائل التي جوّز العيني فيها أوجهاً متعددة:

النصب على الحال أو غيره

وذلك في قوله ﷺ: «إنّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انتزاعاً مِنَ العِبَاد وَلكنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بقَبْضِ العُلماءِ» حيث جوّز العيني[1] في (انتزاعاً) ثلاثة أوجه: أحدها أنْ يكون مفعولاً مطلقاً عن معنى (يقبض) وذلك مثل قولهم: رجع القهقرى، وقعد جلوساً، والثاني أنْ يكون مفعولاً مطلقاً على فعله وهو (ينتزعه) ويكون (ينتزعه) حالاً من الضمير في يقبض تقديره: إنّ الله لا يقبض العلم حال كونه ينتزعه انتزاعاً من العباد، والثالث أنْ يكون حالاً من العلم بمعنى (منتزعاً) وتقديره: إنّ الله لا يقبض العلم حال كونه منتزعاً. والصواب عند العيني أنْ يكون (ينتزعه) في محّل النصب صفة، إمّا لانتزاعاً أو لمنتزعاً من الصفات المبنية خلافاً لمن ذهب إلى أنّه جواب عمّا يقال: ممّن ينتزع العلم؟.

إعراب مَرّةً مَرّةً

ومن ذلك ما أورد العيني من تعليقات البخاري رحمه الله قال: (قال أبو عبد الله: وَبَيّنَ النبيّ ﷺ أنّ فَرْضَ الوُضُوءِ مَرّةً مَرّةً) وذكر العيني أنّ الرواية في (مرة مرة) بالرفع والنصب وبيّن الأوجه الإعرابية لكلتا الروايتين، فأما الرفع فعلى الخبرية لـ (أن) وهو عنده أقرب الأوجه، وأمّا النصب فقد ذكر فيه أوجهاً متعدّدة، الأوّل: أنّه مفعول مطلق على تقدير فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلة واحدة، والثاني: أنّه ظرف، أي فرض الوضوء ثابت في الزمان المسمّى بالمرّة، وذكر أنّ هذا الوجه ذكره الكرماني وقال فيه بعد، والثالث: أنّه حال سدّت مسدّ الخبر كقراءة بعضهم: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[2] بنصب عصبة، والرابع: أنّه نصب على لغة من ينصب الجزأين بـ (أن)[3].

إعراب رغبة ورهبة

وفي قوله ﷺ: «إذَا أتَيتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضّأ وُضُوءك للصّلاةِ.... ثُمّ قُل: اللهُمّ أسْلَمْتُ

(1) عمدة القاري: 2: 131.

(2) سورة يوسف، الآية: 14.

(3) عمدة القاري: 2: 241.

وَجهي إليكَ وَفَوّضْتُ أمرِي إليكَ وألْجَأتُ ظَهْرِي إليكَ رَغْبَةً ورَهْبَةً إليكَ» جوّز العيني في نصب (رغبة ورهبة) وجهين: الأوّل أنّهما منصوبان على المفعولية[1] على طريقة اللفّ والنشر أي: فوّضت أُموري إليكَ رغبةً وألجأت ظهري عن المكاره إليكَ رهبةً منكَ، والثاني أنْ يكون انتصابهما على الحال بمعنى راغباً وراهباً[2]. وبيّن العيني أن مسوّغ اجتماع (رغبة ورهبة) في حالة واحدة وهما شيئان متنافيان وذلك لأنّ فيه حذفاً تقديره راغباً إليك وراهباً منكَ، واستعمل (راهباً) بكلمة (إلى) والرهبة لا تستعمل إلاّ بكلمة (من) وذلك لأنّ (إليك) متعلّق برغبة وأعطى للرهبة حكمها ذاكراً أنّ العرب تفعل ذلك كثيراً ومن ذلك قولهم:

وَرَأيتُ بَعْلَكِ في الوَغَى ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

والرمح لا يُتَقلّد. ومثله قول الآخر:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارِدَا

والماء لا يُعْلَف[3].

إعراب (وهو ذا هو)

وفي قوله (وهو ذا هو) أورد العيني[4] سبعة أوجه من الإعراب، الأوّل: أنْ يكون (هو) مبتدأ و(ذا) خبره و(هو) الثاني خبر بعد خبر، والثاني: أنْ يكون (هو) الثاني تأكيداً للأوّل، والثالث: أنْ يكون تأكيداً لـ (ذا)، والرابع: أنْ يكون بياناً له، والخامس: أنْ يكون (ذا) مبتدأ ثانياً وخبره (هو) الثاني والجملة خبر المبتدأ، والسادس: أنْ يكون (هو) ضمير الشأن ويكون (ذا) مع (هو) الثاني جملة أو خبر الثاني محذوفاً والجملة تأكيد الجملة، والسابع: أنْ يكون (ذا) منصوباً على الاختصاص.

والذي يبدو أنّ اسم الإشارة لا ينصب على الاختصاص[5]، فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه وتمييزه عن غيره نحو: نحن المسلمين نفي بالعهود، فلا يصحّ أنْ

(1) أي المفعول له.

(2) **عمدة القاري**: 3: 187 و189. وينظر: **شرح الكافية الشافية**: 2: 671 **وشرح ابن الناظم**: 271.

(3) **عمدة القاري**: 3: 189 وينظر: **المقتضب**: 2: 51 **والخصائص**: 2: 431 **والإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 613.

(4) **عمدة القاري**: 4: 196.

(5) **المطالع السعيدة**: 1: 376.

يوضّح الضمير في الاختصاص اسمُ الإشارة أو نحوه من المبهمات[1]، قال سيبويه: (واعلم أنّه لا يجوز لك أنْ تبهم في هذا الباب فتقول: إنّي هذا كذا وكذا.... ولا يجوز أنْ تذكر إلاّ اسماً معروفاً لأنّ الأسماء إنّما تذكر هنا توكيداً وتوضيحاً للمضمر وتذكيراً، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر)[2].

إعراب (بني هاشم)

وفي قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إنَّ أوّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ في الجَاهِلِيّةِ لفينا بَنِي هَاشِم كَانَ رَجُلٌ مِنْ بِنَي هَاشِم استأجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْش» ذكر العيني في (بني قريش) قولين، أحدهما: قول الكرماني إنّه منصوب على الاختصاص والآخر: قول بعضهم[3]: يحتمل أنْ يكون منصوباً على التمييز أو على النداء بحذف حرف الجرّ.

وقد ردّ العيني هذين الوجهين من الإعراب، وذلك لأنّه يرى أنّه لا وجه لأنْ يكون منصوباً على التمييز، وعلّل ما ذهب إليه بأنّ التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة، وبيّن أنّ المراد بالإبهام المستقرّ ما كان بالوضع ـ أي ما وضعه الواضع مبهماً ـ وليس في (لفينا) إبهام بوضع الموضع، وأمّا وجه النصب على النداء فقد علّل ردّه بأنّ المنادي غير المنادى، والوجه الذي يراه العيني هو أنْ يكون مجروراً وذلك لأنّه بدل من الضمير المجرور[4].

والراجح أنّ الصواب ما ذهب إليه العيني في ردّ الوجهين، وذلك لأنّ (بنى هاشم) معرفة، وعند البصريين أنّ التمييز لا يكون إلاّ نكرة[5]، خلافاً للكوفيين، فإنّهم أجازوا وقوع التمييز معرفة[6] واستدلّوا بقول الشاعر[7]:

(1) معاني النحو: 2: 540 ـ 541.

(2) الكتاب: 2: 236 وينظر معاني النحو: 2: 540.

(3) لعله ابن حجر العسقلاني.

(4) عمدة القاري: 16: 296 ـ 297.

(5) ينظر: الكتاب: 1: 202 ـ 205 والمقتضب: 3: 34 والأصول في النحو: 1: 223 وشرح اللمع للعكبري: 1: 139.

(6) الغرة المخفية: 1: 279 وشرح الجمل لابن عصفور: 2: 281 والبسيط في شرح الجمل: 2: 1083.

(7) هو راشد بن شهاب اليشكري ينظر: الغرة المخفية: 1: 279 هامش رقم (3) والجنى الداني: 198 هامش رقم (4).

رَأيتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ جِلادَنَا   رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا بَكْرُ عَنْ عَمْرو[1]

والصحيح ما ذهب إليه البصريون وذلك لأنّ (التمييز لا يكون إلاّ نكرة لأنّ المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات. هذا يحصل من لفظ التنكير، فلا فائدة في التعريف)[2] وما استدلّ به الكوفيون في نصب (النفس) على التمييز فلا حجّة فيه لأنّ البيت محمول على زيادة الألف واللام للضرورة الشعريّة[3].

التصويبات النحوية

إنّنا نجد في عمدة القاري للعيني بعض التصويبات النحوية مبثوثة في أثنائه، يصحّح فيها العيني ما يراه غلطاً أو مخالفاً للقواعد النحوية، وفيما يأتي بعض من هذه المسائل التي صوّب العيني أحكامها النحوية. فمن تصويباته النحوية إعراب (ثَمَّ)[4] في معرض تفسيره وإعرابه لقوله ﷺ: «أَثَمَّ لُكَع» حيث جعل الهمزة فيه للاستفهام و(ثَمّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف وقد غلّط من إعرابه مفعولاً لـ (رأيت) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[5].

ونبّه[6] كذلك على أنّه يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم كتابة (يبدو) بالألف كما في قوله: (حَتّى يَبْدُوا صَلاَحُهُ) بألف في الخطّ، وهذا خطأ والصواب حذف الألف في مثل هذا، وعلّل هذا الحذف بأنّه يكون للناصب الذي نصبه، وأشار إلى الاختلاف في إثباتها إذا لم يكن هناك ناصب نحو: زيد يبدوا، فالمختار حذفها ولكن الصواب عنده حذف الألف نحو: زيد يبدو.

وممّا يتعلّق بـ (مِنْ) من تصويبات ذكر العيني[7] الرواية الصحيحة في قوله: (وَكَانَ مَنْ

(1) الغرة المخفية: 1: 279 والجنى الداني: 198 والبيت فيه:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس بن عمرو

(2) البسيط في شرح الجمل: 2: 1083.

(3) الغرة المخفية: 1: 279 وشرح الجمل لابن عصفور: 2: 281 والجنى الداني: 198.

(4) عمدة القاري: 11: 240 و23: 112.

(5) سورة الإنسان، الآية: 20.

(6) عمدة القاري: 11: 298.

(7) م.ن: 14: 255.

مَعَكَ) وقد ورد برواية مسلم: (مِمّنْ مَعَك) بزيادة (مِنْ) حيث ذكر أنّ الصواب إسقاطها وقد وافق فيما ذهب إليه البصريين في عدم جواز زيادة (مِنْ) في الموجب خلافاً لبعض الكوفيين.

ونجد العيني أحياناً في بعض تصويباته يعتذر لبعض الوجوه محتجّاً بلغات القبائل، ومن ذلك كسر وفتح (إن) في قوله: (إمّا لا)[1] حيث أورد أن أصله: إنْ مَا لا تريدوا، فأُدغِمت النون في الميم وحذف فعل الشرط، وأورد كذلك أنّ فيه رواية بفتح الهمزة من (أن) وقرر أن فتح الهمزة هنا خطأ إلا على لغة بعض بني تميم فإنهم يفتحون الهمزة من (أما) حيث وردت[2].

ومن تصويباته للخطأ الذي يرد في الروايات قوله: (لا أحسن مما تقول)[3] بفتح الهمزة على وزن أفعل وهو اسم (لا) وخبرها محذوف أي لا أحسن كائن مما تقول. وجوّز بعضهم رفع أحسن على أنّه خبر لا والاسم محذوف أي: لا شيء أحسن ممّا تقول. وقد وردت فيه رواية أخرى ذكرها العيني في شرحه لصحيح البخاري بحذف الألف وفتح السين وضمّ النون أي: ولأحسن، وقد جعل بعضهم اللام على هذه الرواية لام القسم. وغلّطه العيني حيث عدّ اللام فيه لام الابتداء دخلت على (أحسن) الذي هو أفعل والتفضيل[4].

وفي مواضع أُخرى نجد العيني يصوّب تصويبات غيره، وذلك في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «كَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ في دِينِهِ إمّا يَقْتُلوهُ وَإمّا يوثقوه» ففي قوله (يقتلوه) حذف النون بلا ناصب أو جازم، وذكر قول بعضهم إنّه غير صواب وذلك لأنّ (إمّا) هنا عاطفة مكرّرة وإنّما تجزم إذا كانت شرطاً، فردّه العيني وذهب إلى أنّ تصويبه غير صحيح، والصواب إثبات الرواية بحذف النون، وقد علّل تصويبه هذا بأنّ إسقاط النون بلا ناصب أو جازم لغة لبعض العرب، وهي لغة فصيحة، وأمّا قوله إنّ (إمّا) تتضمّن معنى الشرط فقد ذكر العيني أنّه ليس بمجمع عليه[5].

(1) هو قطعة من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «دعا النبي ﷺ الأنصار إلى أن يقطع لهم البحرين، فقالوا: لا إلا أن تقطع لإخواننا المهاجرين مثلها. قال: أما لا فاصبروا حتى تلقوني.... الحديث». ينظر: **عمدة القاري**: 16: 262.

(2) **عمدة القاري**: 16: 262.

(3) هو قطعة من حديث طويل قاله رأس المنافقين عبد الله بن أبي بن سلول للنبي ﷺ «.... أيها المرء أنه لا أحسن مما تقول، إن كان حقاً فلا تؤذينا به في مجلسنا.... الحديث» ينظر: **عمدة القاري**: 18: 155.

(4) **عمدة القاري**: 18: 156.

(5) م.ن: 18: 250 ـ 251.

وممّا يتّصل بتضمين الحروف معاني غيرها أورد العيني[1] أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ (مِنْ) بمعنى (في) في قول أبي زرعة رضي الله عنه: «دَخَلْتُ مَعَ أبي هُرَيْرة دَاراً بالمَدينَةِ.... ثُمّ دَعَا بِتَوْرٍ[2] مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى بَلَغَ إبْطَيْهِ....»، وذهب العيني إلى أنّ هذا غير صحيح والصحيح عنده أنّ (مِنْ) بمعنى الباء، وقد ورد هذا المعنى في العربية واستدلّ بقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[3].

وقد يعزّز أحياناً تصويباته بمذاهب غيره من النحاة، ففي قوله ﷺ «رُبَّ كاسية»[4] وردت روايات متعددة إحداها رواية ابن هشام: «كَمْ مِنْ كاسية» فذكر العيني أنّ هذه الرواية تؤيّد ما قال ابن مالك إنّ (رُبَّ) أكثر ما ترد للتكثير، وهذا خلاف ما عليه أكثر النحويين وذلك أنّ (رُبَّ) للتقليل، وذكر أنّ الصحيح ما ذهب إليه ابن مالك في كونها للتكثير في الغالب وهو مقتضى كلام سيبويه حيث قال في باب كَمْ (واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلاّ ما تعمل فيه رُبَّ لأن المعنى واحد إلاّ أنّ (كَمْ) اسم و(رُبَّ) غير اسم)[5] وقد أوردت فيه تفصيل بحث في معاني (رُبَّ).

والذي يجب ذكره هنا التنويه بأنّني لم استعرض كلّ ما ورد عند العيني في كتابه (عمدة القاري) من مسائل نحويّة وأحكام، فقد اكتفيت بهذا وأهملت الشيء الكثير ممّا لا طائل في ذكره.

(1) م.ن: 22: 71 ـ 72.
(2) التور: إناء يشرب فيه. ينظر: **الصحاح**: (تور) 2: 602.
(3) **عمدة القاري**: 24: 186.
(4) سورة الشورى، الآية: 45.
(5) ينظر **الكتاب**: 2: 161.

الفصل الخامس:

موقف العيني من الخلاف النحوي

جاء الإسلام واللغة العربية قد استكملت أدوات التعبير ولها تراث أدبي حافل يفصح عن شتى المشاعر الوجدانية والاجتماعية، وقد بدأ المسلمون بنشر هذا الدين في خارج الجزيرة العربية، وبعد أنْ اتّسعت رقعة الدولة الإسلامية بالفتوحات التي تمّت في عصر الخلفاء الراشدين، اختلط العرب في هذه الأمصار المفتوحة بغيرهم من الأجناس والقوميات ولا سيّما في البصرة فتعدّدت الألسن واحتاج سكان هذه الأمصار المفتوحة إلى تعلّم لغة هذا الدين[1].

وقد أدّى هذا الاختلاط إلى شيوع اللحن وانتشاره وفساد الألسن، حتّى امتد هذا إلى الخطأ في قراءة آيات من الكتاب العزيز، مما حمل الحكّام والعلماء إلى التفكير في وضع علامات تعصم السنة العرب من الخطأ وتبعد غير العرب عن اللحن في التنزيل العزيز، فنشأت في البصرة دراسات اهتمت بإقراء القرآن ودراسة قراءاته وتفسير آياته وتخريجها على وفق ما ورد من كلام العرب من معانٍ للألفاظ[2].

هذه هي الأسباب العامة لظهور النحو، وقد ذكر الباحثون المعاصرون بواعث[3] جزئية أُخرى لا أريد الوقوف عندها في هذه العجالة من الحديث، وهي لا تعدو كونها تفسيراً لتفجير الشعور بالاستياء الذي لابس المسلمين آنذاك لشيوع اللحن وكثرة الهجنة في الكلام وفساد الألسن[4].

(1) من تاريخ النحو: 7، 8.
(2) المدارس النحوية (الحديثي): 51 ومن تاريخ النحو: 26 والمدارس النحوية أسطورة وواقع: 11.
(3) ينظر فيها: مدرسة الكوفة: 50 والمدارس النحوية (ضيف): 11 والمدارس النحوية (الحديثي): 63.
(4) الخلاف النحوي (الحلواني): 12.

وقد اختلف في واضع النحو الأوّل، فقد نسب ذلك إلى أبي الأَسود الدؤلي (ت67هـ) وقيل إنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو أوّل من وضع أُصول هذا النحو وقيل غيره[1]، وعلى أية حال فإن تلاميذ أبي الأَسود الدؤلي نشروا النحو في البصرة وتخرج علي أيديهم وأيدي تلاميذهم طبقات من النحاة الأوائل الذين أشادوا صرح النحو العربي على أُسس متينة، نذكر منهم ابن أبي إسحاق الحضرمي الذي يُعَدّ أوّل النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة فتبعه جيل من تلاميذه كان في مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب[2].

وقد قطع النحو مرحلة كبيرة من النمو والرقي على يد هؤلاء الأعلام حتّى وصل إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي استنبط من علم النحو ما لم يسبق إليه، فأقام صرحه وأرسى قواعده حتّى وصل به إلى ما وجدناه في كتاب سيبويه ـ تلميذ ـ الذي أُكمِل على يده هذا العالم، إذ كان الخليل المصدر الأوّل في كتاب سيبويه وهو الموّجه لصاحب الكتاب في جميع الموضوعات[3].

فيما مضى رأينا أنّ أعلام النحو جميعاً كانوا بصريين[4]، وكان النحو البصري منذ نشوئه يتّسم بخصائص تتضح في مناهج النحاة الذين بنوا هذا النحو على أُصول سليمة وعلى مادة فصيحة أقرب ما تكون إلى لغة القرآن الكريم ولغة القبائل التي عدت لغاتها قمة الفصاحة والنقاء، ويمكن القول إنّ من خصائص الدرس النحوي عند البصريين اعتمادهم على السماع عن العرب وتدوينهم ما سمعوه أو حفظوه في بوادي نجد والحجاز وتهامة وما جاور البصرة من بوادي الجزيرة أو من الأَعراب والشعراء والخطباء والفصحاء الذين يفدون في المواسم إلى المربد.

ومن خصائصه الأُخرى أنّ البصريين وضعوا الأَقيسة على الكثير المطّرد من كلام العرب المسموع، ولا سيّما القرآن الكريم، وجعلوا هذه الأقيسة ثابتة منذ زمن الخليل واشترطوا في اللغات التي يقاس عليها أنْ تكون فصيحة، لذا عدّوا لغة قريش ـ قبيلة النبي ﷺ ـ أفصح

(1) ينظر في تفصيل ذلك: المدارس النحوية (ضيف): 154 والخلاف النحوي (الحلواني): 12 والمدارس النحوية (الحديثي): 83.

(2) المدارس النحوية (ضيف): 22 والمدارس النحوية (الحديثي): 66.

(3) من تاريخ النحو: 39 والخلاف النحوي (الحلواني): 16 والخليل بن أحمد الفراهيدي: 219.

(4) الخلاف النحوي (الحلواني): 23.

اللغات، ووقفوا من القرآن الكريم وقراءاته موقف المدافع عمّا يرد فيه، فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة[1]، وقد استبعدوا الحديث الشريف من استشهادهم[2]. وأمّا النحو الكوفي فقد نشأ في معظم الأمصار الإسلامية بعد نشوء العلوم الدينية وانتشارها على أيدي علماء علوم القرآن وقرّائه، وقد اهتمت الكوفة منذ تأسيسها بالعلوم الدينية حتّى أدّى ذلك إلى نشوء مدرسة الكوفة النحوية.

وقد وصل المعنيون بتاريخ النحو القديم بدء النحو الكوفي بأبي جعفر الرؤاسي، إلاّ أنّ الكسائي (ت189هـ) يعدّ أبرز من اهتمّ بالدراسات النحوية وأدخلها في الكوفة[3]، وكان هو وتلميذه الفرّاء هما اللذان رسما صورة النحو الكوفي ووضعا أسسه وأُصوله لتكون له سماته التي يستقلّ بها عن النحو البصري[4].

ولعلّ أهّم ما يميز المدرسة الكوفية اتّساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بما في ذلك البدوي والحضري، وهي لا تتشدد في أمر السماع كما كانت المدرسة البصرية تتشدد في ذلك، وهذا لا يعني أنّ الكوفيين لا يأخذون عن القبائل الفصيحة، وإنّما كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب في حواضر العراق مثل تغلب وبكر التي كانت تخالط الفرس[5]. وكذلك كان الكوفيون ـ على ما يراه خصومهم ـ (لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأُصول جعلوا أصلاً وبوبوا عليه)[6] وإنّهم قد توسّعوا في القياس، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ والنادر وأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر وقاسوا عليه قواعدهم[7]. ولعلّ هذا مبني على رأي ابن درستويه في الكسائي الذي (كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة فجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك)[8].

(1) وقد ردّ بعضهم قسماً من القراءات المتواترة كقراءة ابن عامر وحمزة وغيرهم. ينظر: **الاختلاف بين القراءات**: 87 ـ 91.

(2) **المدارس النحوية** (ضيف): 46 **والمدارس النحوية** (الحديثي): 95 ـ 98 **والمدارس النحوية أسطورة**: 20، 26.

(3) **المدارس النحوية** (الحديثي): 148، 150.

(4) **المدارس النحوية** (ضيف): 154 **والمدارس النحوية أسطورة وواقع**: 31 ـ 32.

(5) **من تاريخ النحو**: 7 **والمدارس النحوية** (ضيف): 161.

(6) **الاقتراح**: 129.

(7) **من تاريخ النحو**: 7 **والمدارس النحوية** (ضيف): 161.

(8) **بغية الوعاة**: 2: 164 وينظر: **القياس في النحو العربي**: 42.

إلاّ أنّ هذا الاتّهام الذي وجّه إلى الكوفيين فشوّه نحوهم في نظر الباحثين ـ قديماً وحديثاً ـ فيه نظر، فلو عدنا إلى النصوص التي وردت عن أعلام الكوفيين لوجدنا ما يفنّد هذا الاتّهام ويردّ الأمر إلى حقيقته، فمن أمثلة ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما ذكره الفرّاء في معانيه، قال: (فأمّا قول الشاعر:

لِيَومِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ[1]

فإنّه جمعَ مكْرُمة ومَكْرُم... وكان الكسائي يقول: هما نادران لا يقاس عليهما)[2].

وأمّا فيما يتّصل بالقراءات القرآنية، فإنّ الكوفيين احتجوا بالقراءات المتواترة، وردّوا الاحتجاج بالقراءات النادرة والشاذة ـ خلافاً لما نسب إليه ـ فمن أمثلة ذلك ما ذكره الفرّاء في قراءة (عَسَيْتُم) قال: (وقرأها نافعَ المدني ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[3] بكسر السين ولو كانت كذلك لقال: (عَسِيَ) في موضع (عَسَى) ولعلها لغة نادرة)[4]، وقال: (ويقرأ ﴿سَرَقَ﴾[5] ولا أشتهيها لأنّها شاذة)[6].

وقد أحصى الدكتور سعيد جاسم الزبيدي كثيراً من النصوص التي تردّ الاتّهام الذي وُجّه إلى الكوفيين في سماعهم الشاذ واللحن والخطأ والنادر، وفي احتجاجهم بالقراءات القرآنية الشاذة[7].

نشأة الخلاف وتطوره

اختلف الباحثون المعاصرون في تحديد بداية الخلاف النحوي ونشأته، فذهب بعضهم إلى أنّ الخلاف النحوي نشأ عند نشوء النحو، ويرى آخرون أنّ الخلاف بدأ بين الرؤاسي والخليل واشتد بين الكسائي وسيبويه، ويرى كثير من الدارسين أنّ الخلاف بدأ بين المذهبين

(1) شطر بيت لأبي الأخزر الحماني وقبله:
(مروان مروان أخو اليوم اليمي) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2: 152 هامش رقم (1).
(2) معاني القرآن للفرّاء: 2: 151 ـ 152.
(3) سورة محمد، الآية: 22.
(4) معاني القرآن للفراء: 3: 62.
(5) سورة يوسف، الآية: 81. وتتمتها: ﴿إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾.
(6) معاني القرآن للفراء: 2: 53.
(7) ينظر: القياس في النحو العربي: 52 ـ 57.

بظهور الكسائي وتلميذه الفرّاء ممثلين للنحو الكوفي، فكانت بدايته بداية هادئة بعيدة عن العصبية المذهبية التي آل إليها فيما بعد[1].

والملاحظ أنّ الخلاف بين النحاة في هذه المرحلة كان خلافاً فردياً، ثم أخذ هذا الخلاف ينمو بنموّ النحو ويتسع باتّساعه. وبعد أنْ بدأت مدرسة الكوفة تظهر على يد الرؤاسي الذي رافق الخليل بن أحمد في القراءة على يد عيسى بن عمر والهرّاء[2]، وجدنا أنّ هذه الخلافات أخذت طابعاً آخر، حيث مرّت مدرسة الكوفة بمرحلتين، مرحلة التلمذة على البصريين ومرحلة التكوين، واشتدّ الخلاف بعد ذلك بصورة أوضح حين ظهر الكسائي والفرّاء وأخذا يقفان في مواجهة أهل مدرسة البصرة[3].

ثم اتسع الخلاف وبدأت معالمه تتّضح حتى اتّخذ إطار المذهبية في النحو حين التقى النحويون البصريون والكوفيون في بغداد، حتّى بلغ ذروته أيام المبرّد وثعلب اللذين يعدّان من أئمة المدرستين. وقد كثرت المفاضلة بين نحو المدرستين والدفاع عن المذهبين على يد تلامذة ثعلب أمثال أبي بكر بن الأَنباري وأبي موسى الحامض وتلامذة المبرّد ومنهم أبو بكر بن السرّاج أبو إسحاق الزجّاجي، ثم ازدادت حدّة المفاضلة على يد السيرافي والرماني وأبي علي الفارسي وابن جني حتّى أخذ الخلاف شكلاً من أشكال الجدل متأثراً بمعطيات العصر الحضارية ولا سيّما معطيات الدراسات الفقهية والمنطقية[4].

وفيما يأتي بحث مفصّل في جملة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين والتي أوردها العيني في كتابه (عمدة القاري) لنقف على موقفه من هذا الخلاف.

موقف العيني من الخلاف النحوي

أولاً: موقفه من الخلاف النحوي

من خلال دراستي لـ (عمدة القاري) وجدت أنّ العيني عرض كثيراً من المسائل النحوية في مباحثه النحوية، حيث عرض في هذه المباحث آراء البصريين وآراء الكوفيين من غير ترجيح

(1) الخلاف النحوي (الحلواني): 30 والخلاف النحوي عند النحاس: 11.
(2) طبقات النحويين واللغويين: 125 ونزهة الألباء: 50 والمدارس النحوية (الحديثي): 158.
(3) الخلاف النحوي عند النحاس: 12 ـ 13 والمسائل الخلافية والنحوية: 8 ـ 9.
(4) الخلاف النحوي (الحلواني): 46 والخلاف النحوي عند النحاس: 13 ـ 14.

وفي مواضع أُخرى نراه يرجّح آراء البصريين والكوفيين، ويمكن حصر موقفه هذا في ثلاثة محاور هي:

1 ـ مسائل نحوية وافق فيها البصريين

عرض العيني في كتابه مسائل نحوية وافق فيها البصريين فيما ذهبوا إليه في الأحكام النحوية، وفيما يأتي عرض لطائفة من هذه المسائل:

إعراب (ضحى)

ذكر العيني أنّ الرواية في قوله (ضحى) وردت بالتنوين على صرفه سواء قصد به التعريف أم التنكير، وهو مذهب النحاة البصريين[1]، وفي هذا المجال ذكر قول الجوهري[2] إنّه يقال: لقيته ضحى وضحًى، إذا أردت به ضحى يومك لم تنوّنه. والضُّحى بالضم والقصر وهو حين تشرق الشمس يؤنّث ويذكّر فمَنْ أنّث ذهب إلى أنّها جمع ضحوة ومَنْ ذكّر ذهب إلى أنّه اسم على فُعَل مثل: صُرَد ونُغَر وهو ظرف غير متمكن مثل: سَحَر نحو (سير عليه ضُحى، إذا عنيتَ ضُحى يومك، لأنّهما لا يتمكّنان من الجرّ، في هذا المعنى، لا تقول: موعدك ضُحًى ولا عند ضُحًى ولا موعدُك سُحَيْرٌ إلاّ أنْ تنصب)[3].

(أنْ) المصدرية

وفي قوله: (أنْ يصيبكم)[4] قدّره العيني[5] على تأويل: احذروا أنْ يصيبكم وهو مثل قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلُّوا۟﴾[6]. وقولهم: لا تقرب الأسد أنْ يفترسك، و(أنْ) هذه مصدرية وهذا هو مذهب البصريين، وذكر العيني أنّ غير البصريين يقدّرونه على إضمار (لا) بعد (أنْ) نحو: لئلّا يصيبها، وقد خطّأه البصريون لأنّهم لا يجوّزون إضمار (لا). قال ابن هشام الأنصاري

(1) عمدة القاري: 10: 85.

(2) الصحاح: (ضحا) 6: 2046.

(3) الكتاب: 1: 225.

(4) هو قطعة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم». عمدة القاري: 15: 276.

(5) عمدة القاري: 15: 276 و 23: 245.

(6) سورة النساء، الآية: 176. وتتمتها: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾.

(الصواب أنّها مصدرية والأصل: كراهية أنْ تضلّوا... وهو قول البصريين، وقيل هو على إضمار (لام) قبل (أنْ) و(لا) بعدها وفيه تعسّف)[1].

العطف على الضمير المرفوع

ذكر العيني[2] أنّه قد ورد في قول أنس بن مالك رضي الله عنه: «فصففتُ أنا واليتيم» وهو رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والحموي: (فصففت واليتيم) بغير لفظ الضمير (أنا) وأشار العيني إلى أنّ في العطف على الضمير المرفوع خلافاً بين البصريين والكوفيين.

فقد ذهب الكوفيون[3] إلى جوازه في اختيار الكلام نحو: قمت وزيد، واحتجّوا على ذلك بأنّ ذلك ورد في القرآن الكريم وكلام العرب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾[4] حيث عطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في قوله (استوى) وتأوّلوا المعنى على استواء جبريل ومحمّد ﷺ بالأفق، وقول الشاعر[5]:

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاً[6]

فعطف (زُهْرٌ) على الضمير المرفوع في (أقبلتْ).

وأمّا البصريون فقد ذهبوا إلى منعه إلاّ في ضرورة الشعر[7]، وذلك لأنّ العطف على الضمير المرفوع المتّصل لا يخلو إمّا أنْ يكون الضمير مقدّراً في الفعل نحو: قائم وزيد، فكأنّه عطف اسماً على الفعل، أو ملفوظاً به نحو: قمت وزيد، فالتاء فيه تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان كذلك بمنزلة عطف الاسم على الفعل[8]. وردّوا[9] ما استدلّ به الكوفيون وجعلوا الواو في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾ واو حال والمراد به جبريل

---

(1) مغني اللبيب: 1: 36.
(2) عمدة القاري: 4: 111 و 6: 59.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 474 مسألة رقم (66).
(4) سورة النجم، الآيتان: 6، 7.
(5) هو عمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه: 498 وشرح الشواهد: 3: 114.
(6) الكتاب: 2: 379 والخصائص: 2: 386 والإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 475.
(7) الكتاب: 2: 379 والإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 477.
(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 477 وشرح التصريح: 2: 151.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 477.

وحده، وأمّا قول الشاعر الذي مرّ آنفاً فقد جعلوه على الشذوذ ولا يقاس عليه والعطف فيه إنّما جاء لضرورة الشعر.

وأمّا إذا أُكِّدَ الضمير المرفوع بضمير منفصل فقد أجازه البصريون وذلك ليحسن العطف على الضمير المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1] وقولهم: قمتُ أنا وزيد[2]. وقد رجّح العيني[3] ما ذهب إليه البصريون وهو الأفصح عنده وعليه قول أنس بن مالك: (فصففت أنا واليتيم) وهي رواية الأكثرين.

إعراب (إنْ) المخففة

ذكر النحاة أنّ (إنْ) تكون على أربعة أوجه، أن تكون شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وتكون زائدة[4] والذي يعنينا من هذه الأوجه هو (إنْ) المخفّفة من الثقيلة. وفي هذه المسألة ذكر العيني[5] خلافاً بين البصريين والكوفيين في معنى (إنْ) وهذا الخلاف ذكره النحاة من قبله[6]، ولكن نضعه هنا لنقف على موقف العيني من هذا الخلاف.

فقد ذكر البصريون إلى أنّها مخفّفة واللام بعدها لام التوكيد، وذهب الكوفيون إلى أنّها بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاّ) واحتجّوا بوروده في القرآن الكريم وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾[7] أي: وما كادوا إلاّ يستفزونك. وقول الشاعر:[8]

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمسلما ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[9]

أي: ما قتلت إلا مسلماً. وقد ردّ البصريون ما احتجّ به الكوفيون وحملوه على أنّ (إنْ)

(1) سورة البقرة، الآية: 35.
(2) عمدة القاري: 4: 111 وينظر شرح ابن يعيش: 3: 76.
(3) عمدة القاري: 4: 111 و 6: 59.
(4) مغني اللبيب: 1: 24 - 25 وينظر: الجنى الداني: 206 - 215.
(5) عمدة القاري: 13: 127.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 640 مسألة رقم (90).
(7) سورة الإسراء، الآية: 76.
(8) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية في رثاء زوجها الزبير بن العوام حين قتل. ينظر: شرح شواهد المغني: 1: 71.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 641 وفيه (كتبت) ومغني اللبيب: 1: 24.

مخفّفة من الثقيلة واللام فيه للتأكيد[1].

وفي معرض حديثه عن قوله: (إنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ في مَرَضِهِ... الحديث). وقوله: (إنْ كُنّا لَنَنْظُر... الحديث) أورد العيني[2] وجه إعراب (إنْ) أنّها مخفّفة من الثقيلة موافقاً بذلك ما ذهب إليه البصريون في أنّها تدخل على الجملتين، فإنْ دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، وإنْ دخلت على الفعلية وجب إهمالها، والأكثر في الفعل أنْ يكون ماضياً ناسخاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[3] وقد يكون هذا الفعل مضارعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[4]، ويقاس على هذين النوعين اتّفاقاً، وقد يرد الفعل غير ناسخ نحو قول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش[5].

وأشار العيني إلى الاختلاف في (اللام) في قوله (لننظر) الذي سبق ذكره، وفي قوله ﷺ: «وإنْ وَجَدنَاهُ لَبَحْراً» فمذهب الكوفيين أنّها بمعنى (إلّا) والتقدير عندهم: ما وجدناه إلّا بحراً، وقد رجّح العيني ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين أنّ (اللام) لام الابتداء أفادت، مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، الفرق بين (إنْ) المخفّفة من الثقيلة و(إنْ) النافية، ولذلك أصبحت لازمة بعد أنْ كانت جاهزة. وزعم أبو بكر الفارسي وابن جني وابن أبي العافية[6] وابن أبي الربيع[7] أنّها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق[8]، وذلك لأنّها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إلى الخبر، كذلك ورُدّوا فيما زعموا وأُجيبوا: (بأنّ

(1) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 642.

(2) **عمدة القاري**: 8: 223 و11: 9 و13: 127 وينظر: **مغني اللبيب**: 1: 24 ـ 25.

(3) سورة الإسراء، الآية: 73.

(4) سورة الشعراء، الآية: 186.

(5) **مغني اللبيب**: 1: 24 ـ 25 **وشرح التصريح**: 1: 231.

(6) المتوفى سنة (583هـ).

(7) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله القريشي الإشبيلي صاحب كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي (ت688هـ).

(8) **عمدة القاري**: 13: 127 وينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 641 مسألة رقم (90). **ومغني اللبيب**: 1: 231 ـ 232 **والجنى الداني**: 208 ـ 209 **وارتشاف الضرب**: 3: 425.

الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالآن محل الجزء الأول الذي يلي إن والمفعول كالجزء الثاني، فإنْ قلت: لمسلماً بمنزلة: إنّ قتيلك لمسلم، ثم إنْ كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الذي كان خبراً في الأصل... وإنْ كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً كان أو مضمراً... فإنْ اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميراً متّصلاً، فإنْ تقدّم عليها فعل من أفعال القلوب نحو: قد علمنا أنْ كنت لموقناً[1]، فإنْ قلنا: اللام للابتداء كسرت (إنْ) وإنْ قلنا: لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت)[2].

ترخيم الاسم المضاف

الترخيم لغة التبيين والتسهيل والترقيق[3]، وفي الاصطلاح: حذف أواخر الأسماء المفردة لغرض التخفيف[4]، ويكون في النداء خاصة لكثرة وروده في الكلام، وتكون أكثر أحكامه مقصورة على الأعلام[5]. وذكر العيني[6] أنّ الترخيم اختصّ بالآخر لأنّه محلّ التغيير في حذفه في جزم المعتل. وأشار إلى شروط الترخيم في المنادى وهي: أنْ لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة، وذكر النحاة شرطاً آخر وهو أنْ يكون أحد أمرين أحدهما أنْ يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف والآخر أنْ يكون آخره تاء تأنيث[7].

ولست بصدد دراسة هذه الشروط، وإنّما سأكتفي بأحدها وهو أنْ لا يكون العلم المرخم مضافاً أو شبيهاً به وذلك لأنّ فيه خلافاً بين النحويين البصريين والكوفيين[8]، ومن الجدير بنا أنْ نقف عليها لنرى أيّاً منهما قد وافق العيني.

ذهب الكوفيون[9] والفرّاء والكسائي إلى جواز ترخيم المضاف، ويوقعوا الترخيم على

(1) جعل أبو حيان هذا القول حديثاً وفيه (لمؤمناً). ينظر: **ارتشاف الضرب**: 3: 425.
(2) **شرح التصريح**: 1: 232.
(3) **الصحاح**: (رخم) 6: 1030 **واللسان**: (رخم) 12: 234.
(4) **الكتاب**: 2: 239 **والأصول في النحو**: 1: 359 وينظر: **شرح التصريح**: 2: 184.
(5) **الكتاب**: 2: 239 **وأسرار العربية**: 236.
(6) **عمدة القاري**: 22: 212 وينظر: **شرح التصريح**: 2: 184.
(7) **عمدة القاري**: 22: 212 وينظر: **شرح الكافية للرضي**: 1: 149 **وأسرار النحو**: 126.
(8) لمزيد من الاطلاع ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 347 مسألة رقم (48).
(9) **شرح ابن يعيش**: 2: 20 **وشرح الكافية للرضي**: 1: 149.

آخر المضاف إليه وذلك نحو: يا آل عامٍ في: يا آل عامِر، واحتجّوا بقول زهير بن أبي سلمى:

خُذوا حظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واحفَظُوا أَواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَر[1]

يريد: عكرمة، فحذف التاء، وقول الآخر:[2]

أبَا عُرْوَ لا تَبعد فكلُّ ابن حُرَّة سَيَدْعُوهُ دَاعي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ[3]

أراد: أبا عروة، فحذف التاء أيضاً.

وأمّا البصريون فقد ذهبوا إلى منعه وذلك لأنّ النداء لم يؤثر في المضاف الباء ولم يغيّره عمّا كان عليه قبل النداء، وما ورد منه فقد حملوه على الضرورة الشعرية[4]. من خلال هذا العرض الموجز لآراء الفريقين نتبيّن موافقة العيني لمذهب البصريين وذلك من خلال ذكره لشروط ترخيم العلم المنادى، وقد ذكرناها آنفاً، وإنْ لم يشر صراحة إلى هذا الخلاف.

وأمّا في غير النداء فلم يجوّز العيني الترخيم إلاّ في ضرورة الشعر، وهو إجراء له مجرى النداء عند الضرورة، وقد اتّفق النحاة على جوازه على لغة من ينوي ردّ المحذوف[5] نحو قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ طَرِيقُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَر[6]

يريد: ابن مالك.

وأمّا المرخّم على لغة من نوى ردّ المحذوف[7] فقد أجازه سيبويه وغيره من متقدمي النحويين ودليلهم في ذلك القياس على النداء والسماع من العرب[8] نحو قول جرير:

(1) شرح ديوان زهير: 214 وينظر: **الكتاب**: 2: 271 **وضرائر الشعر**: 138.

(2) لم يعرف قائله. ينظر: ينظر **شرح ابن يعيش**: 2: 20.

(3) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 348 **وشرح ابن يعيش**: 2: 20 **وضرائر الشعر**: 139.

(4) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 349.

(5) هو أن يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخّم وتسمى لغة من ينتظر. ينظر: **شرح التصريح**: 2: 188.

(6) **ديوانه**: 142. وينظر: **الكتاب**: 2: 254 **وضرائر الشعر**: 136.

(7) وهو أن يجعل ما بقي من الاسم كاسم مرخّم وتسمى لغة من لا ينتظر، ينظر: **شرح التصريح**: 2: 188.

(8) **شرح عيون كتاب سيبويه**: 171 **وضرائر الشعر**: 138 **وشرح عمدة الحافظ**: 313 **وشرح التصريح**: 2: 190.

ألاَ أضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا وأضْحَتْ مِنْكِ شَاسِعَةً أُمَامَا[1]

2 ـ مسائل نحوية وافق فيها الكوفيين

مرّ في بداية الفصل بعض المسائل النحوية التي وافق فيها العيني البصريين، ومن هذا الموضع سأذكر بعض المسائل التي وافق فيها الكوفيين، حيث وافق الكوفيين في بعض الأحكام النحوية، وفيما يأتي عرض موجز لأهمّ هذه المسائل التي وافقهم بها:

إضافة الموصوف إلى صفته

وهذه المسألة من المسائل الخلافية التي ذكرها العيني. ففي جواز ذلك ومنعه خلاف بين البصريين والكوفيين، وقد أشار العيني إلى هذا الخلاف، وسأعرض هذا الخلاف بشكل موجز ومن ثم أبيّن موقف العيني من هذا الخلاف.

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته واستدلّوا بكلام الله وقول العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾[2] وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[3] وقوله ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[4] وقول الشاعر[5]:

وَقَرّبَ جَانِبَ الغربيّ يَأدُو مَدَبَّ السيلِ واجتنب الشَّعَارا[6]

ومن ذلك قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع وبقلة الحمقاء[7]. وإنّما أجاز الكوفيون هذا لأنّهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين[8].

وذهب البصريون إلى منع إضافة الموصوف إلى صفته وذلك لأنّ إضافته إليها يؤدّي إلى

(1) **ديوانه**: 502 وينظر: **الكتاب**: 2: 270 و**شرح أبيات سيبويه** للنحاس: 191.

(2) سورة الواقعة، الآية: 95.

(3) سورة ق، الآية: 9.

(4) سورة القصص، الآية: 44.

(5) هو الراعي النميري. ينظر **ديوانه**: 71. وفيه (الشرقي).

(6) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 437 و**اللسان**: (دبب) 1: 317.

(7) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 436 ـ 437 و**الغرة المخفية**: 1: 360. وينظر **معاني القرآن** للفرّاء: 2: 55 ـ 56.

(8) **شرح الكافية** للرضي: 1: 287.

إضافة الشيء إلى نفسه، فالصفة والموصوف شيء واحد[1]، وعلّل البصريون علّة المنع هذا بأنّ الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه[2]، وردّوا ما استدلّ به الكوفيون لأنّهم جعلوه على حذف، ففي قولهم: مسجد الجامع وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء أوّلوه على أنّه صفة لموصوف محذوف تقديره: مسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الأُولى وبقلة الحبة الحمقاء، حيث حذف المكان وأُضيف الجامع إلى صفة الوقت لا إلى صفة المسجد[3].

وقد أشار العيني[4] إلى هذا الخلاف بين المذهبين ـ كما أسلفت ـ وذلك من خلال عرضه لقوله: (كعبة اليمانية) حيث أورد المذهبين، فقد جوّزه الكوفيون وأوّله البصريون على تقدير محذوف، وكذلك قوله: (صلاة الوسطى). وفي قوله: (يا نساء المسلمات) عرض العيني[5] المذهبين في توجيه إعرابه وذكر أنّ عياضاً أورد في إعرابه ثلاثة أوجه: أصحّها وأشهرها نصب النساء وجرّ المسلمات على الإضافة، وهو باب إضافة الشيء إلى نفسه والموصوف إلى صفته، وهو ما ذهب إليه الكوفيون وقدّر فيه البصريون محذوفاً تقديره يا نساء الأَنفس المسلمات، وأمّا الوجهان الآخران فهما برفع النساء ورفع المسلمات على معنى النداء والصفة أو رفع النساء وكسر التاء من المسلمات بنصبه على الموضع كقولهم: يا زيدُ العاقلَ.

في كلّ ما تقدّم من أمثلة نلاحظ أنّ العيني يعرض آراء البصريين والكوفيين من غير أنْ يرجّح أيّاً من المذهبين.

(كأنّ) تفيد التحقيق

ذكر النحاة أنّ لـ (كأنّ) أربعة معانٍ أحدهما: التشبيه، وهو الغالب عليها والمتفق عليه ولم يثبت أكثر البصريين غيره، وذهب الكوفيون والزجّاجي إلى أنّ من معانيها الأُخرى التحقيق وجعلوا منه قول الشاعر[6]:

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 1: 414 ـ 415 وشرح ابن يعيش: 3: 10.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2: 437.
(3) شرح الوافية: 250 ـ 251.
(4) عمدة القاري: 14: 269 و16: 34 و18: 124.
(5) م.ن: 13: 125.
(6) هو الحارث بن خالد يقوله في هشام بن المغيرة المخزومي. ينظر: ديوانه: 93.

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ[1]

أي لأنّ الأرض[2]. ولا حُجّة للكوفيين في هذا الشاهد عند الشيخ خالد الأزهري (لأنّه محمول على التشبيه، فإنّ الأرض ليس بها هشام حقيقية بل هو فيها مدفون)[3]. وعلى هذا خرّج العيني[4] معنى (كأن) في قوله: (كأنّي أنظر إلى بياضه في يده... الحديث)، حيث جعل (كأنّ) للتحقيق وإنْ كان الأصل فيها التشبيه.

تعريف العدد

يعرّف العدد المفرد بإدخال الألف واللام عليه، وفي تعريفه ثلاثة أوجه، الثلاثة الرجال والثلاثة رجال وثلاثة الرجال[5]. وأجمع النحاة[6] على جواز الوجه الثالث وهو أنْ تدخل الألف واللام على الثاني ويعرّف الأوّل ومن ذلك قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَه فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[7]

وأمّا الوجه الثاني نحو: الثلاثة رجال فقد أجازه بعض الكتّاب وذلك لأنّهم عرّفوا الأوّل واستغنوا بتعريفه عن تعريف الثاني وأضافوه لبيان نوعه[8]. ونسب العيني[9] هذا الوجه إلى الكوفيين، وذهب مذهبهم في تجويز تعريف العدد الأول من قوله ﷺ: «فَلَمّا قَدِمَ جَاءَهُ بِالألفِ دِينَار». وفي وقوع (دينار) بعد (الألف) ثلاثة أوجه ذكرها ابن مالك[10] هي:

الأول: أنْ يكون أراد: بالألف دينار، على إبدال (ألف) المضاف من المضاف المعرّف بالألف واللام ثم حُذِف المضاف وهو البدل وأُبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الإعراب.

(1) الجنى الداني: 571 ومغني اللبيب: 1: 192.
(2) مغني اللبيب: 1: 192.
(3) شرح التصريح: 1: 212.
(4) عمدة القاري: 2: 29.
(5) شرح الجمل لابن عصفور: 1: 37.
(6) م.ن.
(7) شرح ديوان الفرزدق: 1: 378 وينظر: 129 والتكملة: 69.
(8) الإيضاح في شرح المفصل: 1: 617 وارتشاف الضرب: 1: 366.
(9) عمدة القاري: 9: 98.
(10) شواهد التوضيح: 112 ـ 114 وينظر: ارتشاف الضرب: 1: 366.

الثاني: أنْ يكون أصله: جاءه بالألف الدينار والمراد: بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع.

الثالث: أنْ يكون (الألف) مضافاً إلى (دينار) والألف واللام زائدتان، فلذلك لم يمنعا من الإضافة، وقد جوّز أبو علي الفارسي هذا الوجه.

زيادة (مِنْ) في الموجب

ذكر النحاة معاني (مِنْ) ولسنا بصدد استعراض معانيها في هذا الموضع، والذي يعنينا من ذلك زيادتها، وذكروا كذلك أنّ (مِنْ) الزائدة لها حالتان(1):

الأولى: الزائدة لتوكيد الاستغراق وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم وهي كل نكرة مختصة بالنفي ويكون دخولها كخروجها نحو: ما قام من أحد وما قام أحد.

الثانية: وهي الزائدة لاستغراق الجنس، وتفيد التنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما في الدار من رجل، وذلك لأنّ قوله: ما في الدار رجل، محتمل لنفي الجنس ولنفي الواحدة، فلما زيدت (مِنْ) صار نصّاً في العموم ولم يبق فيه احتمال.

وعلى هذا المعنى خرّج العيني(2) معنى (مِنْ) في قوله ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلاّ يُولَدُ عَلى الفِطْرةِ... الحديث»، حيث ذكر أنّها (مِنْ) الاستغراقية في سياق النفي وتفيد العموم، والتقدير: ما من مولود يوجد على أمر من الأمور إلاّ على هذا الأمر.

ويوافق العينيُّ الكوفيين فيما ذهبوا إليه في جواز زيادة (مِنْ) في الموجب وذلك في قوله: (وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي)(3) في ردّه على النووي حيث أنكر على الفقهاء زيادة (مِنْ)، حيث يقول: (لا وجه للإنكار لأنّ (مِن) تجيء زائدة في الموجب وهي جائزة عند الأخفش والكوفيين)(4)، وإليه مال ابن مالك وذلك (لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قوله

---

(1) مغني اللبيب: 1: 322 والجنى الداني: 316 وشرح التصريح: 2: 8 وينظر: الكتاب: 2: 315 - 316 و4: 225، والمقتضب: 4: 420 والأصول في النحو: 1: 94.

(2) عمدة القاري: 23: 149.

(3) هو قول امرأة وهبت نفسها لرسول الله ﷺ. عمدة القاري: 12: 140.

(4) عمدة القاري: 12: 141 وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1: 376 والجنى الداني: 318.

تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِىْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]... ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة[2]:

وَيَـنْـمِـي لَـهَـا حُـبُّـهَـا عِـنْـدَنَـا فَـمَـنْ قَـالَ مِـنْ كَـاشِـحٍ لَـمْ يَـضُـرْ[3]

وفي هذه المسألة يضطرب العيني من موافقته للكوفيين والبصريين، فعلى الرغم من أنّه وافق الكوفيين في زيادة (مِنْ) في الموجب نراه يوافق البصريين في موضع آخر من كتابه[4] وذلك من خلال تفسيره لقول حاطب: (وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ المُهَاجِرِينَ... الحديث)، حيث ذكر العيني أنّ هذه هي الرواية الصحيحة، فقد وردت الرواية عند مسلم (وَكَانَ مِمَّنْ مَعَكَ) بزيادة (مِنْ) حيث يقول (والصواب إسقاطها لأنّ (مِنْ) لا تزاد في الموجب عند البصريين) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[5].

العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجارّ

اختلف النحاة البصريون والكوفيون[6] في هذه المسألة، فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه نحو: مررتُ بك يا زيدٍ، واستدلّوا فيما ذهبوا إليه بأنّه قد جاء في التنزيل وكلام العرب، فمن التنزيل قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[7] وغيرة، بجر الأرحام في قراءة عاصم، ومن كلام العرب قول الشاعر:

فَـالـيَـوْم قَـرَّبْـتَ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتِـمُـنَـا فَـاذْهَـبْ فَـمَـا بِـكَ والأيَـامِ مِـنْ عَـجَـبِ[8]

حيث جرّ (الأيام) بالعطف على (الكاف) في (بك) والتقدير: بك وبالأيام.

وأمّا البصريون فقد منعوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه مع المعطوف وذلك لأنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف على

(1) سورة الأنعام، الآية: 34.

(2) ديوانه: 175.

(3) الجنى الداني: 318 وينظر مغني اللبيب: 1: 324 - 325.

(4) عمدة القاري: 14: 255 - 256 و20: 206.

(5) الكواكب الدراري: 318.

(6) ينظر هذا الخلاف: الإنصاف: 2: 463 مسألة رقم (65).

(7) سورة النساء، الآية: 1.

(8) البيت من شواهد سيبويه الخمسين. الكتاب: 2: 383 وينظر: الإنصاف: 2: 464، وشرح ابن يعيش: 3: 78.

الضمير المجرور فكأنّه عطف الاسم على الحرف الجارّ، وهذا لا يجوز عندهم[1] إلاّ يونس وقطرباً والأخفش[2].

ومن الملاحظ أنّ العيني في هذه المسألة يوافق الكوفيين وذلك من خلال تفسيره لقوله ﷺ: «إنّما مَثَلُكم واليَهُودِ والنَّصَارى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمّالاً... الحديث». حيث يقول: (واليهود: عطف على المضمر المجرور بدون إعادة الخافض وهو جائز على رأي الكوفيين)[3]. والذي يبدو أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون، وجواز العطف هنا أصحّ من منعه وذلك (لضعف احتجاج المانعين وصحّة استعماله نثراً ونظماً)[4].

نيابة حروف الجرّ عن بعضها

في قول البخاري: (باب فضل الصلاة لوقتها) ذكر العيني[5] أنّ الأصل فيه: الصلاة في وقتها وذلك لأنّ الوقت ظرف للصلاة. ولتوجيه قوله هذا ذكر العيني فيه وجهين، الأول: أنّه عند الكوفيين أنّ حروف الجرّ يقام بعضها مقام بعض، والثاني: أنّ اللام هنا مثل اللام في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[6] أي مستقبلات لعدّتهن ومثل قولهم: لقيته لثلاث بقين من الشهر، وهذه اللام تسمى لام التأقيت والتأريخ.

والمسألة فيها خلاف[7]، فقد ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن البعض، فقد تأتي (الباء) بمعنى (عن) كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[8]، وقد تأتي بمعنى (مِنْ) كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[9]. وذهب جمهور البصريين إلى أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض إلاّ شذوذاً، وما جاء من ذلك فهو مؤول إمّا على

(1) الإنصاف: 2: 466 وشرح التصريح: 2: 151.
(2) شواهد التوضيح: 107 وشرح التصريح: 2: 151.
(3) عمدة القاري: 12: 88.
(4) شواهد التوضيح: 107 وينظر: شرح التصريح: 2: 151.
(5) عمدة القاري: 5: 12 - 13 و8: 251.
(6) سورة الطلاق، الآية: 1.
(7) شرح التصريح: 2: 4 - 5.
(8) سورة المعارج، الآية: 1.
(9) سورة الإنسان، الآية: 6.

التضمين[1] أو على المجاز نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2] فقد شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء[3].

وذكر العيني[4] أيضاً قيام (اللام) مقام (في) كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[5] وقوله ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[6] وقولهم: مضى لسبيله، وأورد كذلك أن اللام تأتي بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[7] وقوله: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[8] وقوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾[9]. ومن خلال هذا يتضح لنا أنّ العيني مال إلى موافقة الكوفيين في تجويز نيابة حروف الجرّ عن بعضها.

والذي يبدو أنّ الراجح ما ذهب إليه البصريون وذلك لأنّ (الأصل في حروف الجرّ أنْ لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنّ لكلّ حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى)[10]. إذ لا يصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها[11]، فلو كان ذلك قياساً لصحّ قولنا: سرت إلى زيد ونحن نريد: معه، وأنْ نقول: زيد في الفرس ونحن نريد: عليه، وغير ذلك[12].

وما دمنا بصدد الحديث عن آراء الكوفيين وموقف العيني من هذه الآراء، وبعد أنْ ذكرنا متابعته لهم في طائفة من الأحكام النحوية، يجدر بنا أنْ نشير إلى مخالفاته لهم وردّه لآرائهم، وذلك من خلال المسائل النحوية الآتية:

(1) وهو إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه. ينظر: **الكليات**: 2: 24.
(2) سورة طه، الآية: 71.
(3) **مغني اللبيب**: 1: 111 وينظر **معاني النحو**: 3: 6 ـ 7.
(4) **عمدة القاري**: 5: 6 ـ 7.
(5) سورة الأنبياء، الآية: 47.
(6) سورة الأعراف، الآية: 187.
(7) سورة الإسراء، الآية: 109.
(8) سورة يونس، الآية: 12.
(9) سورة الصافات، الآية: 103.
(10) **معاني النحو**: 3: 7.
(11) **مغني اللبيب**: 1: 111 و**حاشية الخضري**: 1: 228 ـ 229 و**معاني النحو**: 3: 7.
(12) **الخصائص**: 3: 308 و**شرح ابن يعيش**: 8: 15 و**معاني النحو**: 3: 7.

تانيث (حائض)

في تفسيره لكلمة (الحيض) من كلام البخاري (كتاب الحيض) ذكر العيني تفسير (الحيض) في اللغة والاصطلاح، ولا يعنينا ذكر معناه بل الذي يعنينا الخلاف الذي ذكره العيني في إثبات التاء وحذفه في كلمة (حائض) وإزاء هذا الخلاف أورد العيني أنّ اللغة الفصيحة الفاشية بغير تاء، وقد ذهب الخليل إلى أنّ ما لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب بمعنى: حائضي أي ذات حيض كدارع ونابل وتامر ولابن وكذا طالق وطامث وقاعد للآيسة أي ذات طلاق، ومذهب سيبويه أنّ ذلك صفة شيء مذكّر أي شيء أو إنسان أو شخص حائض، وذلك لأنّه حُمِل على المعنى. وأمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّه استُغْني عن علامة التأنيث لأنّه مخصوص بالمؤنّث. ونقض العيني ما ذهب إليه الكوفيون بقول العرب: جمل بازل وضامر وناقة بازل وضامر[1].

مميز (كم) الاستفهامية

وفي تفسير قول البخاري: (وَكَمْ يُقيمُ حَتّى يَقصُر)[2] ذكر العيني أنّ لفظة (كَمْ) فيه استفهامية بمعنى أيّ عدد، وبيّن أنّ تمييزه لا يكون إلاّ مفرداً خلافاً للكوفيين ويكون منصوباً ولم يجوّز جرّه مطلقاً وفاقاً لبعض النحويين[3].

(رُبَّ) اسم أو حرف

ذكرنا في الفصل الرابع من هذا البحث معنى (رُبَّ) في إفادة التكثير أو التقليل ولا نرى إعادة الحديث عنه في هذا الموضع، والذي نودّ ذكره فيما يتعلّق بـ (رُبَّ) من أحكام وهو الخلاف في اسميتها وحرفيتها. ففي قوله ﷺ: «رُبَّ مُبَلَّغ أوْعَى مِنْ سَامِعٍ» ذكر العيني[4] أنّ (رُبّ) حرف خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وردّ ما استدلّوا به في الإخبار

(1) **عمدة القاري**: 3: 254 وينظر: **الكتاب**: 3: 383 ـ 384 **والإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 758 مسألة رقم (111).

(2) **صحيح البخاري**: 1: 191.

(3) **عمدة القاري**: 7: 114 وينظر: **شرح التصريح**: 2: 279.

(4) **عمدة القاري**: 2: 35.

عنه في قول الشاعر[1]:

وَرُبّ قـــــاتـــــل عـــــار[2]

وذلك بأن (عار) خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة للمجرور أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدأ. ولكنّه مع هذا فقد أعرب قوله ﷺ: «رب مبلغ... الحديث» على مذهب البصريين والكوفيين ولم يرجّح أو يعارض أحد المذهبين.

فإعرابه على مذهب الكوفيين «أنّ رُبَّ مبلّغ» كلام إضافي مبتدأ وقوله «أوْعَى من سامع» خبره ومعناه: رب مبلّغ إليه عني افهم واضبط لما أقول من سامع مني، وأمّا على مذهب البصريين فإنّ قوله: (مبلغ.. وإنْ كان مجروراً بالإضافة لكنّه مرفوع على الابتداء محلاً وقوله (أوعى) صفة له والخبر محذوف تقديره: يكون أو يوجد. وأورد قول النحاة في نحو: رُبّ رجل صالح عندي: محلّ مجرورها على الابتدائية وفي نحو: رُبّ رجل لقيت نصب على المفعولية وفي نحو: رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولنا: هذا لقيته).

3 ـ مسائل خلافية عرضها من غير ترجيح

وردت في كتاب (عمدة القاري) مسائل نحوية عرض العيني من خلالها آراء الكوفيين والبصريين من غير ترجيح أو ردّ لأيّ من الرأيين. وفيما يأتي طائفة من هذه المسائل:

الواو تفيد العطف

في معرض تفسير قوله ﷺ: «إنّ في الجَنَّةِ ثَمَانيةَ أبْوَاب... الحديث» نقل العيني[3] قول الداودي أنّ هذا الحديث يبيّن قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[4] وذلك لأنّ الواو إنّما تأتي بعد سبعة. وذكر ابن هشام[5] والمرادي[6] أنّ هذه الواو تسمى (واو الثمانية) وقد ذكرها جماعة

(1) هو ثابت بن قطنة. ينظر: **شرح شواهد المغني**: 1: 89.
(2) وتتمته: **إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك...** البيت. ينظر: **البيان والتبيين**: 1: 293 **والأغاني**: 14: 279.
(3) **عمدة القاري**: 15: 160.
(4) سورة الزمر، الآية: 73.
(5) **مغني اللبيب**: 2: 362 ـ 363.
(6) **الجنى الداني**: 167 ـ 168.

كالحريري وابن خالويه والثعلبي، فهي تأتي بعد السبعة إيذاناً بأنّ السبعة عدد تامّ وما بعدها عدد مستأنف وذلك نحو: ستة، سبعة وثمانية واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1] وقوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، وقد ردّ ابن هشام[2] ما ذهبوا إليه في قوله ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ وذلك لأنّه ليس فيها ذكر عدد وإنّما فيها ذكر الأبواب وهو جمع لا يدلّ على عدد خاصّ والواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها.

وأشار العيني[3] إلى أنّه قد وقع في قوله: (وفتحت) خلافاً بين البصريين والكوفيين، حيث ذهب الكوفيون والأخفش وتابعهم ابن مالك إلى أنّها زائدة وتسمى (واو الصلة، وهو خطأ عند جمهور البصريين لأنّ الواو تفيد معنى العطف فلا يجوز أنْ تزاد[4]، وتأوّلوا الآية على حذف الجواب أي: كان كيت وكيت[5]. قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله جل ذكراه ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[6].... فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم لعلم المُخْبَرِ لأي شيء وضع هذا الكلام)[7].

ونسب أبو البركات الأنباري[8] إلى المبرّد زيادة (الواو) في هذه الآية ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، والظاهر أنّ ما ذهب إليه المبرّد يشعر بأنّه مع البصريين في القول بعدم زيادة (الواو)[9] وذلك لأنّ المبرّد[10] خرّج الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون لزيادة (الواو) على حذف الجواب، وقول المبرّد في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾: (المعنى عندهم: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها) هو حكاية لاستشهاد الكوفيين، وقد أبطل هذا التقدير في الآيات

(1) سورة الكهف، الآية: 22.
(2) **مغني اللبيب**: 2: 363.
(3) **عمدة القاري**: 15: 160 وينظر: **الحروف للمزني**: 110 **والجنى الداني**: 165 - 166 **ومغني اللبيب**: 2: 362.
(4) **عمدة القاري**: 15: 160 وينظر: **إعراب القرآن للنحاس**: 4: 22 **والجنى الداني**: 164 - 165.
(5) **مغني اللبيب**: 2: 362.
(6) سورة الزمر، الآية: 73.
(7) **الكتاب**: 3: 103 وينظر **المقتضب**: 2: 81.
(8) **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 2: 456 مسألة رقم (64).
(9) ينظر: **المقتضب**: 2: 80 هامش رقم (1).
(10) ينظر: **المقتضب**: 2: 80 - 81.

والشعر[1] بقوله: (وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين... فأمّا حذف الخبر فمعروف جيد).

ونسب ابن هشام الأنصاري[2] إلى المبرّد أنّه يرى أنّ (الواو) في الآية المذكورة آنفاً (واو) الحال، ويبدو أنّه وهم فيما نسبه إلى المبرّد وذلك لأنّ المبرّد[3] لا يرى أنْ تقع الجملة المصدرة بفعل ماضٍ حالاً من غير (قد)[4].

ولعلّ الراجح ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأنّ الواو تفيد العطف هنا، وهذا يتّضح في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[5] من غير (واو) وقوله تعالى في قصة أهل الجنة ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ بإثبات الواو، أنّ الحكمة في إثبات الواو في الآية الثانية وحذفه في الأُولى، أنّه سبحانه لمّا قال في أهل النار ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ دلّ المعنى على أنّها كانت مغلقة ولمّا قال في أهل الجنة ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ دلّ المعنى على أنّها كانت مفتحة قبل أنْ يدخلوها بدليل قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ۝٥٠﴾[6]، وجواب إذا محذوف للتعظيم والإكرام تقديره: بعد خالدين ونحو ذلك[7].

إعراب (وايم الله)

ذكر العيني[8] أنّ قوله: (وايم الله) من ألفاظ القسم نحو: لعمر الله وعهد الله، وذكر

---

(1) ومن هذه الآيات: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا﴾ [الانشقاق: 1، 2] و﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [الصافات: 103، 104]، ومن الشعر قوله:

حتّى إذا امتلأت بطونكم ... ورأيتم أبناءكم شبّوا
وقلبتم ظهر المجن لنا ... إنّ الغدور الفاحش الخِبُّ

ينظر: المقتضب: 2: 79 - 81.

(2) مغني اللبيب: 2: 363.

(3) ينظر: المقتضب: 2: 80 هامش رقم (1).

(4) ذهب المبرّد إلى أن الجملة من قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90] جملة دعائية لا حالية، والقراءة الصحيحة عنده هي (حصرت صدورهم). ينظر: المقتضب: 4: 124 - 125. وينظر: 2: 80 هامش رقم (1).

(5) سورة الزمر، الآية: 73.

(6) سورة صّ، الآية: 50.

(7) إعراب القرآن للنحاس: 4: 22 وينظر: الجنى الداني: 169 ومغني اللبيب: 2: 363.

(8) عمدة القاري: 13: 172 و24: 261.

كذلك أنّ فيه لغات كثيرة، جعلها المرادي[1] عشرين لغة، واختُلِف[2] في كونها مفرداً أو جمعاً، واختُلِف كذلك في همزتها. فمذهب الكوفيين أنّه جمع (يمين) واستدلّوا على ذلك بأنّه على وزن يختصّ به الجمع ولا يكون في المفرد واحتجّوا[3] بقول زهير:

فَتُجْمَعُ أَيمُنٌ مِنّا وَمِنكُم ... بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ[4]

ولذلك كانت همزتها همزة قطع لأنه جمع، إلاّ أنّها وصلت لكثرة الاستعمال. وذهب البصريون[5] إلى أنّها ليست جمع (يمين) وإنّما هي اسم مفرد مشتق من اليمين وهمزته همزة وصل، واحتجّوا بأنّه لو كان جمع (يمين) لوجب أنْ تكون همزته همزة قطع واستدلّوا بقول الشاعر[6]:

وَقَدْ ذَكَرَتْ لي بالكَثِيبِ مُؤالفاً ... قِلاصَ سُلَيمٍ أوْ قِلاصَ بني بَكْرِ[7]
فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهُم ... نَعَمْ، وَفَرِيقٌ لَيمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

فحذف الهمزة حتى استغنى عنها باللام المؤكدة، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره: لأمين الله ما أقسم به[8].

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه البصريون في كون (أيمن) اسماً مفرداً لا جمعاً، فهم قالوا فيه: أَيمُن وإِيمُن ولَيمن، وذلك لأنّ الجمع لا يتصرّف فيه بحذف بعضه، إذ لو كان جمعاً كما زعم الكوفيون (لم يجز كسر همزته ولا حذفها ولا فتح عينه كما لا يجوز في (أنعم) ونحوه)[9].

---

(1) الجنى الداني: 541.
(2) عمدة القاري: 13: 172 و24: 261 وينظر: الإنصاف: 1: 404 مسألة (59) وشرح ابن يعيش: 8: 35 - 36 و9: 92.
(3) الإنصاف: 1: 404 - 406.
(4) ديوانه: 78. وينظر: الإنصاف: 1: 405 وشرح ابن يعيش: 8: 36.
(5) الإنصاف: 1: 404 و407.
(6) هو نصيب بن رباح. ينظر: أمالي القالي: 2: 206 - 207 وشرح شواهد المغني: 1: 299 - 300.
(7) الإنصاف: 1: 407. والبيت الثاني في الكتاب: 3: 503 وشرح ابن يعيش: 8: 35.
(8) شرح ابن يعيش: 1: 36.
(9) شرح الكافية الشافية: 2: 878 وينظر: التسهيل: 151.

لا جَرَمَ

وردت كلمة (لا جَرَمَ) في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[1]، واختلف في كونها اسماً أو فعلاً، وأشار العيني[2] إلى هذا الاختلاف، فذكر أنّها عند البصريين بمعنى (كسب) أي كسب كفرهم النار لهم. وأنّها اسم عند الكوفيين بمعنى (حَقّاً)، وهي عند الفرّاء[3] بمنزلة (لابد) و(لا محالة) ثم كثرت في الاستعمال فصارت بمنزلة قولهم (حقّاً)، وهذا لا يصح عند البصريين لأنّ (جَرَمَ) يقتضي مرفوعاً لأنّه فعل ماضٍ[4].

وأصلها: جَرَمْتُ، أي: كسبتُ[5]، قال الفزاري:[6]

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً   جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أنْ يَغْضَبُوا[7]

وذكر العيني[8] أنّ اللام تدخل في جوابه نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[9] وقولهم: لاَ جَرَمَ لآتينك. وذكر سيبويه[10] أنّ الخليل زعم أنّها تكون جواباً لما قبلها من الكلام نحو قول أحدهم: كان كذا وكذا فتقول: لاَ جَرَمَ أنّه سيكون كذا وكذا.

استعمال (مِنْ) للزمان

ذكرنا فيما مضى معاني (مِنْ) ولسنا بصدد إعادة الحديث عن (مِنْ) ومعانيها، والذي نرى ذكره هنا فيما يتعلّق بها من أحكام هو استعمالها للزمان. فقد اتفق النحاة على ورود (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص، وأمّا ورودها لابتداء الغاية في الزمان فقد اختلفوا فيه، وأشار العيني[11] إلى هذا الاختلاف وذلك من خلال إعراب قوله ﷺ: «أرأيتكم ليلتَكُم هذهِ فإنّ رَأسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا... الحديث».

(1) سورة النحل، الآية: 109.
(2) عمدة القاري: 24: 78. وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 1: 128.
(3) معاني القرآن للفرّاء: 2: 9. ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 1: 127.
(4) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 1: 127.
(5) عمدة القاري: 18: 287. وينظر: حروف المعاني للزجاجي: 72 والصاحبي: 220 - 221.
(6) الكتاب: 3: 138 وقيل هو أبو أسماء بن الضريبة أو عطية بن عفيف. ينظر: اللسان: (جرم) 12: 93.
(7) الكتاب: 3: 138 والمقتضب: 2: 352.
(8) عمدة القاري: 24: 78.
(9) سورة النحل، الآية: 62.
(10) الكتاب: 3: 138 وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 1: 128
(11) عمدة القاري: 2: 176.

وقد ذهب سيبويه[1] وجمهور البصريين إلى منع استعماله للزمان، وذهب الكوفيون إلى جواز استعماله في الزمان واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[2]. ونقل ابن يعيش[3] عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين فيما ذهبوا إليه. وصحّح ابن مالك[4] مذهب الكوفيين لكثرة شواهده.

والمرجّح عندي ما ذهب إليه الكوفيون لكثرة وروده في الاستعمال الفصيح فضلاً عن قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ فقد ورد في الحديث كثيراً فمن ذلك، علاوة على قوله ﷺ: «رأس مئة سنة منها»، قوله ﷺ: «مثلكم ومثل اليهود والنصارى... ثم قال: مَنْ يعمل لي مِنْ نصف النهار... ثم قال: مَنْ يعمل لي مِنْ صلاة العصر... الحديث»، حيث ورد فيه استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات[5].

ومن شواهد هذا الاستعمال[6] قول عائشةرضي الله عنها: «فَجَلَسَ رسولُ الله ﷺ وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيَّ مَا قِيل». وقول أنسرضي الله عنه: «فَلَمْ أَزَلْ أُحِبّ الدُّبّاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ» وقول بعض الصحابةرضي الله عنهم: «مُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ».

ومن الشواهد الشعرية[7] قول النابغة:

تُـخُـيِّـرنَ مِـنْ أزْمَـانِ يـومِ حَـلِـيـمَـة ... إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[8]

وقول الآخر:[9]

مَـا زِلْـتُ مِـنْ يَـوْمِ بِـنْـتُـم وَالِـهَـاً دَنِـفَـاً ... ذَا لَوْعَةٍ عَيشُ مَنْ يُبْلَى بِهَا عَجَبُ[10]

وأمّا ما تأوّله بعض البصريين كجواب أبي علي الفارسي عن قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ

(1) الكتاب: 4: 224 وينظر: شرح ابن يعيش: 8: 10 - 11.
(2) سورة التوبة، الآية: 108.
(3) شرح ابن يعيش: 8: 10 وينظر: الجنى الداني: 309 ومغني اللبيب: 1: 318 - 319.
(4) شواهد التوضيح: 189 وينظر: الجنى الداني: 308.
(5) شواهد التوضيح: 189.
(6) عمدة القاري: 2: 176 وينظر: شواهد التوضيح: 190.
(7) شواهد التوضيح: 190.
(8) ديوانه: 47 وفيه (تورثن). وينظر: شواهد التوضيح: 190 ومغني اللبيب: 1: 319.
(9) مجهول القائل ينظر: شواهد التوضيح: 191 هامش رقم (916).
(10) شواهد التوضيح: 191.

يَوْمٍ﴾[1] بأنّ التقدير من تأسيس أوّل يوم فقد ضعّفه السهيلي بأنّ التأسيس ليس بمكان. وقول الزمخشري بتقدير: من أول يوم من أيام وجوده، هو عند العيني[2] جنوح إلى مذهب الكوفيين.

جواب الجملة الشرطية

وفي قول ابن عباس ﷺ: «تغتسلُ وتصلّي ولو ساعةً ويأتيها زوجُهَا إذا صَلّتْ، الصَّلاة أعظم». ذكر العيني[3] أنّ قوله: «إذا صلّت» ليس له تعلق بقوله (ويأتيها زوجُها) بل هي جملة مستقلة ابتدائية جزائية وأورد في جوابها وجهين ولم يرجّح أيّاً منهما، الأوّل: على قول الكوفيين يكون جوابها ما تقدّمها وهو قوله: «تغتسل وتصلي» والتقدير: المستحاضة إذا صلّت أي: إذا أرادت الصلاة تغتسل وتصلي. والوجه الآخر: على قول البصريين إنّ الجواب محذوف تقديره إذا صلّت تغتسل وتصلّي.

إعراب (وحده)

وفي هذه المسألة نجد العيني ينقل ما نقله غيره في الخلاف بين البصريين والكوفيين وذلك من خلال إعراب (وَحْده) في قوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النّاسُ مَا في الوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ مَا سَارَ راكبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَه» حيث نقل قول ابن قرقول إذ يقول: (وحدك منصوب بكل حال عند أهل الكوفة على الظرف وعند البصريين على المصدر[4]، أي توحد وحده)[5] وذلك نحو قولهم: مررت به وحدَه ومررت برجلٍ وحدَه[6]. وجعل يونس نصب (وحده) كقولهم: مررت برجل على حياله فطرح (على) فهو عنده مثل: عنده، وجعله الخليل كقولهم: مررت به خصوصاً[7].

والذي أميل إليه ما ذهب إليه الرماني في ترجيح ما ذهب إليه الخليل إذ (قول الخليل

(1) سورة التوبة، الآية: 108.

(2) عمدة القاري: 2: 176 ـ 177 وينظر: مغني اللبيب: 1: 319 وشرح التصريح: 2: 8.

(3) عمدة القاري: 3: 314.

(4) وقد نقل السيوطي عن الشيخ تقي الدين السبكي: أن وحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 4: 137.

(5) عمدة القاري: 4: 248 وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 2: 159 ـ 161 وشرح ابن يعيش: 2: 63.

(6) الكتاب: 1: 373 و377 وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1: 403.

(7) الكتاب: 1: 377 ـ 378.

أقوى، لأنّ وحده أشبه بالمصدر في معناه وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر وظهور معنى الاختصاص فيه)[1].

ونقل العيني عن بعضهم أنّ العرب كسروا (وحده) في ثلاثة مواضع هي: عيير وحده وجحيش وحده ونسيج وحده وذكر عن أبي علي: رجيل وحده[2] وذلك (لأنّه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هذا جحيش وحده)[3].

اختلاف النحاة في العامل

أورد العيني اختلاف النحاة في العامل في قوله: ﴿مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]. فقد ذهب نحاة الكوفة إلى أنّ جوابهما واحد في قوله (فعليهم غضب) لأنّهما جزءان اجتمعا، أحدهما منعقد بالآخر فجوابهما واحد كقولنا: من يأتنا من يحسن نكرمه أي: من يحسن ممن يأتينا نكرمه. وأمّا نحاة البصرة فقد جعلوا قوله (من كفر) مرفوعاً بالردّ على الذين في قوله: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ﴾[5] والمعنى إنّما يفتري الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه ثم استغنى إلاّ من أُكرِه وقلبه مطمئن بالإيمان[6].

ثانياً: موقفه من النحاة السابقين

مرّ في الفصل الثاني من هذا البحث في موارد العيني اللغوية والنحوية أنّه اعتمد في موارده الكتب والأعلام، ولسنا في هذا الباب بصدد إعادة الكلام عن الأعلام، إلاّ أنّنا سنبحث في طائفة من الأعلام النحاة لنقف على موقف العيني من هؤلاء النحاة من خلال عرضه لآرائهم في المسائل النحوية التي وردت في كتابه (عمدة القاري).

---

(1) ينظر الكتاب: 1: 378 هامش رقم (1).
(2) عمدة القاري: 14: 248 وينظر: الجمل: 189 وشرح ابن يعيش: 2: 63.
(3) الكتاب: 1: 377 وينظر: النكت: 1: 404.
(4) سورة النحل، الآية: 106.
(5) سورة النحل، الآية: 105.
(6) عمدة القاري: 24: 95.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنّنا لا نورد هنا كل النحاة الذين ورد لهم ذكر عند العيني ولا كل المسائل النحوية التي وردت عند من نعرض له بالبحث، ولكنّنا سنعرض نماذج منتقاة تبيّن موقف العيني في التأكيد والترجيح أو المعارضة والردّ.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)

أصل (لَنْ)

وفي معرض عرضه لآراء الخليل بن أحمد النحوية ذكر العيني[1] أنّ في أصل (لَنْ) ثلاثة مذاهب أولها: أنّه حرف مقتضب برأسه وهو مذهب الجمهور وقد ذكره سيبويه[2]، والثاني: مذهب الفرّاء وهو أنّ أصله (لا) فأُبدِلت النون من الألف فصار (لن) والثالث: مذهب الخليل[3] والكسائي وهو أصله (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين وذلك لكثرته في كلام العرب كما قالوا: وَيْلُمِّهِ في (وَيْ لأُمِّهِ).

ويبدو أنّ الراجح قول الجمهور، وذلك لأنّ ما ذهب إليه الفرّاء لم يرد به نص، وأمّا ما ذهب إليه الخليل بن أحمد فقد ضعّفه ابن يعيش إذ لا دليل يدل عليه، وقد ردّ سيبويه ذلك لجواز تقدّم معموله عليه إذ لو كانت مركّبة من (لا أنْ) لكان ذلك ممتنعاً كامتناع: زيداً لا أنْ اضرب[4].

مجيء الماضي من الفعل (يوشك)

مرّ بنا أنّ (يوشك) من أفعال المقاربة وقد ذكر العيني[5] أنّ الخليل حكى استعمال الماضي منه خلافاً للأصمعي واستدلّ بقول الشاعر:

وَلَــوْ سَــأَلُــوا الــشّــرَابَ لأَوْشَــكُــونَــا

وقد وافق العيني[6] الخليل فيما ذهب إليه في ورود الماضي منه وقد غلّط من أنكر استعماله حيث ذكر أنّه كثير استعماله واستشهد بقول جرير:

(1) عمدة القاري: 1: 319.
(2) الكتاب: 3: 5.
(3) الكتاب: 3: 5. وينظر: الحلل في إصلاح الخلل: 92.
(4) شرح ابن يعيش: 7: 16. وينظر: الكتاب: 3: 5 والمقتضب: 2: 8.
(5) عمدة القاري: 12: 35. وينظر: شرح ابن عقيل: 1: 338.
(6) عمدة القاري: 1: 162.

إذا جَهِلَ اللئيمُ ولَمْ يقدّر لبعضِ الأمرِ أوشكَ أنْ يُصابَا

سيبويه (ت180هـ)

ورد ذكر سيبويه في عمدة القاري كثيراً في مواضع متعدّدة منها اللغوية ومنها النحوية، حيث أورد العيني آراء سيبويه في كثيراً من المسائل النحوية، وفي هذه المسائل نرى العيني يعرض آراء سيبويه من غير أنْ يعلّق عليها وأحياناً نجده يوافقه في الرأي. وفي هذا المقام لا أرى موجباً لذكر جميع المسائل التي عرضها العيني في كتابه وإنّما سأكتفي ببعض منها:

التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً

في قوله ﷺ: «نِعْمَ المنيحة اللُّقحة الصَّفيّ منيحةً» وقوله: «نِعْمَ الرجُل مِن رَجُلٍ» أورد العيني[1] فيه وقوع التمييز بعد فاعل نِعْمَ ظاهراً، ونقل فيه خلافاً بين سيبويه والمبرّد، فقد منعه سيبويه[2] إلاّ إذا أُضمِر الفاعل كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[3]، وذلك لأنّ فائدة المجيء بالتمييز رفع الإبهام به ولا إبهام إلاّ بعد الإضمار فتعيّن تركه مع الإضمار[4]. وذهب المبرّد[5] إلى جواز ذلك واستدلّ بقول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز ﷺ:

تَزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا[6]

وحجّته في جوازه (الغلوّ في البيان والتأكيد)[7].

وقد ذهب ابن مالك إلى مخالفة سيبويه مؤيّداً ما ذهب إليه المبرّد فقال: (ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول: إنّ التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام... وهذا الكلام تلفيق عار من التحقيق فإنّ التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإنْ لم يرفع إبهاماً فإنّ التوكيد به حاصل، فيسوغ استعماله كما ساغ استعمال الحال مؤكّدة نحو ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[8]... مع أنّ الأصل فيها

---

(1) عمدة القاري: 13: 185 و20: 58.
(2) ينظر الكتاب: 2: 179.
(3) سورة الكهف، الآية: 50.
(4) شواهد التوضيح: 167.
(5) ينظر المقتضب: 2: 150.
(6) شرح ديوان جرير: 135. وينظر: المقتضب: 2: 105 والخصائص: 1: 83 و396.
(7) شرح ابن يعيش: 7: 132.
(8) سورة النمل، الآية: 10، القصص، الآية: 31.

أنْ يبيّن بها كيفية مجهولة)[1]. في حين نرى أن ابن جني[2] قد ردّ ما استدلّ به المبرّد وجعل (زاداً) في البيت زائدة وأنَّ فاعل (نِعْمَ) مُظْهَر فلا حاجة به إلى أن يفسّر به وعدّه من ضرورات الشعر.

حذف التاء من الفعل المضارع

وفي قول عائشة ﵂: «فَكَانَتْ تَأتيني فَتَحدّثُ عِنْدِي... الحديث» ذكر العيني[3] أنّ قولها (تحدّث) بلفظ المضارع وأصله (تتحدث) فحذفت إحدى التاءين منه، وأشار إلى أنّ فيه خلافاً، فعند سيبويه[4] أنّ المحذوف هو التاء الثانية وعلّل ذلك بأنّ الثقل نشأ منها، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[5] وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[6] فالتاء الثانية أوْلى بالحذف، وذلك لأنّها هي التي تسكن وتدعم في قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰءْتُمْ﴾[7] فكما اعتلت هنا حذفت في أوّل الفعل المضارع. وأشار العيني[8] كذلك إلى أنّ بعضهم يجعل الأُولى هي المحذوفة لأنّها زائدة. إلاّ أنّه لم يرجّح رأياً منها.

أفعل التفضيل من الثلاثي المزاد

ذهب النحاة إلى أنّ من شروط أفعلِ التفضيل أنْ يصاغ من ثلاثي غير مزاد فيه وذلك لأنّه يكون بهمزة زائدة أولاً وثلاثة أحرف أُصول نحو: اخرج واستخرج، ففي بناء أفعل التفضيل منه يلزم أنْ يحذف منه شيء وهذا يكون حينئذٍ هدماً للاسم، فضلاً عن اللبس الذي يحدثه الحذف في المعني، فلو قلنا في أخرج (خرج) بحذف الهمزة لالتبس بـ (أخرج) من الخروج[9]. وأمّا إذا أُريد صوغ أفعل التفضيل منه فإنّه يُتوصّل إلى ذلك بفعل ثلاثي يفيد شِدّة

(1) شواهد التوضيح: 167 وينظر: شرح ابن الناظم: 470 ـ 471.
(2) الخصائص: 1: 395 ـ 396.
(3) عمدة القاري: 4: 197.
(4) ينظر: الكتاب: 4: 476.
(5) سورة القدر، الآية: 4.
(6) سورة آل عمران، الآية: 143.
(7) سورة البقرة، الآية: 72. وتتمة الآية: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰءْتُمْ فِيهَا﴾.
(8) عمدة القاري: 4: 197.
(9) شرح ابن يعيش: 6: 91 وشرح الكافية للرضي: 2: 212 ـ 213.

ذلك الأمر وثباته، وتنصب مصادر تلك الأفعال المقصودة بالتفضيل بوقوع تلك الأفعال عليها نحو: أسرع انطلاقاً وأجود ذهاباً[1].

وقد أجاز العيني[2] مجيء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد وذلك في إعراب (أذهبت) من قوله ﷺ: «يا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ... مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصاتِ عَقْلٍ ودِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ... الحديث» وقد أشار إلى أنّ هذا مذهب سيبويه، وأنّ القياس فيه أشدّ إذهاباً.

والذي ذهب إليه سيبويه هو قياس من باب (أفعل) مع كونه ذا زيادة، ويؤيّد ما ذهب إليه كثرة السماع كقولهم: هو أعطاهم للدينار وأَوْلاهم للمعروف، والذي سوّغ ذلك قلّة التغيير، فقد تحذف الهمزة منه ويردّ إلى الثلاثي ثم يبنى منه أفعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الإفعال[3]. ونسب الزمخشري[4] ما ذهب إليه سيبويه إلى الشذوذ، وهذا الشذوذ جعله ابن يعيش[5] من جهة الاستعمال لا القياس.

معنى (واو) العطف

العطف أصل أقسام الواو وأكثرها، وهي مُشْرِكة في الإعراب والحكم. وقد اختلف النحويون في معناها، فذهب جمهور النحاة إلى أنّها للجمع المطلق ففي قولنا: قام زيد وعمرو، يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أنْ يكونا قاما مَعاً في وقت واحد، والثاني: أنْ يكون (زيد) قام أوّلاً، والثالث: أنْ يكون (عمرو) قام أوّلاً[6].

وذهب قوم من النحويين إلى أنّها تفيد الترتيب وهو مذهب قطرب وثعلب وأبي عمرو الزاهد والربيعي وهشام[7]، ونقل ابن الخبّاز[8] أنّ الشافعي رضي الله عنه يذهب إلى أنّها للترتيب، وقال

(1) شرح ابن يعيش: 6: 92.
(2) عمدة القاري: 3: 271.
(3) شرح ابن يعيش: 6: 92 وشرح الكافية للرضي: 2: 213 - 214 وشرح الكافية لابن جماعة: 347.
(4) المفصل: 232 - 233.
(5) شرح ابن يعيش: 6: 93.
(6) الجنى الداني: 158.
(7) الجنى الداني: 159 - 160 وشرح التصريح: 2: 135.
(8) الغرة المخفية: 1: 383 وينظر: الجنى الداني: 159 - 160.

ابن مالك في التسهيل[1]: (وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدّم بقلّة). وذهب الإمام أبو الحسين[2] المزني[3] مذهب السيرافي[4] في أنّ الكوفيين والبصريين كلّهم قالوا بإفادة الواو الجمع، وقد تصدّى ابن هشام الأنصاري[5] إلى ما ذهب إليه السيرافي في قوله: (إنّ النحويين واللغويين أجمعوا على أنّها لا تفيد الترتيب) وردّه لنقله عن قطرب والفرّاء وغيرهما.

وأمّا سيبويه، فقد نقل العيني أنّ الواو عنده تفيد الشّركة حيث يقول في: (باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارّ فجرها عليه كما أشرك بينهما في النعت فجزيا على المنعوت: وذلك قولك: مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أوْلى من الحمار... وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء مع شيء لأنّه يجوز أنْ تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور (عمرو) ويجوز أنْ يكون (زيداً) ويجوز أنْ يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة)[6].

ولو تتبّعنا ما ذهب إليه العيني[7] لوجدناه ينحو منحى سيبويه في أنّ الواو العاطفة تفيد الشّركة وذلك من خلال إعراب قوله ﷺ: «... فليلبس الخُفّين وليقطعهما... الحديث» حيث عطف قوله (وليقطعهما) على قوله (فليلبس) واللبس بعد القطع. فقد خرّج العيني الحديث على أنّ الواو لا تفيد الترتيب ومعناها الشّركة والجمع مطلقاً من غير دلالة على تقديم أو مصاحبة وجوّز قولهم: جاء زيد وبكر قبله وعمرو معه وخالد بعده واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[8] وقوله ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[9].

والذي يبدو، أنّ الحق ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة في أنّ (الواو) لا تفيد

(1) التسهيل: 174 وينظر: مغني اللبيب: 2: 354.
(2) صاحب كتاب الحروف. وذكر محققا هذا الكتاب أنّهما لم يعثرا على ترجمته. ينظر: مقدمة تحقيق الحروف: 5.
(3) الحروف: 99.
(4) الجنى الداني: 159 ومغني اللبيب: 2: 354 وينظر: شرح الكافية للرضي: 2: 364.
(5) مغني اللبيب: 2: 354.
(6) الكتاب: 1: 437 ـ 438.
(7) عمدة القاري: 2: 222.
(8) سورة البقرة، الآية: 58.
(9) سورة الأعراف، الآية: 161.

الترتيب وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[1] وذلك أنّ ما أُنزِل إلى محمد ﷺ متأخر عمّا أُنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء، ولكن هذا لا يعني أنّها لا تأتي للترتيب، فقد تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصحّ أنْ يكون المعطوف بعد المعطوف عليه كما يصحّ أنْ يكون قبله أو مصاحباً له. وربّما قُدّم شيء في موطن وأُخّر في موطن آخر والقصة واحدة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[2] وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[3]، حيث قدّم السجود على القول في سورة البقرة وأخّره على القول في سورة الأعراف ولا تناقض في هذا لأنّ الواو لا تفيد الترتيب[4].

فالتقديم والتأخير بالواو يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير، فالتقديم يكون لغرض الاهتمام والعناية بالمتقدّم. والعناية هذه تختلف باختلاف المواطن، ولا يكون التقديم والتأخير اعتباطاً وإنّما فيه فائدة كبيرة وله أسباب متعدّدة يقتضيها السياق، فقد يكون السياق متدرّجاً من القلّة إلى الكثرة نحو قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[5] فتدرّج من القلّة إلى الكثرة لأنّ كلّ طائفة من المذكورين في الآية أقلّ من التي بعدها، وقد يكون التدرّج من الكثرة إلى القلّة وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[6] فالتدرّج هنا كان من الكثرة إلى القلّة فبدأ بالقنوت وهو عموم العبادة ثم السجود لأنّه أقلّ منه وأخصّ ثم الركوع لأنّه أخصّ من السجود وأقلّ منه[7].

الكسائي (ت189هـ)

كسر همزة (إن) وفتحها

وفي قوله ﷺ في التلبية: «إنّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لك» ذكر العيني[8] أنّ (إنّ) روى بفتح

(1) سورة البقرة، الآية: 136.
(2) سورة البقرة، الآية: 58.
(3) سورة الأعراف، الآية: 161.
(4) معاني النحو: 3: 211.
(5) سورة البقرة، الآية: 125.
(6) سورة آل عمران، الآية: 43.
(7) معاني النحو: 3: 212 - 214.
(8) عمدة القاري: 9: 172 - 173.

الهمزة وكسرها، ووجّه كلاً من الروايتين، أمّا وجه الكسر فعلى الاستئناف وهو ابتداء كلام كأنه لما قال: لبيك استأنف كلاماً آخر فقال: إن الحمد والنعمة لك وهو اختيار المبرّد والكسائي، وأمّا وجه الفتح فعلى التعليل كأنّه يقول: أجبتك لأنّ الحمد والنعمة لك.

وذكر العيني أيضاً أنّ الكسر أجود عند الجمهور، وأنّ ثعلباً قال لأنّ من كسر جعل معناه أنّ الحمد لك على كلّ حال، وقال الخَطّابي إنّ الفتح ما لهج به العامّة. وذكر العيني كذلك أنّ المعنى بالكسر والفتح عند ابن البر[1] واحد، وذلك لأنّ من فتح أراد أنّ الحمد لك على كل حال، واعترض عليه العيني وذلك لأنّ التقييد ليس في الحمد وإنّما هو في التلبية فبالكسر يقتضي المعنى أنْ تكون الإجابة مطلقة غير معلّلة فهو أهمّ وأكثر فائدة.

إعراب (ما)

مرّ بنا أنّ العيني[2] رجّح ما ذهب إليه الكسائي وغيره في كسر همزة (إن) وفتحها وفي هذه المسألة نجده يذكر ما ذهب إليه الكسائي من غير ترجيح أو ردّ وذلك في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3] حيث ذكر الكسائي إلى أنّ (ما) صلة كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[4] وكقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[5].

إعراب (سبحان الله)

في معرض تفسير قول البخاري (باب فضل التسبيح)[6] وهو قول (سبحان الله) ذكر العيني بيان معناه وإعرابه، والذي يعنينا في هذا الموطن هو إعرابه، فقد ذكر أنّ (سبحان الله اسم مصدر وهو التسبيح، وقيل: بل (سبحان) مصدر لأنّه سمع له فعل ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أُفرد منع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون كقوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[7]

(1) هكذا ورد في **عمدة القاري** ولعله ابن عبد البر.
(2) **عمدة القاري**: 18: 196.
(3) سورة المائدة، الآية: 13. وتتمتها: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾.
(4) سورة المؤمنون، الآية: 40. وتتمتها: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾.
(5) سورة آل عمران، الآية: 159.
(6) **صحيح البخاري**: 4: 114.
(7) البيت للأعشى، **ديوان الأعشى الكبير**: 143. وينظر: **الكتاب**: 1: 324 **والمقتضب**: 3: 218.

وجاء منوناً كقوله:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يَعودُ لَهُ   وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[1]

فقيل صرف ضرورة[2] وقيل هو بمنزلة قبل وبعد، إنْ نُوِي تعريفه بقي على حاله وإنْ نُكِّرَ أُعرِب منصرفاً وهذا البيت يساعد على كونه مصدراً لا اسم مصدر لوروده منصرفاً، ولقائل القول الأول يجيب عنه بأنّ هذا نكرة لا معرفة، وهو من الأسماء اللازمة النصب على المصدرية فلا ينصرف، والناصب له فعل مقدّر لا يجوز إظهاره)[3].

وظاهر كلامه يوضِّح موقفه إزاءه، إذ رجّح كونه مصدراً، وقد نصّ في مواطن أُخرى من كتابه على أنّ (سبحان الله) منصوب على المصدرية بفعل محذوف تقديره: سبّحت سبحان الله[4]. ونقل عن الكسائي فيه وجهاً آخر وهو كون (سبحان الله) منادى تقديره: يا سبحانك، وذكر أنّ جمهور النحويين منعوا هذا الوجه[5].

الزمخشري (ت538هـ)

ضمّن العيني كتابه كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية والقراءات القرآنية التي يرد من خلالها ذكر الزمخشري، ونحن في هذا الموضع سنبيّن طائفة من المسائل النحوية لنقف على موقف العيني من الزمخشري فيما أورد له من آراء.

(أَلاَ) للتنبيه

كلمة (أَلاَ) في قوله ﷺ: «أَلا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمى... الحديث»، ذكر العيني[6] في معرض تفسيره للحديث الشريف أنّها حرف تنبيه يدلّ على تحقق ما بعدها وتدخل في الجملتين نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[7] وقوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

(1) البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه: 376 وينظر: **الكتاب**: 1: 326 و**المقتضب**: 3: 217 وفيه (نعوذ به).

(2) ينظر: **الكتاب**: 1: 326.

(3) **عمدة القاري**: 23: 25.

(4) م.ن: 23: 25 و26. وينظرِ: **الكشاف**: 2: 436.

(5) **عمدة القاري**: 23: 25.

(6) **عمدة القاري**: 1: 299.

(7) سورة البقرة، الآية: 13.

عَنْهُمْ﴾[1]، وقد أفادت التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2]. وفي هذا الموضع نقل قول الزمخشري: (ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلّا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم)[3] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[4].

معنى (لَنْ)

مرّ بنا في موضع سابق من هذه الرسالة أصل (لَنْ) والاختلاف فيه، والذي يلزم ذكره ههنا ما ذكره العيني في معنى (لَنْ) في قوله ﷺ «إنّكَ لَنْ تُنفِقَ نَفَقَةً... الحديث» لنقف على رأي الزمخشري فيها وما دار حوله من كلام. فقد ذكر العيني[5] أنّ الزمخشري كان يرى في الكشاف[6] أنّ (لَنْ) تفيد توكيد النفي، وفي الأُنموذج تفيد تأبيد النفي. وخالفه العيني في هذا معلّلاً ذلك بأنّ الزمخشري قد رُدّ فيما ذهب إليه لأنّ قوله ذلك دعوى بلا دليل، ونقل قولهم إنّ (لَنْ) (لو كانت للتأبيد لم يقيد نفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[7] ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[8] تكراراً، والأصل عدمه)[9].

والظاهر أنّ العيني قد وهم فيما نسبه إلى الزمخشري في إفادة (لن) تأبيد النفي وتأكيده، والذي أوقعه في هذا الوهم ما نقله عن ابن هشام في المغني. وقد سبقه في هذا الوهم جلّة من شيوخ العربية كان في طليعتهم الرضي[10] والمرادي[11] وابن هشام[12] وتابعهم في هذا الوهم

(1) سورة هود، الآية: 8.
(2) سورة القيامة، الآية: 40.
(3) **الكشاف**: 1: 180.
(4) سورة يونس، الآية: 62. وتمامها: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.
(5) **عمدة القاري**: 1: 319.
(6) ينظر **الكشاف**: 2: 112 ـ 113.
(7) سورة مريم، الآية: 26.
(8) سورة البقرة، الآية: 95.
(9) هذا نص ابن هشام في **المغني**: 1: 284 نقله العيني ولم ينسبه. ينظر: **الكليات**: 4: 161.
(10) ينظر: **شرح الكافية للرضي**: 2: 235 فقد ردّ إفادة (لن) لتأبيد النفي ولكنه لم يصرح بنسبته.
(11) ينظر: **الجنى الداني**: 270.
(12) ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 284.

الشيخ خالد الأزهري(1) والأُشموني(2) والسيوطي(3) وغيرهم. حيث ذكروا أنّ (لَنْ) عند الزمخشري تفيد التأبيد في الأُنموذج وزعموا أنّ ذلك حمله عليه اعتقاده المعتزلي(4). يقول ابن هشام: (ولا تفيد (لَنْ) توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافاً له في أُنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل)(5). ونقل السيوطي قول ابن مالك: (وحمله على ذلك اعتقاده في ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾(6) أنّ الله لا يُرَى وهو باطل. وردّه غيره بأنّها لو كانت للتأبيد لم تقّيد نفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾)(7).

وبناء على هذا الوهم أثبت قسم من الباحثين المحدثين تأبيد النفي في (لَنْ) وبنوا عليه الأحكام المتعلّقة بـ (لَنْ) في دراساتهم النحوية. فقد ذكر الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف(8) أنّ الزمخشري يرى أنّ (لَنْ) تفيد تأبيد النفي وطول المدة مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾(9) وذكر أنّ قوله (أبداً) بعد (لَنْ) تأكيد لما تعطيه (لَنْ) من النفي الأبدي.

وكذلك أثبت الدكتور خليل أحمد عمايرة(10) تأبيد النفي في (لن) ونسبه إلى بعض النحاة ولم يذكره(11). وعلى هذا الوهم بنى بحثه الموسوم بـ (الجملة التحويلية الفعلية) في دراسته الوصفية التحليلية ضمن كتابه (في التحليل اللغوي) وجرّه هذا الوهم إلى أكثر من هذا فجعل إفادة تأبيد النفي (وهو القول السديد فيها). فقد فصّل القول فيها فذكر أنّ (لَنْ) إنْ كانت في جملة بغير قيد زماني تكون للتأبيد أو للنفي المطلق زماناً نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾(12)، إذ لا قيد فيها، فهي لتأبيد النفي ولمطلق الإشارة إلى زمان المستقبل، وما

(1) ينظر: **شرح التصريح**: 2: 229.
(2) ينظر: **شرح الأشموني**: 3: 548.
(3) ينظر: **همع الهوامع**: 2: 4.
(4) **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**: 216.
(5) **مغني اللبيب**: 1: 284 وينظر: **الجنى الداني**: 270 **وشرح التصريح**: 2: 229.
(6) سورة الأعراف، الآية: 143. وتمام الآية: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾.
(7) **همع الهوامع**: 2: 4 وينظر: **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**: 216.
(8) **في بناء الجملة العربية**: 387 - 388.
(9) سورة الأعراف، الآية: 143.
(10) **في التحليل اللغوي**: 181 - 185 **وأسلوبا النفي والاستفهام في العربية**: 83 - 87.
(11) الراجح أنه كان يعني به الزمخشري لأنه أحال إلى **الكشاف** (1: 248). ينظر: **في التحليل اللغوي**: 181 هامش رقم (1).
(12) سورة الحج، الآية: 73.

جاء في الجملة ما يفيد التأبيد نحو (أبداً) في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ يكون من قبيل التوكيد. وإنْ كانت الجملة المنفية بـ (لَنْ) مقيّدة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1] فإنّ هذه القيود (اليوم) و(حَتَّى) أفادت تحديد الزمن وقطع تأبيد النفي في الحكم.

وعند تحقيق هذه المسألة نجد أنّ ما ذهب إليه ابن هشام في نفي التوكيد مردود (فقد أجمع النحاة على أنّ النفي بـ (لَنْ) آكد من النفي بـ (لا)[2] وما قاله ابن يعيش[3] والرضي[4] وأبو حيان[5] وغيرهم من النحويين يؤيّد ما ذهب إليه الزمخشري في إفادة (لَنْ) لتوكيد النفي في قوله: ((لَنْ) لتأكيد ما تعطيه (لاَ) من نفي المستقبل تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني. قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[6] وقال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾[7][8]. وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾: ((لَنْ) أخت (لا) في نفي المستقبل إلاّ أن تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا الدلالة على أنّ خلق الذباب منهم مستحيل منافٍ لأحوالهم كأنّه قال: محال أنْ يخلقوا)[9].

وعلى هذا نجد أنّ ما قاله ابن هشام وغيره من النحويين غير مطابق لما ذكره الزمخشري وقد نفاه الدكتور فاضل السامرائي وذلك لأنه (ليس في الأنموذج ما ذكره النحويون، وإنّما فيه: و(لَنْ) نظيرة (لاَ) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد)[10]. وما بناه الباحثون المحدثون من أحكام فيما يتعلّق بإفادة (لَنْ) لمعنى التأبيد فإنّه يستند إلى أساس لا يعدو كونه مَحْضَ وَهْم ـ والله أعلم ..

(1) سورة آل عمران، الآية: 92.
(2) أساليب النفي في العربية: 91. وينظر: دراسات في الأدوات النحوية: 59 .
(3) شرح ابن يعيش: 8: 111.
(4) شرح الكافية للرضي: 2: 235.
(5) البحر المحيط: 1: 107.
(6) سورة الكهف، الآية: 60.
(7) سورة يوسف، الآية: 80.
(8) المفصل: 307. وينظر: شرح ابن يعيش: 8: 111.
(9) الكشاف: 3: 22. وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 217.
(10) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 217. نقله عن الأنموذج: 17.

إعراب (عرفات)

في قول عروةﷺ: «كَانَ النّاسُ يُطوفُونَ في الجَاهِلِيّةِ... وَكان يُفِيضُ جَمَاعَةٌ الناس من عرفاتٍ... الحديث» ذكر العيني[1] قول الكرماني إنّ (عرفات) علم للموقف وهو منصرف إذ لا تأنيث فيها، ومال إلى ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب (عرفات) وأورد نصّ الكشاف: (فإنْ قلت: هلاّ منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث؟ قلت: لا خلو التأنيث إمّا أنْ يكون بالتاء التي في لفظها وإمّا بتاء مقدّرة كما في سعاد، فالتي في لفظها ليست للتأنيث وإنّما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصحّ تقدير التاء فيها لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث مانعة من تقديرها، كما لا يقدّر تاء التأنيث في بيت لأنّ التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنّث كتاء التأنيث فأبت تقديرها)[2]. وقد خالف ابنُ مالك الزمخشريّ إذ يقول: (اعتبار تاء عرفات في منع الصرف أَوْلَى من اعتبار تاء نحو: عرفة ومسلمة لأنّها تأنيث مع جمعية ولأنّها لا تتغير في وصل ولا وقف)[3].

(هَلْ) بمعنى (قَدْ)

تكون (هَلْ) مختصة بالتصديق ويجاب عنها بنعم أوْلا[4]، وقد أشار العيني إلى أنّها تكون للاستفهام التقريري وليس الاستفهام الحقيقي، وذكر أنّ جماعة من المفسّرين صرّحوا بذلك، وقد تخرج (هَلْ) عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أُخرى[5]، ومن هذه المعاني أنْ تكون بمعنى (قد) بخلاف الهمزة، وقد صرّح بذلك جماعة من المفسّرين والنحويين منهم ابن عباسﷺ والكسائي والفرّاء والمبرّد، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[6] وألمح العيني إلى اختلافهم في تقريرها هذا المعنى[7]. فقد ذكر، نقلاً عن الزمخشري في المفصّل، أنّ (هل) عند سيبويه بمنزلة (قد) والاستفهام مستفاد من همزة مقدّرة

(1) عمدة القاري: 10: 4.

(2) ينظر: الكشاف: 1: 348.

(3) مغني اللبيب: 2: 341 وينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: 274.

(4) الجنى الداني: 341 ومغني اللبيب: 2: 350 ومعاني النحو: 4: 613.

(5) تنظر هذه المعاني في معاني النحو: 4: 613 ـ 615.

(6) سورة الإنسان، الآية: 1.

(7) عمدة القاري: 4: 171 و19: 270.

معها[1] أي: إنّ أصل استعمالها: (أهل؟) ولكنهم تركوا ألف الاستفهام لأنّ (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام[2]. وذكر أيضاً أنّ الزمخشري ذهب في الكشاف إلى أنّها بمعنى (قد) على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان حين زمان قريب حين من الدهر[3].

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري أنّ جماعةً قد عكسوا ما قاله الزمخشري وخالفوه، فزعموا أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً، وهو الصواب عنده[4]. غير أنّ موقف العيني كان واضحاً حيال هذه المسألة، فقد وافق الزمخشريّ فيما ذهب إليه، وبالغ في موافقته الزمخشري فقال: (ومن عكس الزمخشري ههنا فقد عكس نفسه:

إذَا قَالَتْ حذامُ فصدِّقوهَا فإنَّ القولَ ما قالتْ حذامُ)[5]

وقد ذهب أُستاذنا الدكتور فاضل السامرائي إلى موافقة ابن هشام الأنصاري، وذلك لأنّ (هل) ليست بمعنى (قد) تماماً، ولا يصحّ إبدالها بـ (قد) أو إبدال (قد) بها لأنّها ما زالت استفهامية فلا يصحّ أنْ نقول في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾[6] هل سمع الله قول التي تجادلك؟[7].

والذي يرجّح ما ذهب إليه أُستاذنا الفاضل أنّ (المقصود من أمثال هذا التعبير إشراك المخاطَب في الأمر ليقرّر ويجيب بنفسه في حين لو ذكره بصورة الخبر لكان إخباراً من قبل المتكلّم نفسه، فقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ...﴾ يشترك الخاطبين في الأمر ويطلب منهم الإجابة عن هذا السؤال ولو أجابوا لقالوا: نَعَمْ أتى ذلك على الإنسان. فالفرق بين (قد أتى على الإنسان حين من الدهر) و(هل أتى على الإنسان حين من الدهر) أنّ المتكلّم في الأُولى قرّر هذا الأمر ابتداء وأخبر به. وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرّره المخاطب بنفسه،

(1) ينظر: الكتاب: 3: 189 والمفصل: 319.
(2) معاني النحو: 4: 618.
(3) ينظر: الكشاف: 4: 194 والمفصل: 319 وشرح ابن يعيش: 8: 147.
(4) مغني اللبيب: 2: 352.
(5) عمدة القاري: 4: 171 و19: 270. ونسبه العيني في شرح الشواهد (3: 268) إلى لجيم بن صعب.
(6) سورة المجادلة، الآية: 1.
(7) معاني النحو: 4: 619.

فبدل أنْ يقولها المتكلّم ابتداء يكون المخاطب مشاركاً في إصدار الحكم)[1].

ابن مالك (ت672هـ)

استدلّ العيني بأقوال ابن مالك وآرائه، وشأنه مع ابن مالك كسلفه من النحاة، فهو يعرض بعض آرائه من غير ترجيح أو مخالفة، في حين يوافقه أو يخالفه في مسائل أُخرى.

استعمال (قَطّ) غير مسبوقة بنفي

في قول حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه: «صلّى بنا النبي ﷺ ونَحْنُ أكثرُ مَا كُنّا قَطّ وآمنهِ بِمنى رَكْعَتينِ» أورد العيني[2] تفسير كلمة قَطّ وإعرابها، حيث ذكر أنّها متعلّقة بمحذوف تقديره: ونحن ما كنا قَطّ في وقت أكثر منّا في ذلك الوقت ولا آمن منّا فيه، وقد علّل بعضهم تعلّق (قَطّ) بمحذوف بأنّها (أي قَطّ) تختصّ بالماضي المنفي واستطرد أنّه لا منفي هنا، وردّ العيني على هذا بقول ابن مالك: (استعمال قَطّ غير مسبوقة بالنفي ممّا خفي على كثير من النحويين وقد جاء في هذا الحديث بدونه وله نظائر)[3]، وكذلك ذكر العيني أنّه قيل إنّها [قَطّ] بمعنى أبداً على سبيل المجاز.

وقال ابن هشام الأنصاري: (وتختص [قَطّ] بالمنفي، يقال: ما فعلته قَطّ، والعامة يقولون: لا أفعله قَطّ، وهو لحن)[4]. ولعلّ المرجّح ما ذهب إليه ابن مالك في جواز استعمال (قَطّ) غير مسبوقة بنفي وإنْ كان المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد النفي، وذلك لورودها في هذا الحديث من غير نفي[5].

وقوع التمييز بعد (مثل)

ومن المسائل التي أوردها العيني[6] في هذا الموضوع هي وقوع التمييز بعد (مثل) وذلك

---

(1) معاني النحو: 4: 619 - 620.

(2) عمدة القاري: 9: 298 - 299.

(3) شواهد التوضيح: 248.

(4) مغني اللبيب: 1: 175.

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 248.

(6) عمدة القاري: 12: 229.

في قوله ﷺ: «وَلَوْ كَانَ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً... الحديث» وهو قول ابن مالك ذكره في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[1]، وجعل ابن مالك من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[2] وقولهم (على التمرة مثلها زُبْداً) وقول الشاعر:

وَلَوْ مِثْلَ تُرْبِ الأرْضِ دُرّاً وعَسْجَداً بَذَلْتُ لِوَجْهِ اللهِ كَانَ قَلِيلا[3]

ومن المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذا الحديث والتي أشار إليها العيني في كتابه (عمدة القاري) هي بيان جواب (لو). فقد ذكر ابن مالك[4] وقوع جواب (لو) مضارعاً منفياً بـ (ما) وحقّ جوابها أنْ يكون ماضياً مثبتاً نحو: لو قام لقمت أو منفياً بـ (لم) نحو: لو قام لم أقم، وأمّا الفعل الذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً نحو: لو قمت لقمت، أو منفياً بـ (لم) نحو: لو لم تقم لقمت، أو يكون ماضياً مثبتاً نحو: لو قمتَ لقمتُ.

فقوله: (ما يسرني) جواب لو، والأصل فيه أنْ يكون ماضياً مثبتاً وهنا وقع مضارعاً منفياً بـ (ما) فكأنّه أوقع المضارع موضع الماضي أو كان الأصل: ما كان يسرني، فحذف (كان) وهو جواب (لو) وفيه ضمير وهو اسمه وقوله (ويسرني)[5] خبره، وذلك لأنّ حذف (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه نحو قوله ﷺ: «المرء مجزًى بعمله إنْ خيراً فخير.... الحديث»[6] أي: إنْ كان خيراً فجزاؤه خير، وقول الشاعر:

حَدِبَتْ علَيّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظَالِماً فيهم وإنْ مَظْلُومَا[7]

والتقدير: إنْ كنت ظالماً فيهم، وإنْ كنت مظلوماً[8].

---

(1) شواهد التوضيح: 127.
(2) سورة الكهف، الآية: 109.
(3) شواهد التوضيح: 127 وقال محققه (لم أقف على البيت في كتاب). ينظر هامش رقم (506).
(4) شواهد التوضيح: 127.
(5) عمدة القاري: 12: 229.
(6) شواهد التوضيح: 128 وقال محققه في هامش رقم (512): (لم أقف فيما تيسر من كتب الحديث على هذا الشاهد. وجاء في كتاب سيبويه: 1: 258، وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر).
(7) البيت للنابغة الذبياني. ديوانه: 225. وينظر: الكتاب: 1: 262.
(8) شواهد التوضيح: 127 - 128.

استعمال (وَا) في غير الندبة

وذلك في قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: «وَاعَجَبي لَكَ يا ابنَ عَبّاس.... الحديث»، فقد ذكر العيني[1] فيه رواية أُخرى هي: (وَا عَجَباً) بالتنوين كقوله: يا رجلاً كأنّه يندب على التعجب وذكر كذلك قول ابن مالك[2]: (و (وَا) في قوله: واعجباً لك، إذا نُوِّن اسم فعل بمعنى: أعجب، ومثله... (وَيْ) وجيء بعده بـ (عجباً) توكيداً. وإذا لم ينوّن فالأصل فيه: واعجبي فأبدلت.... الياء ألفاً وفيه شاهد على استعمال (وا) في غير الندبة كما هو رأي المبرِّد)[3].

من كل ما تقدّم نجد أنّ العيني يعرض آراء ابن مالك من خلال عرضه لبعض المسائل النحوية.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «أوّل ما بُدِئَ به رسولُ اللهِ ﷺ مِنَ الوَحْي.... فَقَالَ لَه وَرَقَةُ هذا الناموسُ الذي نزّل اللهُ عَلى مُوسى يَا ليتَنِي فيهَا جَذَعاً، ليتني أكونُ حَيّاً إذْ يُخْرِجُكَ قَومُكَ. فقال رسول اللهِ ﷺ: أوَمُخْرِجِيّ هُمْ؟ قَالَ نَعَمْ.... الحديث». في هذا الحديث الشريف أورد العيني كثيراً من المسائل النحوية واللغوية وذكر كذلك آراء العلماء في طائفة من هذه المسائل. وإنّنا في هذا الموضع ليست بنا حاجة لاستعراض هذه المسائل كلّها، والذي يعنينا من كلّ ذلك المسائل التي أورد فيها العيني آراء ابن مالك وأقواله لنقف على موقف العيني إزاء ابن مالك من خلال هذه المسائل.

إعراب (يا) التي تليها (ليت) وحذف المنادى

ففي قوله: (يا ليتني فيها) أي في أيام النبوة، ذكر العيني[4] قول أبي البقاء العكبري أنّ المنادى محذوف تقديره: يا محمد ليتني كنت حيّاً وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[5]، والتقدير: يا قوم ليتني كنت معهم، والأصل فيه أن (يا) إذا وليها ما لا يصلح

(1) عمدة القاري: 13: 17 - 18.

(2) شواهد التوضيح: 268 وينظر: مغني اللبيب: 2: 369.

(3) ينظر: المقتضب: 4: 269.

(4) عمدة القاري: 1: 58.

(5) سورة النساء، الآية: 73.

للنداء كالفعل نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[1] والحرف نحو: يا ليتني والجملة الاسمية نحو قوله:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ

يكون المنادى محذوفاً لدلالة النداء عليه[2].

وأورد العيني[3] اعتراض ابن مالك على أنّ (يا) التي تليها (ليت) للنداء والمنادى محذوف[4] إذ قال في شواهد التوضيح: (قلت: يظن أكثر الناس أنّ (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء والمنادى محذوف.... وهذا الرأي عندي ضعيف لأنّ قائل (يا ليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم عليها السلام: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾[5]. ولأنّ الشيء إنّما يجوز حذفه مع صحّة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء فإنّه يجوز حذفه لكثرة ثبوته.... فحسّن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل ادّعاء الحذف بخلاف (ليت) فإنّ المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً فادّعاء حذفه باطل لخلوّه من دليل)[6].

وقد خالفه العيني فيما ذهب إليه إذ قال: (قلت: دعواه ببطلان الحذف غير سديدة لأنّ دليله لم يساعده أمّا قوله: لأنّ قائل: ليتني قد يكون وحده الخ فظاهر الفساد لأنّه يجوز أنْ يقدّر فيه: نفسي، فيخاطب نفسه على سبيل التجريد فالتقدير في الآية: يا نفسي ليتني مِتُّ قبل هذا وههنا أيضاً يكون التقدير: يا نفسي ليتني كنت فيها جذعاً، وأمّا قوله: ولأنّ الشيء إنّما يجوز حذفه، فظاهر البعد لأنّه لا ملازمة بين جواز الحذف وبين ثبوت استعماله فيه)[7].

---

(1) هذا في قراءة الكسائي، والقراءة المشهورة: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: 25] وينظر: **حجة القراءات**: 525 - 526 **والكشف عن وجوه القراءات السبع**: 2: 156.

(2) وهناك تخريج آخر وهو أن يكون (يا) لمجرد التنبيه لئلا يرتكب حذف الجملة كلها. ينظر: **الجنى الداني**: 355 - 357 **ومغني اللبيب**: 2: 374.

(3) **عمدة القاري**: 1: 58.

(4) وقد ذهب ابن مالك في (**التسهيل**) إلى التفصيل في ذلك، وهو أن (يا) إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نداء، وإن وليها (ليت) أو (رب) أو (حبذا) فهي لمجرد التنبيه. ينظر: **التسهيل**: 179 وكذلك ينظر: **الجنى الداني**: 357 - 358. **ومغني اللبيب**: 2: 374.

(5) سورة مريم، الآية: 23.

(6) **شواهد التوضيح**: 59 - 61.

(7) **عمدة القاري**: 1: 58.

استعمال (إذْ) في المستقبل

تستعمل (إذْ) في أصل وضعها ظرفاً لما مضى من الزمان عند جمهور النحاة نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[1]، وذهب قسم منهم إلى أنّها قد تقع للاستقبال خلافاً للجمهور[2] واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾[3].

وفي قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: «.... إذْ يُخرِجكَ قومُك... الحديث» ذكر العيني أنّ ابن مالك جوّز استعمال (إذْ) في المستقبل مثل (إذَا) وأورد في ذلك قوله: (استعمل فيه (إذ) كـ (إذا) وهو استعمال صحيح وغفل عنه أكثر النحويين ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ﴾[5].... وقد استعمل كل منهما في موضع الآخر، ومن استعمال (إذا) موضع (إذ) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[6]، لأنّ الانفضاض واقع فيما مضى)[7].

وقال العيني: إنّ ابن مالك (تعقّبه شيخنا بأن النحاة لم يغفلوا عنه بل منعوا وروده وأوّلوا ما ظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا استعمل الصيغة الدالة على المضي لتحقيق وقوعه فأنزلوه منزلته.... وعند التحقيق ما ادّعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم أولى)[8]. وقد ردّ عليه العيني منتصفاً لابن مالك ومعتذراً له بأنّ النحاة قد غفلوا لأن التنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم وإنما هو من وظيفة أهل المعاني، وكذلك اعترض عليه فإنهم ـ أي النحاة ـ لم يمنعوه لوروده في القرآن في مواضع عدّة وردّ قوله: (وأوّلوا ما ظاهره) لأنّه ينافي قوله (منعوا)، وأمّا قوله: (ومجازهم أوْلى) فقد استبعده عن الأَوْلَوية وذلك لأنّ التعليل الذي علّله لهم هو عين التعليل الذي علّله ابن مالك في قوله: استعمل (إذ) في المستقبل كـ (إذا) وبالعكس.

---

(1) سورة التوبة، الآية: 40.

(2) الجنى الداني: 185، 188 ومغني اللبيب: 1: 80، 81 ومعاني النحو: 2: 631.

(3) سورة غافر، الآيتان: 70، 71.

(4) سورة مريم، الآية: 39.

(5) سورة غافر، الآية: 18.

(6) سورة الجمعة، الآية: 11.

(7) عمدة القاري: 1: 58 وينظر: شواهد التوضيح: 62 ـ 63.

(8) عمدة القاري: 1: 58.

اجتماع الهمزة وواو العطف

وقوله (أومخرجيّ) ذكر العيني[1] أنّ ابن مالك[2] جعل الأصل في أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[3] وقوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[4] والأصل فيه أنْ يجاء بالهمزة بعد العاطف وكان يجب أنْ يقال (وأمخرجي) فالواو للعطف على ما قبلها من الجمل والهمزة للاستفهام لأنّ أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدّم عليه جزء ما عطف عليه، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنّها أصل أدوات الاستفهام، وذلك لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه وكانت الهمزة بذلك أوْلى لأصالتها.

وذكر كذلك أنّ ابن مالك أشار إلى أنّ الزمخشري قد غفل عن هذا المعنى فادّعى أنّ بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده. وقد ردّ العينيُّ ابن مالك معتذراً للزمخشري، فذكر أنّ الزمخشري لم يغفل عن ذلك وإنّما ادّعى هذه الدعوى لدقة نظر فيه وذلك لأنّ قوله (أومخرجيّ هم) جواب ورد على قوله (إذ يخرجك) على سبيل الاستبعاد والتعجب، ولم يجوّز العيني أنْ يقدّر فيه تقديم حرف العطف على الهمزة ولأنّ هذه إنشائية وتلك خبرية، لذلك قدّمت الهمزة على أنّ أصلها أمخرجي هم من غير حرف العطف ولكن جيء بحرف العطف على محذوف تقديره أمعاديّ هم ومخرجيّ هم وذلك لمزيد استبعاد وتعجب. وقد استبعد العيني ما ذهب إليه ابن مالك في إنكار الحذف في مثل هذه المواضع وعلّل ذلك بأن مثل هذا الحذف من حلية البلاغة.

وكذلك خالف العينيُّ[5] ابنَ مالك في توجيه إعراب قول ابن عباس رضي الله عنهما: «.... وَيَتَدَاوَىٰ بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْت والسَّمْن» حيث جعله ابن مالك بالجرّ عطف على (ما) الموصولة لأنّها مجرورة بالباء، أي في قوله بما قيل: ووقع بالنصب وليس المعنى عليه، لأنّ الذي يأكل هو الآكل لا

(1) عمدة القاري: 1: 59.

(2) ينظر: شواهد التوضيح: 63 ـ 65.

(3) سورة آل عمران، الآية: 101.

(4) سورة العنكبوت، الآية: 61.

(5) عمدة القاري: 9: 154.

المأكول، وقد أجازه على الاتساع. وردّ العيني هذا التوجيه فقال: (لا حاجة إلى هذا التعسف بل يكون منصوباً على تقدير: أعني الزيتَ و(السمن) معطوف عليه، ويجوز الرفع فيهما على أنْ يكون الزيت خبر مبتدأ محذوف أي: هو الزيت والسمن عطف عليه).

ثالثاً: موقفه من شُرّاح صحيح البخاري

فيما مضى من بحث ذكرنا موقف العيني من طائفة من النحاة هم: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والكسائي (ت189هـ) والزمخشري (ت538هـ) وابن مالك (ت672هـ)، وهذا لا يعني أنّ العيني لم يذكر غيرهم، بل أورد في كتابه (عمدة القاري) كثيراً من النحاة وأورد آراءهم في كثير من المسائل النحوية، وفي الحقيقة أنّني أعرضت عن ذكرهم لئلا يتّسع البحث بما لا طائل تحته، وإنّما ذكرت من ذكرت لأبيّن موقف العيني منهم.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنْ أبيّن موقف العيني من شرّاح صحيح البخاري لنرى من خلال ذلك مدى تأثره بهم وأخذه منهم أو موافقته ومخالفته لهم، والذي يعنينا في هذا المجال أنْ نبحث في مواقفه إزاء اثنين منهم وهما الكرماني[1] وابن حجر العسقلاني، وإنّما وقع الاختيار عليهما لأنّ العيني أورد كثيراً من آراء الكرماني وأقواله ولا سيّما في المسائل اللغوية والنحوية وأكثر مِنْ ردّ أقواله وآرائه، وإنّما ابن حجر فذلك لأنّ العيني عاصره في حياته، إذ توفي ابن حجر في سنة (852هـ) وتوفي العيني في سنة (855هـ). وأورد العيني كثيراً من آراء ابن حجر وأقواله وردّ عليه كثيراً وعارضه في كثير من المسائل. ومن الضروري أنْ نفرد كلاً منهما بالبحث لنقف على موقفه إزاء كلّ منهما.

الكرماني

أورد العيني كثيراً من أقوال الكرماني وآرائه في كتابه ـ كما قلت ـ وكان العيني يورد قسماً من هذه الأقوال في المسائل اللغوية والنحوية ويكتفي بعرضها فقط، في حين يوضّح القسم الآخر ويوجّهه أحياناً، ويردّ عليه ويخالفه في أحيان كثيرة، وفيما يأتي بحث موجز لبيان ذلك.

(1) محمد بن يوسف بن علي الكرماني الإمام العلاّمة في الفقه والحديث والتفسير والعربية صاحب كتاب الكواكب الدراري بشرح صحيح البخاري (ت786هـ). ينظر: بغية الوعاة: 1: 279 ـ 280.

الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد

في قول عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتُني» ذكرنا سابقاً، أنّ من خصائص أفعال القلوب أنْ يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد، وفي هذا الموضع سنشير إلى ما أورده العيني[1] من قول الكرماني في تفسير هذا. فقد ذكر الكرماني[2] أنّه: إنْ كانت الرؤية بمعناها الأصلي فلا يجوز حذف أحد مفعوليه وإنْ كانت بمعنى الإبصار فلا يجوز اتحاد الضميرين. وقد وضّح هذا القول بإيراد قول الزمخشري[3] في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[4] أنّه أجاز حذف أحدهما لأنّه مبتدأ في الأصل فيحذف كالمبتدأ، وذكر كذلك أنه قد روى عنه ـ أي الزمخشري ـ أنه إذا كان الفاعل والمفعول عبارة عن شيء واحد جاز الحذف فأمكن الجمع بينهما وتقديره: رأيت نفسي، أو أعطى للرؤية التي بمعنى الإبصار حكم الرؤية التي في أفعال القلوب، وهذا من دقائق النحو.

وكذلك عرض العيني[5] ما ذهب إليه الكرماني في توجيه قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «.... فإذا هي مَطْوِيّة كَطيّ البِئْرِ وإذَا لَهَا قَرْنَانِ[6]....» قال الكرماني: (وفي بعضها (قَرْنَينِ) فإنْ قلت: فما وجهه إذ هو مشكل؟ قلت: إما أن يقال تقديره فإذا لها مثل قرنين فحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه كقراءة ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[7] بجرّ الآخرة أي عرض الآخرة. وإمّا أنْ يقال: إذا المفاجأة تتضمّن معنى الوجدان فكأنّه قال فإذا وجدت لها قرنين كما يقول الكوفيون في قولهم: كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو إيّاها، أنّ معناه فإذا وجدته هو إيّاها)[8]. وكذلك عرض كثيراً من أقواله وتوجيهاته لكثير من المسائل النحوية[9] وسأكتفي بما ذكرت له.

(1) عمدة القاري: 4: 305.
(2) الكواكب الدراري: 4: 171.
(3) ينظر الكشاف: 1: 479.
(4) سورة آل عمران، الآية: 169.
(5) عمدة القاري: 7: 169.
(6) هما: جانبان أو منارتان عن جانبي البئر تجعل عليهما الخشبة التي تعلق عليها البكرة. عمدة القاري: 7: 169.
(7) سورة الأنفال، الآية: 67.
(8) الكواكب الدراري: 6: 185.
(9) ينظر: عمدة القاري: 4: 111 و11: 254 و13: 92 و19: 92 و22: 107 و24: 37 و25: 99.

وقد يوضِّح ما يذكره الكرماني في بعض المسائل النحوية وذلك كما في توجيه قوله: (سمعاً وطاعةً) ذكر الكرماني[1] أنّه بالنصب والرفع وذكر العيني[2] أنّ الكرماني لم يبيّن وجهه، فبينه العيني ووضّحه، أمّا النصب فعلى أنّه مصدر لفعل محذوف تقديره: اسمع كلامك سمعاً وأطيعك طاعة، وأمّا الرفع فعلى أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: كلامك أو أمرك سمع أي مسموع وفيه مبالغة، وكذلك تقدير طاعة أي أمرك طاعة يعني مطاع أو أنت فيما تأمره.

وكذلك وضّح العيني ما ذكره الكرماني في إعراب قوله ﷺ: «قِفْ مَكانَكَ لا تَتْركَنْ أحَدَاً يَلْحَقُ بِنَا» كقولهم: لا تدن من الأسد يهلكك، حيث قال الكرماني: (وهو ظاهر على مذهب الكسائي)[3] فذكر العيني أنّ الكرماني لم يبيّن ذلك وقال: (هذا المثال غير صحيح عند غير الكسائي لأنّ فيه فساد المعنى، لأنّ انتقاء الدنّو ليس سبباً للهلاك، والكسائي يجوّز هذا لأنّه يقدّر الشرط إيجابياً في قوة: إنْ دنوت من الأسد يهلكْكَ)[4]. فقد ذهب الكسائي إلى جواز إضمار المثبت بعد المنفي وعلى العكس، عند قيام القرينة، فجوّز: لا تكفر تدخلِ النارَ أي: إنْ تكفر تدخلِ النار كما جوّز: لا تكفر تدخلِ الجنَّةَ، وجوز أيضاً أسلم تدخلِ النّار بمعنى: إنْ لا تسلم تدخلِ النار[5].

وذهب النحويون إلى وجوب كون الشرط المقدّر من جنس الفعل المصرّح به في الإثبات والنفي ولم يجوّزوا: لا تكفر تدخلِ النار، خلافاً للكسائي، لأنّ التقدير: إنْ لا تكفر، لذلك منعوا لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلْكَ ـ بالجزم .. إذا قدّر فعل الشرط من جنس المظهر وجب أنْ يكون نفياً فالتقدير: إنْ لا تدن من الأسد يأكلْك، لأنّ الأوّل نفي، وهو على هذا التقرير يؤدّي إلى فساد المعنى، وذلك لأنّ انتقاء الدنوّ ليس سبباً للأكل. وأمّا قولهم: لا تدنُ من الأسد يأكُلُكَ ـ بالرفع ـ فقد جوّزه النحاة لأنّ المعنى: يأكلُكَ إنْ دنوت منه[6].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «كانَ النبيُّ ﷺ أجْوَدَ النّاسِ وأجودُ ما يكون في رَمَضانَ» ذكر العيني أنّ الكرماني جوّز في كلمة (أجود) ـ الثانية ـ الرفع والنصب ولم يبيّن وجه أيّ منهما فقال مبيّناً قول الكرماني: (أمّا الرفع فهو أكثر الروايات ووجهه أنْ يكون مبتدأ وخبره

(1) الكواكب الدراري: 10: 164.
(2) عمدة القاري: 12: 181.
(3) عمدة القاري: 17: 53 وينظر: الكواكب الدراري: 15: 126.
(4) عمدة القاري: 17: 53.
(5) شرح الكافية للرضي: 2: 265 و267.
(6) شرح ابن يعيش: 7: 48 والإيضاح في شرح المفصل: 2: 37 وشرح الكافية للرضي: 2: 267.

محذوف، وكلمة (ما) مصدرية نحو قولك: أخطب ما يكون الأميرُ قائماً، أي: أجودُ أكوان الرسول [ﷺ] حاصل أو واقع في رمضان. وأمّا النصب فبتقدير لفظ (كان) أي: كان أجودَ الكون في شهر رمضان)[1].

وقد وافق العيني الكرماني في معنى اللام من تعليق البخاري رحمه الله: (وقال النبيّ ﷺ لِصَاحِبِ القَبْرِ: كَانَ لا يستترُ مِنْ بَولِهِ ولم يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النّاس)[2]، إذ أورد العيني في اللام من قوله (لصاحب) توجيهات منها ما ذهب إليه الكرماني بأنّها بمعنى (لأجل) وقيل إنّ اللام بمعنى (عن)، وهذا المعنى ذكره ابن الحاجب واحتجّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[3] وذكر بعضهم أنّها للتعليل، غير أنّ العيني رجّح ما ذهب إليه الكرماني وهو الأصوب عنده وإنْ جوّز أنْ تكون اللام بمعنى (عند) وذلك كقولهم: كتبتُه لخمسٍ خَلَوْنَ[4].

ويبدو أنّ العيني خالف الكرماني كثيراً وفيما يأتي بيان موجز لموقفه في مخالفته. ذكرنا فيما مضى أنّ العيني وجّه الروايات التي وردت في قوله: (مثلَ أو قريباً) ومن هذه الروايات (مثلَ أو قريباً) ووجّه العيني[5] هذه الرواية على أنّ (مثلَ أو قريبَ) كلاهما مضافان إلى (فتنة المسيح) وذكر أنّ الكرماني[6] لم يجوّز أنْ يكون لشيء واحد مضافان، وقد وجّه هذه الرواية على أنّ فيها مضافاً واحداً وهو أحدهما لا على التعيين، وإن كان لا بد من التسليم بوجود المضافين فقد قدّرهما: مثل فتنة المسيح، أو قريب فتنة المسيح فحذف أحد اللفظين منهما لدلالة الآخر عليه نحو قول الشاعر:

بـــيـــنَ ذِرَاعـــي وجَـــبْـــهَـــةِ الأســـدِ

وقد خالفه العيني وجعل توجيه الكرماني لهذه الرواية غير صحيح وقرّر أنّ في هذه الرواية مضافين صريحين وذكر أنّ مثل هذا ورد في كلام العرب.

(1) عمدة القاري: 22: 118. وينظر: الكواكب الدراري: 21: 183.
(2) صحيح البخاري: 1: 51.
(3) سورة الاحقاف، الآية: 11.
(4) عمدة القاري: 3: 121 - 122.
(5) عمدة القاري: 2: 95 - 96.
(6) ينظر: الكواكب الدراري: 2: 68 - 69.

وذكر العيني[1] أنّ الكرماني[2] جعل الفاء في قوله ﷺ: «أعظم الناسِ أجرَاً في الصَّلاةِ أبعدُهم فأبعدُهم.... الحديث» جعلها للاستمرار كما في قولهم: الأمْثَل فالأمْثَل. وقد ردّه العيني مستدلاً بأنّه لم يذكر أحد من النحاة أنّ الفاء تجيء بمعنى الاستمرار، وقد جوّز أنْ تكون الفاء هنا للترتيب مع تفاوت من بعض الوجوه مستدلاً بأنّ الزمخشري قد ذكر أنّ للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال أحدها أنْ تدلّ على ترتيب معانيها في الوجوه كقوله:

يا لَهفَ زَيّابةَ للحارثِ الصَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ[3]

أي الذي صبح فغنم فآب.

والثاني: أنْ تدلّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولهم: خذ الأكمل فالأفضل، والثالث: أنْ تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك النحو: رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين.

وذهب الكرماني[4] إلى أنّ الأمر في قوله ﷺ: «.... ما يأمرك به أصحابُك.... الحديث» لا يشترط فيه الاستعلاء، وردّ العيني[5] ما ذهب إليه الكرماني وجعل قوله غير موّجه وبيّن أنّ الأمر الذي لا استعلاء فيه لا يسمّى أمراً وإنّما يسمّى التماساً.

وفي قوله ﷺ: «.... قالَتْ: نَعَمْ ولا حَقَّ لكم في المَاءِ قالوا: نَعَمْ» سأل الكرماني[6] ـ فيما ذكر العيني[7] ـ قائلاً: فإنْ قلت: (نَعَمْ) مقرّرة لما سبق وههنا النفي سابق، فأجاب الكرماني على مساءلته قائلاً: (نَعَمْ، تستعمل في العرف مقام (بَلَى) ولهذا يثبت به الإقرار حيث يقال: أليس لي عليك ألف ؟ فقال: نَعَمْ). وردّ عليه العيني بقوله: (التحقيق فيه أنّ (بَلَى) لا تأتي إلاّ بعد نفي وأنّ (نَعَمْ) تأتي بعد نفي وإيجاب[8] فلا يحتاج أن يقال يستعمل في الصرف مقام بَلَى).

---

(1) عمدة القاري: 5: 169.

(2) ينظر: الكواكب الدراري: 5: 41.

(3) نسب إلى ابن زيابة. ينظر: الدرر: 2: 150 ومعجم شواهد العربية: 1: 66.

(4) ينظر: الكواكب الدراري: 5: 137.

(5) عمدة القاري: 6: 43.

(6) ينظر: الكواكب الدراري: 10: 182.

(7) عمدة القاري: 12: 212.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 1: 113 و2: 345 ـ 346.

وفي قوله (أمّا بعد) ذكر العيني[1] أنّ كلمة (أمّا) فيها معنى الشرط فلذلك لزمتها الفاء، وتستعمل في الكلام على وجهين: أحدهما: أنْ تستعمل لتفصيل مجمل على طريق الاستئناف نحو: جاءني إخوتك أمّا زيد فأكرمته وأمّا خالد فأهنته وأمّا عمرو فأعرضت عنه والثاني: أنْ تستعمل أخذاً في كلام مستأنف من غير أنْ يتقدّمها كلام، و(أمّا) في الحديث من هذا القبيل. وذكر العيني أنّها عند الكرماني[2] للتفصيل ولابدّ فيه من التكرار وقسيمه المذكور قبله وتقديره: أمّا الابتداء فباسم الله تعالى وأمّا المكتوب فمن محمّد ﷺ ونحوه وأمّا بعد ذلك فكذا. وقد اعترض العيني على ما ذهب إليه الكرماني حيث يقول: (هذا كله تعسّف وذهول عن القسمة المذكورة ولم يقل أحد إنّ (أمّا) في مثل هذا الموضع تقتضي التقسيم والتحقيق ما قلنا). ويظهر من هذا كلّه أنّ العيني أكثر من مخالفة الكرماني وردّ كثيراً من أقواله وآرائه.

ابن حجر العسقلاني (ت852هـ)

ذكر العيني مسائل كثيرة في كتابه وردت فيها أقوال وآراء ابن حجر العسقلاني، وكان للعيني موقف متميّز مع ابن حجر، وفيما يأتي عرض موجز لموقفه منه[3]. وبعد استقراء جميع المسائل النحوية في عمدة القاري للعيني لم يرد ذكر لاسم ابن حجر فيه قطعاً، وإنّما أشار العيني إلى ذلك بأقوال متعددة منها: قال بعضهم، وقيل في الأغلب، وبعد استقراء فتح الباري لابن حجر استطعت أنْ أحدّد وأعيّن أقوال ابن حجر من خلال المطابقة بين هذه النصوص التي أشار إليها العيني وأقوال ابن حجر في كتابه (فتح الباري).

ومن الجدير بالذكر أنّ العيني وافق ابن حجر في مسائل قليلة جداً، وفيما يأتي عرض موجز لقسم منها. ففي حديث عائشة رضي الله عنها: «خَرَجْنَا مُهِلِّينَ بالحَجِّ في أَشْهُرِ الحَجِّ.... فارْتَحَلَ النّاسُ ومَنْ طَافَ بالبَيْتِ قَبْلَ صَلاةِ الصّبحِ ثُمّ خَرَجَ متوجّهاً إلى المَدينةِ» ذكر العيني[4] أنّ قولها: «فارتحل الناس ومن طاف» من عطف الخاص على العام لأنّ الناس أعمّ من الطائفين، وذكر كذلك فيه وجهاً آخر إذ قال: (قيل: يحتمل أنْ يكون من طاف صفة الناس وتوسط

(1) عمدة القاري: 1: 92.

(2) الكواكب الدراري: 1: 61 وينظر: 3: 117.

(3) وقد صنف الشيخ عبد الرحمن البوصيري كتاباً في الاختلاف بين العيني وابن حجر سمّاه: مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر.

(4) عمدة القاري: 10: 126.

العاطف بينهما) وهو قول ابن حجر إذ قال في الفتح[1]: (ويحتمل أنْ يكون الموصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[2]....).

وأورد العيني[3] كذلك أنّه يحتمل فيه التحريف وذلك بقوله: (وقيل الظاهر أنّ فيه تحريفاً، والصواب فارتحل الناس ثم طاف بالبيت....) والظاهر أنّ هذا النصّ هو قول ابن حجر العسقلاني في الفتح[4]، فقد قال: (والذي يغلب عندي أنّه وقع فيه تحريف....). وكذلك ضمّن العيني أقوال ابن حجر فيما ذهب إليه في إعراب قوله ﷺ: «.... وَيْحَكَ إنْ أبَيْتَ إلاّ أنْ تَصْنَعَ فَعَلَيكَ بهذا الشَّجَرِ كُلّ شَيءٍ لَيْسَ فيه روح»، جوّز العيني[5] في قوله (كلّ شيء) أنْ يكون بدل كلّ من البعض وذكر أنّ هذا الوجه جائز عند بعض النحاة وهو القسم الخامس من الإبدال، واستدلّ بقول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أعظُماً دَفَنُوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطُّلَحَاتِ[6]

وهذا النوع الذي جوّزه العيني، بدل الكل من البعض، أنكره جمهور النحاة وأثبته بعضهم، فقد أثبته الشيخ أبو حيّان[7] واستدلّ بقول الشاعر:

كَأنّي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمّلوا ... لَدَى سَمُراتِ الحَيّ نَاقِفُ حَنْظَلِ[8]

واستدلّ المثبتون أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾[9] وذلك أنّ (جنّات عدن) بدل كل من (الجَنّة) وهي بعض عند المجوّزين خلافاً للجمهور. ومن أدلّة المثبتين الأُخرى قولهم: لقيته غدوةً يومَ الجمعةِ، فقد جعلوا (يوم الجمعة)

(1) فتح الباري: 4: 362.
(2) سورة الأنفال، الآية: 49.
(3) عمدة القاري: 10: 126.
(4) فتح الباري: 4: 362.
(5) عمدة القاري: 12: 38 ـ 39.
(6) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات. ديوانه: 20 ـ 22. وينظر: المقتضب: 2: 188 وتخليص الشواهد: 98 وفيهما (نضر).
(7) ارتشاف الضرب: 2: 625 وينظر: المشكاة الفتحية: 304 ومعاني النحو: 3: 206.
(8) البيت لامرئ القيس. ديوانه: 9 وينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: 1: 102 وفيه (إلى سمرات).
(9) سورة مريم، الآيتان: 60، 61.

كُلاً و(غدوة) بعضاً وذلك لأنّه لا يصحّ أنْ يكون (يوم) ظرفاً ثانياً لأنّ ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف[1]. وجوّز العيني فيه وجهاً آخر وهو أنْ (يكون فيه مضاف محذوف والتقدير: عليك بمثل الشجر، أو يكون (واو) العطف فيه مقدّراً تقديره: وكلّ شيء كما في التحيات المباركات الصلوات الطيبات، فإنّ معناه: والصلوات). وهذا الذي ذكره العيني هو قول ابن حجر[2] العسقلاني مع شيء من التصرّف.

وفي قوله ﷺ: «إنّما مثلُكم واليهودُ والنصارى.... الحديث» ذكر العيني[3] وجوه إعراب قوله (واليهود) أحدها أنْ يكون (اليهود) عطف على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر وهو جائز على رأي الكوفيين، والثاني وهو ما ذكره ابن مالك[4] وهو جواز رفعه على تقدير: ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه. وذكر العيني جواز النصب على أنْ تكون (الواو) بمعنى (مع) وهو ما ذهب إليه ابن حجر[5] بقوله: (ووجدته مضبوطاً في أصل أبي ذرّ بالنصب وهو موّجه على إرادة المعيّة).

ولكن المتتبع لعمدة القاري يجد أنّ العيني يخالف ابن حجر كثيراً ويردّ أقواله وآراءه، ونجد ذلك واضحاً في كثير من المسائل النحوية ومن أهمّ هذه المسائل:

في حديث ابن أبي أوْفى رضي الله عنه: «.... وقال بعضُهُم: نَهَى عَنْهَا البَتّة لأنّهَا كَانَتْ تَأْكُلُ العَذِرَة» ذكر العيني[6] قول الكرماني في جعل ألف (البَتّة) ألف قطع على غير القياس، وجعلها ابن حجر ألف وصل وردّ ما ذهب إليه الكرماني بقوله: (وألفها ألف وصل وجزم الكرماني بأنّها ألف قطع على غير القياس، ولم أرَ ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة)[7] فتصدّى له العيني وفنّد ما ذهب إليه - ابن حجر - بقوله: (عدم رؤيته لا ينفي ذلك لأنّه لم يحط بجميع ما قاله أهل اللغة وجهل شخص بشيء لا ينافي علم غيره). وكذلك ردّ قول ابن حجر[8] في تسمية

(1) همع الهوامع: 2: 127 وحاشية الخضري: 2: 69 ومعاني النحو: 3: 205 - 206.
(2) فتح الباري: 5: 321.
(3) عمدة القاري: 12: 88.
(4) شواهد التوضيح: 107.
(5) ينظر فتح الباري: 5: 353.
(6) عمدة القاري: 17: 249.
(7) فتح الباري: 9: 22.
(8) ينظر فتح الباري: 1: 26.

الفاء بالفاء التفسيرية وليست التعقيبية في حديث عائشةﷺ: «أوّل ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي.... حتى جاءه الحقّ وهو في غار حراء فجاءه المَلَكُ.... الحديث». حيث علّل ابن حجر ذلك بأنّ مجيء المَلَك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه.

ولم يصرّح العيني باسم ابن حجر في ذكر قوله وإنّما نسبه إلى الشرّاح وذلك في قوله: (ولا يجوز أنْ تكون الفاء هنا الفاء التعقيبية لأنّ مجيء المَلَك ليس بعد مجيء الوحي حتّى يعقب به.... هكذا قالت الشرّاح، وفيه بحث لأنّه يجوز أنْ يكون المراد من قوله (حتّى جاءه الحق) الإلهام أو سماع هاتف ويكون مجيء المَلَك بعد ذلك الوحي فحينئذٍ يصحّ أنْ تكون الفاء للتعقيب)[1].

وفي قوله: (مَا أنَا بِقَارِئٌ) من الحديث ذاته ذكر العيني[2] أنّ الشرّاح[3] غلّطوا من قال إنّ (ما) استفهامية لدخول الباء في الخبر وهي لا تدخل على (ما) الاستفهامية، وذكر كذلك أنّهم جعلوا (ما) نافية واسمها هو قوله (أنا) وخبرها قوله (بقارئ) واستدلّوا إلى ما ذهبوا إليه بما جاء في رواية (ما أقرأ) إذ جعلوا (ما) هذه نافية كذلك. وقد منع العيني تغليط الشرّاح هذا، حيث ردّ منعهم دخول الباء على (ما) الاستفهامية واستدلّ على ذلك بأنّ الأخفش جوّز ذلك، وأمّا قولهم بجواز أنْ تكون (ما) نافية فقد ردّه العيني كذلك وجعله احتمالاً بعيداً، واستدلّ على ذلك برواية أبي الأسود عن عروة أنّه قال: (كيف أقرأ).

وفي حديث أبي سفيان ذهب ابن حجر[4] إلى منع صرف قوله (حِمْص) للعلمية والتأنيث، واحتمل فيه وجهاً آخر وهو جواز صرفه. وقد ردّ العيني[5] قول ابن حجر وفنّد احتمال صرف (حِمْص) بقوله: (لا يحتمل أصلاً لأنّ هذا القائل إنّما غره فيما قاله سكون أوسط (حِمْص).... وأمّا إذا كانت فيه ثلاث علل مثل: مَاه وجُور، فإنّه لا ينصرف البتة لأنّ بعد مقاومة سكونه أحد الأسباب يبقى سببان، وحمص كما ذكرنا فيها ثلاث علل فافهم). والمرجّح عندي ما ذهب إليه العيني لأنّ (حمص) غير منصرف للعلمية والتأنيث والعجمة ففي مقاومة سكون أوسطه يبقى فيه علّتان مانعتان للصرف.

(1) عمدة القاري: 1: 57.

(2) م.ن.

(3) ينظر: فتح الباري: 1: 26.

(4) ينظر: فتح الباري: 1: 47.

(5) عمدة القاري: 1: 94.

وفي قوله ﷺ: «لا يموتُ لمُسْلمٍ ثلاثةٌ مِنَ الوَلَدِ فيلجَ النَّارَ إلاّ تَحِلَّةَ القَسَم» ذهب ابن حجر[1] إلى أنّ (يلج) منصوب لأنّ الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير (أن)، ونقل ما حكي عن الطيبي أنّ الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقريره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوجه النار لا محيد عن ذلك إنْ كانت الرواية بالنصب.

وذكر ابن حجر أنّ (هذا قد تلقّاه جماعة عن الطيبي وأقرّوه عليه وفيه نظر، لأنّ السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأنّ الاستثناء بعد النفي إثبات، فكأنّ المعنى أنّ تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد وهو ظاهر.... وما ادّعاه من أنّ الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر). وقد فنّد العيني ما ذهب إليه ابن حجر بقوله: (في كل واحد من نظريه نظر، أمّا الأوّل فلأنّا لا نسلم حصول السببية بالنظر إلى الاستثناء لأنّ الولوج ههنا ليس على حقيقته بالاتفاق، لأنّه بمعنى الورود.... وقوله لأنّ الاستثناء بعد النفي إثبات محلّ نزاع.... وأمّا الثاني: فأيضاً ممنوع لأنّ الحروف ينوب بعضها عن بعض....)[2].

وذكر ابن حجر[3] وجهاً في قوله: (أعورُ عَيْنهُ اليُمْنَى)[4] برواية الأُصيلي برفع (عينه)، كأنّه وقف على وصفه أنّه أعور وابتدأ الخبر عن صفة عينه فقال (عينه) كأنّها كذا وكذا وأبرز الضمير وذكر ابن حجر أنّ في هذا الوجه نظراً لأنّه يصير كأنّه قال: عينه كأنّ عينه. وتعقّبه العيني[5] وردّ ما ذهب إليه بقوله: (لا حاجة إلى هذا التخبّط حيث يذكر وجهاً في إعرابه ثُمّ يقول: وفيه نظر) ووجّه رواية الأُصيلي على أنْ تكون (عينه) بالرفع بدلاً من قوله (أعور) وجوّز أنْ يكون ارتفاعه على أنّه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: عينه اليمنى عوراء وهذه الجملة تكون صفة كاشفة لقوله: أعور.

وأورد العيني[6] في كتابه، عمدة القاري، معاني (بَيْدَ)[7] في قوله ﷺ: «نحن الآخِرون السابقونَ يَوْمَ القِيامةِ بَيْدَ أنّهم أُوتوا الكتاب من قبلنا.... الحديث». وقال إنّ (بَيْدَ) مثل (غَيْر)

(1) فتح الباري: 3: 366.
(2) عمدة القاري: 2: 34 - 35.
(3) فتح الباري: 7: 298.
(4) هو قطعة من قوله ﷺ في صفة المسيح الدجال: «فذهبت التفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس أعور عينه اليمنى كأن عينه عنبة طافية» عمدة القاري: 16: 34.
(5) عمدة القاري: 16: 35.
(6) م.ن: 6: 163.
(7) ذكر العيني فيها لغة ثانية وهي (ميد). عمدة القاري: 6: 163 وينظر: مغني اللبيب: 1: 114.

وزناً ومعنى وإعراباً[1]، وذكر لها معاني أُخرى[2]. وذكر كذلك أن أبي حاتم روى في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أنّ معنى (بَيْدَ): من أجل، وكذا ذكره ابن حيّان والبغوي عن المزني، ونقل قول عياض في استبعاد هذا. وذكر أيضاً أنّ بعضهم تصدّى لما ذهب إليه عياض حيث قال: (ولا بعد فيه بل معناه أنّا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخّرنا في الزمان بسبب أنّهم ضلّوا عنها مع تقدّمهم، ويشهد له ما وقع في فوائد ابن المُقْرِئ[3] من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: (نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أوّل من يدخل الجنّة لأنّهم أُوتوا الكتاب من قبلها)....)[4].

والذي أورده العيني هو قول ابن حجر العسقلاني ذكره في كتابه (فتح الباري)[5]، فردّه العيني[6] واستبعده لفساده من جهة المعنى ورجّح ما ذهب إليه عياض فقال: (استبعاد عياض موجّه ونفي هذا القائل البعد بعيد لفساد المعنى لأنّ (بَيْدَ) إذا كان بمعنى (من أجل) يكون المعنى: نحن السابقون لأجل أنّهم أُوتوا الكتاب، وهذا ظاهر الفساد على ما لا يخفى). وكذلك ردّ ما استدلّ به ابن حجر وهو ما وقع في فوائد ابن المُقْرِئ، وذلك لأنّ قوله: (أُوتوا الكتاب من قبلها) تعليل قوله: (نحن الآخرون في الدنيا).

من خلال هذا نستطيع القول إنّ العيني كان مخالفاً لابن حجر في أكثر أقواله وآرائه، ويظهر أثر المنافسة واضحاً من خلال ردّه وتفنيد ما ذهب إليه في توجيه الأحاديث الشريفة.

الفروق النحوية

إنّ موضوع الفروق النحوية في اللغة يعدّ من الموضوعات المهمة التي تشغل بال الكثير من الدارسين من المتخصصين بدراسة النحو أو بغيره من فروع اللغة العربية، ولو تتبعنا المؤلفات النحوية منذ بداية التأليف لوجدنا فيها كثيراً من الفروق النحوية بين الأدوات والأسماء والأفعال والتراكيب، ولوجدنا كذلك أنّ للمعنى أثراً كبيراً في هذه الفروق.

---

(1) خرّج ابن هشام الأنصاري الحديث على هذا المعنى. ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 114.

(2) ذكر العيني في **عمدة القاري** (6: 163) أنّها تكون أيضاً بمعنى (على) و(مع) وذكر ابن هشام الأنصاري الأول منهما. ينظر: **مغني اللبيب**: 1: 114.

(3) أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني صاحب المعجم الكبير محدث أصبهان كان إماماً حافظاً ثقة خرّج لنفسه الفوائد (ت381هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**: 3: 973.

(4) **عمدة القاري**: 6: 163.

(5) ينظر: **فتح الباري**: 3: 5.

(6) **عمدة القاري**: 6: 163.

وتأتي هذه الأهمية من الفروق في الوظائف التي تؤديها الكلمات من خلال الجمل والتعبيرات ممّا يلزم التخصص أنْ يحيط بالاستعمالات الصحيحة والمتعدّدة للمفردات ليكون ما يكتبه دقيقاً وصحيحاً وذلك من خلال معرفة الفروق فيما بين الأدوات والتراكيب. ولو تتبعنا كتاب العيني (عمدة القاري) لوجدنا فيه شذرات من الفروق النحوية، ومن خلال استعراض هذه المسائل يمكن تصنيفها عند العيني على نوعين:

1 ـ الفروق في الحروف والأدوات.

2 ـ الفروق في الأسماء والأفعال.

وفيما يأتي بحث في هذين النوعين بشيء من التفصيل.

الفرق بين (أَجَل) و(نَعَم)

ذكر النحاة أنّ (أجَلْ) حرف جواب مثل (نَعَمْ) فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب، وتكون (نَعَمْ) حرف تصديق ووعد وإعلام[1]، وذكر ابن كمال باشا[2] أنّ (أجَل) لا يستعمل في جواب الخبر عند سيبويه.

ويمكن أنْ نلمس الفرق بينهما من خلال ما ذكره العيني[3] في تفسير حديث أبي هريرة ﷺ: «إنّ رجلين اختصما إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقال أحدُهما: اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما: أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله.... الحديث» حيث ذكر العيني أن الأخفش قال: (أجل: جواب مثل نعم إلا أنه أحسن منه في التصديق، ونعم أحسن منه في الاستفهام)[4].

الفرق بين (بَلَى) و(نَعَمْ)

ما دمنا بصدد الحديث عن الفرق بين أجَل ونَعَم يجدر بنا أنْ نذكر الفرق بين (بَلَى) و(نَعَمْ)، وقد أشار العيني[5] إلى هذا الفرق في معرض تفسيره لقوله ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ أُمَّ إسماعيلَ.... وأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالوا: أَتَأْذَنِينَ أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، ولا حَقّ لكم في الماءِ قالوا نَعَمْ».

(1) ينظر: الجنى الداني: 359 و506 ومغني اللبيب: 1: 20 و2: 345.

(2) أسرار النحو: 295.

(3) عمدة القاري: 23: 169 ـ 170.

(4) شرح الكافية للرضي: 2: 383 ومغني اللبيب: 1: 20 وأسرار النحو: 295.

(5) عمدة القاري: 12: 211 ـ 212.

فقد أورد العيني[1] قول الكرماني إنّ (نَعَمْ) يستعمل في العرف مقام (بَلَى) ولهذا يثبت به الإقرار حيث يقال: أليس لي عليك ألف؟ فقال: نَعَمْ، وتعقّب الكرمانيّ بقوله: (التحقيق فيه أنّ بلى لا تأتي إلاّ بعد نفي وأنّ نعم تأتي بعد نفي وإيجاب فلا يحتاج أنْ يقال: تستعمل في العرف العامّ مقام بَلَى).

وقد ذكر ابن يعيش[2] أنّ في الفرق بين نَعَمْ وبَلَى نوع إشكال، ويكثر الغلط في استعمالهما لهذا الإشكال فتوضع إحداهما موضع الأخرى، والذي يبدو أنّ هذا يأتي من دقّة في معنى كلّ منهما، حيث يكون معنى نَعَمْ عدة وتصديقاً[3] ـ كما مرّ آنفاً ـ فإذا وقعت بعد خبر كانت تصديقاً نفياً كان أو إيجاباً، بمعنى أنّها تفيد تصديق ما قبلها، ففي قولنا: زيد قائم، فالقول في جوابه: نعم، تصديق لقيام زيد وفي قولنا: ما قام زيد، فكذلك القول في جوابه: نعم تصديق لنفي قيامه[4]. لذلك تبقى (نَعَمْ) على إيجاب الخبر أو نفيه لأنّ أصل وضعها لتصديق ما تقدّم من نفي أو إيجاب[5].

وأمّا (بَلَى) فإنّها لا تأتي إلاّ بعد النفي وتفيد إبطاله سواء كان مجرّداً نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾[6] أمْ مقروناً بالاستفهام الحقيقي نحو قولهم أليس زيدٌ قائماً فتقول بَلَى، أو التوبيخي نحو قوله تعالى ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾[7] أو التقريري نحو: قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[8]، حيث أجروا النفي مع التقريري مجرى النفي المجرّد في ردّه بـ (بَلَى)، لذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا: نعم لكفروا[9]. وما ذهب إليه الكرماني في استعمال (نَعَمْ) مقام (بَلَى) أجازه بعض الفقهاء[10] وأقرّه الرضي[11] لشهرته في العرف الطارئ على الوضع.

(1) م.ن.
(2) شرح ابن يعيش: 8: 123.
(3) الكتاب: 4: 234 وينظر: ابن يعيش: 8: 123.
(4) شرح الكافية للرضي: 2: 381 وأسرار النحو: 294.
(5) شرح ابن يعيش: 8: 123.
(6) سورة التغابن، الآية: 7.
(7) سورة القيامة، الآيتان: 3، 4.
(8) سورة الأعراف، الآية: 172.
(9) شرح ابن يعيش: 8: 123 وشرح الكافية للرضي: 2: 382 ومغني اللبيب: 1: 113.
(10) ينظر: مغني اللبيب: 1: 113.
(11) شرح الكافية للرضي: 2: 382.

الفرق بين (إذا) و(إنْ)

ذكر النحاة أنّ (إذا) تتضمّن معنى الشرط، ومع هذا فلم يجزم بها إلاّ في الشعر نحو قول الشاعر:[1]

وإذَا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَارجُ الغِنَى   وإلى الذي يُعْطِي الرَّغَائِب فَارْغَبِ[2]

ولم يجزم بـ (إذا) لمخالفتها (إنْ) الشرطية، وذلك راجع إلى الفرق بين معنى كلّ منهما فـ (إذا) تستعمل لما تيقّن وجوده أو رجح بخلاف (إنْ) فإنّها لا تستعمل إلاّ في المعاني المحتملة المشكوكة[3].

وقد أشار العيني[4] إلى هذا الفرق كما في قوله ﷺ «إذا أنْفَقَ الرَّجُلُ عَلى أهْلِهِ يَحْتَسِبُها فَهو لَهُ صَدَقَة»، حيث ذكر أنّ (إذا) كلمة فيها معنى شرط، وبيّن وجه استعمال (إذا) دون (إنْ) الشرطية في هذا الحديث، وأرجع ذلك إلى أصل المعنى، وذلك لأنّ أصل (إنْ) عدم الجزم بوقوع الشرط وأصل (إذا) الجزم به. وذكر كذلك أنّ (إذا) قد غلب استعمال الماضي معه على المستقبل، فإنّ استعمال إذا أكرمتني أكرمتك أكثر من استعمال: إذا تكرمني أُكرمك، وذلك لكون الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع من المستقبل نظراً إلى اللفظ لا إلى المعنى فإنّه يدلّ على الاستقبال لوقوعه في سياق الشرط.

الفرق بين إثبات الباء وحذفه

وقد يكون الفرق في المعنى بين ذكر الحرف وحذفه، ومن قوله: (ثُمّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ) وقد أشار العيني[5] إلى أنّ هناك رواية أُخرى بحذف الباء، وبيّن الفرق بين الروايتين، فذكر الباء في الرواية الأولى لا يقتضي استيعاب المسح، وأمّا الرواية الأخرى بإسقاط الباء فإنّ الحكم يقتضي استيعاب المسح.

وفيما يتعلّق بالأسماء والأفعال من فروق يمكن أنْ نورد طائفة من ذلك:

---

(1) هو النمر بن تولب. ينظر: ديوانه: 44.

(2) الجنى الداني: 367.

(3) الجنى الداني: 367 وأسرار النحو: 307.

(4) عمدة القاري: 1: 318 وينظر: الجنى الداني: 367 - 368.

(5) عمدة القاري: 3: 7.

الفرق بين الاسم والفعل

ذكر العيني[1] أنّ هناك فرقاً بين قوله (يلبي) في رواية أيوب السختياني بصيغة المضارع وقوله (ملبياً) في رواية عمرو بن دينار بصيغة اسم الفاعل المنصوب على الحال في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ.... فإنّه يُبْعَثُ يَومَ القِيامةِ مُلَبّياً» وذلك أنّ (يلبّي) يدلّ على تحدّد التلبية مستمراً و(ملبياً) يدل على ثبوتها[2].

الفرق بين التنكير والتعريف

وقد بيّن العيني[3] وظيفة الألف واللام المعرّفة في قوله ﷺ: «.... أنتَ الحقّ وَوَعْدُكَ الحقّ ولقاؤكَ حَقّ وقولُكَ حَقّ والجَنّة حقّ والنّار حقّ والنبيون حقّ ومحمّد ﷺ حقّ.... الحديث» حيث بيّن العيني الفرق بين الأسماء المعرّفة وبين المنكور منها، حيث عرّف في الحديث الشريف قوله (الحقّ) في موضعين، أنتَ الحقّ ووعدك الحقّ، ونكّر في البواقي، وعلّل العيني ذلك بأنّ (المسافة بين المعرّف باللام الجنسية والنكرة قريبة بل صرّحوا بأنّ مؤدّاهما واحد لا فرق إلاّ بأنّ المعرفة إشارة إلى أنّ الماهية التي دخل عليها اللازم معلومة للسامع وفي النكرة لا إشارة إليه).

وأورد بعد ذلك قول الطيبي[4] بأنّه عرّفهما للحصر لأنّ الله تعالى هو الحقّ الثابت وما سواه في معرض الزوال، وكذلك وعده فإنّه مختصّ بالإنجاز دون وعد غيره، والتنكير في البواقي يفيد التعظيم[5].

والذي يبدو أن هناك فرقاً بين إثبات اللام وحذفه في المعنى، ففي قولنا: زيد منطلق، وزيد المنطلق أنّ لكل من التعبيرين معنى مستقلاً، ففي الأوّل يكون المعنى أنّ اللام مع من لم يعلم أنّ انطلاقاً كان لا من زيد ولا من غيره فإنّنا نفيده ابتداء، وفي قولنا الثاني يكون المعنى

(1) عمدة القاري: 8: 53.
(2) هناك فروق أخرى ذكرها السيوطي تنظر في الأشباه والنظائر: 2: 241.
(3) عمدة القاري: 7: 166.
(4) م.ن.
(5) وذكر النحاة لـ (أل) التعريف معانٍ أخرى منها: أن تكون لتعريف العهد أو لتعريف الحضور أو أن تكون بمعنى (الذي) وغير ذلك. ينظر: شرح ابن عقيل: 1: 178 والأشباه والنظائر: 2: 156 ـ 157.

أنّ الكلام مع من عرف أنّ انطلاقاً قد تمّ ويجهل من قام به، لذا نعلمه أنّه كان من زيد أو غيره، فيكون معلوماً على جهة الوجوب[1].

الفرق بين المثنى والجمع

قد يلتبس المثنى بالجمع فيزول هذا اللبس بالحركات الإعرابية، وذلك كما أورد العيني[2] هذا في قوله تعالى: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾[4][5]، حيث يرد اللفظ (صنوان) و(قنوان) مستعملاً بهذه الصيغة في التثنية والجمع فيكون التفريق بينهما بالإعراب، وذلك أنّ النون في التثنية تكون مكسورة دائماً غير منوّنة نحو: هذانِ قنوانِ وأخذتُ قنوينِ، وفي الجمع تكون منوّنة تجري بجريان الإعراب نحو: هذه قنوانٌ وأخذت قنواناً، فالألف فيه لا يتغيّر والإعراب يجري على النون، وكذلك يقع التفريق بينهما في حالة الإضافة، فإنّ نون التثنية تسقط في الإضافة دون نون الجمع المكّسر نحو: هذانِ قنوا زيدٍ وفي الجمع نقول: هذه قنوانُ زيدٍ.

الفرق بين الرفع والنصب

ويكون للإعراب أثر في تحديد المعنى وذلك كما ذكر العيني في إعراب (كلّ ذلك) من قول أبي سعيد الخدري ﷺ: «الدّينار بالدّينار والدّرْهَم بالدّرْهَم.... قال: كلّ ذلك لا أقول.... الحديث» حيث ورد بالرفع، والمعنى يكون: لم يكن لا السماع منه ﷺ ولا الوجدان في كتاب الله تعالى وجوّز فيه النصب ـ كلّ ذلك ـ على أنّه مقدّم وفاعله (لا أقول)، فقد ذكر العيني الفرق بين الحالتين ورجّح الوجه الأوّل بقوله: (إنّ المرفوع هو السلب الكلي والمنصوب لسلب الكلّ والأوّل أبلغ وأعّم وإنْ كان أخصّ من وجه آخر)[6].

(1) دلائل الإعجاز: 136 ـ 137.
(2) عمدة القاري: 18: 223 و311 ـ 312.
(3) سورة الرعد، الآية: 4.
(4) سورة الأنعام، الآية: 99.
(5) القنوان: جمع قنو وهو العذق. ينظر: الصحاح: (قنا) 6: 2468.
(6) عمدة القاري: 11: 295 ـ 296.

الخاتمة والنتائج

توخّيت في هذا البحث دراسة جهود العيني النحوية في كتابه (عمدة القاري) والكشف عن مصادر ثقافته النحوية فيه، وفيما يأتي بيان لأهَم النتائج التي توصّلتُ إليها في البحث، وتتمثّل بما يأتي:

1 ـ إنّ العيني قد أسهم إسهاماً كبيراً في النشاط العلمي الذي ساد عصره، وهو يمثل في مؤلفاته، ولا سيّما كتابه عمدة القاري، العقلية العلمية للعصر الذي عاش فيه، فالنزعة الموسوعية التي عرف بها عصره تظهر جلية في مؤلفاته، فقد ألّف أكثر من أربعين كتاباً بين مطوّل وموجز في مختلف الفنون، منها كتب في الفقه والحديث وأُخرى في التاريخ والسّيَر واللغة والنحو والصرف والعَروض، ونجد النزعة الموسوعية قد سيطرت عليه في أغلب مؤلفاته، فهو شديد العناية بحشد الآراء والأقوال والروايات والأخبار والنصوص والأحاديث التي تربطها رابطة ما. فهو عالم بارع ذو مكنة يلجأ إليها في فهم كلام الله العزيز وكلام نبيه الكريم، وإدراك لمدلولات ألفاظها.

2 ـ إنّ أهمية العيني في الدراسات النحوية تتمثل في كتبه، فقد أتحف المكتبة العربية بطائفة منها الكتب التي تعدّ من المراجع المهمة التي ما زال الباحثون يعولون عليها مثل المقاصد النحوية وشرح الشواهد، علاوة على كتابه عمدة القاري، فقد أودع في هذه الكتب آراءه النحوية وموقفه من آراء النحاة والآخرين.

3 ـ إنّ أهمّ ما يميّز العيني في كتابه عمدة القاري هو النقل والجمع، فقد عرف في هذا الكتاب أنّه حشد فيه كثيراً من الآراء المتشعبة والنقولات المختلفة، لا في النحو فقط بل في سائر الفنون التي أودعها كتابه، وهذا شأن النحاة المتأخرين، حيث دأبوا على النقل من كتب سابقيهم لذلك امتلأت مؤلفاتهم بآراء المتقدمين وعباراتهم.

فقد عوّل العيني في ثقافته النحوية على علماء كثيرين لغويين ونحويين ومفسّرين وقرّاء، فقد نقل عن جمع غفير من علماء العربية مسائل متنوعة في النحو، لذلك تشعبت موارده فشملت أبرز أعلام المدرستين البصرية والكوفية المتقدّمين منهم والمتأخّرين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء والأخفش والزجّاج والزمخشري وابن مالك وابن هشام وغيرهم. وأمّا الكتب التي استقى منها مادته النحوية فقد اتسعت وتنوعت فكانت في اللغة والنحو والمعجمات والتفسير ومعاني القرآن وإعرابه وما اتصل بالحديث الشريف وعلومه. وممّا يلاحظ في هذا المجال أنّ العيني كان دقيقاً في نقله من موارده أميناً في نسبة الآراء إلى أصحابها.

4 ـ إنّ اعتماد العيني على النقل ذلك الاعتماد الذي بيّنه البحث لا يعني أبداً أنّه كان مجرد ناقل، فقد ظهر أنّ له آراء خاصة كان يدلي بها في أثناء كتاباته ونقولاته، وله في هذا المجال منهج نحوي واضح كغيره من النحاة المتأخرين الذين سلكوا المنهج القائم على الاختيار مع الميل الواضح إلى البصريين في الأصول العامّة، فقد رجّح مذهبهم على مذهب الكوفيين ووقف موقفهم من السماع والقياس، وأمّا فيما يتّصل بالمسائل الفرعية فقد كان يرجّح الرأي الذي صحّ عنده دليله فيوافق البصريين دون الكوفيين في مسائل كثيرة ويخالفهم في مسائل أخرى مرجّحاً ما ذهب إليه الكوفيون، وقد نجده أحياناً يكتفي بعرض آراء الفريقين ولم يأخذ برأي أيّ منهما، وهذا الأمر قد تجلّى بشكل كبير في كتابه عمدة القاري، وقد برزت فيه شخصية العيني العلمية المستقلة، حيث كان موقفه واضحاً في المفاضلة بين الآراء الكثيرة التي عرضها، فكان يختار رأياً من تلك الآراء فيصحّحه ويرجّحه على غيره من الآراء ويقوّيه ويقبله أو يخطّئه ويضعّفه فيردّه.

5 ـ عني العيني عناية فائقة بضبط الأسماء والألقاب المتشابهة الواردة في صحيح البخاري، وذلك لدفع اللبس الذي يكتنف مثل هذه الأعلام، كما عني العيني بضبط وتقييد المفردات والصيغ والتراكيب التي تحتاج إلى ضبط ليميّزها عن سواها.

6 ـ أورد العيني كثيراً من الأحكام الفقهية المستنبطة من أحاديث النبي ﷺ والمستندة إلى أقوال الصحابة والفقهاء، وقد وسّع القول فيها وناقشها مناقشة مبنية على الفهم الدقيق والمعرفة الواسعة بالمذاهب، وبيّن موقفه من آراء الفقهاء، لذلك يمكن أنْ يكون هذا الكتاب، أعني عمدة القاري، مصدراً من مصادر الفقه والتشريع ـ ولا سيّما الفقه الحنفي ـ.

7 ـ عني العيني عناية فائقة بإيراد الشواهد المختلفة لتوثيق آراءه وأقواله في بيان الأحكام

النحوية، وقد استشهد بالآيات القرآنية بشكل بارز، وأولى الشواهد القرآنية اهتماماً كبيراً مقدّماً إيّاها على غيرها من الشواهد الأخرى. واستشهد كذلك بالقراءات القرآنية في المسائل النحوية، وكانت له جهود واضحة في هذا المجال، فقد استشهد بها وبيّن درجتها من القوة والجودة والاشتهار.

8 - استشهد العيني بطائفة كبيرة من أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وكان موقفه في هذا الميدان واضحاً، فقد كان يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في باب النحو، وقد أكثر من ذلك، بل ذهب أبعد من هذا حيث أجاز رواية الأحاديث بالمعنى، وكان حريصاً على الاستشهاد بالحديث متشدّداً فيه حيث استدلّ به على ردّ كثير من آراء النحاة.

9 - استشهد العيني بكلام العرب، نظمه ونثره، وعوّل على الشعر كثيراً في عرض المسائل النحوية، ومن الملاحظ أنّه استشهد بشعر الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وقد ردّ الاستشهاد بشعر الشعراء المولّدين والمحدثين، إلاّ أنّه لم يكثر من الاستشهاد بمنثور كلام العرب، فقد استشهد بعدد قليل من الأمثال في بعض المسائل النحوية.

10 - قد ضمّن العيني كتابه قسماً لا بأس به من لغات القبائل العربية، ونسب كثيراً من هذه اللغات إلى قبائلها العربية مبيّناً الصحيح والشاذ والقليل والنادر وغير ذلك، وقد استشهد بقسم من هذه اللغات في توجيه الأحكام النحوية.

11 - وقد تعرّض العيني إلى القياس في كتابه، فذكر المسائل النحوية التي وردت على القياس، غير أنّه حاول أنْ يجد وجهاً يسوّغ به مسائل نحوية جاءت مخالفة للقياس محتكماً في ذلك إلى المعنى أو معتمداً على لغات القبائل، أو يكون تضمين الأفعال والحروف مظهراً من مظاهر تسويغ مخالفته.

12 - وأولع العيني بالتعليل ولعاً شديداً في بيان الأحكام النحوية، ويتّضح ولعه هذا في توجيهه كثير من المسائل النحوية وبيان أحكامها. وقد أورد البحث جانباً من تعليلاته التي أوردها منثورة في كتابه.

13 - واهتمّ العيني اهتماماً واضحاً بالظواهر اللغوية المختلفة، كالاشتقاق والتعريب والأضداد والفروق اللغوية وتفسير المفردات مبيّناً مدلول كثير منها في اللغة والاصطلاح وذكر اختلاف اللغات مشيراً إلى مظاهر هذا الاختلاف، كالاختلاف في دلالات الألفاظ أو في التذكير والتأنيث أو الاختلاف بالحركات أو الحروف وغير ذلك.

14 - وللعيني اهتمام بعلوم البلاغة كالمعاني والبيان والبديع، وذلك من خلال تفسير الأحاديث النبوية الشريفة، إلاّ أنّ هذا الاهتمام قد اقتصر عليه في الأجزاء الأُولى من كتابه.

15 - وله جهد واضح في مجال التصحيح اللغوي والنحوي، إذ صوّب كثيراً ممّا يراه مخالفاً للقواعد النحوية، وهذا الأمر يبيّن مدى دقة العيني في ضبط النصوص المنقولة وتقويمها.

16 - ونجد جهد العيني واضحاً أيضاً في مجال الفروق النحوية، وقد عقدت تحت هذا العنوان مبحثاً لبيان بعض الفروق التي أوردها بين الأدوات والمفردات والتراكيب.

17 - وقد وردت في كتاب العيني مصطلحات نحوية كثيرة مبثوثة في كتابه، والملاحظ عليها أنّها كانت مصطلحات بصرية، ولم يستعمل العيني شيئاً من المصطلحات الكوفية إلاّ ما نقله من أقوال النحاة.

وأحسبُ أنّ ما ذكرته يكفي للكشف عن الجهد لعلم من علماء الإسلام والعربية في القرن التاسع الهجري، وعلوّ منزلته في هذا الميدان خدمة لهذه اللغة التي شرّفها الله فجعلها لغة التنزيل والرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله على نعمائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه.

المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- ابن جني النحوي: الدكتور فاضل صالح السامرائي، طبع دار النذير 1389 هـ،1969م.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد للنشر.
- أبو عمرو بن العلاء اللغوي النحوي: عبد الله محمد الأسطى، الطبعة الأولى 1395 هـ، 1986م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: الشيخ أحمد بن محمد البنا. تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى 1407هـ، 1987م، عالم الكتب، بيروت.
- الاتقان في علوم القرآن: الشيخ جلال الدين السيوطي. دار الندوة الجديدة، بيروت.
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: عبد القادر عبد الرحمن السعدي. الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م، مطبعة الخلود، بغداد.
- أثر القراءات القرآنية في الدراسة النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثانية 1978م، المطبعة العصرية ـ الكويت.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك. دار الحرية للطباعة، بغداد 1401هـ، 1980م، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر.
- الاختلاف بين القراءات: أحمد البيلي. الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م، دار الجبل، بيروت والدار السودانية للكتب ـ الخرطوم.
- الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة: الدكتور هاشم الطعان. دار الحرية للطباعة ـ بغداد 1398هـ، 1978م، منشورات وزارة الثقافة والفنون.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م، مطبعة النسر الذهبي.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري. تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي. الطبعة الأولى 1411هـ، 1990م، مطبعة النواعير ـ دار الأنبار للطباعة والنشر.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود الزمخشري. مطبعة دار الكتب العصرية، القاهرة 1341هـ، 1922م.
- أساليب النفي في العربية: الدكتور مصطفى النحاس. مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع ـ الكويت، 1399هـ، 1979م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة نهضة مصر، مصر.
- أسرار النحو: أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا. تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، نشر دار الفكر، عمان.
- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية: الدكتور خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك.
- أسماء ومسميات من تاريخ مصر القاهرة: محمد كمال السيد محمد. طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ـ النشر المشترك، بغداد 1986م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى 1328هـ، مطبعة السعادة، مصر.
- إصلاح المنطق: ابن السكّيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة 1970م، مطابع دار المعارف بمصر.
- الأصول، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، النشر المشترك، بغداد 1988م.
- أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم. طبع في مطابع دار القلم، بيروت 1973م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج. تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية 1407هـ، 1987م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أصول النحو العربي: الدكتور محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة 1973م، نشر عالم الكتب، القاهرة.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي، الطبعة الثالثة 1409هـ، 1988م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثالثة 1406 هـ، 1986م، مطبعة نهضة مصر، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة 1979م، دار العلم للملايين، بيروت.
- أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: محمد راغب الحلبي، الطبعة الأولى 1344هـ، 1925م، طبع في المطبعة العلمية في مدينة حلب.
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام: عمر رضا كحالة، الطبعة الثانية 1377هـ، 1958م، المطبعة الهاشمية بدمشق.
- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1377هـ، 1957م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم السهيلي. تحقيق محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى 1390هـ، 1970م، مطبعة السعادة.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): ابن الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
- أنباء الغمر بأنباء العمر: ابن حجر العسقلاني. تحقيق الدكتور حسن حبشي، القاهرة 1389هـ، 1969م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى 1374هـ، 1955م، مطبعة دار الكتب العصرية ـ القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة 1380هـ، 1961م، المكتبة التجارية الكبرى في مصر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة 1399هـ، 1979م، دار الجيل، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب النحوي. تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد 1982م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك، الطبعة الخامسة 1406هـ، 1986م، دار النفائس بيروت.

- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن القزويني. تحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، أعادت طبعه بالأوفسيت مطبعة المثنى ببغداد.
- البحر المحيط: أبو حيان النحوي. الطبعة الأولى 1328هـ، مطبعة السعادة بمصر.
- بحوث ومقالات في اللغة: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى 1403هـ، 1982م، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشيخ محمد علي الشوكاني، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى 1376هـ، 1957م، دار إحياء الكتب العربية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى 1407هـ، 1986م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى 1384هـ، 1964م، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- البلغة في أصول اللغة: محمد صديق حسن. مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1296هـ.
- البيان والتبيين: أبو عمرو الجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة 1948م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان: ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، الطبعة الثانية 1968م، مطابع دار المعارف بمصر.
- تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين. نقله إلى العربية الدكتور فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971م.
- تاريخ العربية: الدكتور إبراهيم السامرائي. طبع في مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، نشر المركز الثقافي الاجتماعي.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري. شرح وتحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1373هـ 1954م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م، المكتبة العربية - بيروت.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى 1392هـ، 1972م، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي. دار إحياء التراث العربي.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387هـ، 1967م.
- التطور النحوي: برجستراشر. طبع سنة 1929م.
- التعبير القرآني: الدكتور فاضل السامرائي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل 1986، 1987م.
- التعريفات: أبو الحسن الجرجاني. طبع ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) : إسماعيل بن كثير القرشي. طبع بدار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) :محمد بن أحمد القرطبي. الطبعة الثانية 1357هـ، 1938م، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
- تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي. دار إحياء الكتب العربية.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية 1395هـ، 1975م، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول: أبو القاسم ابن جزي. تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة الخلود، بغداد 1410هـ، 1990م.
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى 1981م، الرياض.
- التمهيد: ابن عبد البر. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1384هـ، 1964م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الثانية 1403هـ، 1983م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- حاشية الخضري على ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة 1401هـ، 1981م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.
- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة 1402هـ، 1982م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ.
- الحدود: علي بن عيسى الرماني. مطبوع ضمن كتاب (رسالتان في اللغة). تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان 1984م.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: الدكتور محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت.
- الحروف: أبو الحسين المزني: تحقيق الدكتور محمود حسني محمود والدكتور محمد حسين عواد، الطبعة الأولى 1403هـ، 1983م، دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني. الطبعة الأولى 1409هـ، 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحماسة: البحتري، الوليد بن عبيد. تحقيق شيخو، بيروت 1910م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387هـ، 1967م.
- الخصائص: ابن جني. تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية د. ت. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: محمد خير الحلواني، دار القلم العربي بحلب 1974م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: مهدي المخزومي، الطبعة الثانية 1406هـ، 1986م، مطابع دار الرائد العربي، بيروت.
- دراسات في الأدوات النحوية: الدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الثانية 1986هـ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- الدراسات اللغوية عند العرب: محمد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى 1400هـ، 1980م، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: الدكتور حسام سعيد النعيمي، طبع دار الطليعة

للطباعة والنشر، بيروت، نشر وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد، بغداد 1980م.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: الدكتور فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1390هـ، 1971م، دار النذير للطاعة والنشر والتوزيع.
- دراسة اللهجات العربية القديمة: الدكتور داود سلّوم، الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب - بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: ابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد سيد جاد الحق، الطبعة الثانية 1385هـ، 1966م، مطبعة المدني، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى 1910م، مطبعة كردستان العلمية بالجمالية.
- دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1407هـ، 1987م.
- دلائل الاعجاز في علم المعاني: الإمام عبد القاهر الجرجاني. صحح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1398هـ، 1978م.
- ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين، المطبعة النموذجية، نشر مكتبة الأدب بالجماميز.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1958م.
- ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالبعليه السلام. منشورات الشركة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت. جمع وتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية، دمشق 1974م.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق الدكتور سيد حفني حسنين، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1394هـ، 1974م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي. صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، الطبعة الأولى 1371هـ، 1951م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ديوان رؤبة بن العجاج. منشور ضمن مجموع أشعار العرب، تصحيح وترتيب وليم بن الورد، الطبعة الثانية 1400هـ، 1980م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- ديوان شعر ذي الرمة. صححه كارليل هنري هيس، طبع على نفقة كلية كمبردج في مطبعة الكلية 1337هـ، 1919م.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت/دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1378هـ، 1958م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي. صنعة هاشم الطعان، وزارة الثقافة والأعلام، مديرية الثقافة العامة، بغداد.
- ديوان عنترة. دار بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1377هـ، 1958م.
- ديوان كثير عزة. حققه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، 1391هـ، 1971م.
- ديوان النابغة الذبياني. جمعه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976م.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثّق: شمس الدين الذهبي. تحقيق محمد شكور المياديني، الطبعة الأولى 1406هـ، 1986م، مكتبة المنار، الأردن.
- رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق: بدر الدين العيني. طبع على الحجر سنة 1312هـ، المطبعة البهية المصرية.
- رواية اللغة: الدكتور عبد الحميد الشلقاني، مطابع دار المعارف بمصر 1971م.
- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر (ططر) : بدر الدين العيني. تحقيق الدكتور هانس آرنست، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي 1920م.
- الرياض المستطابة في جملة من روى الصحيحين من الصحابة: الإمام يحيى بن أبي كثير العامري. أشرف على ضبطه وتصحيحه عمر الديراوي، الطبعة الثالثة 1983م، مكتبة المعارف، بيروت.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى 1399هـ، 1979م، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث. مراجعة وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء السنة النبوية.
- سنن الترمذي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة 1396هـ، 1976م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- سيبويه حياته وكتابه: الدكتورة خديجة الحديثي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1394هـ، 1974م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي. تحقيق شعيب الارناؤوط وحسين الأسد، الطبعة الأولى 1401هـ، 1981م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد (شيخ المحمودي): العيني. تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1966، 1967م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل العقيلي المصري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون 1400هـ، 1980م، مطابع المختار الإسلامي، نشر مكتبة التراث، القاهرة.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى 1993هـ، 1973م، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق.
- شرح الأجرومية: الشيخ أحمد بن علي الرملي. تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى 1375هـ، 1955م، مطبعة السعادة بمصر.
- شرح التصريح: الشيخ خالد الأزهري. الطبعة الأولى 1374هـ، 1954م، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور. تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1400هـ، 1980م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد الفاكهاني. تحقيق الدكتور زكي فهمي الآلوسي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ـ جامعة الموصل ـ.
- شرح ديوان جرير. جمع وشرح محمد إسماعيل الصاوي، الطبعة الأولى 1353هـ، مطبعة الصاوي، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية 1380هـ، 1960م، مطبعة السعادة بمصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى.

- شرح ديوان الفرزدق. جمع وتعليق عبد الله الصاوي، الطبعة الأولى 1354هـ، 1936م، مطبعة الصاوي، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق حنا فاخوري، الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م، دار الجيل، بيروت.
- شرح الشواهد: بدر الدين العيني. مطبوع بهامش حاشية الصبان، طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي. تعليق وتصحيح محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح صحيح البخاري (الكواكب الدراري) : الكرماني. الطبعة الأولى 1352هـ، 1933م، مصر.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك. تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد 1397هـ، 1977م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: هارون بن موسى المجريطي. تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م، مطبعة حسان، القاهرة.
- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي. تحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى 1409هـ، 1988م، مطبعة فنون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دائرة الآثار والتراث.
- شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور ابن الجبان. تحقيق الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، الطبعة الأولى 1991م، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة.
- شرح القصائد التسع المشهورات: صنعة أبي جعفر النحاس. تحقيق أحمد خطاب، مطبعة الحكومة، دار الحرية للطباعة، بغداد 1393هـ، 1973م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة 1383هـ، 1963م، مطبعة السعادة بمصر.
- شرح الكافية: ابن جماعة. تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة الأولى 1408هـ، 1987م، مطبعة دار البيان بمصر.
- شرح الكافية: الرضي الإستراباذي. دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ، 1985م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، دار المأمون للتراث، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم. تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح اللمع: أبو إسحاق الشيرازي. تحقيق عبد المجيد تركي، الطبعة الأولى 1408هـ، 1988م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري. تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م، مطابع كويت تايمز، الكويت.
- شرح المراح في التصريف: بدر الدين العيني. تحقيق الدكتور عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد.
- شرح المفصل: ابن يعيش. عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ. تحقيق خالد إبراهيم، الطبعة الأولى 1976م، المطبعة العصرية، الكويت.
- شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب. تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1400هـ، 1980م.
- شعر تأبط شراً. تحقيق سلمان داود القرغولي وجبار تعبان جاسم، الطبعة الأولى 1393هـ، 1973م، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي. تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، الطبعة الأولى 1392هـ، 1972م، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
- شعر الراعي النميري. دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمّودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1400هـ، 1980م.
- شعر زهير بن أبي سلمى: صنعة الأعلم الشنتمري. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى 1390هـ، 1970م، المطبعة العربية، حلب.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1969م، نشر مكتبة الأندلس، بغداد.
- شعر النمر بن تولب. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد 1969م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك. تحقيق الدكتور طه محسن، طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر 1405هـ، 1985م.
- الصاحبي: ابن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1977م.

- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.
- صحيح البخاري بحاشية السندي. طبع بمطابع دار إحياء الكتب العربي.
- صحيح مسلم بشرح النووي. المطبعة المصرية ومكتباتها.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى 1980م، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين السخاوي. تحقيق وطبع أوفسيت كونرو غرافير، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية: عبد القادر التميمي. تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة والأولى 1403هـ، 1983م، دار الرفاعي للنشر والطباعة، الرياض.
- الطبقات الكبرى: أبو عبد الله بن سعد. دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1376هـ، 1957م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية 1984م، طبع بمطابع دار المعارف بمصر.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى 1974 م، نشر وكالة المطبوعات ـ الكويت، توزيع دار القلم، بيروت.
- العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، المطبعة العربية الحديثة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة 1400هـ، 1980م.
- عشرة شعراء مقلون: صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر 1411هـ، 1990م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني. عنيت بتصحيحه شركة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخباز. تحقيق حامد محمد العبدلي، الطبعة الأولى 1410هـ، 1990م، مطبعة العاني، نشر دار الأنبار.
- الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية د. ت: عيسى البابي الحلبي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1378هـ، 1959م.

- الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة 1403هـ، 1983م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري. تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى 1958م.
- فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى 1973م، دار الحمامي للطباعة، القاهرة.
- فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني. تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، طبع بمطابع جامعة البصرة 1979م.
- فهرس المخطوطات: المجلد الأول، مصطلح الحديث، الطبعة الأولى 1375هـ، 1965م، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الفوائد الضيائية: نور الدين عبد الرحمن الجامي. تحقيق الدكتور أسامة طه عبد الرزاق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد 1983م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- في بناء الجملة العربية: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، دار القلم، الكويت.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي: الدكتور خليل أحمد عمايرة، الطبعة الأولى 1407هـ، 1987م، مكتبة المنار الأردن.
- في علم النحو: الدكتور أمين علي السيد، الطبعة الثانية 1974م، مطابع دار المعارف بمصر.
- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروز آبادي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مؤسسة فن الطباعة.
- القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف: الدكتور عبد الهادي الفضلي، الطبعة الثانية 1980م، دار القلم، الكويت.
- القراءات القرآنية في بلاد الشام: الدكتور حسين عطوان، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، دار الجيل، بيروت.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، الطبعة الأولى 1395هـ، 1986م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة: ابن الجزري. تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة 1403هـ، 1983م.

- الكتاب: سيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كتاب أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي. اعتنى بنشره فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، باريس بول كتنر 1939م.
- كتاب أسرار العربية: أبو البركات ابن الأنباري، مطبعة بريل، مدينة ليدن 1886م.
- كتاب الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي. مراجعة وتقديم الدكتور فايز ترحيني، الطبعة الأولى 1304هـ، 1984م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- كتاب الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني. تحقيق أحمد زكي صفوة، الطبعة الأولى 1377هـ، 1958م، مطبعة وزارة التربية والتعليم، نشر دار الكتب المصرية.
- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي. ضبطه وصححه الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى 1988م، طبع جروس برس، توزيع منشورات عويدات، بيروت.
- كتاب الألفاظ الفارسية المعربة: أدى شير، طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت 1980م.
- كتاب الأمالي: أبو علي القالي. دار الفكر، بيروت.
- كتاب التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني. عني بتصحيحه أوتويرتزل، الطبعة الثالثة 1406هـ 1985م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- كتاب الجمل في النحو: الزجاجي. تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة 1408هـ، 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد.
- كتاب جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى 1384هـ، 1964م، مؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.
- كتاب حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية 1406هـ، 1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد 1980م.
- كتاب شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى 1974م، مطبعة الغرى الحديثة، النجف الأشرف.

- كتاب شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد للنشر 1981م.
- كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، عني بتصحيحه محمد شرف الدين ورفعة بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية 1401هـ، 1981م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كتاب اللامات: الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق 1389هـ، 1969م.
- كتاب اللمع في العربية: ابن جني. تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى 1409هـ، 1988م، دار الأمل للنشر والتوزيع، مكتبة الكندي، الأردن.
- كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي. تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد 1977م.
- كتاب المعين في طبقات المحدّثين: شمس الدين الذهبي. تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعد، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م، دار الفرقان، عمان.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية ـ عمان، توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد 1982م.
- كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى: قتادة بن دعامة، منشور ضمن كتاب نصوص محققة في علوم القرآن الكريم. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1411هـ، 1991م.
- كتاب النقائض (نقائض جرير والفرزدق): أبو عبيدة، طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل 1908، 1909م.
- كتاب الوافي بالوفيات: ابن أيبك الصفدي. باعتناء إحسان عباس، طبع في مطابع دار صادر، بيروت 1389هـ، 1969م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الكفوي. تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإعلام والإرشاد القومي، دمشق 1976م.
- الكواكب الدراري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: جمال الدين الأسنوي. تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
- اللامات، دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية: الدكتور عبد الهادي الفضلي، الطبعة الأولى 1980م، دار القلم، بيروت.
- لسان العرب: ابن منظور. دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1376هـ، 1956م.
- لمع الأدلة: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق الدكتور عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1963م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1398هـ، 1978م، توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان.
- لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، الطبعة الأولى 1989م، طبع ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- ما لا يسع المحدث جهله: أبو حفص الميانشي، الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الزرقاء.
- مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر: الشيخ عبد الرحمن البوصيري. تحقيق ومراجعة الشيخ سلمان محمد الزوبي والأستاذ الهادي عرفة، الطبعة الأولى 1959م، المطبعة الحكومية لولاية طرابلس الغرب، ليبيا.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة التيمي. عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور فؤاد سزكين، ج1: الطبعة الأولى 1374هـ، 1955م وج2: الطبعة الأولى 1381هـ، 1962م، مطبعة السعادة بمصر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة 1386هـ، 1389هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: ابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- مختار الصحاح: أبو بكر الرازي. الطبعة الأولى 1967م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
- المخصص: ابن سيده. دار الفكر.
- المدارس النحوية: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد 1406هـ، 1986م.

- المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية 1972م، مطابع دار المعارف بمصر.
- المدارس النحوية، أسطورة وواقع: الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى 1987م، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية 1405هـ، 1985م، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية 1377هـ، 1958م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر الأنباري. تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى 1979م، مطبعة العاني، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف.
- المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: الدكتور علي عبود الساهي، الطبعة الأولى 1404هـ، 1984م، مطبعة الجامعة، بغداد.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي. ضبط وتصحيح محمد أحمد جاد المولي وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الجيل، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، مطبعة دار الفكر، دمشق.
- المستقصي في أمثال العرب: الزمخشري. تصحيح محمد عبد الرحمن خان، الطبعة الأولى 1381هـ، 1962م، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.
- مسند أحمد: الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. الطبعة الحجرية، د. ت.
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية: أبو حامد البديري الدمياطي. تحقيق هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية 1403هـ، 1983م.
- المصفى بأكف أهل الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ: ابن الجوزي. منشور ضمن نصوص محققة في علوم القرآن الكريم، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.
- المعارف:ابن قتيبة. تحقيق ثروة عكاشة، مطبعة دار الكتب 1960م.
- معاني الأبنية في العربية: الدكتور فاضل السامرائي، الطبعة الأولى 1401هـ، 1981م، ساعدت جامعة بغداد على نشره.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى 1400هـ، 1979م، المطبعة العصرية، الكويت.

- معاني القرآن: الفراء. الطبعة الثانية 1980 م، عالم الكتب ـ بيروت ـ.
- معاني النحو: الدكتور فاضل السامرائي (ج1 وج2) طبع مطبعة التعليم العالي في الموصل 1989م و(ج3 وج4) طبع في مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة بغداد 1991م.
- المعجم الذهبي (فارسي، عربي): الدكتور محمد التونجي. الطبعة الأولى 1969م، دار العلم للملايين، بيروت.
- معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى 1392هـ، 1972م، مطابع الدجوي، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.
- معجم القراءات القرآنية: الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية 1408هـ، 1988م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع: أبو عبيد البكري. تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الأولى 1364هـ، 1945م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1399هـ، 1979م.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي. تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى 1361هـ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي. تحقيق أكرم عثمان يوسف، الطبعة الأولى 1402هـ، 1982م، مطبعة الرسالة، بغداد.
- مفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني. تحقيق محمد سيد كيلاني، نشر المكتبة المرتضوية، طهران.
- المفصل في العربية: الزمخشري. الطبعة الثانية 1323هـ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت.
- المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين العيني. مطبوع بحاشية خزانة الأدب، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق.
- المقتضب: أبو العباس المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرّب: ابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1986م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه: الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، الطبعة الأولى 1990م، طبع ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الدكتورة خديجة الحديثي. منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد للنشر 1981م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ابن البارزي. منشور ضمن نصوص محققة في علوم القرآن الكريم، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: ابن حزم. تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، مطبعة منير، د. ت، نشر مكتبة الشرق الجديد.
- الناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن بمكة والمدينة: الزهري. منشور ضمن نصوص محققة في علوم القرآن الكريم، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. يوسف بن تغري بردي. طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتوماس، القاهرة.
- نحو القراء الكوفيين: خديجة أحمد المفتي، الطبعة الأولى 1406هـ، 1985م، توزيع دار الندوة الجديدة، بيروت، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة: 1405هـ 1985م، مكتبة المنار، الزرقاء.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، مراجعة وتصحيح محمد علي الضّباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نظرية الحروف العاملة: الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى 1406هـ 1986م، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى 1407هـ، 1987م، الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن كثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى 1383هـ، 1963م، دار إحياء الكتب العربية.

- النواسخ في كتاب سيبويه: حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد 1397هـ، 1977م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي. تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبعة الحرية، بيروت 1975م، نشر دار البحوث العلمية، الكويت.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: ابن خلكان. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى 1367هـ، 1949م، مكتبة النهضة المصرية.

الرسائل الجامعية:

- البحث اللغوي عند فخر الدين الرازي: عبد الرسول سلمان الزيدي. رسالة دكتوراه، كلية الآداب ـ جامعة بغداد 1410هـ، 1990م.
- الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: جبار عباس صالح الخالدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين 1409هـ، 1988م.
- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1405هـ 1985م.
- العلة النحوية، تاريخ وتطور: محمود جاسم الدرويش. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1408هـ، 1987م.
- العلم في العربية: سامي عبد الله الجميلي. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1409هـ، 1988م.
- المسائل الخلافية النحوية في شرح المفصل لابن يعيش: أحلام محمد خليل. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد 1409هـ، 1989م.

الدوريات:

- مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول.
- مجلة المجمع العلمي العراقي.
- مجلة المورد.

اتجه كثير من الباحثين إلى دراسة كتب تفسير القرآن الكريم وقراءاته وغريب وما يتعلق بأساليبه وإعجازه ، وقد أبدعوا في هذا الميدان بحوثاً قيّمة شملت جلّ ذلك ، أن دراسة شرح من شروح الكتب الصحاح في الحديث النبوي الشريف لما تحويه هذه الشروح من مباحث قيّمة في ميادين اللغة والنحو والصرف والقراءات ، فتمّ شرح صحيح البخاري للعيني ، لما تبوأه العيني من مكانة عالية في مجال الدراسات اللغوية والنحوية ، ولما في هذا الشرح الجليل من جهود عظيمة أودعها العيني فيه .

أن دراسة مثل هذا الموضوع تعدّ من ألزم الأعمال التي يجدر بنا أن ننهض بها لما في مثل هذه الموضوعات من إحياء لتراث أمتنا المجيدة ، وذلك لأن هذه الشروح تشتمل على جهود نفيسة في علوم مختلفة أودعها الشرّاح فيها .

ISBN 978-9953-507-35-4

9 789953 507361